نور الدين مصالحة

طرد الفلسطينيين

مفهوم "الترانسفير" في الفكر والتخطيط الصهيونيين ١٨٨٢ - ١٩٤٨

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي – الصهيوني. وليس للمؤسسة اي ارتباط حكومي او تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة او وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي – متفرع من شارع فردان
ص. ب. : ٧١٦٤ – ١١. بيروت – لبنان
برقيا: دراسات. تلكس: ماداف ٢٣٣١٧
تلفون: ٨٦٨٣٨٧

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O.Box: 11-7164, Beirut, Lebanon
Telex: MADAF 23317 LE
Cable: DIRASAT. Tel. : 868387

يسر مؤسسة الدراسات الفلسطينية
أن تعرب عن تقديرها وشكرها
للسيد عبد المحسن القطان على
تقديمه زمالة الدكتور قسطنطين زريق
التي أتاحت إصدار هذا الكتاب.

طَرْدُ الفلسْطينيين

مَفهُوم "الـترانسْفيْر" في الفِكر والتَخطيط الصّهيُونيّين ١٨٨٢ - ١٩٤٨

نُور الدّين مَصالحه

مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة

Tard al-Filasṭīniyyīn: mafhūm al «transfer» fī al-fikr wa-al-takhṭīṭ al-Ṣuhyūniyyayn, 1882-1948
Nūr al-Dīn Maṣalhah

The Concept of «Transferring» the Palestinian Arabs in Zionist Thinking, Planning and Action, 1882-1948
Nur-eldeen Masalha

الطبعة الأولى – بيروت
كانون الثاني/يناير ١٩٩٢

المحتويات

كلمة شكر

ادين بالشكر لأشخاص كثيرين. فأدين أولا بالشكر الخاص للأستاذ وليد الخالدي، من مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة هارفرد، الذي شجّعني على القيام بالبحث في هذا الموضوع. وقد رشّحني هو، كما رشّحتني مؤسسة الدراسات الفلسطينية في واشنطن، دي. سي.، لنيل زمالة قسطنطين زريق، التي رعاها المحسن الفلسطيني عبد المحسن القطان. وقد أمدّني موظفو المؤسسة، ومنهم د. فيليب مطر وبِلْ يونغ، بالعون خلال قيامي بالبحث. كما اود ان أشكر موظفي مكتب المحفوظات العام في كيو (لندن) لمساعدتي حين راجعت محفوظاتهم. ولقد كتبت هذه الدراسة باللغة الانكليزية وقام مكتب مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت بترجمتها الى العربية وتحريرها وإعدادها للنشر، فالى جميع الذين ساهموا في هذا العمل خالص شكري وتقديري. وأخيرا، ادين لزوجتي ستيفاني بدين عميق لكل ما عانته في أثناء أسفاري وأبحاثي في اسرائيل، ولما ابدته من ملاحظات مفيدة خلال كتابة هذا البحث.

مُقَـدّمَـة

ان المعنى الملطّف المتضمن في فكرة «ترحيل» العرب عن فلسطين موضوع شائك، بل متفجّر. وقد تجنّبه، ولربما بحق، الكثيرون من الباحثين والكتّاب الذين عالجوا الموضوع الفلسطيني. لكن هذه الفكرة الصهيونية، القاضية باقتلاع سكان فلسطين الأصليين بصورة منتظمة وبترحيلهم الى البلاد العربية، كانت على الدوام تحتل لدى القيادة الصهيونية وقيادة اليبشوف مقاما بارزا في الفكر والتخطيط والعمل، كحل لـ «المسألة العربية» في فلسطين. وعلاوة على ذلك، فقد كشفت الأبحاث في المحفوظات في الأعوام الأخيرة عن ان هذا الموضوع كان يمتّ بصلة وثيقة الى النقاش الطويل الأمد الذي يدور بشأن جذور وأسباب الهجرة الفلسطينية سنة ١٩٤٨. بل ان هذه الفكرة قديمة قِدَم المستوطنات الصهيونية الأولى في فلسطين ونشوء الصهيونية السياسية. ومنذ أيام هيرتسل، فان أهداف الصهيونية؛ اي الهجرة اليهودية الى فلسطين، واستيطانها، ونقل ملكية الأرض من العرب الى اليهود، وإعادة تركيب البلد ونزع الصفة العربية عنه انتهاء الى إقامة دولة صهيونية/يهودية في الغالب، كانت جميعها ترتبط بفكرة «الترحيل» ارتباطا لا يمكن فصله في تفكير القيادة الصهيونية ونشاطها.

وقد تطور تغيير فلسطين العربية إثنيا ودينيا وديموغرافيا، مع ما واكب ذلك من ترحيل أكبر عدد ممكن من سكانها الأصليين الى خارج الدولة اليهودية المنشودة، من كونه مجرد حلم صهيوني عبر مقترحات وخطط مبرمجة (منذ سنة ١٩٣٧ فصاعدا) الى ان اصبح خططا عملية (كخطة دالت مثلا) وسياسة واقعية سنة ١٩٤٨.

ترمي هذه الدراسة الى وصف وتحليل الروابط التاريخية بين الالتزام

الصهيوني الصارم والواعي بالسياسة الاستراتيجية التي ترفض الحقوق الوطنية الفلسطينية وبين الترويج لفكرة الترحيل السياسية ـ الاستراتيجية منذ أواسط الثلاثينات فصاعدا. وسيحلل بحثنا هذه الفكرة في ضوء المبادىء الايديولوجية والمذاهب السياسية الصهيونية والأفكار الصادرة عن زعماء الييشوف في صدد نظريات أساسية كنظرية «عفوداه عِفريت» (العمل العبري) و«أدماه عِفريت» و«كيبوش هأدماه» (الأرض العبرية والاستيلاء على الأرض).

ويبدو ان الغلو في هذه المذاهب في الثلاثينات قد ساهم في تعزيز طروحات الترحيل لتصبح خططا تعتمدها سياسات الييشوف الرسمية. وستفصِّل الدراسة مسار فكرة الترحيل هذه عبر أطوارها المختلفة وعبر الأوضاع التاريخية المتغيرة، وتصف خططا مفصَّلة مختلفة وغير منشورة وضعت في الثلاثينات والأربعينات، وعلاقتها بالأحداث الجسام المرتبطة بعمليات الاقتلاع والطرد والنزوح سنة ١٩٤٨. وسترتكز الدراسة تركيزا خاصا على نشوء الهاغاناه (القوات المسلحة التابعة للييشوف) وسياستها في الاستيلاء والترحيل في المراحل المبكرة لحرب سنة ١٩٤٨، ونشاط هذه القوات في مجال الترحيل في أنحاء مختلفة من البلد.

ليس ثمة من امر مطلق او حتمي، لا في التطور التاريخي ولا كذلك في نتائج المواقف الصهيونية إزاء الفلسطينيين. وأي منهج للبحث تسوده الحتمية التاريخية حيال موضوعنا الحاضر لا بد من ان يؤدي الى التضليل. ان الدور الذي قامت قيادة الييشوف به في عملية نزوح العرب سنة ١٩٤٨ كان متأثرا بأوضاع الحرب وبميزان القوى المحلي. ومع ذلك، فان استراتيجية الهاغاناه الفعلية، الرامية الى الاستيلاء على الأرض والترحيل، لا يمكن حصرها ولا فهمها على الوجه الصحيح من خلال الأوضاع العسكرية بمفردها او من خلال ضرورات حرب تلك السنة؛ إذ لا يمكن ان نفسّرها سوى بالرجوع الى الخلفية التاريخية المذكورة أعلاه، وخصوصا خطط الترحيل في الثلاثينات والأربعينات.

لذا، فان هذه الدراسة مقسّمة منهجيا الى ثلاثة أقسام. يعالج القسم الأول الأفكار والمقترحات الصهيونية في شأن الترحيل منذ سنة ١٨٨٢ حتى

سنة ١٩٣٦، مع تركيز خاص على تلك التي صدرت عن الآباء المؤسّسين. ويصف القسم الثاني بالتفصيل كيف تطورت هذه المقترحات لتصبح خططا متكاملة للترحيل. ويركّز القسم الثالث على تنفيذ خطط الترحيل هذه في حرب سنة ١٩٤٨. وكان من الضروري الى حد ما، خلال رسم صورة لخلفية بروز خطط الترحيل وتنفيذها، ان يتأرجح السرد التاريخي ذهابا وإيابا بين الثلاثينات والأربعينات من دون الالتفات في بعض الأحيان الى التسلسل الزمني. لكن هذه الدراسة تحافظ، الى حد بعيد، على مقدار من التسلسل الزمني عبر أقسامها المختلفة.

لقد وجدت، في أثناء جمع وتمحيص بعض المصادر في القدس وغيرها من المحفوظات في اسرائيل، ان الكثير من الوثائق الرسمية الصهيونية التي تشير الى هذا الموضوع لا يزال يصنف بأنه سري، وخصوصا الوثائق التي تتعلق بنزوح الفلسطينيين سنة ١٩٤٨. ويتعيّن على اية دراسة شاملة ونهائية متعلقة بمدى التخطيط الصهيوني المتعمّد للترحيل، ان تترقب فتح هذه الوثائق أمام الباحثين. لكن دراستنا هذه مبنية في الغالب على محفوظات اسرائيلية حكومية وخاصة تم نزع صفة السريّة عنها، يضاف اليها وثائق المحفوظات البريطانية، والمصادر العربية الى حد أقل، كما يضاف اليها مجموعة من المصادر الثانوية التي اصبحت متوفرة في الأعوام الأخيرة.

الفصل الأول
أفكار ومقترحات صهيونيّة في شأن الترحيل، ١٨٨٢ - ١٩٣٦

أولا: مقترحات الآباء المؤسسين المبكرة

خلال عملية تطويع وصوغ سياسات حيال السكان الأصليين من عرب فلسطين، افرزت اللغة الصهيونية وما حشدته من أفكار، ثلاثة ألفاظ رئيسية هي: «المسألة العربية» (هشئيلاه هعرفيت)، و«المشكلة العربية» (هبعياه هعرفيت)، وفكرة «الترحيل» (هعفراه).

كانت هذه الألفاظ نتاجا وحصيلة سياسية لأهداف الصهيونية السياسية وايديولوجيتها منذ تأسيسها في أواخر القرن التاسع عشر، اي: استيطان فلسطين، من خلال امتلاك الأرض، من قِبل اليهود؛ و«لمّ شمل المنفيين» (كيبوتس غالويوت) في «إرتس يسرائيل» (اي فلسطين و«جوارها» او الأراضي المجاورة)؛ وتحويل فلسطين العربية الى بلد ذي أغلبية يهودية، وإقامة دولة يهودية على أراضيها فيما بعد. وعلى الرغم من ان أولوية هذه الأهداف كانت تخضع للعوامل التاريخية المتقلّبة، فقد حددت هذه المبادىء الأساسية بوضوح منذ البدء، وروّجت كمبادىء متكاملة ومتشابكة، ومثلت السبب الأساسي لوجود الحركة الصهيونية العالمية. وكان حلم قيام أغلبية يهودية عظمى في فلسطين يتضمن دوما قيام دولة يهودية متجانسة. وإذ شرعت القيادة الصهيونية في الترويج لمبادئها، وهي ان الحقوق الوطنية في فلسطين تعود حصرا الى الشعب اليهودي ككل، فقد بدأت أيضا معالجة المشكلة الديموغرافية العربية

من وجهة نظرها. وكانت الفكرة الكامنة وراء ترحيل/إقتلاع السكان العرب من فلسطين تتماشى مع ايديولوجية ترتكز حصرا على اثنية واحدة، وترمي الى إعادة تكوين الحقائق الاثنية ـ الدينية والديموغرافية في فلسطين، الأرض والبلد الذي كان سكانه بأغلبيتهم العظمى حتى سنة ١٩٤٨ ينتمون الى شعب آخر،[١] وجعلها دولة يهودية «ذات دين واحد».

يرى التأريخ الصهيوني ان سنة ١٨٨٢ تمثّل بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وذلك مع وصول أفراد من جمعية بيلو الروسية. وفي التأريخ ذاته الكثير من الأدلة التي تدل على ان موقف أغلبية المجموعات الصهيونية من السكان الأصليين في فلسطين كان منذ الأيام الأولى للمشروع الصهيوني في فلسطين يتراوح بين مزيج من عدم الاكتراث والتجاهل وبين الاستعلاء، مرورا بانكار حقوقهم الوطنية، ووصولا الى اقتلاعهم وترحيلهم الى البلاد المجاورة. وعلاوة على ذلك، يبدو واضحا منذ هذه الأيام الأولى، ومن خلال الاشارات والمناقشات الوفيرة في شأن «المسألة العربية» في الكتابات والدعايات الصهيونية المبكرة، ان عرب فلسطين لم يكونوا قط «موضوعا غير مرئي».[٢] وقد أظهرت الدراسات التي صدرت في الأعوام الأخيرة ان القادة الصهيونيين كانوا مهتمين بما سمّوه «المشكلة العربية».[٣] لكن هذا الأمر لم يمنع بعض الشخصيات البارزة، مثل يسرائيل زانغويل، وهو كاتب إنكليزي يهودي بارز وداعية من دعاة حل الترحيل، وكثيرا ما استشهدت الصحافة البريطانية به كناطق باسم الصهيونية، من ترويج الشعار القائل ان فلسطين «ارض بلا شعب لشعب بلا ارض». وقد أشار حاييم وايزمن، الذي اصبح فيما بعد رئيسا للمؤتمر الصهيوني العالمي، الى الفكرة ذاتها في شأن «ارض خالية» بقوله في خطاب ألقاه سنة ١٩١٤: «في مراحلها المبكرة كانت الصهيونية، كما تصوّرها روّادها، حركة تعتمد كليا على عوامل ميكانيكية: ثمة بلد صدف ان اسمه فلسطين، وهو بلد بلا شعب. وثمة من ناحية اخرى شعب يهودي، وهو لا يملك بلدا. إذاً، لا يبقى سوى وضع الفص في الخاتم وجمع الشعب والأرض. من هنا، يجب إقناع أصحاب الأرض [الأتراك] وحملهم على الاقرار بأن هذا الزواج ليس ملائما للشعب [اليهودي] وللبلد

فحسب، بل ملائم لهم أيضا.»[٤] والأبعد عبرة من هذا، هو الحادثة التي رواها وايزمن لآرثر روبين، رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، عن الطريقة التي حصل (وايزمن) بها على وعد بلفور سنة ١٩١٧. فعندما سأله روبين عن رأيه في عرب فلسطين أجاب وايزمن: «قال لنا البريطانيون ان هناك بضع مئات الألوف من الزنج («كوشيم») وان لا قيمة لهم.»[٥] هذه التصريحات، وغيرها من تصريحات جرت على لسان زانغويل متضمنة فكرة السيادة الأوروبية، زرعت في العقل الصهيوني فكرة الأرض الخالية ـ ليس بالضرورة بمعنى انها خالية من السكان فعلا بل خالية من الحضارة ـ الأمر الذي يبرر الاستيطان الصهيوني والتعامي عن مصير السكان الأصليين وعن اقتلاعهم فيما بعد.[٦]

وثمة تحذير مبكر من هذا التعامي صدر عن آحاد هعام (واسمه الحقيقي آشر تسفي غينزبرغ). وهو مفكر يهودي ليبرالي مرهف خلقيا، زار فلسطين سنة ١٨٩١. وقد قام فيما بعد بنشر سلسلة من المقالات في مجلة «همليتس» العبرية، انتقد فيها بحدة الصهيونية السياسية المنغلقة على نفسها، كما انتقد مواقف المستوطنين الصهاينة الأوائل[٧] من فلاحي فلسطين واستغلالهم لهم.[٨] وأشار آحاد هعام، الذي سعى للفت الأنظار الى ان فلسطين ليست أرضا خالية وأن هذا الأمر يطرح مشكلات، الى ان «الروّاد» الصهاينة يعتقدون ان «اللغة الوحيدة التي يفهمها العرب هي لغة القوة.» فهم، [اي «الروّاد»]، «يتصرّفون تجاه العرب تصرّفا عدائيا شرسا، ويعتدون على حدودهم من دون حق، ويضربونهم على نحو مشين ومن دون سبب، بل يتباهون بذلك، ولا يقف احد لمنع هذا النهج الحقير والخطر.» وكان يرى ان أسباب هذا الموقف العدواني حيال الفلاحين الأصليين انهم كانوا «حانقين حيال من يذكّرهم بأن ثمة شعبا آخر في ارض اسرائيل وأنه يعيش هناك ولا ينوي مغادرتها.»[٩]

في العقد الأول من القرن العشرين، ادّى شراء أراض في الجليل من أجل المستوطنات الصهيونية الى إثارة الاعتراضات في صفوف الفلاحين الفلسطينيين، الذين اضطروا الى ترك الأرض التي باعها أصحابها الغائبون.

وشب نزاع في شأن «المسألة العربية» بسبب مقال كتبه يتسحاق إبشتاين سنة ١٩٠٧ بعنوان «المسألة الخفية»، والذي لفت الأنظار الى المضامين الخلقية للاستيطان الصهيوني. انتقد إبشتاين بحدة، وهو كاتب روسي الأصل وصل الى فلسطين سنة ١٨٨٦، الوسائل الظالمة والخطرة التي لجأ الصهاينة اليها لشراء أراض عربية. وقد ادت هذه الوسائل الى تهجير المزارعين العرب، وكان من شأنها، في رأيه، ان تتسبب حتما بنشوب نزاع سياسي في المستقبل.(١٠) وردّت القيادات الصهيونية بشن هجوم على موقف إبشتاين.(١١) وكان ذلك يعكس اتجاهين رئيسيين في المواقف الأساسية، الأول هو ان حملة استملاك الأرض العربية ونقلها الى الملكية اليهودية كانت تطغى في الأهمية على اية اعتبارات خلقية، والثاني هو الدعوة الأساسية الى قيام «ييشوف» متفوّق، أناني، انعزالي يستثني كل ما عداه. وقد عبّر موشيه سميلانسكي، وهو كاتب صهيوني وزعيم عمّالي هاجر الى فلسطين سنة ١٨٩٠، عن هذا التفكير المبكر حيال السكان فكتب ما يلي: «ينبغي لنا ألّا نقترب أكثر من اللازم من الفلاحين العرب حتى لا يكتسب أولادنا عاداتهم ويتعلموا أفعالهم القبيحة. على كل من يلتزم التوراة ان يتجنب القباحة وكل ما يمت اليها بصلة، وأن يبتعد عن الفلاحين وخصالهم الدنيئة.»(١٢)

ويبدو ان سميلانسكي نفسه قد ليّن فيما بعد موقفه من المجتمع العربي، على الرغم من انه حافظ، في الجوهر، على موقفه الانعزالي. وعالج في كتاباته احدى المسائل الأساسية التي كانت تواجه الاستيطان الصهيوني، اي مسألة الأرض، كاشفا بذلك عن طريقة تفكير هؤلاء «الروّاد» الأوائل من جماعة «حوفيفي تسيون» (محبّي صهيون). وأورد في احدى قصصه حديثا دار بين مستوطنين اثنين جرى في سنة ١٨٩١، اي السنة التي زار آحاد هعام فيها فلسطين:

ـ يجب ان ننطلق نحو الشرق، نحو شرق الأردن. وهذا بمثابة اختبار لحركتنا.

ـ هذا هراء... أليس ثمة ما يكفي من الأرض في يهودا والجليل؟

ـ ان الأرض في يهودا والجليل يحتلها العرب.

ـ إذاً، سنأخذها منهم.

ـ كيف؟ (صمت)

ـ الثائر الحق لا يسأل أسئلة ساذجة.

ـ إذاً، أيها «الثائر»، قل لنا كيف.

ـ الأمر بسيط للغاية. سوف نضايقهم لحملهم على المغادرة... دعهم يذهبون الى شرق الأردن.

ـ وهل نتخلى عن شرق الأردن بكامله؟ يسأل بقلق.

ـ حالما يتعاظم استيطاننا هنا سنستولي على الأرض ونصبح أقوياء ومن ثم سنتصدى للضفة الشرقية [من نهر الأردن]. سنطردهم من هنا أيضا. دعهم يعودون الى البلاد العربية.(١٣)

يبيّن هذا الحوار بوضوح ان بذور فكرة الترحيل بدأت تنبت منذ أيام الصهيونية الأولى، وخصوصا بارتباطها بالحملة للاستيلاء على الأرض العربية. وفي واقع الحال، فان الفكرة القائلة ان على عرب فلسطين ان يجدوا لأنفسهم مكانا آخر بطريقة او بأخرى، كانت لها جذور عميقة، واحتلت مكانا مركزيا في فكر الصهيونية السياسية. ويعطي مؤسس الصهيونية السياسية، تيودور هيرتسل، إشارة مبكرة الى العملية المنتظمة والمنشودة للاستيلاء على الأرض، والمصحوبة بترحيل السكان العرب الأصليين، مع تركيز خاص على اقتلاع وطرد فلاحي فلسطين الذين كانوا يشكّلون أغلبية سكان البلد. وفي معرض التفكير في الانتقال من المجتمع اليهودي الى الدولة اليهودية،(١٤) كتب هيرتسل ما يلي في يومياته بتاريخ ١٢ حزيران/يونيو ١٨٩٥:

> عندما نحتل الأرض سنجلب منافع فورية الى الدولة التي تستقبلنا. علينا ان نستولي، وبصورة لطيفة، على الملكية الخاصة في الأراضي التي تُخطَّط لنا.
>
> سنسعى لتهجير السكان المعدمين عبر الحدود من خلال تدبير الوظائف لهم في بلاد الانتقال، لكننا سنمنعهم من القيام بأي عمل في بلدنا.
>
> ان أصحاب الأرض سيلتحقون بنا. وعمليتا الاستيلاء على الملكية وترحيل الفقراء ينبغي ان تجريا معا بصورة متكتمة وحذرة.
>
> دع أصحاب الأملاك الثابتة يعتقدون انهم يخدعوننا وأنهم يبيعوننا أشياء بأسعار تفوق كثيرا قيمتها الحقيقية.
>
> أما نحن، فلن نبيعهم في المقابل اي شيء.(١٥)

لم يكن اقتراح هيرتسل بشأن الترحيل اقتراحا فريدا في نوعه، بل كان يمثل نموذجا لاقتراحات صهيونية كثيرا ما طرحها فيما بعد غيره من مؤسسي الصهيونية. وفي هذه المرحلة، غالبا ما كانت هذه الأفكار تُصاغ بعبارات ملطّفة هادئة مثل «رحلة العرب الى جزيرة العرب»، والهجرة السلمية التي يسبّبها استملاك الأرض من قِبل الصهاينة، والحوافز الاقتصادية. لكن كان هناك أيضا دعوات الى طرد عرب فلسطين طردا جاءت على ألسنة قادة صهاينة. وقد جاء مثل ذلك على لسان يسرائيل زانغويل المذكور أعلاه، الذي كان واحدا من أوائل مساعدي هيرتسل وأكثرهم وفاء له في تنظيم الحركة الصهيونية في بريطانيا. وقد زار زانغويل فلسطين سنة ١٨٩٧، ووقف وجها لوجه أمام الحقائق الديموغرافية في فلسطين العربية. وبعد هذا التاريخ بسبعة أعوام، وفي خطاب ألقاه زانغويل في مانشستر بانكلترا، أعلن موقفه الذي صاغه في شأن الترحيل على الوجه التالي:

> ان لفلسطين كما هي قائمة سكانها الآن. وفي قضاء القدس من كثافة السكان الآن ما يفوق كثافة السكان في الولايات المتحدة مرتين، إذ فيه إثنان وخمسون نسمة في الميل المربع الواحد وليس منهم سوى ٢٥ في المائة من اليهود. لذا علينا ان نستعد إما لطرد القبائل [العربية]، صاحبة الملكية، بحد السيف، كما فعل أجدادنا، وإما ان نتعامل مع مشكلة وجود عدد كبير من السكان الغرباء، ومعظمهم من المحمديين الذين اعتادوا، ولقرون كثيرة، على ازدرائنا.(١٦)

وأصبح زانغويل قبل الحرب العالمية الأولى وفي إبانها وبعدها الداعية الأكثر تطرفا في العلن لفكرة الترحيل، وصاغ حججه بصورة براغماتية وجغراسية. وفي سياق حديثه مع جابوتنسكي (الذي اسس فيما بعد حركة التصحيحيّين) في صيف سنة ١٩١٦ في برستن بانكلترا، كانت حجة زانغويل ان ترحيل العرب عن فلسطين، إفساحا في المجال أمام استيطان جماهير يهود أوروبا، شرط مسبق لتحقيق الصهيونية. وعندما اوضح جابوتنسكي ان العرب لن يتركوا أبدا مسقط رأسهم طوعا، أجاب زانغويل ان المشروع الصهيوني ينبغي ان يكون جزءا من نظام عالمي جديد، حيث لا مكان للحجج العاطفية.(١٧) فهذا «النزوح العربي» سيُبنى على أساس «إعادة

توزيع عرقي»، او على أساس «رحلة كتلك التي قام بها شعب البوير من مستعمرة الكاب»، وهذا «حرفيا هو 'طريق الخروج' الوحيد من صعوبة إقامة دولة يهودية في فلسطين.»(١٨) «إذا أردنا ان نعطي بلدا لشعب بلا بلد، فمن الحمق بمكان ان نسمح بأن يصبح في هذا البلد شعبان. فهذا لا يجلب سوى المتاعب. وسيعاني اليهود كما يعاني جيرانهم. ثمة واحد من امرين: يجب إيجاد مكان آخر إما لليهود وإما لجيرانهم.» هكذا طرح حجته.(١٩) وفي كتابه بعنوان *The Voice of Jerusalem*، كتب زانغويل ما يلي: «لا يمكن ان نسمح للعرب بمنع حدوث مثل هذا العمل التاريخي العظيم لإعادة البناء... من هنا، علينا ان نقنعهم بلطف بأن 'يرحلوا نحو البادية'. أليست جزيرة العرب ومساحتها مليون ميل مربع كلها لهم؟ ليس ثمة ما يدعو العرب الى التمسك بهذه الحفنة من الكيلومترات. فمن عاداتهم وأمثالهم المأثورة 'طي الخيم' و'التسلل'. دعهم الآن يعطون المثل لذلك.»(٢٠) فهذه الحضارة البدوية الرجعية بزعمهم وهذا «المضرب العربي» للفلسطينيين، والذي جرى التعبير عنه سابقا كضحالة في التمدن، هما موضوعان يتكرران في المزاعم الصهيونية الرامية الى تسهيل إخراج العرب من فلسطين.(٢١)

وازدادت جرأة زانغويل بصورة خاصة عقب إعلان وعد بلفور في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧، فجاهر بحملته الداعية الى خطة الترحيل القسري. ونشر مقالا في مجلة *The Jewish Chronicle*، وهي اسبوعية صهيونية تصدر في لندن، وذلك بعد وصول البعثة الصهيونية برئاسة وايزمن الى فلسطين في ربيع سنة ١٩١٨، وقبل افتتاح مؤتمر الصلح في باريس، يقول فيه ان من شأن هجرة الفلسطينيين الى البلاد العربية ان تخفف من مخاوفهم من التهجير في فلسطين ذاتها.(٢٢) وكتب أيضا في مجلة *The League of Nations* (شباط/فبراير ١٩١٩) وألحّ مجددا على ضرورة «نقل الفلسطينيين بالتدريج» الى البلاد العربية. وفي مناسبة اخرى، في اجتماع عام عقد في أيلول/سبتمبر ١٩١٩، تحدث بازدراء عن سكان فلسطين العرب فقال: «الكثيرون منهم أشباه البدو، فهم لم يمنحوا فلسطين شيئا يذكر ولا يحق لهم ان يعامَلوا بحسب القواعد الديمقراطية.»(٢٣) ويبدو ان هذا الكلام أثار حفيظة الأمير فيصل

الذي كان في إنكلترا آنئذٍ. وفي إشارة الى خطاب زانغويل، ندّد فيصل، في مقابلة مع *The Jewish Chronicle* بتاريخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٩، بحجة زانغويل قائلا ان في فلسطين شعبا عربيا عريقا عميق الجذور، ولا يمكن لها ان تصبح دولة يهودية.[٢٤] ويبدو ان الضجيج الذي احدثه كلام زانغويل ووقاحته سبّبا أيضا الارتباك والغضب لدى وايزمن، الذي كان يسعى في ذلك الوقت لإتمام صفقة مع الأمير العربي.[٢٥]

ان في هذه الحوادث ما يشير الى ان فكرة ترحيل الفلسطينيين العرب كحل صهيوني لمشكلة بلد آهل وأراضٍ مزروعة كانت أكثر من مجرد فكرة ثانوية في أذهان الآباء المؤسسين من النخبة الصهيونية السياسية. بل ثمة الكثير من الشواهد التي تشير الى ان هؤلاء الآباء المؤسسين، وفي معرض الافصاح عن خططهم المستقبلية للعمل ولمشاريع الاستيطان العملانية في المجالس الداخلية للحركة الصهيونية، كانوا يفكرون في تهجير واقتلاع وترحيل فلاحي فلسطين بانتظام، وفي إعادة توطينهم في البلاد المجاورة، لافساح المجال أمام قيام المشروع الصهيوني. ومن هؤلاء الآباء المؤسسين، بالاضافة الى هيرتسل وزانغويل، ليون موتسكين، ونحمان سيركين، وناحوم سوكولوف، وآرثر روبين، وبيرل كاتسنلسُن، ومناحم أوسيشكين، وفكتور جيكبسُن، وحاييم وايزمن، وأهرون أهرونسُن، وزئيف جابوتنسكي، وأبراهام غرانوفسكي (غرانوت)، وإدموند وابنه جيمس دو روتشيلد، ودافيد بن ــ غوريون، وأبراهام شارون (شوادرون)، وغيرهم. فقد قر الرأي ان من الحيوي ان يصار الى تخفيض عدد العرب في فلسطين إذا كان لدولة يهودية ان تقوم وتنمو على أساس أغلبية قوية تنتمي الى عنصر واحد. وكانت تلك الشخصيات تنتمي الى قطاع عريض من المجموعات الصهيونية. فمن جانب العمال، كان هناك روبين المعتدل نسبيا ومدير دائرة الاستيطان الصهيوني، والذي اقترح منذ أيار/مايو ١٩١١ في مذكرة الى الهيئة التنفيذية الصهيونية «ترحيلا محدودا للسكان» من الفلاحين العرب، الذين تنزع منهم الأرض، من فلسطين الى نواحي سوريا الشمالية حول حلب وحمص.[٢٦] وبعد ذلك بأعوام ثلاثة، اي في ١٢ أيار/مايو ١٩١٤، كرر روبين اقتراحه لنقل الفلاحين العرب الى

سوريا في رسالة الى فكتور جيكبسن،[٢٧] الذي كان عضوا في الهيئة التنفيذية الصهيونية وكان يرئس مجموعة من ممثلي المنظمة الصهيونية في استانبول (١٩٠٨ ــ ١٩١٥). وفي رأي روبين (كما عبّر عنه بعد هذا التاريخ بعقد ونصف العقد من السنين)، فان اقتلاع المزارعين العرب ونقلهم أمران حتميان، إذ ان «الأرض هي الشرط الذي لا بد منه لاستيطاننا في فلسطين. لكن بالنظر الى عدم وجود اي ارض تقريبا قابلة للزراعة، وليست مزروعة حاليا، نجد اننا كلما اشترينا أرضا واستوطنّاها فان مزارعيها الحاليين ينفكون عنها بالضرورة... وفي المستقبل، سيكون شراء الأراضي اصعب كثيرا بسبب عدم وجود اية أراضٍ تقريبا قليلة السكان. أما ما تبقى، فهو أراضٍ آهلة بكثافة [من قِبل العرب].»[٢٨]

ثم ان روبين لم يكن «الاشتراكي» الصهيوني الوحيد الذي دعا الى الترحيل. فمن أنصار هذه الفكرة مؤسس ايديولوجية الصهيونية الاشتراكية نحمان سيركين، الذي التزم أفكاره العامة معظمُ أحزاب العمال في الييشوف منذ العقد الثاني من القرن العشرين فصاعدا. وكانت خطته في الترحيل ترتبط بخطته الرامية الى حض مختلف شعوب الامبراطورية العثمانية على الانتفاض. وطالب بتوافق يرضى الجميع عنه يقضي باخلاء فلسطين من العرب. و«في الأمكنة التي فيها شعوب مختلطة يجب ان يحدث انتقال سلمي للشعوب، ويتم تقسيم الأرض على أساس قومي. ففلسطين، وهي قليلة السكان واليهود فيها يمثلون ١٠ في المائة من عدد سكانها، يجب ان تُخلى لليهود. وسيوقّع اليهود معاهدة سلام مع القوميات المضطهدة في تركيا، ويأملون بتقسيم عادل لهذه المملكة المحتلة.»[٢٩]

وقبل انهيار الامبراطورية العثمانية، قام ليون موتسكين، وهو صهيوني بارز شارك في تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية وفي صوغ برنامج بازل، بتقديم اقتراح في خطاب ألقاه أمام المؤتمر السنوي لصهاينة ألمانيا في تموز/يوليو ١٩١٢، حلا لـ «المشكلة الديموغرافية» العربية في فلسطين. وكان رأيه ان الحل يكمن في إطار عربي اوسع يشترط قبول الفلسطينيين بيع أراضيهم من المستوطنين اليهود وإعادة توطينهم على أراضٍ يتم شراؤها في الولايات العربية المجاورة.[٣٠]

وكان البارون إدموند جيمس دو روتشيلد هو الآخر من الشخصيات البارزة الأولى التي ناصرت فكرة الترحيل، وهو ممول كبير له فضل عميم على المستوطنات الصهيونية الأولى. وعلى الرغم من انه اشتهر في العلن باعتداله، فقد كان في مجالسه الخاصة يعبّر عن دعمه لخطة زانغويل المتطرفة المذكورة أعلاه. وقد عبّر أيضا عن استعداده لتقديم العون المادي والمعدات الزراعية للعرب الذين يرضون بمغادرة فلسطين، الى العراق مثلا.[٣١] وكتب جابوتنسكي الى صديق له عقب اجتماع عقده مع البارون الفرنسي الجنسية في باريس سنة ١٩٢٩: «ان البارون يطالب بأن تكون فلسطين يهودية بالكامل... انه على استعداد لبذل المال للعرب لتمكينهم من شراء أراضٍ اخرى لكن بشرط مغادرة فلسطين... وعلى العموم ـ بوصفه إنسانا واقعيا وعمليا ـ يؤمن إيمانا راسخا بأننا سنجعل فلسطين يهودية بمقدار ما هي فرنسا فرنسية.»[٣٢] كما ان شَبْتاي ليفي، الذي كان عميلا لشراء الأرض لحساب الجمعية الفلسطينية للاستعمار اليهودي (بيكا)، التي أسسها البارون نفسه، قد كشف في مذكراته عن ان البارون أشاد بنشاطه في سبيل شراء الأراضي، فكتب يقول: «أشار عليّ بأن أتابع نشاطي المعهود لكنه قال ان من الأفضل ألاّ نرحّل العرب الى سوريا وشرق الأردن، فهما جزآن من ارض اسرائيل، بل الى بلاد ما بين النهرين (العراق). وأضاف انه في حالات كهذه سيكون مستعدا لارسال آلات زراعية جديدة ومستشارين زراعيين الى العرب، على حسابه الخاص.»[٣٣]

كانت رؤيا روتشيلد في شأن قيام دولة يهودية حصرا في فلسطين ـ «يهودية بمقدار ما هي فرنسا فرنسية» ـ تمثل في واقع الأمر موضوعا تكرر في الفكر الصهيوني دوما، وقد عبّر عنه حاييم وايزمن في عدد من المناسبات. ففي خطاب ألقاه أمام الاتحاد الصهيوني الإنكليزي سنة ١٩١٩ قال: «عندما أقول وطنا قوميا يهوديا فانني اعني خلق أوضاع تسمح لنا، بينما نحن نطور البلد، بأن نُدخِل اليه عددا وفيرا من المهاجرين، وأن نقيم في نهاية الأمر مجتمعا في فلسطين بحيث تصبح فلسطين يهودية كما هي إنكلترا إنكليزية او أميركا أميركية.»[٣٤] ومن الواضح ان تحقيق مثل هذه الرؤيا للدولة والمجتمع

كان صعبا جدا إنْ لم نقل مستحيلا فيما لو بقي عدد كبير من العرب في فلسطين. فالجواب الذي قدمه روتشيلد (كما أوردناه أعلاه) ووايزمن (كما سيرد في فصول لاحقة) كان في اعتماد حل الترحيل.

وفي الفترة عينها تقريبا، التي كان زانغويل خلالها يشن حملته الداعية الى ترحيل العرب في إبان الحرب العالمية الأولى وبعدها مباشرة، لتتزامن مع مؤتمر الصلح في باريس، كان اقتراح الترحيل قد اخذ به زميله المهندس الزراعي أهرون أهرونسن، الذي كان يعمل لحساب الاستخبارات البريطانية خلال الحرب الكبرى، وكان عضوا في البعثة الصهيونية التي زارت فلسطين برئاسة وايزمن سنة ١٩١٨. وعلى غرار زانغويل، لم يتصنّع أهرونسن الكلام؛ فقد كتب في مجلة *Arab Bulletin*، وهي اسبوعية سرّية كانت تصدرها الاستخبارات البريطانية، بوضوح تام وجرأة عن ضرورة «الترحيل القسري» للمزارعين العرب عن الأراضي التي يتم شراؤها لأغراض الاستيطان اليهودي من ملاّك عرب غائبين.[٣٥] وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى ان نظام المزارعة، الذي تطور ليصبح نظاما دائما في القرى العربية، لم يكن يختلف عن الملكية المطلقة سوى في دفع اجرة الأرض من قِبل المزارعين.[٣٦] فتعلّق المزارعين ـ المستأجرين بالأرض التي اعتاشوا منها لم يكن يختلف عن تعلق سواهم من فلاحي القرى المجاورة الذين كانوا يملكون الأرض بصورة شرعية. لكن في نظر أهرونسن، كان طرد المزارعين يقع ضمن الإطار الأوسع للترحيل. وبوصفه عضوا في الهيئة التنفيذية الصهيونية ـ وكان أيضا مديرا لشركة تطوير أراضي فلسطين ـ انضم الى وايزمن في مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩. ويقول صديقه الحميم وليم ك. بوليت، وهو دبلوماسي أميركي كان عضوا في الوفد الأميركي الى المؤتمر، ما يلي: «خلال مؤتمر الصلح في باريس، كثيرا ما كنت ألتقي أهرونسن والدكتور وايزمن في وقت كان الرجلان يبحثان في السياسات والخطط ويقوّمانها. وكان اقتراح أهرونسن هو الآتي: في حين انه يجب ان تصبح فلسطين دولة يهودية، فان وادي العراق الشاسع الذي يرويه الفرات ودجلة قد يصبح جنة العالم من خلال استخدام الريّ المنظم... كذلك يجب ان يُعطى عرب فلسطين أرضا هناك... ويجب

إقناع أكبر عدد ممكن من العرب بالهجرة الى تلك الأراضي.»[٣٧]

ثانيا: النهج العام
حيال الفلسطينيين في فترة الانتداب

ستناقش هذه الدراسة في مجراها مشاركة الآخرين من الآباء المؤسسين للدولة الصهيونية في صوغ خطط الترحيل، ومنهم: وايزمن، ودافيد بن ـ غوريون، وبيرل كاتسنلسن، ومناحم أوسيشكين، وأبراهام غرانوفسكي، وزئيف جابوتنسكي، وغيرهم. لكن الأمر الواضح، ومنذ أيام الاقتراحات الصهيونية المبكرة أعلاه، هو بروز نهج عام متصلب للتعامل مع الفلسطينيين. فقد كان السعي لتسوية المشكلتين الديموغرافية والوطنية للفلسطينيين يتخطى حدود فلسطين ليشمل الإطار الأوسع للبلاد العربية.

وقد سعت القيادة الصهيونية منذ وعد بلفور والاحتلال البريطاني فصاعدا للالتفاف حول المصالح المتضاربة لكلٍ من الييشوف الصهيوني ومطالب سكان البلد الأصليين، الذين كانت آمالهم الوطنية تضاهي الصهيونية عزما. والمحاولة التي جرت للوصول الى اتفاق مع زعماء عرب خارج فلسطين، كاتفاقية وايزمن ـ فيصل المبدئية في كانون الثاني/ يناير **١٩١٩** ضمن إطار الامبراطورية البريطانية واعتمادا عليها، كانت جزءا من هذا النهج الاستراتيجي للسياسات الصهيونية. فانتهج زعماء الصهيونية سياسة تستند الى العلاقة ببريطانيا، وأجروا مباحثات مع المسؤولين البريطانيين بغية الوصول الى حل لـ «مشكلة السكان العرب» في فلسطين من خلال ترحيلهم الى بلاد مجاورة. ونجد البرهان على تلك الاتصالات الشخصية بالمسؤولين البريطانيين في ملاحظات دوّنها ونستون تشرشل، يعرض فيها الشؤون الفلسطينية بتاريخ **٢٥** تشرين الأول/ أكتوبر **١٩١٩**، وفيها، على ما يبدو، إشارة ضمنية الى نشاطات زانغويل. وفي معرض انتقاده للطموحات الصهيونية، كتب تشرشل ما يلي: «هناك اليهود الذين تعهدنا إدخالهم الى فلسطين، والذين يفترضون ان السكان المحليين سيُطردون توفيرا لراحتهم.»[٣٨] أما الوضوح

الكامل لاستراتيجيتهم المركزية فيما يختص بفكرة الترحيل فقد برز منذ سنة **١٩٣٠** فصاعدا من خلال خطة وايزمن للترحيل في تلك السنة،[٣٩] ومن خلال الضغوط التي مارسها على اللجنة الملكية لتبني هذا الاقتراح سنة **١٩٣٧**،[٤٠] وهي كلها امور سنعرضها أدناه.

وعلى خط مواز، فقد كان العنصر الآخر في هذا النهج العام، اي السعي لإيجاد شركاء عرب خارج فلسطين، هو حجة زعماء الصهيونية ان الحكّام العرب خارج فلسطين سيدركون الفائدة المادية الكامنة في التعاون مع الصهيونية الأوروبية النافذة، وأنهم سيرضخون على الأقل أمام تنامي الييشوف في فلسطين، وسيستوعبون من يتم ترحيلهم من العرب. وتعزز هذا النهج الاستراتيجي مجددا منذ أواسط الثلاثينات فصاعدا من خلال الاتصالات السرية والمساعي الدبلوماسية بين زعماء الوكالة اليهودية وأمير شرق الأردن عبد الله، ومن خلال المبادرات نحو ابن سعود وسياسيّي العراق الهادفة الى الترويج لمشروع الترحيل.[٤١]

وقد تزعّم وايزمن السياسة المركزية المتنامية والقاضية باسناد دور ثانوي للفلسطينيين، وبصورة صارمة؛ فمشكلتهم تُحلّ ضمن الاطار العربي الأوسع. فحتى قبل الاحتلال البريطاني لفلسطين، كان وايزمن من أصحاب الرأي القائل ان ارض الفلسطينيين «يمكن تخليصها منهم بالمال» ويمكن «قمعهم بقليل من الحزم»، وإنهم لا يمثّلون حركة وطنية ذات شأن. وكان رأيه انهم بصفتهم عاملا لا يؤبه له، فهم لا يمثلون اية عقبة أمام الخطط الصهيونية او البريطانية.[٤٢] لكن بعد وصوله الى فلسطين رئيسا للبعثة الصهيونية، كتب رسالة الى ابنه يقارن فيها عرب فلسطين بـ «صخور منطقة يهودا؛ فهم عوائق يجب إزالتها عن هذا الدرب الصعب.»[٤٣] وأصبحت نظريته هذه حجر الزاوية في الاستراتيجية الصهيونية. فقد أنكر وجود وطنية فلسطينية مستقلة. أما النهج القائل ان الفلسطينيين يجب ان يرحلوا الى خارج الدولة اليهودية وأن يجدوا لأنفسهم موطنا آخر في العالم العربي، فقد اصبح الركيزة التي تستند خطط الترحيل الصهيونية اليها في الثلاثينات والأربعينات. ولم تكن هذه النظرية تستند الى الافتراض ان الفلسطينيين عنصر غير ذي شأن

فحسب، بل أيضا الى نهج مناقض لذلك مفاده ان المسائل القومية العربية في فلسطين يمكن ان تُفصل بصورة ما عن مطالب القومية العربية حيال فلسطين، وأن في إمكان هذه القومية الأوسع في الوقت ذاته ان تستوعب عرب فلسطين، الذين أُنكر عليهم طابعهم الخاص ومطالبهم القومية. وعلى الرغم من ان الأحداث في فلسطين، والشرق الأوسط عامة، كانت تؤكد ان المد المتنامي للقومية العربية كان يجري في اتجاه معارضة الاستيطان الصهيوني في فلسطين لا في اتجاه قبوله، فان هذا الأمر لم يمنع زعماء الييشوف من إجراء الاتصالات الشخصية بكثافة بغية تنفيذ خطة الترحيل. ان تعليل هذه الحملة الصهيونية النشيطة، وإنْ كانت سرية، والهادفة الى الترحيل منذ سنة ١٩٣٠ فصاعدا، يكمن جزئيا في طبيعة الييشوف الصهيوني ومشكلاته في فلسطين في إبان فترة الانتداب.

وعلى امتداد فترة الانتداب بأسرها، كان الييشوف الصهيوني يمضي قُدما بحسب خططه السياسية الخاصة به. فمذاهب الييشوف ومنطلقاته الأساسية لبناء «وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين» كانت هي العوامل الحاسمة في تحديد أفكار الصهيونية واستراتيجيتها للتعامل مع السكان المحليين، الذين كانوا ينظرون اليهم على انهم عامل ثانوي، وانهم، الى حد بعيد، أقل اهمية من البريطانيين ــ القوة العظمى السائدة في المنطقة. وخلال فترة الانتداب، بقي شراء الأرض العربية من قبل الصهاينة محدودا نسبيا (٦ ٪ حتى سنة ١٩٤٨). لكن الهجرة اليهودية الى فلسطين بدأت تهدد التفوق العددي لعرب فلسطين.(٤٤) كما ان المتغيّرات التاريخية في أوروبا وفلسطين على امتداد العشرينات والثلاثينات دفعت قيادة الييشوف الى إعادة ترتيب الأولويات، والى التركيز على المطالب المرحلية بصورة أكبر، وذلك بعد ان تجذرت فكرة إقامة دولة يهودية كشرط مسبق لـ«تجميع المنفيين»، وخلق أغلبية يهودية في فلسطين. لكن، في كل حال، فبعد ان اصرّت هذه القيادة على مطالبها القصوى وعلى أهدافها في تحقيق هجرة يهودية كثيفة وغير مقيّدة، وبعد ان اصرت على تحويلٍ غير مقيد للأراضي العربية الى ملكية يهودية حصرية والى ملكية عامة، وهي كلها امور تؤدي في النهاية الى إعادة تكوين فلسطين العربية

لتغدو دولة يهودية، فان مجال التسويات والتنازلات تجاه الأغلبية العربية في فلسطين اصبح في الواقع ضيقا،(٤٥) بصرف النظر عن الدعوات الصادرة عن حزب العمل الصهيوني السائد والداعية الى اعتماد وسائل عملانية ومتدرجة ومرنة لتحقيق هذه الأهداف. وفي تعلّقها الراسخ برؤيتها التاريخية الداعية الى تنامي الييشوف باطّراد ليشمل فلسطين كلها وما يسمّى «جوارها»، فان هذه القيادة لم تكن تختلف اختلافا ذا شأن عن الأهداف القصوى لحركة جابوتنسكي التصحيحية.

وخلال العشرينات، انتهج حزب أحدوت هعفوداه، وهو التجمع الصهيوني السائد في الييشوف، سياسة «تجنّب اية إشارة الى المسألة العربية في بيانات الحزب وتصريحاته السياسية.»(٤٦) أما على المستوى الخاص، ومنذ أواخر العشرينات، وبنوع خاص وملح منذ أواسط الثلاثينات، فقد بدأت الأحزاب العمّالية الكبرى إعادة تقويم تحليلها لـ«المسألة العربية» في ضوء تنامي المقاومة الفلسطينية للهجرة اليهودية والاستيطان الصهيوني. ووصلت هذه المقاومة الى ذروتها في الثورة الكبرى ذات القاعدة الريفية في فترة ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩. وعند ذاك المنعطف التاريخي، لم يحاول حزب ماباي (مفلغت بوعالي إرتس يسرائيل)، بقيادة بن ــ غوريون، ان يتعامل مع التناقض التام بين مطالب الصهيونية ومطالب الوطنية الفلسطينية فحسب، بل حاول أيضا ان يستغل المقاومة الفلسطينية لتعزيز وتوسيع قوات الهاغاناه العسكرية وبنية الييشوف التحتية وامتداداته. فالتعبئة والمقاومة الفلسطينيتان المتناميتان دفعتا بن ــ غوريون أيضا، وهو شخص واقعي تماما، الى الاعتراف بالطابع القومي والجماهيري للمقاومة العربية الفلسطينية ضد الصهيونية، إذ قال سنة ١٩٢٩: «ان النقاش الدائر بشأن وجود او عدم وجود حركة وطنية عربية هو نقاش لفظي عقيم؛ فالأمر الأهم بالنسبة الينا هو ان هذه الحركة تجذب الجماهير. ونحن لا ننظر اليها على انها حركة بعث وطني، أما قيمتها الخلقية فهي موضع شك. إلا انها، من الجانب السياسي، حركة وطنية. فالعربي يجب ألا يصبح، ولا يمكن ان يصبح صهيونيا. ولا يمكنه أبدا ان يأمل بأن يرغب في ان يصبح اليهود أغلبية في البلد. وهذا هو العداء الحقيقي

بيننا وبين العرب. كلانا يود ان يصبح الأغلبية.»[٤٧]

وبعد ذاك التاريخ بسبعة أعوام، اعترف بن ـ غوريون، وكان قد اصبح رئيسا للوكالة اليهودية، في مجلس خاص وفي اجتماع لحزبه، ماباي، بأن السكان الفلسطينيين الأصليين يحاربون لإبقاء فلسطين بلدا عربيا، وقال: «انهم يحاربون ضد خسارة كل ما يملكون. . . . فالخوف ليس من فقدان الأرض بل من فقدان وطن الشعب العربي، الذي يسعى الآخرون لتحويله وطنا للشعب اليهودي. ان العربي يحارب حربا لا يمكن تجاهلها. فهو يشارك في الإضراب ويُقتَل ويقدّم التضحيات الجسام.»[٤٨] وبعد ذاك التاريخ بعام واحد، كتب الى موشيه شرتوك، رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، يقول: «لو كنتُ أنا عربيا ذا وعي قومي سياسي. . . . لقمت ثائرا على هجرة من شأنها، بعد مضي زمن ما في المستقبل، ان تسلّم البلد وأهله اجمعين الى الحكم اليهودي. من هو العربي الذي لا يعرف الحساب ولا يفهم ان هجرة بمعدل ستين ألفا في العام تعني دولة يهودية في فلسطين بأسرها؟»[٤٩]

وفي ظاهر الأمر، يبدو اعتراف بن ـ غوريون الشخصي بوجود حركة وطنية عربية في فلسطين انه يمثل تناقضا في تفكيره. لكن جوهر الأمر ان الفلسطينيين، في رأي بن ـ غوريون، لم يكونوا شعبا ذا حقوق وطنية في فلسطين بل مجرد «عرب» او «مجرد سكان من العرب»، او «جالية» صدف وجودها في البلد. «ليس ثمة من تناقض بين القومية اليهودية والقومية الفلسطينية لأن الأمة اليهودية ليست في فلسطين والفلسطينيين ليسوا امة.»[٥٠] فـ «الشعب اليهودي» فقط له حقوق وطنية في فلسطين وحق «المُلْك» فيها. وقد قَبِل بن ـ غوريون فكرة وايزمن المشار اليها أعلاه من ان الفلسطينيين لا يمثلون امة منفصلة محددة. كما انه رفض القول انهم طرف رئيسي في الصراع مع الصهيونية، إذ لم يُنظر اليهم على انهم جزء لا يتجزأ من البلد الذي كانت الصهيونية تريد تكوينه من جديد. من هنا، فالفلسطينيون هم «سكان عرب» يمكن إزاحتهم ونقلهم الى أراض عربية اخرى. وقد ساعد إنكار الكيان الوطني الفلسطيني ليس فقط في إضفاء «الشرعية» على الترحيل كحلٍ لـ «المشكلة العربية»، بل ان الإطار الأوسع للقومية العربية كان، في

رأيهم [رأي الصهاينة]، يمنح الصهيونية تبريرا «خلقيا» لترحيل «عرب» فلسطين الى الأراضي العربية المجاورة.

وثمة موقف مماثل التزمه موشيه بيلنسُن، وهو ايديولوجي «عميق» ومفكر «حسّاس» من حزب أحدوت هعفوداه وزميل حميم لبن ـ غوريون؛ إذ كتب سنة **١٩٢٩**: «هناك فارق أساسي وحاسم بين العرب واليهود كأمة. فلسطين لا يحتاج العرب اليها من وجهة النظر القومية. فهم مرتبطون بمراكز اخرى. هناك، في سوريا والعراق وجزيرة العرب، هناك وطن الشعب العربي.» وفي شأن مسألة حرمان الفلسطينيين من حقوقهم نتيجة الحق اليهودي «التاريخي» الحصري في السيادة على فلسطين وامتلاكها، صرّح بما يلي: «ليس من جواب عن هذا السؤال، ولا يمكن الاجابة عنه، ولسنا مرغمين على صوغ جواب لأننا لسنا مسؤولين عن كون فرد من الأفراد قد وُلد في مكان ما وليس في مكان آخر يبعد عنه عدة كيلومترات.»[٥١] وفي السنة ذاتها، وحين اندلعت اشتباكات عنيفة بين العرب واليهود حيال تغيير الوضع القائم بخصوص السماح لليهود بالصلاة على مقربة من الأماكن المقدسة في القدس، أعلن بن ـ غوريون ان «القدس لا تمثل للعرب ما تمثله لليهود. فالشعب العربي يقطن في بلاد عديدة واسعة.»[٥٢] ومثل هذه التأكيدات المتكررة كان حاسما، ليس فقط لتبرير رفض التيار الصهيوني العمالي السائد لأي تعريف لعرب فلسطين ككيان قومي له الحق في تقرير المصير في فلسطين او في السيادة على ارضها او حتى على جزء منها، بل ان اهميته تكمن أيضا في انه يضع الأساس الايديولوجي لفكرة الترحيل. وبعد كل شيء، فإذا لم يكن الفلسطينيون كيانا قوميا مستقلا وجزءا لا يتجزأ من البلد، بل يرتبطون بمراكز اخرى في سوريا والعراق وجزيرة العرب، وإذا تم إنكار اية علاقة تاريخية عميقة لهم بفلسطين، عندئذ قد يسهّل هذا الأمر اقتلاعهم وترحيلهم وإعادة توطينهم في البلاد المجاورة. وقد طرح زانغويل هذه الحجج ذاتها في خطته للترحيل، كما وردت أيضا في مقترحات صهيونية مختلفة بشأن الترحيل في الثلاثينات والأربعينات.[٥٣]

في ضوء تصاعد الكفاح الوطني الفلسطيني في الثلاثينات، جاء الجواب

الصهيوني ليعزز عقيدة الانفصال بين الييشوف وعرب فلسطين، وليعزز أيضا بعض المعتقدات الرئيسية الأخرى مثل: «خلاص الأرض» و«فتح الأرض» و«العمل العبري» (الأرض العبرية والعمل العبري).[٥٤] «إذا أردنا خلاصا يهوديا ١٠٠٪، فلا بد لنا من استيطان عبري ١٠٠٪، ومزرعة عبرية ١٠٠٪، ومرفأ عبري ١٠٠٪»، كما جاء في تصريح لبن ـ غوريون في اجتماع لِـ هفاعد هلئومي، وهو المجلس القومي للييشوف، في ٥ أيار/مايو ١٩٣٦.[٥٥] وبعد اسبوعين (١٩ أيار/ مايو)، اثيرت قضية الترحيل في اجتماع للهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية، التي هي عمليا قيادة الييشوف.[٥٦] وكان بن ـ غوريون نفسه ينتقد الأسلوب الخطابي الذي اعتمدته حركة التصحيحيين بزعامة جابوتنسكي. لكن هذا الأمر لم يمنعه من استعارة تعبير «الحائط الحديدي» الذي استخدمه جابوتنسكي أول مرة في مقالاته وكتاباته في أوائل العشرينات.[٥٧] ومع ان بن ـ غوريون اضفى على التعبير تفسيرا معدلا، فقد كتب سنة ١٩٢٩ عن «حائط حديدي من مستوطنات عمال [صهيونية] يحيط بكل مدينة وبلدة عبرية، وجسور بشرية، وأرضية تربط النقاط النائية بعضها ببعض»،[٥٨] والتي في إمكانها ان تفرض تطبيق مبدأ «العمل العبري» و«الأرض العبرية» حصرا. وفي شهادة صريحة أدلى بها زعيم آخر من ماباي، دافيد هاكوهين، الذي شارك أيضا في الضغوط السرية التي مارستها الوكالة اليهودية لترحيل العرب سنة ١٩٣٧ (أنظر ص ٤٦)، طرح التفسير الآتي:

> أذكر انني كنت من أوائل زملائي [في أحدوت هعفوداه] الذين ذهبوا الى لندن بعد الحرب العالمية الأولى... وهناك صرت اشتراكيا... [وفي فلسطين] كان عليّ ان أحارب أصدقائي في شأن موضوع الاشتراكية اليهودية للدفاع عن موقفي القائل انني لا أقبل العرب في نقابتي، اي الهستدروت، وأن أدافع عما قمت به من تبشير لربات البيوت بأن لا يشترين من الدكاكين العربية، وأن امنع العمال العرب من الحصول على عمل هناك... وأن أسكب الكاز على البندورة العربية، وأهاجم ربات البيوت اليهوديات في الأسواق، وأحطم البيض العربي الذي اشترينه، وأن امجِّد اسم كيرين كاييمت [الصندوق القومي اليهودي]، الذي أرسل حانكين الى بيروت لشراء الأرض من الأفندية الغائبين

> [آل سرسق، أصحاب الأرض] وطرد الفلاحين من الأرض ـ فشراء دزينات من الدونمات ـ[٥٩] من شخص عربي امر مسموح به لكن بيع دونم يهودي واحد، لا سمح الله، الى شخص عربي، فأمر ممنوع.[٦٠]

فالدعوة الى المجابهة بين اليهود والعرب لم تكن تهدف الى تطوير المعتقدات الايديولوجية والاستيطان العملي فحسب، بل ان هذه المبادىء نفسها الآخذة في التطرّف كانت في حد ذاتها مرتبطة في تفكير بن ـ غوريون (كما في تفكير بيرل كاتسنلسن، ويوسف باراتس، ودافيد هاكوهين، وغيرهم) بفكرة الترحيل.[٦١] وعلاوة على ذلك، فان الكثيرين من زعماء الييشوف، ومنهم «المعتدلون» و«الاشتراكيون»، كانوا يرون ان من شأن التطبيق المتزايد حدّة لمبادىء الانفصال ان يؤدي منطقيا الى اعتماد حل الترحيل في المستقبل. وليس مصادفة ان التوكيد الكبير على الأفكار التي تستثني الغير كان يتماشى مع صوغ مشاريع الترحيل والترويج النشيط لها، وإنْ سرا، وذلك منذ سنة ١٩٣٦ فصاعدا.

وكان بناء هيكلية الهاغاناه العسكرية، التابعة للييشوف، ضمن هذه الخلفيات الواردة أعلاه يرتبط كذلك باقتناع القيادة المتنامية بأن الحل الصهيوني الأساسي لـ «المشكلة الديموغرافية العربية» لا يؤتى إلا من موقف القوة العسكرية ومن خلق الحقائق الاقتصادية والعسكرية والاستيطانية في فلسطين العربية. ففي سنة ١٩٣٦، في اجتماع للجنة المركزية لماباي، أعلن بن ـ غوريون ما يلي: «... ليس ثمة من فرصة للوصول الى تفاهم مع العرب إلا إذا وصلنا نحن أولا الى تفاهم مع الإنكليز بحيث نصبح القوة العظمى في فلسطين. ما الذي يرغم العرب على الوصول الى اتفاق مشترك معنا؟... الحقائق... فقط بعد نجاحنا في إقامة حقيقة يهودية كبرى في هذا البلد... عندها فقط سيُلبّى الشرط المسبق للمفاوضة مع العرب.»[٦٢] وتجدر الإشارة أيضا الى ان بن ـ غوريون كشف في مذكراته ان الهاغاناه اعدت، منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧، خطة حربية للاستيلاء على فلسطين العربية، **باستثناء النقب جنوبي بئر السبع، في ثلاث مراحل.**[٦٣] **من هنا، فان**

حل «المسألة العربية» لم يكن يمر عبر الاتفاق مع السكان الأصليين، بل عبر فتح عسكري يجعل الترحيل أمرا واقعا (أنظر ص ٥٣ ـ ٥٥).

ويركّز المؤرخ الاسرائيلي يهوشواع بورات في كتابه الصادر حديثا بعنوان «البحث عن الوحدة العربية، ١٩٣٠ ـ ١٩٤٥»(٦٤) على الرابط بين تأييد بعض اهم قادة الصهاينة لإقامة دولة يهودية في فلسطين وبين اتحاد عربي في الهلال الخصيب و/ او جزيرة العرب. لكن كتابه الموثّق بالكامل يفتقر الى حقيقة ان تأييد الاتحاد العربي كان يرتبط في الفكر الصهيوني بمشروع الترحيل، اي بحلٍ للمسألتين الديموغرافية والوطنية للفلسطينيين في الاطار الأوسع للبلاد المجاورة. وهناك إشارة واضحة الى هذا الأمر في اقتراح تقدم بن ـ غوريون به في اجتماع مع الزعيم الفلسطيني موسى العلمي في ٣١ آب/ أغسطس ١٩٣٤، في قرية هذا الأخير قرب القدس.(٦٥) ويذكر بن ـ غوريون انه اقترح ان يعاد تكوين فلسطين وشرق الأردن دولة يهودية واحدة ترتبط باتحاد من الدول العربية، وهو ترتيب من شأنه ان «يوفر هجرة يهودية لا حد لها واستيطانا في شرق الأردن.» وقال العلمي في روايته عن هذا الاجتماع ان بن ـ غوريون اقترح عليه انه «إذا ترك العرب فلسطين وشرق الأردن لليهود، فان في إمكانهم [اي العرب] الاعتماد على العون اليهودي ليس فقط في إعادة توطين المشردين من الفلسطينيين بل في القضايا العربية في بلاد اخرى.»(٦٦) وتكشف رواية بن ـ غوريون أيضا عن بعض الحقائق المهمة؛ إذ ان العلمي عبّر عن مخاوفه حيال مصير الفلسطينيين في الدولة اليهودية. فبما انهم مزارعون في معظمهم، فسيُجرَّدون من أملاكهم، وسيصبحون «بلا ارض وبلا عمل»، وذلك بسبب سياسة الييشوف في تشغيل «اليد العاملة اليهودية» حصرا، وإبعاد العرب عن الاقتصاد اليهودي.

وأجاب بن ـ غوريون بقوله ان السياسة الصهيونية تعارض خلق حالة مشابهة لحالة جنوب أفريقيا، حيث البيض هم المُلّاك والحكّام، والسود هم العمّال. وكأنه يردد أصداء اقتراح هيرتسل السابق بشأن الترحيل، اي «نقل هؤلاء السكان المعدمين بصورة خفيّة عبر الحدود من خلال إيجاد العمل لهم في بلاد الانتقال، فيما يُرفض توظيفهم في بلدنا»، قال بن ـ غوريون ان

الاستيطان الصهيوني والتوسع الاقتصادي سيوفران «فرصا لتشغيل العرب ليس في فلسطين فقط بل أيضا في سائر أرجاء الاتحاد العربي.»(٦٧) وكان هذا الجواب اللبق المحكم يستند الى الافتراض الكائن في الموقف الصهيوني العام، اي ان حل المشكلة العربية الوطنية والديموغرافية، بما في ذلك العمل، يجب البحث عنه في الاطار العربي الأوسع لا في فلسطين، ولربما في إطار اتحاد عربي. كما انه يدل على انه من أجل تفادي خلق نظام على شاكلة النموذج الجنوب الأفريقي، اي مجتمع استيطاني يعتاش من استغلال السكان المحليين اقتصاديا، ومن أجل تسوية مشكلة «العمل العبري»،(٦٨) فان الييشوف سيشجع الفلسطينيين على طلب العمل الذي يوفره النشاط الصهيوني، وسيشجع بالتالي على الاقامة ـ وهذه عملية ترحيل هادئة ـ في بلد عربي متحد، كالعراق مثلا.

وكانت القيادة الصهيونية تدرك، بلا شك، مدى حساسية الرأي العام البريطاني حيال التعامل مع «المشكلة العربية». فقد صدرت عن الأوساط الحاكمة البريطانية ذاتها انتقادات حادة لوعد بلفور. ومنذ سنة ١٩١٧، عبّر إدوارد مونتاغيو، وهو وزير يهودي في وزارة الهند، عن اعتقاده ان الحملة الصهيونية الرامية الى خلق دولة يهودية في فلسطين ستنتهي الى «طرد السكان الحاليين.»(٦٩) لذا، كانت الحركة العمالية الصهيونية ذات الاتجاه الغربي لبقة، بمقدار ما تقتضيه الأوضاع، في تصريحاتها ومناقشاتها العامة حيال «المشكلة العربية»، الأمر الذي يُعزى جزئيا الى ما تدّعيه من مبادىء الاشتراكية والليبرالية. وعلى سبيل المثال، فان وايزمن الذي رأس النشاطات الصهيونية في الغرب كان سنة ١٩٣١ يرى ان الإصرار الصهيوني العلني على خلق أغلبية في فلسطين قد يُفسَّر عالميا بأنه «محاولة لطرد عرب فلسطين.»(٧٠) لكن لعل الأهم من ذلك هو ان قيادة الييشوف، وبسبب اهتمامها البالغ بالنواحي العملية للاستيطان وبإرساء اسس تنظيم الييشوف وقوته العسكرية الكبيرة، قد اعتمدت، بصورة عامة، أسلوبا عمليا وخطابة لبقة وسياسة حذقة لبقة عوضا من الترويج علنا لأفكارها بشأن الترحيل.

وتنفيذا لنشاط الاستيطان العملي ولحملة الوصول الى أغلبية يهودية من

خلال الهجرة، وكسبا للوقت، لجأت قيادة الييشوف الى أساليب المناورة بأن وافقت موقتا على صيغة المجلس التشريعي (او الجمعية العمومية) سنة ١٩٣١ المستندة الى «المساواة» بين العرب واليهود، مغفلة النسبة اليهودية في عدد السكان. لكن «المساواة» لم تُطلب علنا كهدف نهائي، بل كوسيلة لكسب الوقت ولإزاحة الضغوط البريطانية الرامية الى إقامة حكومة تمثيلية.[٧١] وللمضي قُدما نحو تحقيق أهداف الصهيونية النهائية. لكن لم يكن من المستغرب انه في أواسط الثلاثينات، حين ازدادت وتيرة الاستيطان الصهيوني وحين كان الييشوف ينمو عددا واعتزازا بالنفس، وحالما خفّت الضغوط البريطانية الرامية الى إقامة حكم ذاتي، طُرح شعار «المساواة» جانبا، بل ان بن ـ غوريون ندد به لكونه يتعارض مع الأهداف الصهيونية في فلسطين.[٧٢] وفي الثلاثينات، تم فضح شعار بن ـ غوريوني آخر، وهو شعار لكسب الوقت وللدعاية العلنية ينتمي الى العشرينات، اي «لا نحكم ولا نُحكم في ارض اسرائيل»، فتبيّن ان هذا الشعار ما هو إلا ضرب من السياسة المخادعة، ويتعارض كليا مع تصريحات بن ـ غوريون الخاصة لدعم الأهداف الصهيونية القصوى. بل ان المناورات العلنية لم تغير مواقف هذه القيادة الأساسية من «المسألة العربية»: «ارض اسرائيل هي مُلْك الشعب اليهودي ككل»، وهذا الشعب هو صاحب الحقوق الحصرية. أما «المشكلة اليهودية» في أوروبا فقد جعلت مصير عرب فلسطين أمرا غير ذي اهمية نسبيا، فهم على كل حال قد يُستوعبون على نطاق قومي في البلاد العربية المجاورة.

وعبّر اهم ثلاثة قادة عماليين ومؤيدين لفكرة الترحيل في الييشوف، وهم بن ـ غوريون وكاتسنلسن ويتسحاق تابنكين، وهذا الأخير ايديولوجي بارز من هكيبوتس هميئوحاد، عن ازدرائهم للمجتمع العربي والحضارة العربية، وعن عدم ثقتهم بالعرب عامة. فقد أظهر بن ـ غوريون في محادثات أجراها مع زعماء عرب في الثلاثينات (ومنهم عوني عبد الهادي، وشكيب أرسلان، وموسى العلمي، وجورج أنطونيوس) موقفا استعلائيا، وطالب، بلهجة عدوانية وبتجاهل تام للرأي العربي، باستيطان صهيوني بلا عوائق

يؤدي في النهاية الى دولة يهودية على ضفتي نهر الأردن ثمنا لأية تسوية سلمية مع العرب.[٧٣] أما ازدراء بن ـ غوريون الواضح للثقافة الفلسطينية فكان بيّنا في واقع انه لم يتعلم اللغة العربية على الرغم من انه هاجر الى فلسطين منذ سنة ١٩٠٦.[٧٤] وعلاوة على ذلك، فان هؤلاء الزعماء العمّاليين الثلاثة بدأوا منذ أواسط الثلاثينات يسقطون غضبهم وحنقهم حيال النازية الألمانية على القومية والمجتمع الفلسطينيين. ففي خطاب في أيار/مايو ١٩٣٦، وصف تابنكين الحركة الوطنية الفلسطينية بأنها حركة «نازية» لا يمكن التوصل معها الى اية تسوية.[٧٥] وبعد هذا بأشهر قليلة، أشار كاتسنلسن في خطاب أمام أعضاء ماباي الى «القومية الفلسطينية» واصفا إياها بـ«النازية»، وتحدث عما سمّاه «عطش العرب التقليدي الى الدماء.»[٧٦] وفي مناسبة اخرى، في كانون الثاني/يناير ١٩٣٧، تكلم عن «الفاشية الامبريالية العربية والهتلرية العربية.»[٧٧] وكانت هذه التصريحات جميعها تتماشى مع فكرة إنكار وجود كيان وطني فلسطيني، ومع التأسيس لتنفيذ حل الترحيل.

كان هنالك أصوات «معتدلة» في الييشوف كما في الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية، كصوت الدكتور ورنر سيناتور مثلا، وهو عضو سابق في «بريت شالوم»، الذي انتقد مواقف التيار العريض حيال الفلسطينيين العرب. ففي اجتماع للهيئة في أيار/مايو ١٩٣٦ قال سيناتور ما يلي: «ارى ان الأساس لأي من مشاريعنا... فيما يخص العرب، يجب ان يكون موقفا إنسانيا من العرب مختلفا عما هو سائد حاليا بين اليهود. لن تكون ثمة فرصة لأية محاولة في هذا السبيل ما دمنا نسمع تصريحات كالآتي: 'العربي الأمثل هو العربي الميت'... فما دامت هذه المواقف باقية، فلن يحل السلام في هذا البلد... وفي تربية شبابنا تُرتكب خطايا مميتة في هذا الصدد.» وكان سيناتور يشير الى قصيدة «مملوءة كراهية» تجاه العرب كانت قد نشرت في اليوم السابق في مجلة «دافار لايلاديم»، و«هي مجلة يقال انها معتدلة.»[٧٨] لكن، ولسخرية الأقدار، فان هذا لم يمنع سيناتور (شأنه شأن الدكتور يعكوف تون، وهو عضو سابق آخر في «بريت شالوم») من التحول بالكامل، وبعد ذلك التاريخ بعامين، الى اعتناق فكرة ترحيل العرب «القصوى».[٧٩] وكما سنبرهن في

الفصل التالي، فقد نالت فكرة الترحيل قبولا واسعا على امتداد الآراء السياسية في اليشوف.

وعلى الرغم من ان سياسات اليشوف لم تكن موحّدة إزاء الأهداف النهائية والافتراضات الأساسية للصهيونية حيال تسوية «المشكلة العربية» في فلسطين، فان الخلافات بين التيار الرئيسي المتمثّل في العمال وبين حركة التصحيحيين التي أسّسها وتزعّمها جابوتنسكي لم تكن سوى خلافات في التكتيك والبلاغة والأسلوب. وكان جابوتنسكي نفسه يرى ان التيار الصهيوني العمّالي السائد كان دوما منافقا؛ فالدولة اليهودية كانت على الدوام تعني فرض الارادة الصهيونية على عرب فلسطين بالقوة، وأن مقاومة هؤلاء للصهيونية نتيجة طبيعية ومنطقية للأهداف الصهيونية. فالأعمال الصهيونية تمت جميعها على الرغم من إرادة الأغلبية العربية. «ان الاستعمار الصهيوني، حتى في اضيق نطاق، يجب إما إنهاؤه وإما تنفيذه على الرغم من إرادة السكان المحليين. لذا، لا يمكن للاستعمار ان يستمر وينمو إلا في ظل حماية مستقلة عن السكان المحليين ــ اي داخل حائط حديدي لا يمكن للسكان المحليين اختراقه. هذه هي سياستنا بمجملها حيال العرب. ومن النفاق ان نصوغها بأي شكل آخر.» وأوضح جابوتنسكي ان الصهيونيين كافة يؤمنون بـ «حائط حديدي»: «وبهذا المعنى، ليس ثمة من فوارق مهمة في صفوفنا بين 'المتشددين العسكريين' و 'أكلة الخضروات'. فأحدهم يفضّل حائطا حديديا من الحِراب اليهودية، أما الآخر فيقترح حائطا حديديا من الحِراب البريطانية، وأما الثالث فيقترح اتفاقا مع بغداد، ويبدو راضيا بحراب بغدادية ــ وهو مَيْل خطر. لكننا جميعا نهلل للحائط الحديدي ليل نهار.»[٨٠]

كان من شأن نظرية «الحائط الحديدي من الحراب» ان اصبحت جزءا رئيسيا من موقف التصحيحيين حيال عرب فلسطين. وكان رأي هؤلاء ان اية اتفاقية مع العرب تسمح بخلق أغلبية يهودية ودولة في نهاية المطاف ــ وهو الموقف المعلن للتجمعات العمالية في العشرينات والثلاثينات ــ ليست ممكنة ولا مطلوبة، بل على العكس؛ فالصدام، كما أعلن جابوتنسكي، امر طبيعي، بل حتمي. وحده «الحائط الحديدي» من حامية يهودية مسلحة

يستطيع تحقيق السيادة اليهودية على ضفتي نهر الأردن.[٨١] وعبّر جابوتنسكي، مثله في ذلك مثل بن ــ غوريون وكاتسنلسن وتابنكين، عن ازدراء عنصري حيال السكان العرب. لكنه، وخلافا للعمّال، لم يلطّف معناه او لم يخفه: «نحن اليهود، والحمد لله، لا شأن لنا بالشرق... يجب تكنيس ارض اسرائيل من الروح الاسلامية.»[٨٢] ووصف جابوتنسكي، مرددا أصداء كلام زانغويل، هؤلاء العرب والمسلمين الذين يجب تكنيسهم بأنهم «رعاع يزعقون، ثيابهم رثة ذات ألوان صارخة متوحشة.»[٨٣]

ان التراث الايديولوجي للحركة التصحيحية التي تزعمها جابوتنسكي قد وجد استمراريته في وارثَيْن: احدهما الإرغون تسفائي ليئومي (ايتسل او إرغون)، وهي منظمة عسكرية سرّية تزعّمها مناحم بيغن في الأربعينات، و ل. حـ. ي (ليحي او عصابة شتيرن) التي اسسها أبراهام (يائير) شتيرن، وكان يتسحاق شمير احد قادتها في الأربعينات. وقد وصف شتيرن العرب بأنهم «دواب الصحراء» لا شعب حقيقي.[٨٤] وكتب شتيرن سنة ١٩٤٠: «ليس العرب امة بل انهم خُلْد وُلد في فلوات الصحراء الأبدية. انهم مجرد قَتَلة.»[٨٥] وصفوة القول، ان المقاومة الفلسطينية للأهداف الصهيونية، بموجب هذه العقيدة المفرطة في عدوانيتها العسكرية، يجب سحقها بلا رحمة. وعلاوة على ذلك، فان عقيدة ليحي المبكرة التي وضعها شتيرن كانت تدعو ليس فقط الى «ترحيل» عرب فلسطين بل أيضا الى ترحيل سكان شرق الأردن والسوريين واللبنانيين الذين كانوا، بزعمها، يحتلون أجزاء من ارض اسرائيل.[٨٦]

لقد تركت هذه الايديولوجية التي دعا التصحيحيون اليها أثرها في الحملة الارهابية التي بدأتها الإرغون في أواخر الثلاثينات بموافقة جابوتنسكي. وكان من أعمالها الارهابية تفجير عربة خضروات مشحونة بالمتفجرات في سوق عربية مكتظة بالناس في القدس، وإلقاء القنابل في أسواق حيفا والقدس، وإطلاق النار عشوائيا على منازل العرب المدنيين.[٨٧] أما دعم التصحيحيين لحل الترحيل، والصدمة الشاملة لحملتهم الارهابية خلال حرب ١٩٤٧ ــ ١٩٤٨ بغية طرد عرب فلسطين من مدنهم وقراهم، فسنناقشها في فصول لاحقة.

وخلاصة الأمر، فان ضرورة اللجوء الى العنف كانت دوما أمرا موجودا ومقبولا من معظم تيارات اليیشوف. وكان الهدف النهائي هو إخضاع العرب الى ان يحين وقت يكون اليیشوف فيه مستعدا للمجابهة الشاملة معهم. وجاء النصف الثاني من الثلاثينات ليعزز عقيدة قوة الاخضاع هذه، التي كان هدفها النهائي خلق دولة يهودية وإجبار أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين على ترك البلد. وفي النصف الثاني من الثلاثينات، برز اليیشوف وقد ازداد رسوخا وعددا وثقة بالنفس وقوة عسكرية، ويعزى جزء من ذلك الى الدعم القوي الذي حصل عليه من حكومة الانتداب والجيش البريطاني.(٨٨) وقد افرزت هذه الثقة المتنامية، بدورها، تعزيزا لمقترحات الترحيل الصهيونية التي اصبحت خططا ومشاريع متكاملة ومفصّلة.

ثالثا: خطة وايزمن للترحيل سنة ١٩٣٠

في سنة ١٩٣٠ خطا وايزمن، الذي كان رئيسا للمنظمة الصهيونية العالمية وعضوا في الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية، خطوة اخرى على طريق البحث الصهيوني عن «حل جذري» لِـ«مسألة الأرض» و«المشكلة الديموغرافية» العربية معا، وذلك من خلال اقتراح يدعو الى ترحيل العرب قدمه في أثناء محادثات خاصة مع مسؤولين ووزراء بريطانيين. وجاء هذا الاقتراح في ضوء الاشتباكات العربية ــ اليهودية سنة ١٩٢٩، والتأثير اللاحق الذي احدثته لجنة شو للتحقيق. وقد حددت تلك اللجنة في تقريرها الذي قدمته في آذار/مارس ١٩٣٠ أسباب الاضطرابات بين صفوف الفلسطينيين، وألقت الأضواء على جدّية وضع يؤدي نمو الاستيطان الصهيوني فيه الى نزع الملكية حتما عن جماهير الفلاحين العرب، وازدياد أعداد الذين لا ارض لهم.(٨٩) وفي لقاء مع أعضاء لجنة شو، كانت حجة وايزمن ان مشكلات الأرض ما كانت لتنشأ لو لم يُفْصَل شرق الأردن ــ وهو بزعمه جزء من ارض اسرائيل الأوسع ــ عن فلسطين.(٩٠) كما اجرى وايزمن وغيره من زعماء الصهاينة محادثات مع الدكتور دراموند شيلز، وهو نائب وزير المستعمرات

البرلماني ــ الذي ساند بقوة معارضة الصهيونية لقيام مؤسسات حكم ذاتي ديمقراطية في فلسطين ما دام اليهود لا يزالون أقلية ــ وذلك عشية نشر تقرير لجنة شو. وفي لقاء خاص مع شيلز، في ٤ آذار/مارس ١٩٣٠، ابدى وايزمن «ترحيبا بالغا باقتراح [شيلز] القائل ان ترحيل عرب فلسطين امر مستحب.»(٩١) وقد جاء في رواية وايزمن لهذا الاجتماع:

> يجب العثور على حل جذري، و[شيلز] لا يرى ما يدعو الى عدم جعل فلسطين وطنا قوميا لليهود، وأن يقال هذا للعرب صراحة، مشيرا الى ان في شرق الأردن وبلاد ما بين النهرين أراضي شاسعة يمكنهم العمل فيها بحرية تامة. . .
>
> وأجاب وايزمن ان حلا كهذا يمثل محاولة شجاعة وتتصف بالحكمة السياسية للتعامل مع مشكلة لم يتم التعامل معها حتى الآن إلا بهمة فاترة، وإنه لو سُمح لليهود بتنمية وطنهم القومي في فلسطين من دون عوائق، فالعرب، قطعا، لن يعانوا مثلما عانوا حتى الآن. فالبعض منهم قد يتدفق نحو البلاد المجاورة، ومثل هذا التبادل في السكان قد يكون موضع احتضان وتشجيع. فقد تم مثل هذا الأمر بنجاح كبير في ظل رعاية عصبة الأمم في حالة اليونانيين والأتراك. . .(٩٢)

وطوّر وايزمن هذا الاقتراح ذاته المتعلق بترحيل العرب الى شرق الأردن والعراق، في أثناء اجتماعه بعد ذلك بيومين، اي في ٦ آذار/مارس، الى اللورد باسفيلد (وهو سدني وِب، الكاتب الاشتراكي الفابيّ المعروف) وزير المستعمرات. وأشار باسفيلد انه بمقدار ما كان يعلم عن مضمون التقرير، «فان المشكلة الحادّة الوحيدة التي كشف هذا التقرير عنها هي مشكلة المزارعين [العرب] على الأراضي التي استملكها الصهاينة»، وأن «التأثير المتراكم لهذه العملية، إذا ما استمرت، قد يؤدي الى بروليتاريا لا تملك أرضا، الأمر الذي قد يسبب القلاقل في البلد.»(٩٣) وبحسب ما جاء في رواية وايزمن، أضاف باسفيلد: «من الواجب ان تستقر الأوضاع في البلد.» وقال «لعل شرق الأردن يمثّل حلا.»(٩٤) والمقطع الآتي من رواية وايزمن يكشف عن امور في غاية الاثارة:

> عندها اقترحت على اللورد باسفيلد ان الأزمة بأسرها بدأت في رأيي لأن شرق الأردن فُصِل عن فلسطين تحت جنح الظلام. . . وفجأة، تم اقتطاع أكثر من

نصف مساحة الأرض، ومُنع اليهود من استعماره. والآن، وبعد ان وجدنا أنفسنا في خضم الصعوبات في فلسطين، فالمؤكد انه إذا لم يُسمح لنا بعبور نهر الأردن، فان في وسع العرب ان يفعلوا ذلك. والأمر ذاته ينطبق على العراق.[٩٥]

كان المزارعون العرب قد زرعوا الأرض على امتداد أجيال، وكان الكثيرون منهم فيما مضى مُلّاكا أُرغموا في زمن ما على بيع الأرض من دائنين او من غائبين. وكانت الأرض في نظر هؤلاء المزارعين ملكا خالصا لهم، أما وضعهم القانوني فلم يكن يعني الكثير لهم. وانتقال الملكية القانونية الى الييشوف وتوسع رقعة الأرض الصهيونية في فلسطين التي كانوا مبعدين عنها أغضباهم غضبا عارما فاعترضوا عليهما بشدة. وعلى الرغم من ان باسفيلد كان يبحث عن السبل الآيلة الى استقرار الحال في فلسطين، التي اضطربت بسبب نزع الملكية عن المزارعين العرب بما قد يؤدي الى «أخطار سياسية»، بدا ان وايزمن كان يطرح حلا واقتراحات محددة صيغت بوضوح تؤدي الى تشجيع هجرة العرب الى الخارج. وكتب وايزمن يقول: «[قال باسفيلد:] لكن العراق قد يبدي بعض الصعوبات لأن فيه حكومة مستقلة، وشعبه صعب للغاية. فأجبت: 〈طبعا الأمر ليس بالسهل. لكن يجب تنمية هذه البلاد، وهي لا يمكن ان تنمو على النمط الرأسمالي بسبب أوضاعها السياسية، لكن قد تُستعمر من قِبل المسلمين ولربما أيضا من قبل اليهود. ويلزمها استعدادات كثيرة، وقد نحاول، بالتعاون مع الحكومة، ان نتفاوض مع العرب〉.»[٩٦] «ثم اضفت: لنفترض اننا أقمنا شركة للتنمية تستملك مليون دونم من الأرض في شرق الأردن، فهذا قد يخلق احتياطا [لإعادة توطين العرب] ويخفف الضغط عن فلسطين، هذا إذا كان هناك من ضغط.»[٩٧]

ويمثل هذا الاندفاع في سرعة العمل، أرسل وايزمن الى فيلكس غرين، وهو موظف مسؤول في الوكالة اليهودية، في ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٣٠، ان يرسل اليه فورا تفاصيل عن أراضٍ يمكن شراؤها في شرق الأردن لإعادة توطين من قد يتم نقلهم من الفلسطينيين.[٩٨] والأمر الأهم هو انه لأول مرة في التاريخ الصهيوني تقدمت زعامة الييشوف رسميا، وإنْ كان سرا، باقتراح

الى البريطانيين لدراسته، يتضمن مشروعا مفصلا لترحيل الفلسطينيين الى شرق الأردن. وقد قدّم وايزمن هذا الاقتراح رسميا لكنه ترك لبنحاس روتنبرغ مهمة إعداد خطة مفصّلة. وكان روتنبرغ، وهو صناعي ممول وعضو في الهيئة التنفيذية للوكالة ومؤسس شركة كهرباء فلسطين سنة ١٩٢٣، قد انجز وقتذاك خططا تفصيلية لاستثمار مياه الأردن واليرموك للأغراض الكهرمائية للييشوف. واقترحت خطة وايزمن ــ روتنبرغ لسنة ١٩٣٠ التي قُدّمت الى وزارة المستعمرات، جمع قرضٍ بقيمة مليون جنيه فلسطيني من مصادر مالية يهودية لإعادة توطين المجتمعات الفلاحية الفلسطينية في إمارة عبد الله في شرق الأردن، ريثما يتم الحصول على إذنٍ في الاستيطان الصهيوني في شرق الأردن.[٩٩]

من الصعب الحصول على تفاصيل دقيقة لخطة روتنبرغ هذه ما دامت وثائق وزارة المستعمرات المتعلقة بهذا الموضوع الحسّاس لا تزال مغلقة. لكن الأمر البيّن هو ان هذا المشروع رُفض بسرعة من جانب اللورد باسفيلد، الذي كان قد اصبح يعي بحدة مقدار المعارضة الوطنية الفلسطينية للصهيونية،[١٠٠] كما رفضته لاحقا الحكومة البريطانية برئاسة رامزي ماكدونالد. وخلال لقاء مع وايزمن وسيلغ برودتسكي، وكان الثاني رئيس الاتحاد الصهيوني في بريطانيا العظمى وإيرلندا وعضو الهيئة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية، استبعد وزير المستعمرات اي ترحيل واسع النطاق للفلسطينيين وإعادة توطينهم في شرق الأردن، كما استبعد الاستيطان اليهودي في شرق الأردن، وذلك لسببين: أولهما التكلفة المالية، وثانيهما المعارضة العربية الشديدة لهذا الأمر.[١٠١] كما كتب رسالة الى رئيس الحكومة يقول فيها: «لا بريطانيا ولا حكومة فلسطين في إمكانهما ان تلمسا مشروع شرق الأردن هذا.»[١٠٢] وعلاوة على ذلك، فقد أضافت وزارة الخزينة اعتراضها على التعهد بأي التزام حيال هذا المشروع المذكور أعلاه.[١٠٣] وفي المقابل، شرعت الحكومة البريطانية في الترويج لفكرة المجلس التشريعي، وأعلنت عزمها على وضع قيود على الهجرة اليهودية الى ان تتم معالجة موضوع العرب الذين اصبحوا بلا ارض. أما كتاب باسفيلد الأبيض في تشرين الأول/أكتوبر

١٩٣٠، فقد اوصى بتحديد الهجرة اليهودية من اجل تخفيف الضغط على الأرض ومعالجة مشكلة تناقصها بالنسبة الى الفلاحين العرب.[١٠٤]

وكانت ردة فعل وايزمن على هذا الاعلان الأخير بخصوص هذه السياسة والصادر عن الحكومة البريطانية، والذي يستند الى تقرير هوب – سمبسون الذي يقدّر عدد العائلات العربية الريفية التي خسرت أرضها بـ ٣٠,٠٠٠ عائلة (اي ٢٩,٤ ٪ من مجموع سكان الريف العرب)، انه لجأ الى الدعوة العلنية الى ما سمّاه، وبصورة ملطّفة، «هجرة» هؤلاء المزارعين الذين انتزعت منهم الأرض الى شرق الأردن. ففي مقال نُشر في مجلة *Week End Review* الصادرة في لندن، كتب وايزمن بأسلوب لبق في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٠:

> لا يمكن لأي رأي سياسي حكيم... ان يتجاهل ان شرق الأردن هو جزء قانوني من فلسطين... وأن سكانه لا يمكن تمييزهم من عرب فلسطين الغربية لجهة العنصر واللغة والثقافة، وأن شرق الأردن لا يفصله عن فلسطين الغربية سوى نهر ضيّق، وأن شرق الأردن قد أُنشىء أرضا مخصصة للعرب، وأن هجرة العرب الذين لا ارض لهم، او هجرة المزارعين من المنطقة المكتظّة الى شرق الأردن امر يشبه في سهولته الهجرة من ناحية ما في فلسطين الغربية الى ناحية اخرى.[١٠٥]

وثابر وايزمن محاولا التغلب على الاعتراضات البريطانية من خلال السعي لإقناع المسؤولين البريطانيين بأن مسألة حمل العرب على الرحيل عن فلسطين مشكلة اقتصادية في جوهرها، كما كرر اقتراحه السابق الى باسفيلد لجمع قرض لتنفيذ هذا المشروع. وهذا القرض تكفله بريطانيا التي عليها أيضا ان تقبل بتوسّع الييشوف ليشمل شرق الأردن الذي يصبح منطقة مخصصة لتوطين المرحّلين العرب.[١٠٦] وفي حديث خاص مع رئيس الحكومة رامزي ماكدونالد ووزير الخارجية آرثر هندرسن في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٠، اقترح وايزمن مؤتمر طاولة مستديرة يُعقد مع العرب ويعالج «مشكلة المنطقة المكتظة في غرب الأردن التي يمكن تسويتها من خلال تنمية شرق الأردن وهجرة العرب اليه.»[١٠٧]

أما مشاركة مسؤولي الوكالة اليهودية في مقترحات وايزمن وخطته

للترحيل سنة ١٩٣٠ فتتبيّن من ان لويس نامير، الذي كان السكرتير السياسي للوكالة، كان حاضرا في الاجتماع الخاص الذي عُقد في مجلس العموم في ٤ كانون الأول/ديسمبر.[١٠٨] كما ان هناك إشارة الى ان بن – غوريون كان يعلم بهذا المشروع، وذلك في يومياته بتاريخ ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٣٠،[١٠٩] اي في اليوم التالي لبرقية وايزمن الى فيلكس غرين. وكان بن – غوريون آنئذ يجري أيضا محادثات مع المسؤولين البريطانيين في لندن، فكتب يقول ان قيام أغلبية يهودية في فلسطين لا يعني «نقل أعداد كبيرة من العرب الى خارج فلسطين»، ولعله كان يفكر في مشروع وايزمن – روتنبرغ.

وليس من قبيل المصادفة ان مناحم أوسيشكين، وهو من حزب الصهيونيين العموميين وعضو الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية وأحد اهم شخصيات الييشوف، قد دعا، في الأسابيع التالية لقيام وايزمن بتقديم مقترحاته بشأن الترحيل في المجالس الخاصة، الى فرض حل الترحيل على عرب فلسطين ونقلهم الى مناطق اخرى في الشرق الأوسط. «علينا باستمرار ان نجاهر بالمطالبة بأن تعود ارضنا الى ملكيتنا... واذا كان ثمة من سكان آخرين فيها، فيجب ترحيلهم الى مكان آخر. يجب ان نستولي على الأرض. ان مثلنا أعلى وأنبل من المحافظة على بضع مئات الألوف من الفلاحين العرب.» وجاء هذا الكلام في خطاب الى الصحافة العبرية في القدس في ٢٨ نيسان/إبريل.[١١٠] وبعد هذا التاريخ بشهرين، اي في ١٧ حزيران/يونيو، جرى أيضا تقديم حل ترحيل العرب من فلسطين الى شرق الأردن كتسوية لمشكلة الفلاحين الذين نُزعت الأرض منهم، وذلك في اجتماع لمديرية الصندوق القومي اليهودي،[١١١] وهو اهم هيئة للاستيطان، وكان رئيس اللجنة التنفيذية للصندوق أوسيشكين نفسه.

وخلافا لمقترحات وايزمن الخاصة وخطته السرية، فقد نُظر الى كلام أوسيشكين المتغطرس في العلن، بأنه يلحق الضرر السياسي بالقضية الصهيونية، وأنه يعيد الى الأذهان الإحراج والتنديد اللذين سببتها تصريحات زانغويل لوايزمن قبل ذلك التاريخ بعقد من الزمن. واتخذت الهيئة التنفيذية

للوكالة اليهودية على الفور قرارا في ٣٠ نيسان/إبريل **١٩٣٠** ينتقد تصريح أوسيشكين.[١١٢] لكن، في السنة التالية، قدمت الوكالة اليهودية نفسها اقتراحا الى لجنة عيّنتها بريطانيا، برئاسة لويس فرنش، لدرس حالة المزارعين العرب الذين فقدوا ارضهم، ومنهم عرب وادي الحوارث. وكان الاقتراح يدعو الى ترحيل هؤلاء المزارعين الى شرق الأردن. وقد رفض المندوب السامي البريطاني آرثر واكهوب هذا الاقتراح لأنه يمثل محاولة لطرد فلّاحي البلد.[١١٣] لكن، من جهة اخرى، فان الجهر من سطوح المنازل بأن الصهيونية ترمي الى ترحيل العرب عن فلسطين، كما فعل أوسيشكين، كان لا بد من ان يؤدي الى نتائج غير مرغوب فيها. فالقلق لدى عرب فلسطين كان سينمو، والأهم من كل هذا وذاك، ان مثل هذه التصريحات ما كان له ان يجد قبولا لدى الرأي العام الليبرالي في الغرب. وفعلا، فان موقف أوسيشكين العلني لم يملك فرصا كبيرة للقبول به كسياسة معلنة لدى اليیشوف. فتصريحاته وحججه العلنية كانت تُرى على انها عديمة الفائدة كوسائل في النضال السياسي الصهيوني، إذ لم يكن ثمة اي حظ يذكر لأن يلجأ البريطانيون الى استخدام القوة لتنفيذ مثل هذه الأهداف المتطرّفة.

في سنة **١٩٣٠** انتهى اقتراح وايزمن للترحيل (الى شرق الأردن والعراق) وخطته للترحيل (الى شرق الأردن) الى الفشل؛ إذ رفضتهما الحكومة البريطانية. لكن حجج وايزمن في الدفاع عن هذه المقترحات كانت بمثابة حجر الزاوية في الحجج التي استُخدمت لاحقا من قِبل اهم زعماء اليیشوف، الذين ساندوا مثل هذا الحل، وهي انه ليس ثمة اي شيء «غير خلقي» في الدعوة الى حل الترحيل، وأن «ترحيل» السكان اليونانيين والأتراك يمثل «سابقة» لحل قد يُطبّق على عرب فلسطين، وأن اقتلاعهم بأسرهم وطردهم الى شرق الأردن او العراق او اي بلد مجاور آخر لن يكون مأساة لعرب فلسطين بل مجرد ترحيل عن منطقة عربية ما الى منطقة عربية اخرى.[١١٤]

الفصل الثاني
مُقترحات وَخطط اليِيشوف
مُنذ سَنَة ١٩٣٦ فصاعِدًا

أولا: جذور اقتراح اللجنة الملكية

ان إدراك القيادة الصهيونية لضرورة عدم إثارة الرأي العام البريطاني هو الذي ضمن بقاء اقتراحها للترحيل سنة **١٩٣٠** محصورا في مباحثات داخلية وخاصة مع المسؤولين البريطانيين. وفي واقع الحال، وحتى سنة **١٩٣٧**، فان القيادة قلما جاهرت بهذا الموضوع الحسّاس، وفطنت الى عدم إعلان مساندتها لهذا الحل على الرغم من ان الترحيل، كما تبين أعلاه، اصبح يحتل موقعا رئيسيا في تفكير هذه القيادة. وكتب سيمحا فلابان، الذي كان لأعوام عدة رئيس الدائرة العربية في حزب مابام، ما يلي: «ظهرت خطط الترحيل الى العيان مرارا وتكرارا في المداولات الصهيونية في شأن المعارضة العربية في فلسطين. وقد كانت هذه الخطط تُقترح كوسيلة لجس النبض في المفاوضات مع البريطانيين، على الرغم من انه لم يرد اي ذكر لها في التصريحات العلنية.»[١] كذلك، ولأسباب الضرورة السياسية، فان مثل هذه الخطط لم يكن قابلا للتنفيذ في حسابات القيادة من دون دعم بريطاني، بل من تنفيذها فعلا من قِبل بريطانيا. بيد انه جرى آنئذ تحول تاريخي مهم، وكانت خلفيات هذا التحول تصاعد المقاومة العربية في فلسطين، وتدفق الهجرة اليهودية، ووصول لجنة بيل الملكية للتحقيق في أسباب القلاقل المتنامية. وعند هذا الحد ازدادت القيادة عزما وثقة بالنفس مع ازدياد إيمانها بامكان تحقيق أغلبية ودولة

يهوديتين في فلسطين، وشعرت بأن الوقت ملائم للمضي قدما في تحويل مقترحات الترحيل الى خطط مفصّلة. وكانت هذه الخطط التي قُدّمت منذ سنة ١٩٣٧ فصاعدا تمثل تحولا جديدا في التفكير الصهيوني في سعيه لحل «جذري» لـ«المشكلة العربية» يُبنى على مزيد من التوسع في عملية وضع المسألة «الديموغرافية» والوطنية العربية في فلسطين خارج إطارها الجغرافي.

فمنذ آذار/ مارس ١٩٣٦، اي قبل وصول اللجنة الملكية الى فلسطين بأشهر عدة، عقدت اللجنة السياسية لماباي، وهو الحزب السائد في الييشوف، اجتماعا أشارت فيه الى اقتراح وايزمن لسنة ١٩٣٠ الداعي الى ترحيل المزارعين العرب في فلسطين الى شرق الأردن، يواكبه استيطان صهيوني، والى المساعي الجارية لـ«جمع قرض» لتمويل هذا المشروع. وفيما يختص بمشكلة الأرض الأساسية، اقترح موشيه بيلنسن، وهو ايديولوجي بارز، ان يطالب الصهيونيون البريطانيين بـ«دعم واسع النطاق لخطة تنمية كبرى تسمح بتفريغ مساحات كبيرة من الأراضي العربية لأجل استيطاننا، وذلك بالاتفاق مع الفلاحين [العرب].»(٢) وعندما اعترض دوف هوز، وهو قيادي بارز في الهستدروت، فقال ان الموضوع الذي أثاره بيلنسن يتشابك مع موضوع شرق الأردن، وهذا امر يجب تأجيل البحث فيه في الوقت الحاضر لكونه «موضوعا سياسيا شديد الخطورة»، أجاب بن ـ غوريون بأنه يعتزم إجراء محادثات مع المندوب السامي البريطاني آرثر واكهوب بشأن «تغيير جذري في السياسة الفلسطينية، وهو تغيير سرعان ما قد يحول ارض اسرائيل الى دولة يهودية. وعلينا ان نتكلم عن شرق الأردن وعن العون المالي أيضا (... فإما ان تسمح الحكومة لنا بجمع قرض كبير وإما ان تُمنح الوكالة اليهودية سلطة فرض ضريبة على يهود فلسطين)... [لكنْ] لدي شكوك فيما إذا كانت هذه المحادثات بشأن مثل هذا التغيير الجذري في السياسات لن تكون ضارة. ألن يظنوا ان من الجنون ان نتقدم بمثل هذه المطالب في مثل هذا الوقت العصيب من التوتر والاحتجاجات العربية؟»(٣)

وبعد ذلك ببضعة أسابيع، وبعيد اندلاع التظاهرات العربية والاضراب الشامل، أُعيد طرح موضوع الترحيل في اجتماعات الهيئة التنفيذية

للوكالة اليهودية في ١٩ ـ ٢٠ أيار/ مايو ١٩٣٦. ففي ١٩ أيار/ مايو، صرّح مناحم أوسيشكين، الذي كان سنة ١٩٣٠ قد أعلن على الملأ دعمه لهذه الفكرة، بما يلي:

> اود جدا جدا ان يذهب العرب الى العراق. وآمل بأن يذهبوا اليه في زمن ما. فالسبب بسيط: ان الأحوال الزراعية في العراق أفضل منها في ارض اسرائيل إذا راعينا نوعية التربة. ثانيا، سيكونون في دولة عربية لا في دولة يهودية. لا نستطيع ترحيلهم من هنا. ليس فقط لأننا لا نستطيع ذلك، حتى لو تم مثل هذا التبادل من قبل بين اليونان في آسيا الصغرى وبين الأتراك، بين اليونان وتركيا. إلا ان الأمر لن يكون مقبولا اليوم. لكن في إمكاننا اليوم ان نطالب بأن يُشمل شرق الأردن بأسره ضمن ارض اسرائيل... بشرط ان يُسمح بالاستعمار اليهودي في شرق الأردن او بإعادة توطين العرب فيه، ونكون نحن قد اشترينا أراضي هؤلاء العرب [في فلسطين]. وهذا الأمر لا يمكن ان يعارضه أكثر الناس إنصافا... ان شرق الأردن بالنسبة الى عرب الجليل ناحية من نواحيهم... وسيخصص هذا لإعادة توطين عرب فلسطين. هذه هي مشكلة الأرض... العرب الآن لا يريدون [ان نأتي] لأننا نريد ان نكون الحكام [او الفاتحين]. وأنا سأحارب من أجل ذلك. وسأتأكد من اننا سنصبح أصحاب هذه الأرض... لأن هذه الأرض لنا وليست لهم...(٤)

وفي مناقشات الهيئة التنفيذية في اليوم التالي، عبّر آرثر روبين، وهو معتدل نسبيا، عن شكوكه حيال مدى قابلية الترحيل «الطوعي» للتطبيق. وكان روبين قد سبق ان اقترح قبل الحرب العالمية الأولى ترحيل الفلاحين العرب الى سوريا الشمالية. وقال روبين ما يلي: «لقد توصلت الى اقتناع واستنتاج بأن ليس ثمة من وسيلة للوصول الى اتفاق سلام مع العرب من دون التخلي عن مطالبنا الصهيونية الأساسية.» لكن، قال موجها كلامه الى أوسيشكين: «أنا أيضا دغدغتني هذه الأحلام التي تدغدغك، إذ سبق ان قلتُ ان العراق سيستوعب عرب ارض اسرائيل، وان شعوب الأرض كافة ستعترف بمطالبنا الحقة... لكن كيف لك ان تتصور ان العرب سيهجرون ارض اسرائيل ويذهبون الى بغداد؟ ماذا يجنون من هذا الأمر؟ في بغداد ينال الفلاح ٣ او ٤ قروش راتبا يوميا، أما هنا فالفلاح يكسب ما بين ١٢ قرشا

و ١٥ قرشا. فهو يعيش هناك في فقر مدقع، أما هنا فلا. فلماذا يذهب الى بغداد؟ هل فقط لأنه بلد عربـي؟ ان فلسطين في نظره ما زالت بلدا عربيا، وهو سيواصل النضال من أجل عروبتها. وفي نظره ان ثمة مزية اخرى لفلسطين على العراق... انه يستطيع ان يتمشى في شوارع مدن [فلسطين] ويتفرج على وجوه البنات الجميلات السافرات، وهذا امر لا يراه في شوارع بغداد. أما حالة الزراعة في العراق فلا يمكن وصفها بأنها جنة عدن.»(٥)

ومع ان هذه الهيئة التي تضع سياسة الييشوف قد أثارت موضوع الترحيل في اجتماعها في آذار/ مارس وأيار/ مايو ١٩٣٦، فانها لم تصغ سياسة جماعية في مصلحة الترحيل. لكن البرهان على وجود مثل هذا الخط السياسي يمكن إيجاده في مناقشات الهيئة التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٦، وهي مناقشات اجريت قبل اربعة أسابيع من وصول لجنة بيل الى فلسطين، واستعدادا لها. وقد تمت هذه المناقشات أيضا في ضوء خلفية دعوات من حكومة الانتداب في فلسطين الى تشريع يحمي ملكية الأرض بحدها الأدنى للفلاحين العرب والى فرض قيود على شراء الأرض من قِبل الييشوف في بعض الأماكن. وركّزت هذه المناقشات مرة اخرى على موضوع الاستيطان اليهودي في شرق الأردن. وبرز في هذه المناظرات إجماع بين أعضاء الهيئة التنفيذية على معارضة اية تشريعات تمنح الحماية للمزارعين العرب.(٦) وكبديل للتشريعات المقترحة، كانت حجة رئيس هفاعد هليئومي (المجلس القومي لليشوف) يتسحاق بن ـ تسفي (الذي كان أيضا من قادة الهستدروت وحزب ماباي البارزين وزميلا حميما لبن ـ غوريون، وأصبح فيما بعد الرئيس الثاني لدولة اسرائيل)، تساند نقل العرب الذين اصبحوا بلا ارض الى بلاد مجاورة ومنها شرق الأردن، وذلك على أساس «طوعي». وعلاوة على ذلك، عبّر موشيه شرتوك، رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، وفي ترديد لخطة وايزمن للترحيل لسنة ١٩٣٠، عن دعمه لموقف بن ـ تسفي قائلا ان لدى شرق الأردن أراضي واسعة تُخصّص للاستيطان اليهودي ولإعادة توطين العرب.(٧)

وخلال هذه المناظرات، اصبح واضحا ان أغلبية أعضاء الهيئة

التنفيذية، ومنها بن ـ غوريون، ووايزمن، وبن ـ تسفي، وإليعيزر كابلان، وشرتوك، وسيلغ برودتسكي، وإفرايم روتنشترايخ، ويتسحاق غرونباوم، كانت كلها تُساند من حيث المبدأ تبنّي سياسة غير معلنة وسرّية يُروّج لها بصورة لبقة في المحادثات مع أعضاء اللجنة الملكية. وكان العضوان المعارضان الوحيدان هما موريس هكستر والدكتور ورنر سيناتور، وقد قال الثاني: «لا يمكننا ان نقول اننا نود ان نعيش مع العرب وأن نرحّلهم الى شرق الأردن في الوقت عينه.»(٨) ولدى استخلاص بن ـ غوريون لنتائج هذه المناقشات، ومع التعبير عن شكوكه لأسباب عملانية، كشف عن نياته قائلا: «نحن لسنا دولة، وبريطانيا لن تفعل هذا بالنيابة عنا...»، «لكن الفكرة ليس فيها ما ينافي الأخلاق.» وفي معرض الدفاع عن مثل هذا الخط السياسي كانت حجته كما يلي: «إذا كان من المسموح به نقل عربي من الجليل الى يهودا، فلماذا يستحيل نقل عربي من الخليل الى شرق الأردن، الذي هو اقرب كثيرا؟ ثمة مساحات شاسعة من الأرض هناك ونحن هنا مكتظّون... حتى المندوب السامي يوافق على الترحيل الى شرق الأردن شرط ان نوفّر الأرض والمال للفلاحين. وإذا وافقت لجنة بيل وحكومة لندن على ذلك، فسنلغي مشكلة الأرض من جدول الأعمال.»(٩) وزعم بن ـ غوريون ان العرب لن يصبحوا بلا ارض نتيجة استملاك الأراضي من قبل الصهاينة، فهم سيُرحَّلون الى شرق الأردن.(١٠) وهذا يبيّن بوضوح ان بن ـ غوريون كان ينوي اقتراح ترحيل العرب في المفاوضات المرتقبة مع اللجنة الملكية، كما يبيّن أيضا ان الترحيل بالنسبة الى بن ـ غوريون، كما بالنسبة الى وايزمن، كان يمثل حلاّ جذريا لمسألة الأرض، اي لمبدأ «الأرض العبرية». وتجدر الاشارة أيضا الى انه في التصويت النهائي الذي تم في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر، فان أغلبية أعضاء الهيئة التنفيذية اقرّت اقتراح الترحيل «الطوعي» للمزارعين العرب الذين فقدوا الأرض الى شرق الأردن، ولم يصوت ضد الاقتراح سوى سيناتور وهكستر.(١١) وعلى الرغم من انه جرى تفادي استخدام لفظة الترحيل «القسري» تحديدا، فقد كان في تصريحات بن ـ غوريون وشرتوك أكثر من إشارة الى ان عرب فلسطين لن

ينقلوا انفسهم، على الأرجح، الى شرق الأردن بصورة طوعية.

مكثت لجنة بيل في فلسطين من ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦ الى ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧. وكان وايزمن واحدا من أوائل الشهود الذين استمعت اللجنة اليهم وعبّر الكثيرون من أعضائها عن تعاطفهم العلني مع الصهيونية. وفيما بعد، وصف وايزمن اللجنة بأنها «اشهر كثيرا وأجدر كثيرا من جميع لجان التحقيق التي أُرسلت الى فلسطين.»(١٢) وبالاضافة الى وايزمن، فان بن ـ غوريون، رئيس الوكالة اليهودية، وشرتوك رئيس الدائرة السياسية في الوكالة، ولويس نامير ـ السياسي الصهيوني من وراء الستارة ومسؤول الوكالة اليهودية الذي كان يعلم بخطة وايزمن للترحيل سنة ١٩٣٠ ـ قد قاموا جميعا بدور نشيط في صوغ مقترحات اللجنة الملكية.(١٣) ومن المعلوم ان اللجنة خلصت في تقريرها لاحقا (وقد قدمت التقرير في ٨ تموز/ يوليو ١٩٣٧) الى ان الآمال الوطنية للعرب واليهود غير قابلة للتوفيق، وأوصت بتقسيم فلسطين الى دولتين ذواتي سيادة: دولة عربية فلسطينية ودولة يهودية، وتشمل الدولة الثانية أكثر أراضي فلسطين خصوبة بما فيها مرج ابن عامر ومعظم السهل الساحلي والجليل.(١٤) وأضاف التقرير بعض المقترحات المحددة لترحيل نحو ٢٢٥,٠٠٠ عربي من الدولة اليهودية المقترحة الى الدولة العربية المنوي إقامتها في الجزء المتبقي من فلسطين. أما بخصوص الجليل، وسكانه بالكامل من العرب، فقد قالت اللجنة انه قد لا يكون من الضروري القيام بـ«تبادل» في الأرض والسكان أكبر من ذلك الذي قد يتم على أساس طوعي. أما فيما يتعلق بالسهول «فيجب ان تشمل الاتفاقية [بين الدولتين المقترحتين العربية واليهودية] ان يكون التبادل في نهاية الأمر إلزاميا.»(١٥) وقد استُعملت لفظة «التبادل» بصورة خادعة ـ والواضح انها أُدخلت لغايات العلاقات العامة، إذ لم يكن يعيش على أراضي الدولة العربية المقترحة سوى ١٢٥٠ يهوديا.(١٦) ويتم هذا الترحيل، كما هو مفترض، بمساعدة من البريطانيين، وبالاتفاق مع الدولة العربية، وهو ما يترك غموضا مقصودا حول الطبيعة الطوعية او القسرية لهذا الترحيل المقترح.(١٧) لكن تبرير اللجنة الذي أشار الى المثال التركي ـ

اليوناني المزعوم، كان يذكّر بحجة وايزمن وبمناقشات الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية سنة ١٩٣٦.

وثمة أدلة قوية توحي بأن اقتراح ترحيل العرب الذي قدمته اللجنة الملكية جاء في الأساس من زعماء الوكالة اليهودية، وأنهم هم الذين نقلوا هذا الاقتراح سرا الى اللجنة، ومن هؤلاء الزعماء بن ـ غوريون، وشرتوك، ووايزمن. فهناك أولا كلام بن ـ غوريون المذكور أعلاه في مناقشات الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٦.(١٨) ثانيا، هناك دليل مباشر أعظم مغزى يرد في ملاحظة دوّنها شرتوك في يومياته السياسية في ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٣٧، إذ كتب يقول، قبل شهر تقريبا من صدور تقرير اللجنة الملكية، ان القنصل الأميركي العام في القدس، جورج وادزورث، بلّغه خلال حفل عشاء انه سمع من المسؤولين البريطانيين ان الحكومة البريطانية تميل نحو التقسيم. وتابع شرتوك: «تكلمنا في موضوع التقسيم فيما يختص بشرق الأردن. وقال وادزورث انه يعلم بأن الاقتراح الذي تضمنته المذكرة التي قدمناها الى (اللجنة الملكية) قد خلّف انطباعا قويا لدى الحكومة [البريطانية]، وهو الاقتراح بشأن ترحيل العرب عن غرب ارض اسرائيل [اي فلسطين] الى شرق الأردن، بغية إخلاء المكان لمستوطنين يهود جدد. فقد كان رأيهم ان هذا الاقتراح هو فعلا خطة ايجابية.»(١٩) وكان شرتوك على ما يبدو يشير الى اقتراح الترحيل الذي قدمته الوكالة اليهودية، والوارد في مذكرة شارك في صوغها بن ـ غوريون وروتنبرغ في أيار/ مايو ١٩٣٧ في لندن، وجرى تقديمها الى اللجنة الملكية لدرسها. وكانت هذه المذكرة تتضمن فقرة محددة تقترح ترحيل الفلسطينيين الى شرق الأردن.(٢٠)

وفي الواقع، يبدو أيضا ان اقتراح الوكالة اليهودية قُدّم الى أعضاء اللجنة شفويا قبل شهرين على الأقل من تقديم مذكرة شهر أيار/ مايو. فقد كتب شرتوك في يومياته في ٢٣ آذار/ مارس يسرد آخر الأخبار التي سمعها من وايزمن كما يلي: «عند منتصف الليل جاء [لويس] نامير الى وايزمن وأخبره عن المحادثات السرية جدا التي أجراها مع البروفسور كوبلاند» [الذي صاغ تقرير اللجنة]. وسأل كوبلاند نامير عما إذا كان اليهود مستعدين لمساعدة الدولة

العربية ماليا. وأجابه نامير بالايجاب، لكنه قال ان المسألة لا تتعلق أبدا بالدعم النقدي؛ «فهم مستعدون لتطوير بعض أرجاء الدولة العربية ومستعدون أيضا لتبادل السكان [اي ترحيل العرب].»[٢١] وكتب شرتوك بعد ذلك بأشهر عدة ان ريجنالد كوبلاند «كان صديقنا الأكبر في اللجنة الملكية.»[٢٢] وقال معلقون صهيونيون آخرون انه بفضل الصداقة القائمة بين نامير وكوبلاند، وهو الذي صاغ تقرير اللجنة، فان «نامير استطاع ان يمارس تأثيرا مباشرا في امور في غاية الأهمية.»[٢٣] ومن الواضح ان موضوع الترحيل كان محط اهتمام بالغ لدى وايزمن وبن ــ غوريون وشرتوك.[٢٤]

وفيما عمد زعماء الوكالة اليهودية الى الضغط سرا على أعضاء لجنة بيل كي يقبلوا بترحيل العرب الى شرق الأردن، فقد علق هؤلاء آمالهم على عبد الله، امير شرق الأردن،[٢٥] الذي كان مواليا للبريطانيين، إذ كان يعتمد كليا على بريطانيا منذ سنة ١٩٢١، كما كان بحاجة ماسة الى الاستثمار الرأسمالي في إمارته المعدمة.[٢٦] فقد اتصل هؤلاء به سرّا في محاولة لإقناعه بتبني اقتراحهم. وهذه المبادرات تجاه عبد الله لم تكن جديدة. وعلى الرغم من ان مشروع وايزمن ــ روتنبرغ (لسنة ١٩٣٠) قد رُفض، فقد مضت الوكالة اليهودية قدما في الترويج له من وراء الستارة، مستخدمة روتنبرغ واجهة لها. وعاد روتنبرغ يتابع مساعيه فيجري الاتصالات ويبدأ المفاوضات مع عبد الله بغية إقامة شركة للترحيل على غرار شركات الاستعمار البريطانية والصهيونية المبكّرة. ورفُع رأس مالها المقترح هذه المرة الى مليوني جنيه فلسطيني يخصص نصفه لإتاحة إعادة توطين الفلاحين الفلسطينيين المنقولين من ارضهم في شرق الأردن، ويخصص نصفه الآخر للمستوطنين الصهاينة المقترحين شرقي نهر الأردن.[٢٧] وفي أيار/ مايو ١٩٣٧، وصل بن ــ غوريون نفسه الى لندن ليشارك روتنبرغ في الترويج لخطة ترحيل العرب واستيطان اليهود المشتركة في شرق الأردن، والمرتبطة برعاية ممكنة لفكرة التقسيم من جانب اللجنة الملكية. وكان يرافقه إثنان من أعوانه هما دافيد هاكوهين ودوف هوز. وكان الثاني عضوا بارزا في الهاغاناه (وقد أشرنا اليه أعلاه فيما يختص بمناقشات الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية في آذار/ مارس ١٩٣٦)، وكان قد نجح في إقامة

علاقات وثيقة مع قادة حزب العمال البريطاني.[٢٨] وفي لندن، قام بن ــ غوريون وروتنبرغ بصوغ المذكرة المشار اليها أعلاه.[٢٩] كذلك ساهم بن ــ غوريون، بحسب قوله، في ترتيب لقاءات بين روتنبرغ ووزير المستعمرات اورمسبي ــ غور، والأهم من ذلك هو الاتصالات بينه وبين البروفسور كوبلاند، والممول الصهيوني النشيط جيمس ــ أرماند دو روتشيلد، والأمير عبد الله الذي كان آنئذ في لندن والذي وافق على مقترحات الوكالة اليهودية.[٣٠]

توحي هذه الأمور كلها بأن فكرة الترحيل قد استحوذت على أذهان زعماء الوكالة اليهودية، وذلك استباقا لمناقشات اللجنة الملكية وخلال انعقاد جلساتها بالكامل. وبالنسبة الى بعضهم، كموشيه شرتوك مثلا، ارتبطت هذه الفكرة بفكرة التقسيم التي يبدو انها جاءت أول مرة على لسان البروفسور كوبلاند خلال لقائه وايزمن في مستوطنة نهلال في أثناء وجود اللجنة في فلسطين.[٣١] وكان شرتوك، بصورة عامة، يساند سياسة بن ــ غوريون، على الرغم من انه كان بطبيعته حساسا في فكره ومتأرجحا في صهيونيته. لكن على الرغم من ذلك، فقد عبّر عن شكوكه في قابلية اقتراح التقسيم والترحيل للتطبيق، وذلك في خطاب أمام اللجنة المركزية لحزب ماباي في ٥ شباط/ فبراير ١٩٣٧؛ إذ كان رأيه ان خطة التقسيم مشوبة كليا بالتعقيدات، فقال: «أولا، ثمة ٣٠٠,٠٠٠ عربي تقريبا سيعيشون في ظل الحكم اليهودي. وليس من السهل إنجاز تبادل [للسكان]... ولا اقتلاع عرب بيت دجن وزرنوقة[٣٢] من منازلهم وبساتين حمضياتهم... وحتى لو أرادوا اقتلاع السكان العرب قسرا، فهذا سيؤدي الى سفك للدماء الى الحد الذي تصبح فيه الثورة العربية القائمة في البلد غير ذات شأن بالمقارنة. وهذا الأمر لا يمكن ان يتم من دون القوات البريطانية، على الأقل في الفترة الانتقالية... والسؤال الكبير هو ما إذا كان لدى [بريطانيا] الشجاعة للقيام بمثل هذا الأمر.»[٣٣] وفي نقاش خاص حضره وايزمن في لندن في ١٥ آذار/ مارس، كرر شرتوك شكوكه في شأن ما إذا كان يمكن إقناع عرب بيت دجن وزرنوقة، مثلا، بإخلاء ارضهم الخصبة وبساتينهم المزدهرة في

السهل الساحلي ليمارسوا الزراعة البعلية في شرق الأردن.(٣٤)

وفصّل شرتوك شكوكه في قابلية الدولة اليهودية للعيش وفي إمكان تنفيذ التقسيم، في خطاب الى لجنة الأعمال الصهيونية في القدس بتاريخ ٢٢ نيسان/ إبريل قائلا:

> ان أراضي الدولة اليهودية المقترحة لن تكون متصلة، وستكون حدودها معرّجة ومفسَّخة. أما موضوع الدفاع عن الخطوط الحدودية فانه سيثير مشكلات هائلة... والخط الحدودي سيفصل القرى عن حقولها... وعلاوة على ذلك، فان ردة فعل العرب ستكون سلبية لأنهم سيخسرون كل شيء ولن يكسبوا اي شيء تقريبا... وبالمقارنة معنا، فهم سيخسرون بالكامل ذاك الجزء من فلسطين الذي يعتبرونه بلدا عربيا ويناضلون للمحافظة على طابعه العربي... وسيخسرون القسم الأغنى من فلسطين؛ وسيخسرون أملاكا عربية كبرى، اي بساتين الحمضيات ومراكز التجارة والصناعة وأهم موارد الدخل لحكومتهم التي ستصبح فقيرة؛ وسيخسرون معظم القسم الساحلي، الأمر الذي يمثل خسارة كذلك للدول العربية في الداخل... وهذا يعني انهم سيساقون الى الصحراء... ان ارض [دولة] يهودية فيها عدد أقل من الرعايا العرب(٣٥) قد تسهّل الأمر بالنسبة الينا، لكنها قد تعني أيضا أرضا تُفرض بالقوة، في حين ان خطة مبنية على التوسع الى أراض أكبر قد تعني المزيد من الرعايا العرب في الأرض اليهودية. وعلى امتداد الأعوام العشرة المقبلة، فان إمكان ترحيل السكان العرب لن يكون «عملانيا». أما فيما يختص بالمستقبل البعيد، فاني على استعداد لأرى في ذلك رؤيا، ليس بالمعنى الصوفي، وإنما بالمعنى الواقعي، لتبادل للسكان على نطاق اهم، ويشمل أراضي اوسع. أما فيما يختص بالحاضر، فعلينا ألا ننسى: من الذي يبادل الأرض؟ انها القرى التي تعتاش أكثر من غيرها على الري وعلى بساتين الحمضيات والفاكهة، في بيوت بُنيت قرب آبار مياه ومحطات للضخ، وعلى حيوانات داجنة وأملاك تتصل بالأسواق بسهولة. اين يذهبون؟ على ماذا يحصلون في المقابل؟ ان الأمر يتضمن اقتلاعا وصدمة لم يحدث مثلها من قبل، وقد يغرق البلد في أنهار من الدم. وعند هذا الحد دعنا لا ننجر وراء أوهام المقارنة مع تبادل السكان بين تركيا واليونان. فالأوضاع هناك كانت تختلف. والعرب الذين سيبقون سيثورون، فهل ستكون الدولة اليهودية قادرة على إخماد الثورة من دون مساعدة الجيش البريطاني؟(٣٦)

لكن هذه الشكوك لم تمنع شرتوك، كما أثبتنا أعلاه، من المشاركة في

ترويج مشروع الترحيل الذي قامت الوكالة اليهودية به في اتصالاتها الشخصية والسرية، ولم تمنعه من الالتحاق بوايزمن في لندن منذ أواسط شباط/ فبراير ١٩٣٧، والعمل بنشاط من أجل الدولة اليهودية في صفوف السياسيين البريطانيين الذين كان من المرجح ان تستشيرهم اللجنة الملكية قبل تقديم مقترحاتها النهائية.(٣٧) بيد ان المنسق الأكبر لمثل هذه الضغوطات السرية كان بن ــ غوريون؛ فهو الذي كتب المذكرة السرية، وهو الذي كانت أساليبه الفائقة الحكمة مبنية على افتراض ان اية مبادرة علنية ورسمية في اتجاه مثل ذاك المشروع البالغ الخطورة يجب ألاّ تأتي، ولأسباب واضحة، من القيادة الصهيونية بل من البريطانيين. وهذه التكتيكات الالتفافية استخدمها بن ــ غوريون مرارا على امتداد أواخر الثلاثينات، كما كانت واضحة للعيان سنة ١٩٤٤، حين تبنت الهيئة التنفيذية لحزب العمال البريطاني مشروع الترحيل.(٣٨)

خلافا لبن ــ غوريون وشرتوك، كان مناحم أوسيشكين، رئيس لجنة الأعمال في المنظمة الصهيونية العالمية، يعارض فكرة التقسيم ذاتها، ولم يكن بحاجة الى تبرير الدعوة الى ترحيل العرب من خلال ربط هذا الموضوع بالتقسيم. كما ان تكتيكاته كانت مختلفة كل الاختلاف. فقد رفض المثول أمام اللجنة الملكية لتقديم شهادته، وأعلن في اجتماع لمؤتمر حزبه، اي حزب الصهيونيين العموميين، عُقد في تل ابيب في كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧، وباسم الأفكار التقدمية، ما يلي:

> في الماضي كانت الملكية الخاصة بمثابة امر مقدس. وكان مُلاّك المزارع الكبرى المشتملة على مئات الألوف من الهكتارات لا تساورهم اية مخاوف من ان مزارعهم قد تتقلص من أجل إفساح الأرض لأولئك الفلاحين الذين لا ارض لهم إطلاقا. لكن الزمن قد تغيّر. وفي كل أرجاء المعمورة ثمة عملية قائمة تُقتطع فيها الملكيات الكبرى لافساح المجال أمام الفلاحين الذين لا ارض لهم. وهذا المبدأ ذاته ينطبق ليس فقط على الأفراد بل على الأمم أيضا. فالشعب العربي لديه مساحات شاسعة من الأرض في تصرفه، أما شعبنا فلا يملك سوى قطعة من الأرض تصلح قبرا له. نحن نطالب بأن يعود الينا ميراثنا، اي فلسطين، وإذا لم يكن من فسحة للعرب، فلديهم فرصة الذهاب الى العراق. في رأيي ان من

> الواجب ان تكون حجتنا هي هذه، إذ ان كل الشهادات التقنية التي يقدمها الاخصائيون لا طائل فيها.(٣٩)

وجاءت ردة فعل أوسيشكين المتزمتة حيال خطة بيل للتقسيم لتتخذ شكل المعارضة الصارخة. وكان رأيه ان اقتراحها ترحيل العرب عن جزء واحد فقط من فلسطين لا يكفي كتعويض للقبول بدولة يهودية تقوم على جزء فقط من «ارض اسرائيل». لكن ردات فعل عملانية اخرى ـ ردات فعل وايزمن، وبن ـ غوريون، وشرتوك ـ تلقي، عند عرضها من وجهة نظر يومنا الحاضر، مزيدا من الضوء على جذور اقتراح اللجنة الملكية.

ثانيا: ردّات الفعل الحماسية لدى وايزمن وشرتوك وبن-غوريون

اجمعت الآراء الفلسطينية كافة على رفض مقترحات اللجنة الملكية بخصوص التقسيم والترحيل معا رفضا شديدا، واعتبرتها دليلا قاطعا على وجود مؤامرة صهيونية لاقتلاع وتهجير ليس فقط أفراد من العرب بل شعب بأسره. وقد ادت هذه التهديدات الى تصاعد عنيف في المقاومة الشعبية العربية، وجعلت فلاحي فلسطين احد اهم العناصر في تأجيج الثورة في الريف.(٤٠) لكن من وجهة النظر الصهيونية، فقد منحت اللجنة الملكية مزيدا من الشرعية لفكرتين صهيونيّتين أساسيتين: فقد تبنت، أولا، التفسير الصهيوني لوعد بلفور، وهو ان عبارة «الوطن القومي اليهودي» تعني دولة يهودية؛ وأقرت، ثانيا، الحلم الذي طالما راود مخيلة الصهيونية، اي ترحيل العرب عن دولة كهذه. ومارست الوكالة اليهودية لعبة مزدوجة؛ فقد هاجمت خطة التقسيم في العلن بوصفها خرقا لوعد بلفور، بينما سعت في السر للتفاوض مع الحكومة البريطانية بشأن دولة يهودية تستند الى اسس أكثر ملاءمة. فالتقسيم، بالنسبة الى وايزمن مثلا، كان مجرد إجراء ملائم موقت: «سنتوسّع في البلد بأسره مع مرور الزمن... وهذا مجرد ترتيب يصلح للأعوام الـ ٢٥ او ٣٠ المقبلة.»(٤١) لكنه كان أيضا قد اصيب باحباط

عميق: «اننا [لا] نملك اليوم مساحات كبيرة من الأرض في كتلة واحدة» تكفي لدولة كهذه.(٤٢) غير انه من جهة اخرى رحب بحرارة باقتراح الترحيل. ففي ١٩ تموز/يوليو، اي بعد اثني عشر يوما من صدور تقرير بيل، عقد وايزمن محادثات مع وزير المستعمرات البريطاني اورمسبي ـ غور، الذي كان يساند الصهيونية ويناصر مشروع التقسيم بشدة داخل الحكومة البريطانية، وعبّر عن موقفه من ان نجاح اي مشروع للتقسيم يعتمد على تنفيذ الترحيل الجماعي للعرب. وكان رأي وايزمن، كما كان رأي الكثيرين من الزعماء الصهاينة وقتئذ، ان «الترحيل لا يمكن ان يُنفّذ إلا من جانب الحكومة البريطانية، لا من جانب اليهود. وشرحتُ [لأورمسبي ـ غور] الأسباب التي تجعلنا نعلّق اهمية بالغة على هذا المشروع.»(٤٣)

الواضح ان وايزمن كان يساند تكتيكات «الذراع القوية» والاجراءات العنيفة لإخماد المقاومة الفلسطينية.(٤٤) هل كان يعتقد ان البريطانيين مستعدون للجوء الى الطرق ذاتها لجعل مشروع الترحيل أمرا واقعا؟ هناك ما يدل على انه كان يفكر في الترحيل القسري سنة ١٩٣٧.(٤٥) لكن، في اية حال، لا بد من ان وايزمن كان يعلم بالتصريح الذي سبق ان أدلى أورمسبي ـ غور به عندما ظهر أمام اجتماع لجنة الانتداب التابعة لعصبة الأمم في آب/أغسطس ١٩٣٧، واستبعد فيه اللجوء الى القوة، وعبّر عن رأيه في ان العرب في نهاية الأمر سيرحلون عن الدولة اليهودية طوعا.(٤٦) لذا، فقد حرص وايزمن على ألّا يدعو الى الترحيل القسري في تصريحاته العلنية. وقال في إشارة الى هذا الموضوع في أواخر سنة ١٩٣٧، وفي رسالته الى رئيس اللجنة الدائمة للانتداب:

> نرى أنا وزملائي ان الموضوع في غاية الأهمية، ونحن لا نخدع أنفسنا حيال الصعوبات التي تكتنفه... نحن نأمل بأن الاقتراح الذي تقدمت لجنة بيل به لن يُستبعد بالكامل...
>
> طبعا، نحن لا نقترح استخدام القوة في اي شكل: وحدهم الذين يرغبون في ذلك هم الذين سيُرحّلون... لكننا [نعتقد؟] انه مثلما حدث بعد قيام روسيا باحتلال القوقاس، حيث آثر الكثيرون من المسلمين الهجرة الى تركيا عوضا من

البقاء في ظل نظام «الكفّار»، فان الكثيرين من المسلمين... قد يؤثرون أيضا الهجرة بعد قيام الدولة اليهودية.(٤٧)

وأبدى شرتوك أيضا حماسة حيال مشروع الترحيل الوارد في تقرير لجنة بيل. وكان شرتوك، الذي كثيرا ما كان يوصف بأنه يساند «الاسترضاء» و«الحل الوسط» تجاه عرب فلسطين، يود هو الآخر ان يحارب للحصول على ابعد مقدار ممكن من التعديل في خطة بيل للتقسيم. وقد أعلن في خطاب أمام اجتماع لمركز ماباي في تل ابيب في ٣ حزيران/يونيو (بعد تسلمه برقية بشأن مضمون التقرير):

ان الكثير من الافتراضات التي افترضتها «اللجنة» سيشكل مزايا مهمة جدا بالنسبة الى أعمالنا السياسية. ومن هذه الافتراضات اشير هنا الى مسألة ترحيل السكان. فـ«اللجنة» ليست فقط لا ترى شيئا ينافي الأخلاق في ترحيل أناس عاشوا هنا لأجيال كثيرة، بل انها تقول للعرب انه إذا كان ثمة من ضرورة للخروج فعليهم المغادرة... وهي تشير الى انه عقب تبادل السكان بين اليونان وتركيا، عادت العلاقات الجيدة بين البلدين الى سابق عهدها.(٤٨)

وأصبح شرتوك الآن يستعمل حججا للدفاع عن الترحيل، وذلك خلافا لشكوكه السابقة (والحديث عن «أنهار من الدماء»): «دعنا لا نثير أسئلة صعبة حينما نبحث في خطة التقسيم: لماذا يستحيل شراء الأرض في ارض اسرائيل ولماذا يصعب ترحيل العرب عن أماكنهم، إلخ.»(٤٩) «ان ترحيل العرب... قد يتم من خلال اتفاقية. ومن دون اتفاقية فالأمر مستحيل تماما. وليس لها ان تكون بالضرورة اتفاقية مع كل فرد عربي، بل عليها ان تكون اتفاقية مع حكومة اخرى. وفي اية حال، فهي لن تفترض طرد الناس بينما تُصادر أملاكهم من دون الاكتراث لإيجاد أماكن جديدة لهم.»(٥٠)

ومع ذلك، فان حماسة وايزمن وشرتوك لاقتراح الترحيل في تقرير بيل قد طغى عليها، وبسهولة، التهليل الذي صدر عن بن ـ غوريون. ففيما يختص برئيس الوكالة اليهودية والزعيم الأبرز للييشوف، كان الاقتراح بمثابة «نقطة مركزية تفوق في اهميتها سائر المزايا الواردة في التقرير، ويعوض من جميع نواقصه.»(٥١) وكان بن ـ غوريون يعلق اهمية بالغة على موضوع

الترحيل القسري. وقد دوّن في يومياته بتاريخ ١٢ تموز/يوليو ١٩٣٧ ما يلي: «ان ترحيل العرب قسرا عن الأودية التابعة للدولة اليهودية المقترحة يمنحنا شيئا لم يكن لنا قط حتى عندما وقفنا على أقدامنا خلال أيام الهيكل الأول والهيكل الثاني»؛ اي ان يكون الجليل خاليا من السكان العرب.(٥٢) وكان يرى انه إذا نجح الصهاينة في طرح عاداتهم القديمة جانبا ومارسوا الضغوط على سلطات الانتداب لتنفيذ الترحيل القسري، فليس ثمة ما يعوق تنفيذ خطة ترحيل مماثلة. «علينا ان نثابر للوصول الى هذه النتيجة كما فعلنا عندما انتزعنا وعد بلفور، بل أكثر من ذلك، اي عندما انتزعنا الصهيونية ذاتها. علينا ان نصرّ على هذه النتيجة [وأن ندفع بها قدما] بكل عزمنا وقوتنا وقناعتنا.» «يجب ان نقتلع من أفئدتنا الافتراض القائل ان الأمر مستحيل. انه امر يمكن القيام به.» وذهب بن ـ غوريون الى ابعد من ذلك فكتب: «علينا ان نحضّر أنفسنا للقيام» بالترحيل.(٥٣)

وكان بن ـ غوريون أيضا مقتنعا بأن القليلين من عرب فلسطين، هذا إذا وُجدوا أصلا، مستعدون لنقل انفسهم «طوعا» الى شرق الأردن: «اني ارى قبل كل شيء صعوبات جمة في اقتلاع نحو ١٠٠,٠٠٠ عربي من قرى [الجليل] بقوة اجنبية، بعد ان عاشوا فيها مئات السنين.»(٥٤) لكن مع ذلك، فان الاجراءات «القسرية» لا بد في نهاية الأمر من ان توضع موضع التنفيذ. وفي رسالة مهمة الى ابنه عاموس البالغ من العمر ١٦ عاما، كتب بن ـ غوريون في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧ ما يلي: «علينا ان نطرد العرب ونحتل أماكنهم... وإذا اضطررنا الى استخدام القوة ـ لا لاقتلاعهم من الأرض في النقب وشرق الأردن بل لضمان حقنا في استيطان هذه الأماكن ـ فان مثل هذه القوة هو في تصرفنا.»(٥٥) وفي سعيه لإيجاد الحجج «الخلقية» لتبرير المصلحة الكامنة في دعوته الى الترحيل، كان الأب قد فسر الأمر في رسالة سابقة الى ابنه الذي كان في عقده الثاني من العمر: «نحن لم نُرد قط ان نسلب العرب ارضهم»، لكن «بما ان بريطانيا أعطتهم قسما من الأرض التي كانت موعودة لنا فيما سبق، فمن العدل ان يرحل العرب عن دولتنا الى القسم العربي.»(٥٦) وعلاوة على ذلك، فان الحدود الشمالية

مع لبنان، بعد الاخلاء القسري لعرب الجليل، ومعظمهم من المسلمين، تمنح الدولة اليهودية المرتقبة مزية إضافية: «فهذا الجوار له حسنة سياسية عظيمة، لأن لبنان [المسيحي الماروني] واليهود كلاهما يهتم بكونهما جارين. فمسيحيو لبنان لا يكادون يستطيعون العيش من دون دولة يهودية الى جوارهم، ونحن أيضا مهتمون بالتحالف مع لبنان مسيحي.»[٥٧]

انه من الواضح والمحدد في رسالة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ان الترحيل امسى في ذهن بن ـ غوريون يرتبط بالطرد الكامل ارتباطا وثيقا. كما ان هذه الرسالة ترى في مشروع لجنة بيل مجرد مرحلة أولية على طريق إنجاز الأهداف الصهيونية الطويلة الأمد: الاستيلاء على فلسطين بأسرها استيلاء تاما.[٥٨] وفي صدد التفكير في مثل هذا الطرد، وفي توسيع لاحق، وفي اختراق للحدود التي رسمتها لجنة بيل، وفي الاستيلاء على فلسطين بكاملها، لجأ بن ـ غوريون الى لغة القوة، إذ ازداد اعتماده على القوات المسلحة الصهيونية. كما أنه تنبأ بحرب حاسمة لن يُترك عرب فلسطين فيها ليحاربوا بمفردهم: «من الممكن جدا ان عرب البلاد المجاورة سيأتون لنجدتهم ضدنا. لكن قوتنا ستفوق قوتهم. والسبب ليس فقط لأننا أفضل تنظيما وعتادا، بل لأن من ورائنا تقف قوة اهم وأعظم نوعا وكمّا»، وهي «جيل الشباب اليهودي بأسره» في أوروبا وأميركا.[٥٩] والعجيب حقا في هذه الرسالة هو ان فكرة «الترحيل» ارتبطت في فكر بن ـ غوريون ارتباطا مفصلا، أول مرة، بمجابهة عسكرية في المستقبل، تكاد تكون محتمة، مع عرب فلسطين.[٦٠]

ان ما تبيّن أيضا من ردة فعل بن ـ غوريون، وكذلك من ردة فعل كل من وايزمن وشرتوك، على التقسيم سنة ١٩٣٧ هو انه في الواقع بدأ يعبّر عن الرأي القائل ان تهجير عرب فلسطين ـ او تهجير معظمهم على الأقل ـ الى شرق الأردن وغيره من البلاد المجاورة كان بمثابة تعويض من قبوله بمشروع التقسيم الذي طرحته لجنة بيل، او في الواقع اي مشروع آخر لتقسيم فلسطين، كما انه كان شرطا حيويا لا بد منه لإقامة دولة يهودية.[٦١] وداخل حدود الدولة اليهودية التي اقترحتها لجنة بيل، كان العرب يمثّلون نحو نصف عدد السكان. وفي حين ان الوكالة اليهودية سعت للترويج لهجرة يهودية هائلة

الى الدولة المقترحة، فقد رأى رئيسها انه إذا بقي عدد كبير من السكان الأصليين في مكانه، فلن يتمكن اليهود من مجاراة نسبة الإنجاب العالية عند العرب، ويصبح الفلسطينيون خطرا ديموغرافيا وسياسيا لا يمكن درؤه إلا بالترحيل الذي يضمن الطبيعة الصهيونية السائدة ويضمن الاستقرار للدولة المنشودة (أنظر أيضا ص ٨٢ ـ ٩٥). وعلاوة على ذلك، ومن خلال المباحثات المكثفة في أعلى دوائر المنظمات الصهيونية في فترة ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨، اصبح واضحا وجليا ان الخيارات الصهيونية في البحث عن حل «جذري» (كما جاء في كلام وايزمن) لِـ«المشكلة العربية» عقب مقترحات لجنة بيل قد تقلّصت لتصبح إما موقفا متزمتا مغاليا يرفض التقسيم بينما يدعو الى الترحيل، وإما موقفا عملانيا يقبل بالتقسيم في المدى القريب على أساس تكتي في مقابل ترحيل كبير الحجم، وإنْ لم يكن بالضرورة كاملا.

ثالثا: الإجماع المتنامي:
المناظرات في مؤتمر إيحود بوعالي تسيون العالمي ومؤتمر زوريخ، آب/أغسطس ١٩٣٧

برز الاهتمام البالغ الذي ابدته القيادة الصهيونية بحل ترحيل العرب سنة ١٩٣٧ بينما كانت تناقش اقتراح قيام دولة يهودية مبنية على التقسيم، في انه كان في الواقع احد اهم نقاط النقاش في رأس جدول الأعمال في مؤتمر إيحود بوعالي تسيون العالمي (وهو أعلى منبر للحركة العمالية الصهيونية العالمية السائدة) وفي المؤتمر الصهيوني العشرين اللذين عقدا في زوريخ في آب/أغسطس ١٩٣٧.[٦٢] وكانت مناقشات المؤتمر الأول الذي سبق المؤتمر الثاني قليلا ثم تداخل معه، مهمة للغاية، بمعنى ان معظم المؤتمرين البارزين قد عبّر عن دعمه لفكرة الترحيل، وهو ما مهد السبيل لتبني هذا المبدأ ذاته من جانب أغلبية أعضاء المؤتمر الثاني بعد ذلك مباشرة. ومن ناحية اخرى، وفيما يختص بالتقسيم، كان المؤتمرون في كلا المؤتمرين منقسمين انقساما عميقا. وكان كلا المؤتمرين تحت سيطرة حزب ماباي ـ وهو المجموعة السياسية الأبعد

نفوذا في الييشوف، الذي بذل رئيسه بن ـ غوريون جهدا كبيرا في الأوساط العليا لكلا الهيئتين الصهيونيتين وحرّض على مناقشة فكرة ترحيل العرب، وفي اوسع نطاق على الإطلاق.

وفيما بعد، تم تحقيق أعمال مؤتمر إيحود بوعالي تسيون على يد بن ـ غوريون نفسه، كما يبدو، ونشرت في تل ابيب بعد ذلك بعام واحد تحت العنوان العبري «عل درخي مدينيوتنو» (اي «على سُبُل سياستنا»).(٦٣) وليس من المستغرب ان بن ـ غوريون، الذي ازداد جرأة بسبب نجاحه في الترويج الخفي لفكرته في اتصالات سرية باللجنة الملكية، قد برز في مناقشات المؤتمر كأحد اشد الدعاة وأنشط المروّجين لفكرة تهجير العرب، التي دافع عنها سياسيا وخلقيا ومعنويا بوصفها تمثل الاستمرار الطبيعي والمنطقي للاستيطان الصهيوني في فلسطين. وأعلن في خطابه في ٢٩ تموز/يوليو:

> من خلال اقتراح ترحيل السكان العرب عن أراضي [الدولة اليهودية] طوعا، إذا أمكن، وقسرا إذا استحال ذلك، يصبح في الإمكان توسيع رقعة الاستيطان اليهودي... ان اللجنة لا تقترح نزع الملكية من العرب، بل تقترح ترحيلهم وإعادة توطينهم في الدولة العربية. ويبدو لي من غير الضروري ان نفسّر الفارق الجذري والعميق بين نزع الملكية والترحيل. وحتى الآن، قمنا بالاستيطان من خلال ترحيل السكان من مكان الى آخر... وفي بعض الأماكن القليلة فقط، في رقعة استعمارنا الجديد، لم نكن مضطرين الى ترحيل السكان السابقين... وبصورة عامة، جرى تدبير الترحيل من خلال الاتفاق مع المزارعين، ولم يكن ثمة حاجة الى الترحيل القسري سوى في أماكن قليلة. وحتى الآن، فقد تم الترحيل ضمن أراضي الانتداب. والفارق الأساسي حيال اقتراح اللجنة هو ان الترحيل سيتم على نطاق اوسع كثيرا من المنطقة اليهودية الى المنطقة العربية. فاذا كان في الإمكان ترحيل العرب من قرية الى اخرى ضمن الانتداب البريطاني، فمن الصعب ان نجد اية حجة سياسية او خلقية تتعارض مع ترحيل هؤلاء العرب عن المنطقة المقترحة للحكم اليهودي... وهل ثمة من حاجة الى تفصيل اهمية قيام ييشوف يهودي متواصل في الأودية الساحلية ووادي جزريل [مرج ابن عامر] و[وادي] الأردن والحولة؟(٦٤)

أما إليعيزر كابلان، وهو زعيم آخر لماباي وعضو «معتدل» نسبيا في الهيئة

التنفيذية للوكالة اليهودية (كان رئيسا لدائرة المال والادارة وأصبح فيما بعد وزيرا للمال في حكومة بن ـ غوريون الحربية سنة ١٩٤٨)، فقد قال ما يلي خلال مناقشات اليوم التالي:

> لن أدخل الآن في تفاصيل مسألة «ترحيل» العرب. لكن ليس من الانصاف ان نقارن هذا الاقتراح بطرد اليهود من ألمانيا او من اي بلد آخر. فالمسألة هنا لا تتعلق بالطرد بل بالترحيل المنظم لعدد من العرب عن منطقة ستصبح دولة عبرية الى منطقة اخرى في الدولة العربية، اي الى بيئة تضم شعبهم هم...
>
> في الأرض اليهودية ٤٥,٠٠٠ عائلة ريفية عربية، وليس أفرادها كلهم زراعيين [كذا]، ونحو ٣٠٪ منهم بلا ارض... أما فيما يتعلق بتكلفة ترحيل المزارعين ـ وإذا أخذنا في الاعتبار مثال اليونان ـ فسنحتاج الى ما بين ٩ ملايين و١٢ مليون جنيه فلسطيني.(٦٥)

وكان بن ـ غوريون وكابلان، وغيرهما من زعماء حزب ماباي، في طليعة الذين بذلوا الجهود للوصول الى قبول عام لفكرة الترحيل في المؤتمر. وفي معرض الجواب، قال يوسف بانكوفر في ٣٠ تموز/يوليو، وهو عضو مؤسس وزعيم لحركة هكيبوتس هميئوحاد وعضو في قيادة الهاغاناه الإقليمية للمنطقتين الساحلية والوسطى ومعارِض للتقسيم:

> قال بن ـ غوريون البارحة انه على استعداد لقبول اقتراح اللجنة الملكية [للتقسيم] لكن على أساس شرطين: السيادة [اليهودية] والترحيل القسري... أما بخصوص الترحيل القسري ـ وكعضو في كيبوتس رامات هاكوفيش [تأسس في فلسطين الوسطى سنة ١٩٣٢] فسأكون مسرورا للغاية إذا كان في الإمكان التخلص من المجاورة اللطيفة للسكان [العرب] في [قريتي] مسكة والطيرة و[بلدة] قلقيلية.(٦٦)

لكن بانكوفر لم يكن متأكدا قط من ان الأمر ممكن التحقيق سياسيا. هل تقبل بريطانيا بهذا الموقف؟ هل التزمت اللجنة الملكية هذا فعلا ام ان «تصريحات بن ـ غوريون مجرد كلام من نسج خياله [؟].» «لقد بحثت ولم اجد شيئا بشأن اي التزام من جانب اللجنة الملكية حيال الترحيل القسري.» ورأى ان اللجنة أكّدت ضرورة الوصول الى اتفاق، لكن العرب لن يقبلوا أبدا بالتخلي طوعا عن أراضيهم الخصبة في فلسطين، وبالانتقال الى شرق الأردن الفقير.

كذلك فان بريطانيا لن ترغمهم لأن هذا قد يسبب الثورات في جميع أرجاء المشرق العربي. «ان المثال الذي يضربونه لنا بصدد ترحيل السكان الذي تم في اليونان وتركيا لا يقارن بما يوجد هنا. والسبب انهم أُرغموا هناك على ترك البلد، وإلا كانوا سيُذبحون.»(٦٧)

وكشفت المناقشات في أثناء المؤتمر عن تبنٍ عام للتبرير «الخلقي» لفكرة الترحيل. أما الاختلافات فكانت تدور بشأن مسألة «الترحيل القسري»، وبشأن ما إذا كان هذا الأمر ممكنا وقابلا للتنفيذ في تلك الأعوام، وما إذا كان الترحيل الجماعي القسري يمثل تعويضا كافيا للقبول بخطة التقسيم. وعبّر بعض الوفود العمالية المناهضة للتقسيم عن رأيه في ان الترحيل في المستقبل يجب ان يتم ليس من الدولة اليهودية المقترحة الى الدولة العربية في فلسطين، كما جاء في تقرير بيل، او حتى الى شرق الأردن، بل الى سوريا والعراق. وعلى سبيل المثال، فان بيرل كاتسنلسن، وهو اهم زعيم عمّالي معارض للتقسيم، كان يرى، مثل ما يرى أوسيشكين، ان التقسيم ليس تعويضا كافيا. وقد أعلن في خطاب متشدد في ٢ آب/أغسطس:

> ان موضوع ترحيل السكان قد أثار النقاش في صفوفنا: هل مسموح به ام محرّم؟ ان ضميري مرتاح جدا في هذا الخصوص. فالجار البعيد أفضل من العدو القريب. انهم لن يخسروا من جراء ترحيلهم، ونحن بالتأكيد لن نخسر. وفي التحليل الأخير، فان هذا عمل سياسي واستيطاني يخدم مصلحة الطرفين. ولطالما اعتقدت ان هذا أفضل الحلول. وفي أيام الاضطرابات [الثورة الفلسطينية] ازداد اقتناعي بأن هذا الحل لا بد من ان يأتي في يوم من الأيام. لكنني ما ظننت قط ان الترحيل «الى خارج ارض اسرائيل» يعني مجرد الترحيل الى ضواحي نابلس. كنت ولا أزال اعتقد ان قَدَرَهم هو الترحيل الى سوريا او العراق.(٦٨)

وعبّر أهارون زيسلنغ، وهو مندوب من أحدوت هعفوداه وقيادي في حركة هكيبوتس همئوحاد (وقد عُيّن وزيرا للزراعة في حكومة بن-غوريون الحربية سنة ١٩٤٨، ممثلا لحزب مابام المؤلّف حديثا)، عن موقف مشابه ضد التقسيم. وقد قال في تصريح يميط اللثام عن الرابط في التفكير بين فكرة الترحيل ومبدأ الانفصال بين العرب واليهود في الصهيونية «الاشتراكية»:

> أنا لا أعارض حقنا الخلقي في اقتراح ترحيل للسكان. ليس ثمة من خطأ خلقي في اقتراح يرمي الى تركيز نمو الحياة الوطنية. بل على العكس؛ ففي نظام عالمي جديد يمكن، وينبغي، ان يكون هناك رؤ يا إنسانية نبيلة...

لكن زيسلنغ عبّر عن تحفظاته حيال الترحيل القسري في المستقبل المباشر، وذلك لأسباب عملية؛ إذ، بسبب الأوضاع الإقليمية، قد يؤدي مثل هذا الترحيل القسري الى حرب شاملة مع الدول العربية المجاورة. «انهم يتكلمون هنا [في المؤتمر] عن التهجير القسري، لكن تقرير اللجنة تكلم بالحرف الواحد، وفي مكانين، عن الحاجة الى اتفاقية. [فالمؤتمرون] يقولون انها اتفاقية مع المجموع وقسر للفرد... لكن الفرد العربي سيتشبث بهذه الأرض بأظفاره... ولا يبقى أمامنا سوى الأسلوب القسري، اي التهجير بـ‹البنادق الأوتوماتيكية›... وهذه في الواقع هي الحرب بعينها.» وعوضا من ذلك، كان رأي زيسلنغ ان الترحيل قد يصبح ممكنا في وقت ما في المستقبل. «ان إمكان تبادل السكان يصبح أكثر عقلانية وواقعية بين ارض اسرائيل اليهودية الموحدة، يوما ما في المستقبل، وبين العراق وبلاد عربية اخرى، من خلال ترحيل يهودها الى ارض اسرائيل.»(٦٩)

والواقع ان الكثيرين من المندوبين عبّروا عن الفكرة القائلة ان تهجير العرب امر مبرر خلقيا. وقد عارضت غولدا مئيرسون (مئير فيما بعد)، من حزب بن-غوريون، اي ماباي، وكانت آنئذ زعيمة للهستدروت (اتحاد نقابات العمال العبرية)، التقسيم أيضا في حين انها ساندت الترحيل: «سأوافق على ان يغادر العرب البلد، وسيكون ضميري مرتاحا تماما. لكن هل ثمة إمكان» لتطبيق ذلك من دون الموافقة العربية والدعم البريطاني؟(٧٠) وكان رأي دافيد ريمز (الذي كان الأمين العام للهستدروت لفترة ١٣ عاما، ورئيس هفاعد هليئومي (المجلس القومي)، ووزير المواصلات سنة ١٩٤٨) ان الترحيل «هو بالتأكيد حل عادل ومنصف»، لكنه أضاف: «لم أستطع ان أتخيّل القوة التي تستطيع تنفيذ ذلك.»(٧١) وكان بيرل لوكر، احد أوائل المنظّرين ومنظمي حركة بوعالي تسيون اليسارية، والذي انتخب عضوا في الهيئة التنفيذية الصهيونية (١٩٣١ - ١٩٣٥ وأيضا سنة ١٩٤٥) قد

عبّر عن رأي مماثل فقال: «اني لا اضع اية اعتبارات خلقية. إذا ما ضُمن وجود الأرض الملائمة للمرحّلين العرب فلن ينالهم اي جور. . لكن السؤال هو ما إذا كان في الإمكان اقتلاع عشرات الألوف من عائلات الفلاحين وإعادة توطينها خلافا لرغبتها [؟]»[٧٢] وكان رأي شلومو لافي هو الآتي: «ان المطالبة بأن يرحل العرب ليخلوا المكان لنا لأن لديهم من الأمكنة ما يكفي للذهاب اليها بينما لا مكان لنا نحن. . . هذا الأمر في حد ذاته عادل وخلقي ــ لكن، في مثل هذه الأوضاع الحالية، لن نتمكن من تقديم هذا الحل الى الرأي العالمي السياسي كمطلب جدي. لذا، ينبغي لنا، وخلافا لإرادتنا، التأقلم مع التقسيم.»[٧٣]

ومن جهة اخرى، فان إلياهو (لولو) هكرملي، وهو يهودي شرقي ولد في حيفا وكان عضوا في اللجنة الوطنية للصندوق القومي اليهودي، لم يتردد قط في المطالبة بالترحيل القسري. وكان في السابق سكرتيرا خاصا لأهرون أهرونسن ــ احد أوائل الدعاة وأكثرهم مجاهرة وفظاظة لترحيل الفلسطينيين الى العراق ــ وأصبح فيما بعد «ممثلا» بارزا لليهود الشرقيين في حزب ماباي وفي المجلس القومي لليشوف. فقد قال:

> أما بالنسبة الى الترحيل ــ هذا الموضوع المؤلم والمخيف ــ فانا أقول: أولا، «لا تبالغوا في الاستقامة». ثانيا، يمكننا أيضا ان نطرح الاقتراح التالي، طبعا مع موافقة من يعنيهم الأمر: في البلاد العربية المجاورة، اي ما بين النهرين وسوريا وجزيرة العرب واليمن، هناك اليوم ١٠٠,٠٠٠ يهودي. وفي مقابل الأرض التي سيبيعها العربي المهاجر من ارض اسرائيل، يمكنه شراء المزارع الواسعة في بلاد ما بين النهرين. وتلك البلاد التي كانت في الأزمنة السحيقة تؤوي عشرات الملايين من الأشوريين والبابليين، والتي ازدهرت خلال خلافة بغداد، ستزدهر مجددا من خلال تركيز الشعب العربي فيها. . . وفي المقابل، فان اخوتنا البعيدين الذين أمثلهم في هذا المؤتمر سيعودون الى هذا البلد. . . حتى لو اردنا ان نبحث في هذا التبادل استنادا الى اي برنامج اشتراكي، فسيكون الحق الى جانبنا بكل معاني هذه الكلمة. . . هذا الترحيل، حتى لو تم بالقوة ــ المشاريع الخلقية تُنفّذ كلها بالاكراه ــ فسيكون الحق الى جانبنا بكل معاني هذه الكلمة. . . وإذا تخلينا عن كل حقوق الترحيل، فينبغي لنا ان نتخلى عن كل ما فعلناه حتى الآن، اي الترحيل عن عيمك حيفر [وادي الحوارث] الى بيت شان [بيسان]، وعن الشارون

> [السهل الساحلي الأوسط] الى جبال إفرايم، إلخ.
>
> يزعمون هنا ان الترحيل استفزاز سياسي. ليس من استفزاز في الأمر. انه برنامج عادل، ومنطقي، وخلقي، وإنساني، بكل ما في هذه الكلمات من معنى.[٧٤]

ومن جهة اخرى، عبّر عالِم الاجتماع آري تارتاكوفر، الذي كان أيضا أمينا عاما لِـ هتأحدوت ــ وهو حزب عمالي صهيوني كان موجودا من سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٣٢ ــ عن شكوكه من خلال إثارة الحجج المضادة. وتساءل:

> هل عولج موضوع الترحيل من وجهة نظر الاستيطان اليهودي المقبل في بلاد الشرق الأدنى؟ أليس ثمة من خطر في اننا لو قررنا مبدأ قيام الأمة ــ الدولة المطهّرة من أقلياتها القومية، فقد تلجأ [تلك البلاد] الى المبدأ ذاته لاستعماله ضدنا في البلاد العربية المحيطة بأرض اسرائيل، ولا تمنحنا موطىء قدم هناك؟ أليس هذا ثمنا باهظا لدفعه من أجل التخلص من بضع عشرات الألوف من العرب من الدولة العبرية؟[٧٥]

وكان المؤتمر الصهيوني العشرون، الذي افتتح قبل انتهاء المناقشات في المؤتمر العمالي، يمثل نطاقا اوسع من المجموعات والأحزاب السياسية الصهيونية، ومنها الصهيونيون العموميون والحزبان الدينيان همزراحي وهبوعيل همزراحي. ولم يفعل الخطباء العمّاليون سوى تكرار الكلام، إما في مصلحة التقسيم وإما ضده. وكرّر بن ــ غوريون، الذي اصبح ترحيل العرب عنده شرطا لا بد منه للقبول بالتقسيم موقتا، ما قاله في كلامه السابق:

> هل كان ترحيل العرب أمرا خلقيا وضروريا وعمليا؟. . . لقد رُحّل العرب مرارا في الماضي نتيجة استيطان اليهود في أماكن مختلفة.[٧٦]

وخلافا لبن ــ غوريون، كانت غولدا مئيرسون «تعارض التقسيم بشدة. [إلا انها] كانت تساند الترحيل لأن العرب يملكون مساحات شاسعة يمكن لعرب فلسطين الإقامة فيها.»[٧٧]

أما الزعيم الثالث لماباي، يوسف باراتس، وهو عضو مؤسس لدغانيا على شواطىء بحيرة طبريا ــ وهي أول مستوطنة صهيونية جماعية (كيبوتس) في

فلسطين ــ فكان رأيه ما يلي: «أنا شخصيا لا ارى ان في إمكاننا ترحيل الـ ٣٠٠,٠٠٠ عربي برمتهم... لكنني افترض ان بعضهم سيرحل.» كذلك، وفي كلام يردد أصداء ما سبق ان قاله بن ــ غوريون وإلياهو هكرملي من ان الترحيل ليس إلا توسعا منطقيا واستمرارا لعملية الاستيطان الصهيوني، فقد هاجم الانتقاد الذي وجهه مندوبو كيبوتس هآرتسي شل هشومير هتسعير لفكرتي التقسيم والترحيل قائلا: [٧٨]

> أليس التهجير هو الذي لم ينقطع على امتداد الأعوام الأربعين او الخمسين الماضية من نشاطنا في البلد؟ ألم نرحِّل العرب عن دغانيا[٧٩] وكنيرت ومرحافيا ومشمار هعيمك؟ ما زلت أذكر تلك الليالي التي كان يُطلب منا، أنا وشموئيل دايان [والد موشيه دايان]، فيها مساعدة هشومير[٨٠] في مرحافيا، فنقوم باجلاء [العرب]. ما الإثم في ذلك؟... وأنا اعرف أيضا انه، وقبل صدور اقتراح «دولة عبرية» [اي مشروع التقسيم]، كانت احدى شركات الاستعمار اليهودي قد وضعت خطة لترحيل العرب عن بعض القرى المعيّنة في الجليل الى شرق الأردن.[٨١] فلماذا هذه الجَلَبة المصطنعة في شأن هذا الموضوع؟
>
> ان أعضاء هشومير هتسعير يقولون انه من خلال قيام دولة عبرية فنحن كمن يبني سدا بيننا وبين العرب. ألا يوجد مثل هذا السد الدائم الآن؟ ألسنا نبني محطات للقطارات خاصة بنا، وخدمات بريدية خاصة بنا، ومكتبا حكوميا لنا حصرا، ومرفأ بحريا خاصا بنا، وطرقات خاصة بنا، واقتصادا خاصا بنا، بقدر الامكان؟[٨٢]

لّما كان مندوبو هشومير هتسعير بين أقلية من المندوبين الذين عبّروا عن رفضهم الصريح للاقتلاع الشامل ولتهجير العرب لأنه حل «خطر» و«مناف للاشتراكية»،[٨٣] فقد كان من المؤكد ان تنصب الهجمات عليهم بقيادة حزب ماباي. وقد ساند وايزمن أيضا بن ــ غوريون وحزب ماباي؛ فقد أعلن، كما هو متوقع، ان الترحيل احدى اوضح المزايا لاقتراح التقسيم.[٨٤] وتبعه أيضا الصهيونيون العموميون على الرغم من انهم انقسموا على انفسهم في شأن موضوع التقسيم. وتكلم نفتالي لنداو، الذي كان يمثل اتحاد الصهيونيين العموميين في غاليسيا الشرقية، فساند السعي لإيجاد خطة أفضل للتقسيم قائلا: «ينبغي لهم ان يشترطوا ان تكون الدولة الممنوحة

لنا كبيرة بصورة كافية لاستيعاب هجرة واسعة على امتداد الأعوام الخمسة عشر ــ العشرين المقبلة. وينبغي لهم أيضا ان يصرّوا على ترحيل العرب.»[٨٥] «فمن دون هذا الترحيل لن نتمكن من إنجاز خطتنا... يجب ألّا نتخلى عن الترحيل. بل على العكس، فواجبنا يقضي بأن نطالب إنكلترا وعصبة الأمم به.»[٨٦] وكان الحاخام ب. س. بريكنر، وهو من الصهيونيين العموميين في الولايات المتحدة، يؤمن بامكان الاقتلاع وإعادة التوطين: «طبعا، ان محاولة ترحيل السكان تكتنفها صعوبات عديدة. فالترحيل موضوع تترتب عليه مسؤولية كبيرة. لكننا، على الرغم من ذلك لا نود سوى ان ننقل العرب من مكان الى آخر في بلد إقامتهم في حد ذاته لإتاحة المجال واسعا أمام استعمارنا المنظّم.»[٨٧]

أما الرئيس «الليبرالي» للمنظمة الصهيونية في أميركا، الحاخام ستيفن صموئيل وايز، ومع تنديده الشديد باقتراح التقسيم، فقد تلا برقية من مناصر مسيحي للصهيونية هو القس ج. هـ. هولمز يزعم فيها «ان ثمة مقارنة بين السكان الأتراك واليونان وبين الترحيل المقترح للعرب، إذ انهم يشعرون بأنهم في بيوتهم.»[٨٨] أما التحفظات التي عبّر عنها الدكتور موشيه غليكسُن، رئيس تحرير صحيفة «هآرتس» اليومية الليبرالية، والتي تستند الى دواع عملانية، فقد أماطت اللثام عن امور مهمة للغاية. فقد كان غليكسن منظّرا لحزب الصهيونيين العموميين في فلسطين وعضوا في الهيئة التنفيذية الصهيونية، كما كان يحتل مقاما «ليبراليا» مهما في اليبشوف. وفي صدد اعتراضه على التقسيم، قال:

> اننا جميعا نرى ان الخلل الأكبر في خطة التقسيم المقترحة يكمن في ان الدولة اليهودية المستقبلية فيها أقلية عربية كبيرة... وثمة ضباب كثيف يسود موضوع الترحيل. وليس من المستغرب ان في صفوفنا من المتحمّسين الذين يعتقدون ان من الممكن ترحيل مئات الألوف من العرب عن الدولة اليهودية في حين اننا لا نزال نقف على رِجل واحدة بالمعنى العملاني. ان الدكتور وايزمن، الذي هو أكثر حذرا من الكثيرين الذين يساندون اقتراحه للترحيل، يقول لنا هنا ان من الممكن خلال عشرين عاما ترحيل ١٠٠,٠٠٠ عربي الى الدولة العربية، اي بمعدل ٥٠٠٠ في العام الواحد. ومن وجهة نظر إمكانات الاستيطان اليهودي،

فان الأمر مهم طبعا، لكن من وجهة نظر السكان بين العرب واليهود، فالأمر ليس ذا شأن كبير. ان خمسة آلاف في العام الواحد ليست إلا جزءا صغيرا من معدل الانجاب الطبيعي عند العرب. لكن ثمة من يعتقد أيضا إمكان ترحيل شامل وكامل خلال فترة وجيزة جدا، وهذا وهْم... ثانيا ان الأدلة المستمدة من تبادل السكان بين اليونانيين والأتراك لا تنطبق على الحالة هنا... فمنذ البدء لم يكن هناك اي تبادل او اتفاق، بل ان تركيا المنتصرة نقلت قسرا، وبكل بساطة، أعدادا كبيرة من اليونانيين من الأناضول ولم تُعقد الاتفاقية إلا بعد ان تم هذا الأمر، وهي اتفاقية فُرضت على اليونان المهزومة فرضا. وحدثنا الدكتور وايزمن عن خطة لإقامة صندوق مالي لإعادة توطين الأعداد الكبيرة [من العرب]. وسيساهم اليهود في هذا الصندوق بمبلغ مليون جنيه فلسطيني، كما سيصرف مبلغ مليوني جنيه في هذا المجال من مدّخرات خزانة الانتداب، اي من المال اليهودي أيضا.(٨٩) ويبدو لي انه في نهاية الأمر سنجد أعدادا كبيرة من الذين «ابتلعوا» أموال صندوق إعادة التوطين، ولن نجد أعدادا كبيرة من الفلاحين العرب على استعداد لمغادرة الدولة اليهودية.(٩٠)

كان موضوع تكلفة إعادة توطين العرب ــ بالاضافة الى موضوعات اخرى لا تزال غامضة وتتعلق بالتقسيم ــ قد أثارها البروفسور سيلغ برودتسكي، عضو الهيئة التنفيذية الصهيونية ورئيس الاتحاد الصهيوني في بريطانيا العظمى وإيرلندا.(٩١) وكانت آراؤه تتماشى مع الجو السائد في المؤتمر، اي رفض خطة التقسيم المقترحة من دون رفض تبرير فكرة الترحيل على اسس خلقية، مع الحرص في الوقت ذاته على التفاوض مع البريطانيين من أجل توضيح الكثير من الأمور المتعلقة باقامة دولة يهودية في فلسطين. وفي الوقت ذاته، رفض مناحم أوسيشكين، رئيس المؤتمر، خطة التقسيم في المبدأ، وكان رفضا عاطفيا. وكان هذا الأخير، كما بيّنا أعلاه، يجاهر دوما، وبصورة مثيرة، بترحيل العرب ليس عن فلسطين الى شرق الأردن فحسب بل الى العراق البعيد. لكن المستغرب انه من أجل معارضة تيار التقسيم بزعامة وايزمن وبن ــ غوريون، الذي اشترط قبول التقسيم تعويضا من الترحيل، استغل أوسيشكين التحفظات الصادرة عن بعض المندوبين لأسباب عملية وقال:

عندما سمعت خطاب رئيس حركتنا وأهم شخصية فيها... الدكتور وايزمن بشأن

ترحيل ٣٠٠,٠٠٠ عربي عن الدولة اليهودية... قلت لنفسي: يا إله السموات، كيف انتشر هذا الجنون [التقسيم مع الترحيل] بين صفوف رجالنا العظام... لماذا يرحل محمد فجأة عن بلدنا؟ أولا، هل ثمة اي أمل بأن يقبل العرب القاطنون في بلدنا بأن يسلّموا طوعا تلك الملايين من الدونمات؟(٩٢)

وفي الواقع، فان أوسيشكين الذي كان يريد دولة يهودية في فلسطين بأسرها وفي شرق الأردن، كان يعكس الجو العام لدى أغلبية المؤتمرين الذين لم يروا ان القبول بترحيل ٣٠٠,٠٠٠ عربي عن الدولة اليهودية كما جاء في توصية اللجنة الملكية، هو تعويض كاف. وهذا التحالف بين عدد من الأحزاب والمؤتمرين كان يضم كاتسنلسن، وتابنكين، والحاخام مئير (بار إيلان) برلين، رئيس حركة مزراحي العالمية وعضو اللجنة التنفيذية للصندوق القومي اليهودي وعضو المجلس القومي لليبشوف، الذي قال: «ان أساس الصهيونية هو ان ارض اسرائيل لنا لا للعرب، وليس لأنهم يملكون مساحات شاسعة ومساحة ارضنا صغيرة. نحن نطالب بفلسطين لأنها بلدنا.»(٩٣) وأخيرا، وبأغلبية كبرى، صوتّ المؤتمر في مصلحة قرار يشبه ذاك الذي اوصى به مؤتمر إيحود بوعالي تسيون العالمي الذي أعلن ان التقسيم غير مقبول، بينما منح لجنته التنفيذية صلاحية التفاوض مع الحكومة البريطانية لجلاء بعض الشروط الخاصة بالاقتراح البريطاني المتعلق باقامة دولة يهودية في فلسطين.(٩٤)

وخلاصة الأمر، لقد كشفت المناقشات الواسعة والحادة في أعلى منابر الحركة الصهيونية النقاب عن حقيقة بالغة الأهمية، كان من شأنها ان تؤدي حتما الى نتائج واسعة الأثر في المستقبل. فبالنسبة الى معسكر بن ــ غوريون الذي كان يحتل مركزا محوريا في الوكالة اليهودية والييشوف، فان الترحيل القسري للعرب قد اصبح جزءا ثابتا ولا يتجزأ من خطة التقسيم بأسرها. لكن هذا لا يعني ان الترحيل كان في حد ذاته نتاج فكرة التقسيم ولا ان مناصريه كانوا ينتمون الى الأقلية بين صفوف الصهيونيين. بل على العكس، فان معظم زعماء الصهاينة قد تبنى هذه الفكرة، أما الخلافات فقد تركزت على موضوع الترحيل القسري في مقابل الترحيل الطوعي.

رابعا: خطة سوسكين
للترحيل القسري سنة ١٩٣٧

عمل الدكتور سيلغ اوجين سوسكين خبيرا زراعيا لدى حفرات هخشرات هييشوف، التي كانت تُعرف أيضا باسم شركة تطوير أراضي فلسطين، وعمل مع أهرون أهرونسن المذكور أعلاه. وفي سنة ١٩١٨، اصبح سوسكين مديرا لدائرة استيطان الأرض في مقر الصندوق القومي اليهودي في لاهاي. وكان في العشرينات مرتبطا بحركة التصحيحيين، لكن بعد ان تركت الحركة المنظمة الصهيونية العالمية سنة **١٩٣٣** التحق بجماعة منشقة تسمى حزب الدولة العبرية، آثرت البقاء داخل الخط العريض للمنظمة العالمية. وكان سوسكين يدعو الى استخدام الوسائل الزراعية المكثفة، كما كان يركز خصوصا على اهمية الزراعة بالماء نظرا الى الموارد الزراعية المحدودة في الييشوف. وكان دوره مهما في تأسيس نهاريا التي كانت آنئذ مستوطنة مؤلفة من مزارع صغيرة ذات زراعة مكثفة تقع الى الشمال من عكا.

شارك سوسكين في المؤتمر الصهيوني العشرين، وعبّر عن رأيه المساند للتقسيم.[٩٥] ويبدو انه كان ينظر الى خطته للترحيل الموصوفة أدناه على أنها احدى النتائج المباشرة لمناقشات المؤتمر. وقد ضُمت خطته المفصّلة هذه الى مذكرة صيغت بالإنكليزية تحت عنوان «الى أعضاء اللجنة السياسية للمؤتمر الصهيوني العشرين.»[٩٦] يبدأ سوسكين القول انه قبل مغادرة زوريخ في ١٠ آب/أغسطس «كان لي شرف ان أناقش الدكتور حاييم وايزمن في موضوع الدولة اليهودية المسمى ‹تقسيم› فلسطين. وقد ركّزت تركيزا خاصا على ضرورة ‹تبادل الأرض والسكان› المقترح من جانب لجنة بيل، التي وصفت الأمر بأنه الموضوع الأهم والأصعب بين جميع الموضوعات المتعلقة بالتقسيم.» ومضى سوسكين ليوضّح ان «هذا ‹التبادل› المقترح لـ ‹الأرض› ليس تبادلا بل انه الفرصة الوحيدة لتوفير أراض مخصصة او ذخيرة من الأرض وهو شرط لا بد منه لقيام الدولة اليهودية.» وفي ترداد لموقف بن-غوريون، كان رأي سوسكين ان ترحيل العرب «يجب ان يكون قسريا لا في السهول فقط، كما

تدعو لجنة بيل، بل في المنطقة الجبلية أيضا، حيث تقطن أغلبية سكان الريف العرب.»[٩٧]

وفي رأي سوسكين، فان اقتلاع العرب قسرا من الأرض وترحيلهم، وهما شرطان لا بد منهما لقيام الدولة اليهودية، ينبغي ان تواكبهما إقامة صندوق للأرض «يسمح بتوطين جماهير اليهود على الأرض الوطنية، وهو الواجب الأساسي للدولة الجديدة. ان شراء الأرض في السوق العلنية عملية بطيئة للغاية وعظيمة التكلفة، والتفكير فيه غير ممكن في دولة جديدة.»[٩٨] وقال ما يلي:

> لذا فاني اصرّ على الترحيل القسري **لسكان الريف العرب كافة**،[٩٩] عن الدولة اليهودية الى الدولة العربية. وهذه خطوة تمهيدية نحو بناء الدولة اليهودية. وفي هذه المرحلة، فان رجال الدولة المعنيين بالموضوع سيتفهّمون ضرورة هذا المسعى.
>
> . . . .
>
> وفي حالتنا نحن، فان سكان الريف سيؤلفون من المهاجرين [اليهود]. وعلى السكان الأصليين إخلاء الأرض كما تم في حالة الأتراك واليونان في مقدونيا وآسيا الصغرى. انها ليست مقارنة كاملة لكنها اقرب الحالات شبها. فليس ثمة من قياس في العالم بأسره للشعب اليهودي وللأرض اليهودية.
>
> . . . .
>
> ان تبادل الأرض والسكان، الذي يُعرف أيضا بترحيل سكان الريف العرب، يجب ان يتم بأقصى سرعة ممكنة. انه عمل ثوري ينبغي إنجازه في اقصر وقت. ان ترحيل العرب بهذه الأعداد، وعلى امتداد فترة طويلة، لن تكون له النتائج المرجوة، وهي تحرير الأرض من العبء الثقيل المترتب عن وجود مواطنين من الدرجة الثانية ومنتجين قليلي التكلفة. وعلاوة على ذلك، فان الأعداد القليلة المقترحة [من جانب لجنة بيل] ستُعوّض من جراء الازدياد الطبيعي لأعداد السكان بسبب تطورهم الاقتصادي في ظل الحكم اليهودي.
>
> ان [إعادة] توطين سكان الريف العرب ينبغي ان يُقدّم على انه عمل إنساني عظيم. فالمزارعون سيتحررون من استغلال الأفندية، وصغار الملاّك سيُمنحون أراض تُقسم الى حصص منفصلة مستقلة.

وكان سوسكين يرى، كما غيره من زعماء الييشوف مثل بن-غوريون،

ان من شأن نقل العرب بالجملة ان يحل مشكلة «اليد العاملة العبرية» من خلال التخلص من «اليد العاملة العربية» (عفوداه عرفيت) الأرخص في القطاع الاقتصادي اليهودي، ومن خلال التخلص من مشكلة المنتوجات الزراعية الأرخص والأسواق العربية الأقل تكلفة، وكلاهما منافس للاستيطان اليهودي. وقد لحظت خطته أيضا ان «استملاك الأرض [العربية] لتوطين المهاجرين اليهود سيأتي من مصدرين: (أ) أراضي كبار الملاّك، طبقة الأفندية، التي سيتوجب استملاكها بسعر ثابت. وسيُنقل المزارعون الى أراض جديدة في الدولة العربية؛ (ب) الأراضي التي يملكها الفلاحون، والتي هي في معظمها مشاع [كذا].»[١٠٠] «والأرض التي يتم استملاكها بهذه الطريقة ستمثل ارض الاحتياط او ارض الذخيرة لأغراض الاستيطان اليهودي.»[١٠١]

كذلك، وبموجب الخطة هذه يجب تسمية «لجنة لتوطين العرب» تضم ممثلين عن العرب واليهود. «وسيتوجه أعضاء هذه اللجنة الى شرق الأردن بغية انتقاء مساحات شاسعة من الأرض كي يستوطنها العرب في الوقت الذي يعمد الأعضاء الآخرون، بمساعدة من الادارة الحالية، الى مسح عدد الناس المُرحّلين ومسح المناطق التي يُستفاد منها لأغراض الاستيطان اليهودي.» وسيتم بناء قرى كبيرة جديدة في شرق الأردن. «يقوم خبراء الزراعة والمهندسون اليهود بالأعمال التمهيدية على الأراضي الجديدة بالاشتراك مع قوى عاملة يهودية ـ عربية مختلطة، ويستقدم العمال من قرى السكان المرحّلين. ويقوم سائقو الجرّارات اليهود بحراثة الأرض بينما يقوم المهندسون اليهود بتخطيط القرى الجديدة، وحفر الآبار، وشق وبناء الطرق الجديدة، وبناء المنازل... إلخ، مستخدمين اليد العاملة العربية.»

وقدّر المشروع ان نحو اربعين ألف عائلة عربية، او ٢٥٠,٠٠٠ عربي تقريبا، يعيشون على ارض الدولة اليهودية المقترحة، سيتم ترحيلهم. «لو افترضنا ان خمسين دونما فقط من الأرض تمثّل متوسط حجم الأرض لكل عائلة عربية، فيجب ان نصل الى رقم يوازي مليوني دونم على الأقل يزرعها السكان العرب الحاليون في الدولة اليهودية العتيدة. وثمة ١,٢٥٠,٠٠٠ دونم

يملكها اليهود، وهي المساحة ذاتها تقريبا التي يُنظر اليها اليوم على انها غير صالحة للزراعة، فيبقى نحو ٥٠٠,٠٠٠ دونم اخرى هي أراضي مدن وأراض بور، إلخ. وتوضح هذه الأرقام اهمية الحصول على الأرض للاستيطان اليهودي بالوسيلتين معا: ترحيل العرب، وإصلاح الأراضي التي ليست صالحة للزراعة بعد.»[١٠٢]

وقُدِّرت تكلفة عملية الترحيل هذه بنحو ٢٠٠ جنيه فلسطيني لكل عائلة عربية؛ «فهذه الأموال التي تُنفق على امتلاك الأرض من الأمير عبد الله وشيوخ البدو ـ قبائل في شرق الأردن، ستجعل من عبد الله مليونيرا بالجنيهات الاسترلينية، وستجعله بالتالي اقوى ملوك العرب. وبالافتراض ان ثمن الأرض هو جنيه واحد لكل دونم، فتتلقى كل عائلة بين ٥٠ دونما و ١٠٠ دونم، ويتلقى عبد الله ما بين ٣ ملايين و ٤ ملايين جنيه.» أما الأموال المتبقية فتُصرف على بناء البيوت والطرق والآبار، إلخ. وقُدّرت تكلفة المشروع الاجمالية بنحو عشرة ملايين جنيه، يُدفع ٤٠٪ منها الى جيب عبد الله، و ١٠٪ «للأرض المشتراة قسرا من الأفندية»، و ١٠٪ اخرى لمصاريف العملية العامة، والباقي لتوطين المرحّلين. وتحصل الدولة اليهودية على مليوني دونم من الأرض العربية المملوكة للأفراد، والتي يكون «سعر الدونم الواحد منها نحو خمسة جنيهات، وهو مبلغ زهيد» في مقابل المبالغ التي تدفع في السوق العلنية. «فالأرض في نهاريا تراوح قيمتها الآن بين ١٧ جنيها و ٢٠ جنيها للدونم الواحد.» أما تكلفة الترحيل فتتكفل حكومة بريطانيا بها بالاشتراك مع الدولة اليهودية «ويتم صرف جزء لا يستهان به من هذا المال على العمل اليهودي في مشروع الاستيطان الخاص بالعرب، حيث ينشط الألوف من المهندسين والبنّائين والعمال اليهود.»

وخلصت خطة سوسكين للترحيل الى ما يلي:

«يتبيّن مما تقدم أعلاه، ومن الاقتراح هذا، انه لا يمكن التفكير في الدولة اليهودية من دون الترحيل القسري للعرب الى الدولة العربية وفي اقرب وقت ممكن. والمزايا الكبرى هي:

أ ـ قيام احتياطي من الأرض للاستيطان اليهودي.

ب ــ استثناء، او على الأقل حصر المضاربة بالأرض.

ج ــ توفير ضمانات لتدبير القروض.

د ــ وأخيرا وليس آخرا، تأمين فرص اجتماعية واقتصادية لشعب ريفي يهودي كبير قد يضمحل، خلافا لذلك، ليصبح تجربة اصطناعية على نطاق ضيّق، إذ يصبح اليهود في الغالب من سكان المدن ويصبح العرب في الغالب من ملّاك الأرض.»[١٠٣]

خامسا: اللجنة الأولى للترحيل التابعة للوكالة اليهودية وخططها للترحيل خلال ١٩٣٧ ــ ١٩٣٨

استباقا لتعيين لجنة وودهيد البريطانية لدرس النواحي العملية في خطة بيل، بدأت الوكالة اليهودية استعداداتها لتأليف عدد من اللجان الاستشارية، وكانت احدى اللجان تُسمى «لجنة ترحيل السكان» التي عُيّنت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧. وأُلفت هذه اللجنة، كما جاء في تفسير موشيه شرتوك رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، بتوجيه من قرارات المؤتمر الصهيوني العشرين في آب/أغسطس، التي طالبت بريطانيا بتوضيح خطة بيل، وأصرّت على إجراء تعديلات عليها.[١٠٤] وضمت لجنة الترحيل، التي عيّنها شرتوك، قائمة طويلة من الأعضاء كان بينهم مسؤولان بارزان من دائرته السياسية هما إلياهو إبشتاين (إيلات فيما بعد) رئيس قسم الشرق الأدنى والشرق الأوسط[١٠٥] الذي عيّن أمينا عاما للجنة، والدكتور برنارد جوزف (دوف يوسف فيما بعد)، وهو مستشار الدائرة السياسية القانوني وفيما بعد وزير في الحكومة الاسرائيلية. وضمت اللجنة أيضا الدكتور أ. بونيه من مؤسسة الأبحاث الاقتصادية التابعة للوكالة اليهودية، وأربعة من ابرز مسؤولي الاستيطان وشراء الأرض في الييشوف هم: الدكتور يعكوف تون، المدير الاداري لِـ حفرات هخشرات هييشوف (التي تعرف أيضا باسم شركة تطوير أراضي فلسطين) وقد أوكلت اليه رئاسة اللجنة؛ وعميناداف إشبال، مدير

مكتب القدس في حفرات هخشرات هييشوف؛ ويوسف فايتس، رئيس الدائرة البالغة الأهمية في الصندوق القومي اليهودي، وهي دائرة الأراضي؛ وزميله يوسف نحماني، المسؤول في الصندوق القومي عن شراء الأراضي في منطقة الجليل.[١٠٦] والتحق اربعة آخرون من ابرز زعماء الييشوف باللجان الفرعية لهذه اللجنة سنة ١٩٣٨، وهم: شرتوك، وكابلان، وآرثر روبين، وأبراهام غرانوفسكي. وقد عمل الأخير أعواما كثيرة مديرا إداريا للصندوق القومي اليهودي، وكان من مسؤولي الييشوف الكبار في اللجان الفرعية دافيد شتيرن من مركز فولكاني للأبحاث الزراعية في رحوفوت، وعوفيد بن ــ عامي ممثل اتحاد مزارعي الييشوف، وزلمان ليفشتس، احد مسؤولي الصندوق القومي.[١٠٧]

أ ــ خطة فايتس للترحيل، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٧

عُقد الاجتماع الثاني لِـ «لجنة ترحيل السكان» بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧، في «قاعة وايزمن» في مكاتب الوكالة اليهودية بالقدس، وحضره تون، وإشبال، وفايتس، وإبشتاين، وفريتز سايمون، وبونيه، والدكتور كورت مندلسُن من هولندا، الذي وُصف بأنه «خبير نظري في موضوع ترحيل السكان عن بلد الى بلد آخر وخصوصا من تركيا الى اليونان.»[١٠٨] وكان أول المتكلمين فايتس الذي شرح في مدة نصف ساعة الخطوط العريضة لمشروعه لترحيل السكان العرب. وأوضح فايتس ان خطته تبنى على افتراضين رئيسيين: الأول هو «ان ترحيل السكان العرب عن أراضي الدولة اليهودية لا يخدم هدفا وحيدا فحسب ــ اي إنقاص عدد السكان العرب ــ بل انه يخدم غرضا آخر لا يقل اهمية، ألا وهو تفريغ الأرض المملوكة والمزروعة حاليا من قِبل العرب، وتحريرها لسكن اليهود.» وكان فايتس يعتقد، كما سوسكين ومعظم زعماء الييشوف المسؤولين عن الاستيطان العملي، ان ترحيل الفلاحين العرب وسكان الريف يجب ان يُعطى

في المرحلة الأولى الأفضلية على ترحيل سكان المدن العرب «حتى لو كان ترحيلهم اصعب من ترحيل سكان المدن.»(١٠٩) ثانيا: «لا يمكن تنفيذ الترحيل بالقوة لأن مثل هذه القوة لا وجود له.»(١١٠) لكن الترحيل قد يُنفّذ إذا تم توفير بعض الأوضاع الخاصة، كالاتفاقيات السياسية والدولية بين الأطراف المعنيين، والحوافز الاقتصادية للمُرحّلين العرب.

وأبدت خطة فايتس المبدئية اهتماما خاصا بـ«ثلاثة أصناف» من سكان الريف العرب الذين يتم اقتلاعهم وتهجيرهم في المرحلة الأولى: أ ـ المزارعون؛(١١١) ب ـ القرويون الذين لا ارض لهم والعاملون في الزراعة او في القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ ج ـ المزارعون الذين يملك الواحد منهم أقل من ثلاثة دونمات. وكان تخمينه ان ٨٧,٣٠٠ عربي من هذه الأصناف الثلاثة الموجودة في الدولة اليهودية المقترحة ينتمون الى:

١ ـ سكان المناطق الساحلية، ومنها يافا والرملة وطولكرم وغزة ـ ١٨ ألفا يتم ترحيلهم الى منطقة غزة في الدولة العربية؛

٢ ـ منطقة الحولة وجبال الجليل الأعلى، ويتم ترحيل ١٣,٠٠٠ الى سوريا؛

٣ ـ مناطق اخرى من جبال الجليل ومناطق اخرى في عكا وطبريا والناصرة وحيفا وصفد، يتم نقل نحو ٥٣,٠٠٠ الى جبال وتلال شرق الأردن في مناطق عجلون والبلقاء؛

٤ ـ وادي بيسان، ويعاد توطين ٣٥٠٠ شخص في وادي الأردن على الضفة الشرقية.(١١٢)

وكان تخمين فايتس ان يصار الى شراء ١,١٥٠,٠٠٠ دونم لإعادة توطين هؤلاء المُرحَّلين في شرق الأردن وسوريا في الغالب. ويجب ان تجري إعادة التوطين هذه «بموجب خطط منظّمة وموحّدة وبمبالغ من المال... قليلة.» «إذا نظرنا الى هذه العملية على انها تحرير للأرض، فعندها تكون تكلفة كل دونم [نحصل عليه في فلسطين] بمعدل ١٢ جنيها تقريبا.»(١١٣) وبموجب هذه الخطة، فان السكان العرب لن يُخفّض عددهم بمقدار ٨٧ ألفا بل «وبقليل من الجهد، قد نزيد هذا العدد من خلال ترحيل

ما بين ١٠ آلاف و ١٥ ألف بدوي يعتاشون من المواشي، مما يعني تخفيض عدد السكان بنسبة الثلث تقريبا، وزيادة ملكية الأرض لليهود بمعدل ٦٨٠,٠٠٠ دونم،(١١٤) منها ١٨٠,٠٠٠ دونم من الأراضي المروية.»

أما المناقشات التي تلت هذه المقدمة التي طرحها فايتس، فلم تكن أقل اهمية وكشفا للحقائق من تفاصيل الخطة ذاتها. وأوضح فايتس ان السبب الذي دعاه الى تفصيل خطة للترحيل الجزئي في هذه المرحلة هو رغبته في تحقيق المقدار الأقصى من المنفعة العملية من هذا المشروع «بغية تخفيض عدد السكان [العرب] بنسبة الثلث في غضون عامين او ثلاثة أعوام.»(١١٥) وكان رأي الدكتور تون ان فايتس قد احسن فعلا في توجهه العملاني وفي إبقاء أعضاء اللجنة ضمن الإطار المطلوب. ففي إمكان الخطة ان تشكل نقطة الانطلاق في أعمال اللجنة فيما بعد. كذلك، وفي تلك المرحلة، فان النقاش النظري، كما اوضح تون، في شأن الترحيل الجزئي او الترحيل الشامل وفي شأن الأعداد المقترحة للمرحَّلين، أقل اهمية من ايجاد الوسيلة العملانية «الصالحة» لمعالجة الموضوع. وأضاف ان أرقام فايتس يجب ان تُفحص لأنها لا تتماشى مع أرقام مؤسسته هو، اي حفرات هخشرات هييشوف. فعلى سبيل المثال، تدل أرقامه هو على ان ٢٠٪ من السكان العرب في الدولة اليهودية المقترحة هم من المزارعين. ويجب جمع كل أرقام المؤسسات الصهيونية ومقارنتها من أجل تحديد الأساس الذي ستعمل اللجنة بموجبه، وتستخلص نتائجها.(١١٦)

أما المتكلم الثالث فكان الدكتور بونيه، الذي أوكلت اللجنة اليه درس النواحي المالية والاجرائية لعملية الترحيل. وأعلن انه «يرى انه يجب ترحيل العرب كافة في مدة عشرة أعوام.»(١١٧) «فهو ينطلق من الافتراض القائل ان من المرغوب فيه جدا تنفيذ ترحيل العدد الأقصى من العرب، وهو غير راض منذ البداية عن الحل الجزئي.»(١١٨) وفيما يختص بالموضوع الإجرائي، فهو يريد ان يوضّح مسألة الترحيل «القسري» حتى لو كان القرار الأخير في يد الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية. وتابع يقول:

> ان الحجج التي قد تطرح مع القسر وضده يجب إيرادها بالتفصيل. علينا ان نؤكد ان من الحيوي ألاّ نتخلى بسهولة عن اقتراح «القسر» الذي لم يطرحه اليهود

بل طرحه البريطانيون. لكن من الجليّ اننا لا نتكلم عن «القسر» بالمعنى الشامل للكلمة. نحن مهتمون بالتعاون الذي يصحبه بذل الضغوط الى اقصى حد ممكن.(١١٩)

واقترح بونيه ربط إجراءات الترحيل بسنّ تشريعات زراعية جديدة من جانب الدولة اليهودية. وثمة موضوع إجرائي آخر مهم هو كيفية تحديد وتيرة الترحيل وعدد المرحَّلين العرب، والأولويات في شأن اختيار المناطق. وكان رأي بونيه ان العملية والوسائل اللازمة قد تختلف بموجب ما إذا كانت عملية الترحيل ستستغرق خمسة أعوام او أقل. وقال برنارد جوزف، مرددا رأي بونيه، انه على الرغم من ان فايتس قد أعطى تبريرا للفوارق بين الأصناف المختلفة للسكان العرب «فلا يكفي ان يُعالج فقط موضوع المزارعين والبدو، إذ ينبغي تفصيل خطة تتعلق بالأصناف الأخرى من السكان العرب.»(١٢٠) وجاء في رواية فايتس لهذا الاجتماع ان بونيه وجوزف كانا يريدان استخدام الوسائل القسرية لتحقيق التهجير الكامل للسكان العرب بأسرهم.(١٢١)

واقترح إشبال ان تُستخدم دراسة إريك ملز عن البنية الاجتماعية لسكان فلسطين العرب مصدر معلومات مهما للجنة،(١٢٢) وقال: «من خلال تقسيم السكان العرب الى أصناف ملائمة، نستطيع ان نعلم من يأتي أولا ومن يأتي لاحقا، لأغراض الترحيل... من الحيوي ترحيل لا زرّاع الأرض فحسب بل أيضا السكان الذين يعتمدون عليهم مباشرة او بصورة غير مباشرة. ان منطقة عكا هي من اصعب المناطق بالنسبة الى موضوع ترحيل السكان، وذلك بسبب نوعية العرب هناك، الذين يملكون حصصا صغيرة من الأرض.» كما اقترح جمع مواد تتعلق بالفلاحين الملاّك للأراضي وبحجوم ملكياتهم.(١٢٣)

ولدى انتهاء الاجتماع تم تأليف لجنتين فرعيّتين: تعالج إحداهما الموضوعات الإجرائية والمالية (تون، وبونيه، ومندلسن، وغرانوفسكي)،(١٢٤) وتجمع الأخرى المواد المتعلقة بالسكان العرب وملكيّات الأرض (فايتس، ونحماني، وإشبال، وإبشتاين).

وفي المناقشات اللاحقة للجنة الترحيل الفرعية، ضم الدكتور مندلسن صوته الى صوت المشددين على الحاجة الملحة الى قيام حكومة الدولة اليهودية باتخاذ الخطوات الادارية والقانونية، كالتشريع الزراعي، لتسريع هجرة العرب.(١٢٥) وكرر تون الحاجة الى ترحيل الفلاحين العرب، إذ من دون ذلك لا يمكن للدولة اليهودية ان تستوعب عددا كبيرا من المهاجرين الجدد.(١٢٦) أما لجنة فايتس الفرعية التي عقدت اجتماعها في ٥ كانون الأول/ديسمبر **١٩٣٧**، فقد ناقشت إمكان إرسال بعض أعضائها الى منطقة الجزيرة في شمال شرقي سوريا كجزء من تحقيقاتها بشأن وجهة المرحَّلين العرب المقترحين ومكان إعادة توطينهم.(١٢٧)

وكان شرتوك نفسه يشارك مشاركة نشيطة في مناقشات اللجان الفرعية وصوغ مشاريعها. وقد أرسل ملاحظاته على خطة فايتس في رسالة الى الدكتور برنارد جوزف بتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧. وقال انه وجد في الخطة «خللَين» رئيسيين: أولا، فيما يختص بالنية لنقل الفلاحين الذين هم بلا ارض او الذين هم من أصحاب الملكيات الصغيرة من القرى العربية في المرحلة الأولى، وهي العناصر التي تمثل جزءا لا يتجزأ من القرية وتنجز أعمالا اقتصادية حيوية، فان هذا يخلق فراغا فوريا قد يسده، مع مضي الوقت، هجرة عرب فقراء من البلد المجاور؛ وهكذا، فقد تنشأ دورة لا تنتهي. ثانيا، حتى لو تم ترحيل هذا الصنف من السكان في البدء، فان أراضيهم قد تبقى متفرقة في حصص صغيرة يصعب تركيزها في وحدات أكبر.(١٢٨) ومن أجل التغلب على هذين الخللين، فلربما كان شرتوك يومىء الى الحاجة الى صوغ خطةٍ لترحيلٍ متزامن لمجتمعات قروية بأسرها مع مختلف شرائحها الاجتماعية كافة.

وقد تم وضع بن-غوريون ووايزمن معا، وباستمرار، في صورة المناقشات والخطط الترحيلية. وعلى سبيل المثال، كتب يوسف فايتس في يومياته بتاريخ ٣ نيسان/إبريل ١٩٣٨ عن اجتماعه مع أبراهام هارتسفيلد (وهو زعيم عمّالي واستيطاني بارز وعضو لجنة الأعمال الصهيونية منذ سنة ١٩٢١ فصاعدا) الذي كان قد عقد مباحثات مع بن-غوريون العائد لتوه

من لندن. وقال بن ـ غوريون لهارتسفيلد انه بلّـغ وايزمن خطة لترحيل العرب من شمال فلسطين الى شرق الأردن، وأن «وايزمن يعلّق على الأمر اهمية كبرى.»[١٢٩]

وفي تلك الأثناء، طلبت «لجنة ترحيل السكان» من سلطات الانتداب السماح لها بأن تنسخ جميع المواد الموجودة في مكاتب تسجيل الأراضي والضرائب المتعلقة بأوضاع الزراعة العربية وملكية الأرض في فلسطين، وذلك لاستكمال الصورة.[١٣٠] وقد تم فعلا منح مثل هذا الإذن لرئيس اللجنة تون، وشرعت مؤسسته، اي حفرات هخشرات هييشوف، في جمع هذه المواد. وكان من المنتظر ان يُنجز هذا العمل في غضون ثلاثة اشهر من قِبل طاقم من عشرين موظفا. وكانت مهمّتهم «نسخ تسجيل ٤٠٠,٠٠٠ حصة [من الأرض] في ٤٠٠ قرية.» وكانت تكلفة ذلك تُقدّر من قِبل تون بـ ٥٠٠ جنيه فلسطيني، كانت الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية على استعداد لدفع ٢٠٠ جنيه منها، وهو ما يوحي بأن كلا من الصندوق القومي اليهودي وحفرات هخشرات هييشوف سيساهم بـ ١٥٠ جنيها. وفي رسالة الى غرانوفسكي، العضو في الصندوق القومي اليهودي، بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٣٨، كتب ف. سايمون، وهو من أعضاء اللجنة، ان «قيمة المواد التي سنحصل عليها بهذه الطريقة ليست مهمة فقط بالنسبة الى الموضوعات التي سيُبحث فيها بعد وصول اللجنة التقنية من إنكلترا في القريب العاجل، بل تتعداها لتشكّل أساس سياساتنا الزراعية في المستقبل. أنا على يقين من ان المبلغ الذي ستستثمرونه في هذا المشروع ليس بالكبير قياسا بالفائدة التي سيجنيها الصندوق القومي اليهودي من هذه المواد المهمة.»[١٣١]

ويبدو انه على أساس هذه المواد، قدم مركز الأبحاث الزراعية في رحوفوت الى الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية مذكرة تفصيلية، وقّعها ثلاثة من أعضاء لجنة الترحيل (فايتس، وفولكاني، ودافيد شتيرن) بتاريخ ٣ حزيران/يونيو ١٩٣٨، في شأن ملكية الأرض العربية والسكان ضمن ارض الدولة اليهودية المقترحة من قبل لجنة بيل.[١٣٢]

سبق ان أشرنا الى ان هذه الاستعدادات كانت تجري في الوقت الذي

كانت خلفيّات الأوضاع هي تعيين لجنة بريطانية ثانية لفحص النواحي العملانية والتقنية لاقتراح التقسيم. وتم تعيين هذه اللجنة برئاسة السير جون وودهيد في كانون الثاني/يناير ١٩٣٨. لكن شروط صلاحيّاتها ابرزت منذ البدء ان الحكومة البريطانية كانت تتراجع عن خطة التقسيم، مشيرة بصورة خاصة الى تراجعها الواضح عن فكرة ترحيل العرب قسرا. فالمذكرة المتعلقة بسياسة الحكومة البريطانية، والتي نُشرت في كانون الثاني/يناير، علاوة على التعليمات المعطاة الى لجنة وودهيد، تحدثت عن الحاجة الى «توضيح ان حكومة جلالته ليست ملتزمة خطة [بيل] بأي معنى من المعاني، وأنها على الوجه الأخص لم تقبل باقتراح اللجنة الداعي الى ترحيل العرب في نهاية الأمر من المنطقة اليهودية الى المنطقة العربية...»[١٣٣] من هنا، وحين وصلت لجنة وودهيد الى فلسطين في نيسان/إبريل ١٩٣٨، أدركت قيادة الييشوف بوضوح ان البريطانيين قد تنصّلوا علنا ورسميا من اي اقتراح سابق يدعو الى ترحيل العرب قسرا.

إزاء هذه الخلفية من الأحداث، عقدت «لجنة ترحيل السكان» التابعة لليشوف جلسة في ٢٧ أيار/مايو برئاسة شرتوك وبحضور كابلان، وروبين، وغرانوفسكي، وفايتس، وبونيه، وزلمان ليفشتس، ودافيد شتيرن، وسايمون من الدائرة السياسية للوكالة اليهودية.[١٣٤] وأوضح شرتوك ان اللجنة التقنية قد طالبت، وبطريقة ملحّة، بخمس مذكّرات تتعلق إحداها بموضوع الترحيل. ومضى شرتوك ليعلن انه فيما يتعلق بالترحيل الى شرق الأردن، فان الوكالة اليهودية كان لديها قبل ذلك التاريخ «مذكرة وضعها خبير». لكن «علينا ان نقدم للجنة آفاقا اوسع» بشأن الترحيل الى سوريا والعراق. ووافقه غرانوفسكي الرأي موضحا ان مشكلة ترحيل السكان تُقسم الى مسألتين: مسألة «اين» ومسألة «كيف». أما بالنسبة الى الـ «كيف»، فهذه أيضا تُقسم الى مسألتين: ١) مسألة القسر، وقد أزالتها الحكومة البريطانية عن جدول الأعمال، ٢) أما فيما يختص بالـ «اين»، «فهي مسألة مالية ومسألة توطين.. ان في وسعنا إضافة المزيد من المواد الوثائقية التي هي في حيازتنا الآن، لكننا في كل حال يجب ألاّ نحصر أنفسنا بشرق الأردن بل علينا التحدث عن سوريا

وحتى عن العراق.»(١٣٥)

من جهة اخرى، رأى روبين ان المواد التي جُمعت في شأن الترحيل الى شرق الأردن «تلبي تقريبا الحاجات العلمية. أما ما تبقى من المواد المتعلقة بسوريا والجزيرة والعراق فهي تقارب التخمين.» وردّ بونيه بقوله «ان المواد التي بين أيدينا والمتعلقة بسوريا والعراق ليست أقل قيمة من المواد التي استخدمتها حكومتا سوريا والعراق حين شرعتا في تنفيذ مشاريع التوطين للبدو وغيرهم. ورأيي ان في استطاعتنا استخدامها بلا تردد.»(١٣٦) ووافقه كابلان الرأي. وكان يعتقد ان السؤال عن «اين» يجب ان يسبق السؤال عن «كيف». واقترح ان ينكبّ زلمان ليفشتس على درس المواد المجموعة بشأن موضوع الترحيل الى شرق الأردن وسوريا. وفيما يتعلق بمسألة الـ«كيف»، كان رأيه ان ثمة حاجة الى أفكار أكثر تفصيلا، من مثل «الأخذ بعين الاعتبار موضوع الإصلاح الزراعي الذي اقترحناه كأحد العوامل التي تشجع العرب على الارتحال طوعا.»(١٣٧)

ومن الواضح انه تحت تأثير الاستبعاد البريطاني للترحيل «القسري»، كان أعضاء اللجنة يحاولون استكشاف الوسائل الادارية والقانونية كأنماط مختلفة من الضغط للوصول الى التهجير العربي الفعلي من دون المطالبة العلنية بالترحيل القسري. وكانت الحاجة الى مزيد من الاستعداد والى سياسة لبقة هي التي حتّمت، مرة اخرى، تقسيم العمل بين أعضاء اللجنة. وقد أوكلت الى بونيه وليفشتس مهمة تطوير البحث في موضوع الـ«اين» (وجهة المرحَّلين) وأوكلت الى كابلان وسايمون وبونيه مهمة معالجة موضوع الـ«كيف» لإجراء الترحيل.(١٣٨)

وكان بين أعضاء «لجنة الترحيل» شعور بأن تهجيرا واسع النطاق للسكان العرب لا يمكن القيام به من دون بذل ضغوط قوية تواكبها إغراءات مالية كبيرة. وعلى سبيل المثال، فقد كان رأي غرانوفسكي ان مثل هذا التهجير لا يمكن ان يكون إلا قسريا، «ويستند الى الافتراض... انه قد يكون من الممكن ترحيل جميع العرب الى الدولة العربية وشراء كل ما يملكون من الأرض، اي نحو ثلاثة ملايين دونم ـ هذا إذا افترضنا ان المعدل الوسطي

لثمن كل دونم سيكون ٨ ـ ٩ جنيهات، اي ان ثمة حاجة الى ٢٥ ـ ٣٠ مليون جنيه.»(١٣٩)

ب ـ خطة بونيه، تموز/يوليو ١٩٣٨

في المناقشات السابقة المتعلقة بـ«لجنة الترحيل»، وصفنا الدكتور ألفرد بونيه، من مؤسسة الأبحاث الاقتصادية التابعة للوكالة اليهودية، بأنه «خبير» بارز في الجوانب الإجرائية والمالية لترحيل العرب. وقد قدم أيضا الدليل على انه داعية لتهجير شامل وقسري. وكان مشروعه قد ضُمّن في مذكرة سرية باللغة الانكليزية أُرسلت الى بن ـ غوريون في تموز/يوليو ١٩٣٨ تحت عنوان «ترحيل السكان العرب».(١٤٠) وكانت هذه المذكرة التي لربما قُدِّم جوهرها الى لجنة وودهيد، تمثّل محاولة لمعالجة بعض الموضوعات التي برزت من خلال مناقشات «لجنة الترحيل» والملاحظات التي أبداها أعضاء اللجنة في شأن خطة فايتس. لكن التركيز في هذه المذكرة كان على النطاق المالي لمشروع الترحيل. وعلى الرغم من ان المذكرة اتت الى ذكر عدد من النقاط التي «عولجت»، مثل نقطة «الموضوعات المبدئية المتعلقة بالمشكلة (قسرا او طوعا، ومدى مشاركة الدولة في المشروع، وإصلاح الأرض، إلخ)،» فانها لم تناقش هذه النقاط بالتفصيل.

ولقد أوردت المذكرة ارقام سلطات الانتداب فيما يختص بالسكان العرب سنة ١٩٣٦ في الدولة اليهودية المقترحة، على النحو الآتي:

المدن	٧٧,٤٩٧	٢٦,٣٤ ٪
الريف	٢١٧,٣٣٤	٧٣,٦٦ ٪
	٢٩٤,٨٣١	١٠٠ ٪

ومن خلال تخمين الازدياد الريفي، والأخذ بعين الاعتبار «منطقة بيل الموسّعة»، وصلت المذكرة الى رقم ٢٥١,٠٠٠ بكونه عدد سكان الريف فقط في نهاية سنة ١٩٣٧. وتم تصنيف هؤلاء على الوجه الآتي:

مُلّاك وفلاحون	٦٤ ٪	١٦٠,٠٠٠
عمال زراعيون	١٦ ٪	٤٠,٠٠٠
آخرون	٢٠ ٪	٥٠,٠٠٠
	١٠٠٪	٢٥٠,٠٠٠

وبموجب مشروع بونيه، «فان التفاصيل الواقعية للترحيل... لا بد من انها تعتمد على شروط ملكية الأرض، والفوارق في نوعية التربة، ومدى صلاحيتها للزرع.» «ان طبقة الفلاحين التي ستكون الأسهل للمعالجة هي على الأرجح طبقة الزرّاع الذين يملكون مساحات واسعة من الأراضي.» وفي مثل هذه الحالات، فان ثمن الشراء يوفّر ما يكفي من رأس المال لاقامة مزرعة جديدة. وفصّل بونيه الأمر على الوجه التالي:

في خطة تهدف الى ترحيل المزارعين العرب الحاليين... من الواضح انه في حال ترحيل السكان، فان العامل والحرفي والمعلم ومربّي الحيوان، وغيرهم، لا بد لكل منهم من ان يجد ــ حتى لو كان لا يملك سوى دونمات قليلة ــ وسيلة للعيش تشبه تلك التي كان يمارسها في قريته السابقة ومن دون حاجة الى إعطائه أرضا او ماشية...

[لكن] المشكلة الأكثر تعقيدا هي معالجة المزارع ــ الفلاح والفلاح الذي يملك حصة صغيرة من الأرض لا تكفي لمعيشته. ويبدو ان هذين الصنفين لا بد من ان يُشملا في نطاق مشاريع الترحيل. لكن على الرغم من وجود أرقام إجمالية تتعلق بمساحة الملكيات، فانه ليس هناك أرقام دقيقة خاصة بالأعداد الفعلية للمزارعين. ولتفادي المزاعم التي لا طائل فيها، من الضروري اللجوء الى نقطة انطلاق يوثق بها للحسابات ولتحديد التعويضات وإعادة التوطين فيما يختص بملكية الأراضي المسجلة فقط. ومن الواضح انه حتى في حال توفير مزارع جديدة وأراضٍ للفلاحين الملّاكين وللمزارعين، فانه لا يمكن للمزارع ان يتقدم بأي طلب للحصول على ارض بطريقة التمليك؛ لذا فيجب الاكتفاء بصوغ عقود مزارعة جديدة ــ بالاضافة الى التعويض ــ لتلبية حاجاته. لكن لمعالجة هذه المشكلة على أشمل نطاق ممكن، يجب اعتبار الملّاك الحاليين والفلاحين طبقة واحدة. وإذا ما أخذنا الآن الصنفين (٢) و(٤) [«فلاحون اعتياديون. وزارعو أشجار الفاكهة، والبستانيون، إلخ»] نصل الى رقم يقارب ٢٦,٠٠٠ ــ ٢٧,٠٠٠ كعدد للعائلات التي يشملها المشروع.[١٤١]

وفي موجز «للتكلفة [المالية] التقريبية لترحيل [وإعادة توطين] ٢٦,٠٠٠ عائلة عربية من الفلاحين خارج حدود الدولة اليهودية»، وصل بونيه الى مبلغ ٥,٩٨٠,٠٠٠ جنيه فلسطيني. وكان رأيه ان هذا المبلغ خاضع للتقلبات؛ ففي حال كان هناك زيادة بنسبة ٢٠ ٪ في عدد العائلات المرحّلة، تصبح التكلفة الاجمالية ٧,١٧٦,٠٠٠ جنيه فلسطيني. وفي هذه الحسابات لم يؤخذ بعين الاعتبار العمال الزراعيون، والحرفيون، ومربّو الحيوانات، والمعلمون، إلخ. «فكما أشرنا أعلاه، من المفترض ان قسما من العمال الزراعيين قد يعود الى خدمة الملّاك السابقين في المبدأ العام.»

واقترح بونيه ان إنكلترا قد تكون على استعداد للمساهمة في «توفير الأموال اللازمة لشراء الأراضي في شرق الأردن وبلاد اخرى مجاورة، وفي التكلفة الفعلية لإعادة التوطين» إذا لم تستطع الدولة العربية، التي اقترحتها لجنة بيل، ذلك. وأضاف بونيه:

ان موضوع إيجاد الوسيلة الملائمة لتنفيذ الترحيل الفعّال لهؤلاء العرب الذين يحصلون على مبالغ عادلة ثمنا لأراضيهم... موضوع شائك. ولب الأمر هو إيجاد وسيلة للعمل ترضي المواقف العربية واليهودية على حد سواء. ان هدف الترحيل هو استخلاص الأرض المملوكة من زرّاعها السابقين؛ أما بيع الأرض فهو في حد ذاته لا يؤدي الى الهدف الأساسي. ان الشرط الوحيد، كما هو واضح، الذي يقبل اليهود فيه تعويض صاحب الأرض من ارضه والمزارع من تخليه عن حقوقه... هو ان يعمد هذان الأخيران فعلا الى إخلاء الأرض التي رُصدت للدولة اليهودية. وفي هذه المعاملات كافة، يجب ان يكون من الواضح تماما ان دفع ثمن الأرض والتعويض من التخلي عن حقوق المزارعين يشترطان انتقالا متزامنا الى الدولة العربية. وإذا تعذر ذلك، فانه يشترط ان يتعهد الطرف، او الأطراف المعنية بالأمر، الانتقال في زمن معيّن.

... يجب ان تنحصر المعاملات النقدية، الى اضيق الحدود، بين المشتري والفلاح الفرد لتمكين الأول من الضغط على الفلاح العربي الذي يوشك ان يغادر. لذا يصبح من الضروري ان تُضم عملية الشراء الى عمليات إعادة التوطين بحيث لا تجري إعادة التوطين مع كل فوائدها إلا تحت شروط معينة، اي، مثلا، إذا غادر عدد مماثل من الناس، ينتمون الى المجموعة ذاتها، مناطقه السابقة. ان الاقتراح الذي تقدم الدكتور روبين به، وهو ان يتم الترحيل على

أساس القرية لا على أساس الفلاح الفردي، هو ــ من وجهة النظر هذه ــ اقتراح مهم جدا.(١٤٢)

وفيما يتعلق بشراء الأراضي العربية في الدولة اليهودية العتيدة، فقد اقترح بونيه ان المبلغ المطلوب يجب ان يعتمد على «تحديد أسعار الأرض». «فاذا كان من الممكن شراء ارض بمبلغ يقل عن سعر السوق. . . اي مثلا ٦ ــ ٨ جنيهات [للدونم] القابل للري و ٣ جنيهات للأرض العادية العربية، فلربما نصل الى مبلغ ٥ ــ ٦ ملايين جنيه للأرض الصالحة للزراعة والى ٣ ــ ٤ ملايين جنيه للأرض الصالحة للزراعة لكن غير القابلة للري.» وأضاف انه تجدر الإشارة الى ان الأرض في اليونان جرى تعويضها بمقدار عُشر ثمنها في السوق.

وخلص بونيه الى القول ان الأرقام في خطته لا تدّعي الدقة بل ترمي فقط الى «الإشارة الى المدى الكبير للمعاملات المالية المتعلقة بالموضوع.» وبالاضافة الى ذلك، وفيما يختص بموضوع إقامة جهاز يتولى تنفيذ الترحيل، فهو عاكف على كتابة مذكرة اخرى بشأنه.

سادسا: مناقشات الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية في حزيران/يونيو ١٩٣٨: أغلبية تساند الترحيل القسري

كانت مهمة لجنة وودهيد ان تبحث في الامكانات المتعلقة بحدود الدولتين العربية واليهودية المقترحتين من جانب لجنة بيل، واللتين ستضم أولاهما أقل عدد ممكن من اليهود وستضم الثانية أقل عدد ممكن من العرب، وأن تبحث أيضا فيما إذا كانت خطة التقسيم بكاملها قابلة للتنفيذ. لكن تحديد مثل هذه الحدود لدولة يهودية لا تضم عددا كبيرا من السكان العرب كان أمرا مستحيلا (كما اوضحت اللجنة في تقريرها الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨) من دون تقليص مساحة الدولة اليهودية الى حجم لا يمكن لأي صهيوني قبوله على الاطلاق. علاوة على ذلك، فان اللجنة، التي بُلّغت، على

ما يبدو، جوهر مشاريع لجنة الترحيل، قد خلصت بعد التحقيقات التي اجرتها بشأن الموقف الحقيقي الى ان إمكانات ترحيل العرب «طوعا» ضئيلة للغاية، هذا إذا وُجدت أصلا.(١٤٣) وأوضحت اللجنة ان خطة لجنة بيل غير عملية، وخصوصا بسبب وجود عدد كبير من العرب يسكن الأراضي التي خُصصت للدولة اليهودية. لكن لدى عرض الموضوع من وجهة نظر الحاضر، يبدو ان خطة بيل كانت توشك ان تُجمَّد في ربيع سنة ١٩٣٨، وذلك بعد ان رفضها الصهاينة وعرب فلسطين والحكومة البريطانية. والأخيرة لم تكن تعارض مبدأ التقسيم في حد ذاته، لكن كان لديها، كما أوضحنا أعلاه، تحفّظات جدية حيال ترحيل العرب، وهو الموضوع الأكثر قابلية للانفجار في الخطة كلها. ومن وجهة نظر يومنا الحاضر، فقد كان إرسال هذه اللجنة التقنية يهدف، على ما يبدو، الى تأجيل تكتي وحفاظ على ماء الوجه ريثما يتم التخلي عن مقترحات بيل نهائيا لكونها غير عملية.(١٤٤)

لكن على الرغم من تنصّل بريطانيا ظاهريا من فكرة ترحيل العرب، فقد استمر بعض أعضاء الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية في الاصرار على هذه الفكرة في المناقشات الخاصة والداخلية. وقبل ذاك التاريخ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧، اوضح شرتوك في اجتماع للهيئة التنفيذية ان «لجنة الترحيل» تعمل بصفة استشارية، وأن الدائرة السياسية ستقدم توصياتها للمناقشة ولصوغ الموقف السياسي بشأنها من قبل الهيئة التنفيذية للوكالة.(١٤٥) وقد حدث هذا بتفصيل تام في اجتماعات الهيئة التنفيذية في ٧ و ٩ و ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٣٨ والتي عقدت في الأسبوع ذاته الذي اجرت لجنة وودهيد فيه مقابلات مع بن ــ غوريون وشرتوك. وكانت هذه المناقشات المفصّلة تمثل، بمعنى ما، ذروةَ عمليةٍ كان حل الترحيل فيها موضع نقاش واسع تبنّته، مبدئيا، أغلبية اهم الهيئات الصهيونية المعنية بصنع السياسات، بدءا باجتماعات الهيئة التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر ــ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٦، ومرورا بمؤتمر إيحود بوعالي تسيون العالمي والمؤتمر الصهيوني العالمي في زوريخ في آب/أغسطس ١٩٣٧، وانتهاء بـ«لجنة الترحيل» التابعة للوكالة اليهودية. وأظهرت مناقشات حزيران/ يونيو كذلك

تعزيزا إضافيا للإجماع المتنامي في شأن التبرير الخلقي والسياسي والمنفعي لفكرة الترحيل، مع تركيز خاص على استخدام الوسائل اللبقة لإجراء الترحيل القسري.

وافتُتِحت اجتماعات حزيران/يونيو في السابع من ذاك الشهر، في وقت كانت الأحداث تتصاعد عنفا في أوروبا الشرقية. وكان ورنر سيناتور يريد ان يناقش الوضع المستقبلي لـ «الأقلية العربية الكبيرة» المحتملة التي قد تبقى في الدولة اليهودية — حتى بعد تشجيع الترحيل — وذلك «في ضوء تجاربنا في أوروبا مع الأقليات الكبيرة.»(١٤٦) لكن، في رأي بن — غوريون، لم يكن من الممكن أبدا النظر الى مثل هذه الأقلية على أنها جزء لا يتجزأ من الدولة اليهودية، فردّ بقوله: «لا يمكننا مناقشة وضع أقلية من دون ان نعرف الإطار السياسي والأرضي للدولة.» وفي كل حال، «فان الأقلية العربية في الدولة اليهودية ستذهب وتضمحل.» وطرح بن — غوريون «خطا للعمل» عنوانه «المهمة الصهيونية للدولة اليهودية» على الوجه التالي:

> ان الدولة اليهودية ستناقش مع الدول العربية المجاورة مسألة الترحيل الطوعي للمزارعين والعمال والفلاحين العرب من الدولة اليهودية الى الدول المجاورة. وفي سبيل ذلك، فان الدولة اليهودية، او شركة خاصة... ستشتري أراضي في الدول المجاورة لإعادة توطين جميع العمال والفلاحين.
>
> . . . .
>
> ان تعاطي الدولة ترحيل العرب الى دول عربية مجاورة طوعا، في الوقت الذي تشجع الهجرة اليهودية وتسعى لتوطين المهاجرين اليهود [في مكانهم]... لا يشكّل تمييزا.(١٤٧)

وفي غضون المناقشات اللاحقة تبيّن ان لفظة «طوعي» لا تعني الاختيار الحر للأفراد المرحَّلين. بل على العكس، فانها كانت تعني اتفاقية مفترضة مع البلاد العربية المجاورة. وأوضح بن — غوريون ان «نقطة الانطلاق لحل المشكلة العربية في الدولة اليهودية هي التفاوض في شأن اتفاقية» مع البلاد المجاورة تضمن إجلاء العرب الى خارج الدولة اليهودية. وأوضح أيضا انه يساند إقامة دولة يهودية في جزء فقط من فلسطين على أساس مرحلي وكوسيلة

لتعزيز التوسع الصهيوني في البلد كله. ولم يكن «راضيا بجزء من البلد، لكن على أساس الافتراض انه بعد ان نعزز قوتنا بعيد إقامة الدولة — سنلغي تقسيم البلد وسنتوسّع الى ارض اسرائيل بأكملها.» وحين سأله موشيه شابيرا، وهو عضو في الهيئة التنفيذية ومدير دائرة الهجرة في الوكالة اليهودية، عما إذا كان يعتقد ان مثل هذا الاقتلاع للسكان ومثل هذا التوسع سيتمان بـ «الاكراه»، أجاب بن — غوريون انه يعني ان العرب لن يرضخوا ولن يتفقوا مع الصهيونية إلا عندما يواجَهون بالأمر الواقع: «فهذه ليست سوى مرحلة في تحقيق الصهيونية، ويجب ان تمهد السبيل لتوسّعنا في جميع أرجاء البلد من خلال اتفاقية يهودية — عربية... لكن ينبغي للدولة ان تطبق القانون والأمن، وستفعل ذلك ليس من خلال المحاضرات الخلقية والمواعظ مثل (موعظة الجبل)، بل من خلال البنادق الرشاشة التي سنحتاج اليها.»(١٤٨)

وفي الاجتماع التالي للهيئة التنفيذية في ٩ حزيران/يونيو، قرأ بن — غوريون رسالة من الدكتور إفرايم روتنشترايخ، مدير دائرة التجارة والصناعة في الوكالة اليهودية، الذي لم يستطع حضور الجلسة بداعي المرض، يقول فيها انه بسبب الأحداث في تشيكوسلوفاكيا ذات الجالية الكبيرة من الذين يتكلمون الألمانية، فان على قيادة الييشوف ان تبحث عن السبل الكفيلة بحل المشكلة الديموغرافية والوطنية العربية. «في رأيي انه ينبغي لنا ان نصرّ على اقتراح لجنة بيل التي ترى في الترحيل الحل الوحيد لهذه المشكلة. ولا بد لي من القول ان من الملائم ان يتحمّل الشعب اليهودي أعظم التضحيات المادية من أجل تأمين نجاح الترحيل.»(١٤٩)

لكن مناقشات ٩ (و١٢) حزيران/يونيو لم تعالج فقط ما إذا كان من الضروري الاصرار على حل الترحيل، فقد كان ثمة إجماع عام في شأنه بين أعضاء الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية. بل ان المناقشات تركزت أيضا، وبمشاركة خطط «لجنة الترحيل»، على صوغ المشاريع والسُبُل العملية لتشجيع تهجير العرب. وكان رأي يتسحاق بن — تسفي، الذي كان قد أعطى من قبل الدليل على ولائه لحل الترحيل خلال اجتماعات الهيئة التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٦، ان في الإمكان ترتيب الهجرة العربية من

خلال خطوات تشريعية للسيطرة والإشراف على عملية الحصول على الجنسية في الدولة اليهودية ضمن مرحلة انتقالية محددة.[١٥٠] واقترح بن ـ غوريون ان يستمر الاحتكار الحكومي لعمليات بيع الأرض وشرائها. أما شرتوك، «المعتدل» نسبيا، فكان يرى ان الفترة الانتقالية لبلوغ الدولة اليهودية فترة بالغة الأهمية:

> ان المشكلة الحاسمة هي الحياة البرلمانية في الدولة اليهودية وخلال فترة الانتقال اليها... من الضروري إقامة مؤسسة لحكومة موقتة، وستكون احدى وظائفها الإعداد لنظام برلماني. وخلال هذه الفترة الانتقالية أيضا، سنعرف من هم العرب الذين يوافقون على البقاء مواطنين في الدولة اليهودية، وبالتأكيد ستكون أعدادهم أقل كثيرا مما نعتقده اليوم. ومن خلال تقليص عدد العرب من جهة، والهجرة اليهودية في الفترة الانتقالية من جهة اخرى، سنضمن أغلبية عبرية مطلقة ضمن نظام برلماني.[١٥١]

وفي ١٢ حزيران/يونيو، دامت المناقشات بشأن الترحيل جلستين مشتركتين ليوم كامل، ضمتا الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية ولجنة الأعمال الصهيونية ـ وهذه الأخيرة هي الهيئة العليا لصنع السياسات الخاصة بالمنظمة الصهيونية العالمية في الفترات الفاصلة بين المؤتمرات. وقد شارك عشرون شخصية بارزة في هذه المناقشات التي انعقدت بعد بضعة أيام من اجتماع بن ـ غوريون وشرتوك مع لجنة وودهيد. وقال شرتوك للمجتمعين ان أعضاء لجنة وودهيد يرون ان من الجور ان تستولي الدولة اليهودية على ما يخص العرب، كبساتين الحمضيات الخصبة والشركات التجارية المزدهرة، من دون إعطاء الدولة العربية الفقيرة اي شيء في المقابل. «وأجبنا نحن [شرتوك وبن ـ غوريون]: إذا قُدم الى الدولة العربية العون لترحيل العرب عن الدولة اليهودية الى أراضيها [في شرق الأردن] وساعدنا في توطينهم هناك، فاننا عندئذ سندفع بعض الأموال بالاضافة الى ثمن الأرض.» وفي رد على تعليق من احد أعضاء لجنة وودهيد من ان أهالي شرق الأردن يمشون ثلاثين كيلومترا للوصول الى بئر للمياه «قلنا انه في كل حال، ثمة سكان فقراء هناك، وإذا جرت إعادة توطين من فلسطين فان هذا الأمر في حد ذاته سيضخ دما جديدا في شرايين

ذاك البلد.» وقال شرتوك لأعضاء لجنة وودهيد ان الوكالة اليهودية ستقدم اليهم مذكرة تبيّن كيف يمكن تطبيق إعادة التوطين هذه عمليا.[١٥٢]

وخلال جلسة بعد الظهر، تكلم المجتمعون واحدا تلو الآخر عن ضرورة التهجير الجماعي والقسري. أما الفوارق بينهم فانحصرت فقط في توكيد الترحيل «القسري» او «الطوعي»، وفيما إذا كان هذا الترحيل سيُنفَّذ بمساعدة من الجيش البريطاني او من دون مساعدة منه. لكن الأغلبية كانت تساند نوعا من أنواع التهجير القسري الشامل. وقد أعلن ورنر سيناتور، وهو عضو سابق في «بريت شالوم» ومؤيد علني لحل الدولتين القوميّتين الذي طرحه يهودا ماغنس، ما يلي:

> علينا ان نتطلّع نحو الترحيل في حدّه الأقصى. إذا كان في إمكاننا تخفيف المشكلة العامة من خلال الترحيل، فلا بد من ان يكون الأمر مرغوبا فيه للغاية، وعلينا إقناع اللجنة [التقنية] [اي لجنة وودهيد] بقدر الإمكان بأن الأمر في غاية الأهمية.[١٥٣]

أما شموئيل زوخوفيتسكي (زكيف)، وهو شخصية بارزة في القطاع الزراعي وعضو في الهيئة التنفيذية لحزب الصهيونيين العموميين، فقال ما يلي: «رأيي انه كلما ناقشتم او قدّمتم مذكرة بشأن موضوع الترحيل، يجب ان تبيّنوا بوضوح تام ان هذا الترحيل هو احد الشروط التي سنقيم دولتنا على أساسها، وأن على دولة الانتداب ان تنفّذ هذا الأمر.» ورفض زوخوفيتسكي الفكرة القائلة ان الترحيل قد يستمر ١٠ ـ ٢٠ عاما، وكان رأيه ان يتم بسرعة و«بيد قوية». وأضاف:

> انني مقتنع بأن من المستحيل ان يُنفّذ الترحيل من دون القسر. ولا ارى في ذلك اي إجراء غير خلقي. اريد ان أساعد اليهود في المجيء الى الدولة اليهودية وأن أساعد العرب في العبور الى الدولة العربية. أنا أعلم ان هذا الأمر ليس سهلا، وأن الصعوبات تحيط به من كل جانب... كما ان مصادرة [الأرض] يجب ان تتم. وعلينا الآن ان نقترح اننا مستعدون لمصادرة [الأرض]. ففي ليتا ولاتفيا كانت هناك مصادرات أيضا. وأنهت لاتفيا الأمر كله في غضون عامين، والآن كل شيء على ما يرام. لكننا سنصادر من خلال دفع المال، ولن يكون المبلغ زهيدا. لكن يجب تنفيذ الأمر بأقصى سرعة ممكنة.[١٥٤]

أما ما قاله يهوشواع سوبارسكي، زعيم الصهيونيين العموميين في فلسطين وعضو لجنة الأعمال الصهيونية، فلم يكن أقل كشفا للحقائق مما سبق، فقد كان يرى انه «في المستقبل القريب، ومن خلال تكثيف الهجرة اليهودية الى ارض اسرائيل [والترويج] المتزامن للهجرة المتدرجة لجزء من العرب، سنكون أغلبية عظمى في ارض اسرائيل الى الحد الذي تصبح معه مسألة الأقليات هنا شبيهة بمسألة البولونيين في تشيكوسلوفاكيا، وتختلف كثيرا عن مشكلة الألمان السوديتيين في ذلك البلد.»(١٥٥) واقترح سوبارسكي أيضا انه من خلال الإشراف على مسألة المواطنة في الدولة في الفترة الانتقالية، ومن خلال فرض التشريعات الزراعية الهادفة الى مصادرة المزارع العربية الكبرى، والى منع العرب من شراء الأرض في البلد، فان «قسما كبيرا من العرب سيغادر ارض اسرائيل.» وأضاف مفصّلا موضوع الترحيل القسري على الوجه التالي:

> لقد ناقشنا الموضوع من قبل خلال النقاش بشأن مذكرة [الترحيل]. وكان ثمة من قال ان من الواجب ان نصرّ على وجهة نظر اللجنة الملكية بصدد الترحيل القسري وليس على القرار الأخير الصادر عن أورمسبي ـ غور، حين أرسل اللجنة [التقنية] الى ارض اسرائيل. طبعا، من الصعب ان نعلن ذلك في ضوء واقعنا الآن... علينا ان نلتزم جانب الحذر وان نأخذ الأوضاع الحالية بعين الاعتبار. من الصعب ان نقول الآن في مذكرتنا الى [لجنة وودهيد] اننا نصرّ بشدة على الترحيل القسري. فهذا لن يحدث الآن صدى، ومن الصعب ان نأمل بأن يصدر الحكم في مصلحتنا بشأن الترحيل القسري. لكن علينا الاصرار مبدئيا على الترحيل القسري من دون الاصرار الآن على تنفيذ هذا المبدأ بسرعة. يجب ان نقول في مذكّراتنا ان وجهة نظر لجنة بيل كان لها ما يبررها، وان ما فعلته الحكومة البريطانية لاحقا قد حدث خطأ... نحن نطالب حكومة الانتداب بأن تأذن بجميع أنواع القوانين... التي تسمح لنا بتنفيذ الترحيل الطوعي بالتدريج. ويجب ان يساندوننا في هذا المضمار.(١٥٦)

لكن أوسيشكين، وخلافا لسوبارسكي، كان يعارض التقسيم معارضة مطلقة. إلا انه كان مثل سوبارسكي يعتقد ان تهجير العرب، الذي طالما دعا اليه على امتداد أعوام طويلة، لا يمكن ان يتم إلا باليد القوية. ومما قاله آنئذ:

«لا يمكن ان نشْرع في الدولة اليهودية وفيها من العرب [الكثيرون] الذين يعيشون على أراضيهم بينما اليهود ليسوا سوى أعداد قليلة، وكلهم محشورون في تل ابيب وضواحيها... والأمر الأسوأ ليس فقط ان العرب هنا يمثّلون ٥٠٪ او ٤٥٪ بل ان ٧٥٪ من الأراضي هي في ايدي العرب. فدولة كهذه لا يمكن لها ان تدوم حتى نصف ساعة... والسؤال ليس أنهم سيكونون الأغلبية او الأقلية في البرلمان. فأنتم تعلمون ان في إمكان حتى أقلية صغيرة ان تعرقل النظام البرلماني بأسره... لذا فأنا أقول للجنة وللحكومة اننا لن نقبل بأرض اسرائيل مصغرة من دون ان تمنحونا الأرض من جهة، وان ترحّلوا أكبر عدد ممكن من العرب، وخصوصا الفلاحين، من جهة اخرى، قبل ان نتقدم نحن لنتسلم مقاليد الحكم في أراضينا وإنْ بصورة موقتة.» وكان أوسيشكين يعتقد، مثل بعض من زعماء الصهاينة، ان الييشوف لن يتمكن من تنفيذ ترحيل قسري لأن العالم بأسره سوف يعارض الأمر ويمنعه. «أما إذا سُئِلت عما إذا كان ترحيل ٦٠,٠٠٠ عائلة عن مكان سكنهم، وتهجيرهم الى مكان آخر أمرا خلقيا... فأنا أقول لكم انه امر خلقي... أنا مستعد للمثول أمام الله تعالى وأمام عصبة الأمم للدفاع عن خلقية هذا الموضوع.» والحكومة البريطانية وحدها قادرة على الترحيل القسري، وهذا «يتطلب امرين اثنين: يدا إنكليزية قوية ومالا يهوديا. وفيما يختص بالأموال، فاني على يقين من انه إذا استخدمت إنكلترا اليد القوية فسيتم إيجاد المال اليهودي. سنتوجه الى يهود العالم بأسرهم ونقول لهم إننا يجب ان نرحّل من هنا ٦٠,٠٠٠ عائلة عربية كي نحرر الأرض لليهود. وهذا يحتاج الى الملايين على شكل قروض او تبرعات... أنا أتكلم عن ترحيل الى شرق الأردن لا الى الدولة العربية في غرب [نهر] الأردن.»(١٥٧)

أما روبين، «المعتدل» نسبيا، فقد قال ان «من المرغوب فيه جدا ان نرحّل ١٠٠,٠٠٠ عربي الى الدولة العربية.» وكان رأيه ان ترحيل عدد أكبر من هذا سيكون مهمة صعبة التنفيذ. وقد طرح مشروعا للترحيل «الطوعي» يتضمن عناصر معيّنة من خطتي فايتس وبونيه المفصّلتين أعلاه. وكان مشروعه يشتمل على النقاط التالية:

أ ــ يجب ان يستند الترحيل الى اتفاقية مع البريطانيين ومع الدولة العربية.

ب ــ على الحكومة البريطانية ان تقدم قرضا لـ «شركة تنمية» لإعادة توطين المرحَّلين العرب في شرق الأردن.

ج ــ يجب الفصل بين ملّاك الأرض والمزارعين. وسيصار الى إقناع المُلّاك ببيع ارضهم بسعر السوق الحرة في فلسطين، وهو سعر كان أعلى من سعر الأرض في شرق الأردن اربع او خمس مرات. أما بالنسبة الى المزارعين، فان تكاليف إعادة توطينهم تُدفع من قروض الحكومة البريطانية و«شركة التنمية». وأضاف روبين:

> لا اؤمن بترحيل الفرد بل بترحيل قرى بكاملها. ورأيي ان على شركة التنمية أولا ان تبني عدة مستوطنات نموذجية في [شرق الأردن] حتى يرى العرب هنا ما يمكن ان يحصلوا عليه هناك... اعتقد انه لربما كان في إمكاننا ان نرحّل، حتى لو لم يتم الأمر فورا، ١٠٠,٠٠٠ عربي او ٢٥,٠٠٠ عائلة من الفلاحين في غضون هذه الأعوام الـ ١٥ ــ ٢٠.(١٥٨)

وعلى عكس مشروع الحد الأدنى الذي قدمه روبين بشأن الترحيل، تكلم شرتوك أمام المجتمعين عن «الحسابات القصوى» التي قامت الوكالة اليهودية بها وضمّنتها مذكرة ستقدم الى لجنة وودهيد، وقال: «في مذكّرتنا كانت حساباتنا الموضوعية ان ثمة مكانا في شرق الأردن لاستيعاب ٦٠,٠٠٠ عائلة عربية»، وهذا يمثّل جميع السكان العرب تقريبا في الدولة اليهودية المقترحة من قِبل لجنة بيل. «فحتى في الأراضي التي يزرعونها اليوم، يمكن جلب ٢٠,٠٠٠ ــ ٢٥,٠٠٠ عائلة. ويمكن لبضعة آلاف من العائلات الذهاب الى الجانب الشرقي من وادي الأردن. وفي الأرض التي لم تُزرع بعد، هناك مكان يتّسع لـ ٢٥,٠٠٠ ــ ٣٠,٠٠٠ عائلة إضافية. ووصلنا جميعا الى رقم ٦٠,٠٠٠ عائلة.» وهذه الخطة «الواقعية» التي يمكن تنفيذها في غضون ١٥ ــ ٢٠ عاما ستشكل «ثورة في كامل حياة واقتصاد» فلسطين.(١٥٩)

أما دافيد ريمز ــ وهو قيادي بارز آخر في ماباي تولّى الأمانة العامة للهستدروت مدة ثلاثة عشر عاما ورئاسة المجلس القومي من سنة ١٩٤٤ الى

سنة ١٩٤٩، وعمل وزيرا للمواصلات (١٩٤٨ ــ ١٩٥٠) ووزيرا للمعارف والثقافة (١٩٥٠ ــ ١٩٥١) ــ فأعلن انه يجب ألّا يتصنّع اليشوف دور المتفرّج الخلقي وألّا ينتظر قيام البريطانيين باجراء تغييرات جذرية في الأرض وتهجير العرب. فهم لن يفعلوا ذلك أبدا، وهذا الأمر يجب ألا يتم، ولا يمكن له ان يتم، إلا على يد اليشوف. «علينا ان نقول هذه الأشياء على الرغم من المخاطر الكامنة فيها، ويلزمنا القوة الكافية لمصادرة الأرض في الدولة اليهودية للتنمية وتنفيذ خطة الاستيطان التي هي أساس هذا البنيان بأكمله.» فالقوة ضرورية لمصادرة الأرض لأن العرب المسيّسين لن يبيعوا ارضهم. وجنبا الى جنب الترحيل القسري، اقترح ريمز «سياسات تسمح بالجذب من القرية الى المدينة، اي بترحيل العرب عن القرى الى المدن من أجل استخلاص الأرض لليهود.»

أما بيرل كاتسنلسن، وهو زعيم أكثر نفوذا في ماباي، فقد طرح توضيحه الخاص لذلك النوع عن الترحيل الشامل القسري الذي كان يفضّله:

> ما هو الترحيل القسري؟...
> ان الترحيل القسري لا يعني ترحيل الفرد. بل يعني انه حالما نعزم على الترحيل، يجب ان يكون هناك هيئة سياسية قادرة على فرض الأمر بالقوة على هذا العربي او ذاك ممن يرفضون الرحيل. لكن إذا كان عليكم ان تتخذوا قرارا بالترحيل في كل حالة، ومع كل قرية عربية وكل فرد عربي، فلن تنتهوا من هذا الأمر أبدا. وفيما يختص بترحيل الأفراد العرب، نحن نفعل ذلك على الدوام. لكن المشكلة ستكون ترحيل عدد من العرب أكبر كثيرا من خلال اتفاقية مع الدولة العربية: هذا هو ما يسمى الترحيل القسري. لكن ثمة، أولا، حاجة الى اتفاقية تشارك فيها بريطانيا والدولة العربية... وهنا توجد حرب تتعلق بالمبادىء. وبالطريقة نفسها التي ينبغي ان نخوض فيها حربا في سبيل الحد الأقصى من الأراضي، هناك ضرورة أيضا لحرب هنا [اي من أجل «مبدأ» الترحيل]. نحن لسنا مهتمين بتسهيل الأمور للجنة [التقنية]. يجب ألّا نتخلى عن اية فرصة... يجب ان نصرّ على المبدأ، وهو وجوب إتمام ترحيل كبير متفق عليه.

كان واقع «مبدأ» الترحيل يرتبط في ذهن كاتسنلسن بكلمة «الحرب» التي أشار اليها ــ حتى لو مجازا ــ وهذا امر ليس غير ذي شأن. كذلك فان

فكرة الترحيل («المبدأ») بالنسبة اليه قد تساهم في حل المشكلات الاستراتيجية لحدود الدولة اليهودية. «والمسألة بالنسبة اليّ، ليست كم من العرب سيذهبون من قرية ما الى طولكرم. فهذا سؤال مضحك، إذ ان الأمر قد يُسوّى بسهولة. لكن مسألة من الذي سيعيش في المناطق الحدودية هي بالنسبة اليّ احدى أكبر المسائل الاستراتيجية والأمنية للدولة اليهودية. إذا ما دامت القرى العربية قائمة في المناطق الحدودية فلا نفع عندئذ في اية حراسة او اي جيش... وإذا ما تم الترحيل، فيجب أولا إزالة المناطق الحدودية تمهيدا لبناء المستوطنات العبرية هناك. ثمة امور حسّاسة لا يمكن الحديث عنها بسهولة... إذا كان هناك من منطق في الترحيل فلهذا المنطق قوة مضاعفة في المناطق الحدودية أكثر من اي مكان آخر في البلد. ألا أحتاج الى شرح الأخطار إذا لم يتم ترتيب هذا الأمر؟»

في الواقع، كان كاتسنلسن يرى الأخطار تحيط بالدولة اليهودية إذا بقيت فيها اية أقلية عربية كبيرة، لا في المناطق الحدودية فحسب. «هناك السؤال الآتي: كيف يمكن للجيش والشرطة والحكم المدني ان يعملوا، وكيف يمكن للدولة ان تعمل إذا كان جزء من السكان لا يدين لها بالولاء؟» وأضاف كاتسنلسن انه على استعداد لمنح العرب حقوقا متساوية بشرط «ألاّ يبقى في البلد سوى أقلية عربية صغيرة.» واقترح «خطتين للتنمية» متشابكتين: تهدف الأولى الى مصادرة الأرض من الزرّاع العرب قسرا وطردهم وترحيلهم من مكان الى آخر ضمن الدولة المقترحة، بما في ذلك التهجير القسري من المناطق الحدودية. أما الخطة الثانية فهي تعالج موضوع ترحيل العرب من الدولة اليهودية الى البلاد العربية المجاورة.(١٦٠)

ووافق بن ـ تسفي كاتسنلسن الرأي في ان «مصادرة» الأرض العربية وتهجير الفلاحين العرب أمران مرتبط احدهما بالآخر. «أوافق على ان الأساس هو التهجير من الأرض لخلق إمكان للاستيطان. أما الموضوع الثاني، اي تقليص عدد السكان العرب، فهو يرتبط بالموضوع الأول وظيفيا.» فإذا كان الييشوف، وبعد خمسين عاما من الاستيطان الصهيوني، لم يشتر سوى ٥ ٪ من الأرض، «فكم يلزم من الوقت للحصول على ٨٠ ٪ منها»؟ وقال بن ـ تسفي

ان في إمكانه ان يتصوّر حالة افتراضية يتم فيها ترحيل مائة ألف عربي لكن من دون استخلاص سنتيمتر واحد من الأرض، لكن هذا لن يحل مشكلة الأرض الأساسية. «فحتى لو كانت الدولة اليهودية تقوم على ارض اسرائيل بكاملها، فان المشكلة ستكون أكبر فأكبر» إذا لم تُطبَّق سياسة مصادرة الأرض بالتزامن مع الترحيل. «يجب ان يكون من الواضح تماما ان ثمة هدفين رئيسيين خلال فترة إقامة الدولة العبرية: (١) تشجيع الهجرة والاستيطان اليهوديين؛ (٢) تشجيع ترحيل العرب وإعادة توطينهم... وهذا يجب ان يُشمل في القوانين الأساسية لإقامة الدولة... ينبغي ان يكون هناك قانون صريح ان يكون لنا دور في ترحيل المزارعين العرب والفلاحين، دور يرتبط بمسألة شراء الأرض، ولنقُلْ في شرق الأردن»، وباتفاقية مع بريطانيا والدولة العربية.

وبالاضافة الى «التشريع الزراعي الهادف الى المصادرة»، اقترح بن ـ تسفي أيضا فرض الضرائب لزيادة الضغوط على الزرّاع العرب: «من الأفضل ترحيل عدد كبير في غضون عامين الى ثلاثة أعوام»، غير ان الأمر لن يكون سهلا بالنسبة الى مُلاّك الأرض العرب والفلاحين. لكن سيتم تهجير الكثيرين من العرب في غضون عامين او ثلاثة أعوام من خلال السيطرة والإشراف على عملية حيازة الجنسية. «هؤلاء إجمالا سيكونون من العرب الذين لا ارض لهم، ومن السهل عليهم مغادرة البلد، او علينا ان نهجّرهم من البلد. هذه ليست مشكلة... يجب تأليف لجنة لدراسة تشريعات الجنسية وإعداد المواد الوثائقية لدعم هذه الأمور.»(١٦١)

أما الدعوة الى الترحيل القسري، فقد اصرّ عليها إصرارا شديدا إلياهو برلين، زعيم كنيست يسرائيل، وهو حزب ديني صهيوني ـ وكان أيضا عضوا في لجنة الأعمال والمجلس القومي، وكان قد عمل في المجلس أمينا للصندوق مدة أعوام عديدة وأصبح فيما بعد، سنة ١٩٤٨، عضوا في المجلس الموقت لدولة اسرائيل. وأعلن برلين، الذي رفض خطة التقسيم، ان على الييشوف ان يصرّ على الترحيل القسري، وذلك على الرغم من ان أورمسبي ـ غور قد استثنى الموضوع نهائيا، وقال: «كذلك فان الذين يساندون ذلك بيننا متفقون

مع لجنة بيل في شأن هذه النقطة، اي ان الترحيل ضروري أكان قسريا ام لا. وبخصوص هذا الموضوع، يجب ان نجلس ونتكلم مع الحكومة البريطانية، لكن هذا الموضوع ضروري لإقامة الدولة اليهودية مهما تكن حدودها.» واقترح برلين أيضا «زيادة الضرائب حتى يؤدي ذلك الى هروب العرب بسبب هذه الزيادة.»(١٦٢)

أما كابلان «المعتدل» نسبيا، فقال ما يلي: «اود كثيرا ان ارى ترحيلا منتظما عن رقعة ارض واسعة.» وعلى الرغم من انه كان يعتقد ان من الممكن في أوضاع معينة إحداث الترحيل «الطوعي» مصحوبا بالإغراءات المالية، اي بالاتفاق مع الدولة العربية، فقد قال انه، بصورة عامة، يساند منهج بن ـ غوريون الذي كان دوما يشدد تشديدا أعظم على الترحيل القسري.

وقد لخص بن ـ غوريون نفسه الجو العام للمناقشات على الرغم من انه ذهب الى ابعد مما كان يقوله طوال سنة ١٩٣٧ في شأن نقطة واحدة بالذات؛ فقد استشهد بأقوال برلين المناهض للتقسيم على انها تطرح «تمييزا منطقيا: فهناك امور [كالترحيل] قد تنطبق على ارض اسرائيل بأسرها. وحتى لو كانت الدولة [اليهودية] تشمل ارض اسرائيل التاريخية بكاملها، فستبقى هناك أيضا مشكلة الأقلية العربية. وهذا [الترحيل] لا يرتبط بالضرورة بتقسيم ما.» ومضى موضحا انه يرى في الترحيل العربي

> إنجازا [لا مثيل له] على صعيد الاستيطان اليهودي. فبالترحيل القسري ستكون لنا مساحات شاسعة... أنا أساند الترحيل القسري. ولا ارى فيه ما ينافي الخُلُق. لكن إنكلترا وحدها قادرة على تنفيذ الترحيل القسري... ولو كان تنفيذه يعتمد على اقتراحنا فحسب لاقترحته. لكن طرح هذا الاقتراح امر خطر حين تكون الحكومة البريطانية قد تنصّلت من الترحيل القسري... غير انه يجب ألاّ يحذف الموضوع من جدول الأعمال لأنه موضوع أساسي. وثمة مسألتان هنا: (١) السيادة؛ (٢) ترحيل عدد معيّن من العرب. وعلينا الاصرار على الأمرين معا.

وأوضح بن ـ غوريون انه في الوقت الذي يجب التزام «مبدأ» الترحيل القسري، فسيكون من الأليق ان نستبدل معادلة الترحيل «القسري» في العلن

بعدد من الاجراءات (التي كانت قد نوقشت من قبل بحضور وايزمن) «مثل موضوع الجنسية [التحكم فيها] وسياسة حكومية للتنمية الزراعية [اي مصادرة الأرض]»، وهذا يهدف الى امرين اثنين هما «إخلاء الأماكن لأغراض التوطين من خلال نقل العرب من البلد»، وخلق زراعة مكثّفة للأرض. «من الواضح ان الوسيلة الفضلى هي ترحيل العرب الى الجزيرة [في سوريا والعراق]. لكن يجب ألاّ يُترك العرب الباقون، الذين قد لا يُرحّلون، في حالتهم الحاضرة»، ومع ملكيات واسعة من الأرض.(١٦٣) لكن، في كل حال، استخلص بن ـ غوريون من الإجماع العام انه يعني ان مصادرة الأرض بصورة شاملة تمثل آلية مهمة لتثبيت اسس سياسات الييشوف والتسبب برحيل العرب.

سابعا: يوسف فايتس واللجنة الثانية للترحيل وخطة الجزيرة

لم يكن لمشاركة يوسف فايتس في استعدادات الوكالة اليهودية التي ادت الى تشكيل لجنة الترحيل الثانية خلال الحرب العالمية الثانية أية علاقة بخطة التقسيم التي اصبحت عندئذ بحكم المنتهية، وذلك خلافا لخطته السابقة التي قدّمها الى لجنة الترحيل الأولى. لكن خطة ترحيل العرب الى منطقة الجزيرة، وهي منطقة تقع وراء السهول الصحراوية الشمالية الشرقية في سوريا وعلى جانبي الحدود السورية ـ العراقية، قد فُحصت خلال التحضيرات التي قامت اللجنة الأولى بها. وكان فايتس يرى، كما رئيسه بن ـ غوريون، ان فكرة الترحيل ينبغي ان تُنفّذ حتى لو شملت الدولة اليهودية أراضي فلسطين بكاملها. ان احد اهم المصادر لإلقاء الضوء على محاولة قيادة الييشوف للترويج لمشاريع الترحيل خلال الحرب العالمية الثانية قد نجده في المخطوطة التي لم تُحقَّق بعد، وهي يوميات فايتس الموجودة في المحفوظات الصهيونية المركزية في القدس.(١٦٤)

كان فايتس مشدودا الى فكرة الترحيل كحل أساسي جذري لمشكلة

الأرض والديموغرافيا العربية معا، مثله في ذلك مثل البعض الآخر من زعماء الصندوق القومي اليهودي ومسؤوليه أمثال أوسيشكين وغرانوفسكي ونحماني، الذين مارسوا الاستيطان عمليا وسعوا سعيا حثيثا لشراء الأرض العربية. فاجلاء العرب، كما تكشف عنه اليوميات التي ما زالت مخطوطة لم تُحقَّق بعد، كان بمثابة فكرة استحوذت على ذهن فايتس ونشاطاته أعواما عدة قبل حرب سنة ١٩٤٨ وخلالها. وكان نهج فايتس مزيجا من الأهداف القصوى والوسائل المرنة لتحقيق إجلاء العرب. وكان يعتقد أيضا، كما الزعماء الأعلى منه مرتبة في اليشوف (أنظر ص ١٠٠)، ان الوضع سيشهد تغييرات جذرية بعد الحرب العالمية الثانية الى الدرجة التي يصبح معها ترحيل العرب فكرة يمكن تنفيذها. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٠، قابل فايتس زميله في الصندوق القومي، زلمان ليفشتس الذي كانت لجنة الترحيل الأولى قد أوكلت اليه مهمة تجميع المواد الوثائقية الخاصة بالترحيل الى شرق الأردن وسوريا. وتم اللقاء في مكتب ليفشتس في القدس. وعندما طُرح موضوع تجميع المواد عن كل قرية عربية وأراضيها في فلسطين، قال فايتس لزميله:

> يجب ان يكون من الجليّ بيننا ان لا مكان لشعبين في هذا البلد. فـ «التنمية» لن تقرّبنا من هدفنا بأن نكون شعبا مستقلا في هذا البلد الصغير. لكن بعد ترحيل العرب سيصبح البلد مفتوحا أمامنا. وإذا بقي العرب، فالبلد سيبقى ضيّقا محصورا. عندما تنتهي الحرب، ويخرج الإنكليز منتصرين، وعندما تستوي الأمم التي لها الحكم على عرش القانون، فعلى شعبنا ان يتقدم اليهم بالتماساتنا ومطالبينا. والحل الوحيد هو ارض اسرائيل، او على الأقل ارض اسرائيل الغربية [اي فلسطين] بلا العرب. فليس من مجال للحلول الوسط في هذا الصدد. ان النشاط الصهيوني حتى الآن، في مجال الاستعداد وتمهيد السبيل لقيام الدولة العبرية في ارض اسرائيل، جيد، وقد استطاع ان يكتفي ذاتيا بالنسبة الى شراء الأرض، لكن هذا كله لن يقودنا الى الدولة، فهذه يجب ان تأتي بزمن واحد وعلى شاكلة الخلاص (ومن هنا مغزى فكرة المسيحانية). والسبيل الوحيد هو ترحيل العرب من هنا الى البلاد المجاورة، العرب كلهم، ما عدا، لربما، [عرب] بيت لحم والناصرة والقدس القديمة. يجب ألّا تبقى هنا اية قرية او اية قبيلة. ويجب ان يتم الترحيل من خلال استيعابهم في العراق وسوريا وحتى في شرق الأردن. ولهذا الهدف، سيتم توفير الأموال، بل الأموال الطائلة. عندئذ فقط، يمكن للبلد ان

> يستوعب ملايين اليهود ويوجد الحل للمسألة اليهودية. ليس ثمة اي حل آخر.[١٦٥]

ودوّن فايتس في يومياته ان ليفشتس «وافق على هذا الموقف لترحيل عرب ارض اسرائيل، ووافق على الحاجة الى تحضيرات والى صوغ الحلول.» كما وافق الإثنان على هدف القيام بالتحقيقات في البلاد المجاورة، الأمر الذي يلزمه تحضير الخرائط وتجميع المعلومات، ووافقا على «التوجه نحو الدائرة السياسية [للوكالة اليهودية] كي تفعل ما يلزم في هذا الصدد، وتضع الخطط التفصيلية لترحيل عرب ارض اسرائيل الى البلاد المجاورة.»[١٦٦] ومرة اخرى، في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٤١، دوّن فايتس حديثا مع مناحم أوسيشكين كانت آراؤهما فيه متفقة تماما، وكتب ما يلي في يومياته:

> ان ارض اسرائيل ليست صغيرة أبدا، إذا فقط رُحّل العرب عنها، وإذا فقط تم توسيع حدودها بعض الشيء، فالى الشمال حتى نهر الليطاني [في لبنان] والى الشرق لتشمل مرتفعات الجولان... في حين ينبغي ترحيل العرب الى سوريا الشمالية والعراق.[١٦٧]

ووصل فايتس، الذي كان منصبه في الصندوق القومي يضعه في قلب نشاطات اليشوف لشراء الأرض، الى الاستنتاج (الذي عبّر عنه بن – تسفي، وكاتسنلسن، وبن – غوريون، وغيرهم خلال مناقشات الهيئة التنفيذية في حزيران/يونيو ١٩٣٨) انه «من دون اتخاذ خطوات لترحيل السكان [العرب] فلن يكون في إمكاننا ان نحل قضيتنا من خلال شراء [الأرض].»[١٦٨] فعلى الرغم من كل شيء، وحتى في سنة ١٩٤٧، فان الملكية الجماعية للصندوق القومي – وهي تمثل أكثر من نصف ملكية الأرض التابعة لليشوف – لم تبلغ سوى ٣,٥٪ من مساحة ارض فلسطين.[١٦٩] وفي ١٨ آذار/مارس ١٩٤١، زار فايتس بعض المستوطنات في مرج ابن عامر ووادي الأردن، يرافقه مسؤول في الصندوق يُدعى موشيه غولدنبرغ – الذي اصبح سنة ١٩٤٨ قائدا محليا للهاغاناه، وشارك في تهجير القرى العربية في المنطقة. ودوّن فايتس ما يلي: «مرة اخرى، بت وجها لوجه أمام مشكلات استيطان الأرض التي تنبع من وجود (شعبين) يعيشان جنبا الى

جنب... مصالحنا تتضارب مع مصالح العرب في كل مكان، وهذا التضارب سيزداد باطّراد... ومرة اخرى اسمع من داخلي الجواب الآتي: وحدهما ترحيل السكان [العرب] وتهجيرهم خارج هذا البلد ليصبح خالصا لنا، هما الحل. وهذه الفكرة لا تنفك عني في هذه الأيام، وأجد فيها عزاء في وجه الصعوبات الهائلة التي تعيق شراء الأرض واستيطانها.»[١٧٠] وبعد ذلك التاريخ بيومين، وبعد زيارة مستوطنات اخرى في مرج ابن عامر، بما فيها مشمار هعيمك، دوّن فايتس مرة اخرى، وكأن الأمر قد اصبح هاجسه:

انني مصاب بيأس متزايد. ان الفكرة الصهيونية هي الرد على المسألة اليهودية في ارض اسرائيل، وفي ارض اسرائيل وحدها، لكن لا ليظل العرب أغلبية فيها. ان تهجير البلد بكامله، بكامله من سكانه الآخرين، وتقديمه الى الشعب اليهودي، هما الرد.[١٧١]

وبعد أسابيع قليلة، اي في أوائل أيار/مايو، جلس فايتس ذات مساء على شرفة منزله في القدس برفقة هوروفيتس،[١٧٢] وعضو لجنة الترحيل الأولى يوسف نحماني، وأخذ يمعن النظر في الأوضاع: «ما العمل حين نقف وجها لوجه أمام جيراننا، ولاحقا أعدائنا، في العلن؟... ونحماني أيضا يساند الموقف الذي يقول ان الحل لن يأتي إذا بقينا في المستقبل شركاء [في هذا البلد] مع جيراننا ‹الطيّبين›. على البلد ان يكون واحدا موحدا ومقتصرا على شعب واحد.»[١٧٣] وفي الشهر ذاته، عاد فايتس لينكبّ على موضوع تهجير العرب من أملاكهم وأراضيهم في البلد تمهيدا «لحلول ساعة ترحيل السكان.»[١٧٤] وثابر على زياراته لمناطق مختلفة من البلد بينما كان عقله مأخوذا تماما بموضوع إجلاء العرب. وفي ٢٦ حزيران/يونيو زار «أراضي قباب» ــ وهي قرية عربية الى الشرق من يافا ــ ومن ثم تابع سيره الى تل ابيب. فكتب ما يلي:

خلال الرحلة كلها، كانت أفكاري مشدودة الى تلك الخطة التي ما زلت أفكر فيها منذ أعوام، اي خطة... إخلاء البلد ليبقى خالصا لنا. أنا اعرف الصعوبات،

لكن الخلاص لن يأتي إلا بهذه الطريقة، اي بترحيل السكان... ليس من مكان هنا لنا ولجيراننا... والتنمية عملية بطيئة للغاية... ان عدد العرب كبير جدا، وهم متجذّرون تماما [في هذا البلد]... ان السبيل الوحيد هو قطعهم واقتلاعهم من الجذور. أنا اشعر بأن هذه هي الحقيقة... لقد بدأت افهم جوهر «المعجزة» التي يجب ان تحدث مع مجيء المسيح. فـ«المعجزة» لا تحدث من خلال التطور بل بغتة، وفي لحظة واحدة... أستطيع ان أدرك الصعوبات الهائلة، لكن هذا يجب ألّا ينحرف بنا عن الهدف. بل على العكس، علينا ان نضاعف الجهد للتغلب على الصعوبات، والعثور على الآذان المصغية في أميركا، فهذا هو الأمر الأهم، ثم في بريطانيا ثم في البلاد المجاورة. وهناك سيحل المال المشكلة. والى هناك سيُرحل الناس وسينقل المال. سنقيم هيئة من الييشوف قوامها خبراء بارزون، وهؤلاء هم الذين سيشرفون على ترحيل العرب وإعادة توطينهم، كما ستعمل هيئة اخرى على استقبال «المخلَّصين» اليهود وزرعهم في الأرض... تأملت في كل هذه الاجراءات طوال رحلتي من تل ابيب، وأيضا خلال زيارة الأراضي قرب رامات هشارون وكفار عازار. هذا هو الهدف والخلاص والحلم.[١٧٥]

وفي صيف سنة **١٩٤١**، قام فايتس برحلة اخرى في الريف حملته الى المنطقة الجبلية في وسط فلسطين، ومنها المنطقة الشمالية الغربية من رام الله. ودوّن انه شاهد «قرى [عربية] كبيرة مكتظّة بالسكان تحيط بها الأراضي المزروعة بالزيتون والعنب والتين والسمسم والذرة... هل يمكننا المحافظة على مستوطنات مبعثرة بين هذه القرى [العربية] القائمة والتي ستبقى على الدوام أكبر من قرانا؟ وهل ثمة اية فرصة لشراء أراضيهم؟... ومرة اخرى اسمع هذا الصوت من الداخل يناديني: **فَرِّغ هذا البلد.**»[١٧٦]

وكان فايتس يعتقد ان جميع جهود الييشوف يجب ان تصب في هذا الهدف. «يجب من الآن فصاعدا ان نضع خطة سرّية مبنية على ترحيل العرب من هنا» وأن «نغرس هذا الأمر في ذهن الدوائر السياسية الأميركية... فاليوم، ليس أمامنا اي خيار آخر... لن نعيش مع العرب هنا.»[١٧٧] وفي **١٠** تموز/يوليو **١٩٤١**، قابل فايتس شرتوك وكابلان في مقر الوكالة اليهودية في القدس، وأوضح خطته، وهي ان ترحيل العرب امر حيوي «من أجل خلاصنا». واقترح أيضا ان تعيّن الوكالة اليهودية لجنة قوامها

٣ ـ ٥ أشخاص من أجل تحري سبل تطبيق التهجير الى سوريا والعراق وشرق الأردن. «على هذه اللجنة ان تعمل بهدوء، ومن دون اي إعلام عنها، لكن لا يمكن ان تعمل في غموض تام ومن دون مساعدة السلطات العامة، وخصوصا في زمن الحرب هذا. لذا يجب الاتصال بالسلطات [البريطانية العسكرية] في مصر.» ووافق شرتوك، الذي كان يوشك ان يسافر الى مصر، لكنه كان يرى انه يستحيل توريط السلطات البريطانية «في هذه اللجنة وفي التخطيط معنا.» ووعد شرتوك مد يد العون للأبحاث التمهيدية للخطة ولتنفيذها. وقال كابلان أيضا انه «يرغب في ان يشارك» في هذه التحضيرات.(١٧٨) فقد كان شرتوك وكابلان عضوين في لجنة الترحيل الأولى. واقترح فايتس ان يكون هو وليفشتس ونحماني أعضاء في لجنة الترحيل الثانية.(١٧٩)

وفي أواخر آب/أغسطس ١٩٤١ تحدث فايتس أيضا مع كاتسنلسن بشأن التخطيط الذي كان يقوم به، ووجد ان كاتسنلسن «لا يحبذ الفكرة منذ أعوام فحسب، بل انه مثلي يرى ان فيها الحل الوحيد لمشكلتنا في هذا البلد. فهو يعتقد ان الأوضاع السياسية التي ستنشأ عند نهاية الحرب ستشهد اعترافا وقبولا بهذا الحل.» وكان كاتسنلسن «مسرورا حين سمع باقتراحي الداعي الى إعداد البنية التحتية»، ووعد ان يتكلم مع شرتوك وكابلان بشأنها.(١٨٠)

والواقع ان كاتسنلسن، الذي كثيرا ما وُصف في الأدبيات الجدالية الاسرائيلية بأنه ضمير اليشوف وبطل الصهيونية الاشتراكية، قد ظل حتى وفاته سنة ١٩٤٤ يعتقد اعتقادا راسخا ان فترة ما بعد الحرب مباشرة ستكون ملائمة لتطبيق الترحيل.(١٨١) وفي لقاء مع الشباب في مدرسة مكفيه يسرائيل الزراعية في تموز/يوليو ١٩٤٤، اوضح الافتراض الذي يستند التبرير الصهيوني «الخلقي» اليه لترحيل العرب: فالدولة اليهودية كانت على الدوام تعني فرض الارادة الصهيونية على الأغلبية العربية الفلسطينية، وأن الأعمال الصهيونية كافة تمت ضد رغبات العرب. ودعما لحجته، استشهد بـ«ترحيل» ستالين الديكتاتوري لمليون ألماني عن منطقة الفولغا الى مناطق نائية في سيبيريا، وبأمره المبرم (سنة ١٩٢٨) الذي أعلن بيروبيدجان منطقة قومية يهودية مستقلة

من دون اي اعتبار لرغبات السكان الأصليين.(١٨٢) وعلاوة على ذلك، فان تفكير كاتسنلسن بشأن ترحيل العرب كان مطابقا لتفكير بن ـ غوريون، إذ ان الترحيل الجماعي المقترح هو استمرار لعملية طبيعية تحدث بينما يحل المستوطنون الصهاينة محل الزُرّاع والسكان العرب. وفي خطاب ألقاه في كيبوتس أشدوت يعكوف في وادي الأردن، في تموز/يوليو ١٩٤٤ أيضا، ذكّر مستمعيه بأن إقامة كيبوتس مرحافيا في مرج ابن عامر سبّب ترحيلا عربيا ضيّق النطاق.(١٨٣)

وطوال سنتي ١٩٤١ و١٩٤٢، دوّن فايتس في يومياته ان تحضيراته النشيطة للترحيل كانت تستدرج الثناء العاطر من جميع زعماء التيار العريض في اليشوف. وفي آب/أغسطس ١٩٤١، وبعد ان عاد شرتوك من مصر، أعطى هو وكابلان فايتس إشارة البدء للتوجه الى سوريا والنظر في الامكانات العملية في مشروع الجزيرة. وطلب كابلان من فايتس ان يجري تحرياته «بحذر شديد».(١٨٤) وفي ١ أيلول/سبتمبر، حصل فايتس على تأشيرة فرنسية لزيارة سوريا ولبنان. ولأنه كان صديقا حميما لحركة الكيبوتس، فقد عرّج في طريقه على كيبوتس مشمار هعيمك، وهو مقر حركة هشومير هتسعير، في ٥ أيلول/سبتمبر، وألقى في شباب الكيبوتس محاضرة عن «تفاصيل خطة ترحيل السكان»، وذلك بحضور يعكوف حازان، احد مؤسسي الحركة. وأجاب حازان انه يعارض الخطة لأنها «غير قابلة للتطبيق»، ولأنها قد تسبب الضرر السياسي من خلال إثارة العرب ضد اليشوف. لكن أعضاء آخرين في الكيبوتس، وعلى الرغم من التعبير عن شكوكهم في «إمكان تطبيق الخطة»، قالوا انهم «يساندونها».(١٨٥) أما محطة فايتس الثانية فكانت في حيفا، حيث قابل إبشتاين، رئيس قسم الشرق الأدنى والشرق الأوسط في الدائرة السياسية للوكالة اليهودية والأمين العام للجنة الترحيل الأولى، وذلك بصدد هدف زيارته الى الجزيرة. وعبّر إبشتاين أيضا عن رأيه في ان «خطة ترحيل السكان هي الخطة الوحيدة لحل مشكلتنا.»(١٨٦)

وصل فايتس الى دمشق عشية العاشر من أيلول/سبتمبر، وتوجه فورا للبحث عن كتب ومعلومات حديثة تتعلق بمنطقة الجزيرة وسكانها. ووجد

خريطة بطبعة حديثة. وقد ساعده في جمع المعلومات الاحصائية عربي اسمه ابراهيم درّة، وهو مخبر سري كان نحماني يستخدمه.[١٨٧] وبعد ذلك بأسبوع، في ١٨ أيلول/سبتمبر، وبعد زيارة الجزيرة والعودة عن طريق لبنان، دوّن في يومياته:

> لا ريب في ان الجزيرة تتجه الأقدار بها كي تصبح مكانا هائلا لاستيعاب الناس ــ من العمال والفلاحين وغيرهم ومن سكان المدن. فثمة الكثير من الأراضي الجيدة والكثير من المياه التي تنتظر من يستغلّها. إذا أرادت الحكومات حل المسألة اليهودية فيمكن الوصول الى حل من خلال ترحيل جزء من السكان العرب في ارض اسرائيل الى الجزيرة السورية، وبلا شك الى الجزيرة العراقية أيضا. ولا ريب في ان البحث المستفيض سيكشف ان في إمكان الجزيرة، في حدودها الطبيعية بين الفرات والدجلة، ان تستوعب مليون فلاح وعددا مماثلا من سكان المدن. هل من المستحيل إقامة مدينة اخرى مثل دمشق في صحراء الجزيرة؟[١٨٨]

وأضاف فايتس انه، وبسبب ضيق الوقت والانهاك الذي شعر به طوال الرحلة، لم يتمكن من استكشاف منطقتي اللاذقية وجبل الدروز في سوريا كنقطتي توطين لجزء من المُرحَّلين المقترحين.[١٨٩] وفي طريق عودته أيضا، قرأ فايتس كتابا للكاتب الفرنسي فيكتور مولر بعنوان: «في سوريا مع البدو» (باريس **١٩٣١**) *En Syrie avec les bedouins* (Paris,1931)، ووجد فيه «أمورا عجيبة» عن المناخ في الجزيرة والصحراء السورية. لكن اهم ما لفت انتباه فايتس دعوة البدو الى استرداد الأرض المفقودة، او على الأقل الى الاستقلال الذاتي التام، الذي كان مولر يبشر به في كتابه، الأمر الذي أثار حفيظة حكومة دمشق. فكتب فايتس: «ثمة هنا مدخل لترسيخ فكرة توطين الفلاحين العرب في الجزيرة.»[١٩٠]

وبعد عودته الى القدس، قابل فايتس كابلان في ٤ تشرين الأول/أكتوبر وأطلعه على نتائج مهمته، واقترح إنشاء «مجلس مصغّر» بمشاركة الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية لإقرار مشروع التهجير وتنفيذه. وكانت ردة فعل كابلان إيجابية، لكنه أشار مرة اخرى الى ان «إمكان تنفيذ خطة ترحيل السكان

(يجب ان يُباشر) بحذر شديد.» واقترح فايتس عقد اجتماع للمشاورة يُدعى اليه كابلان، وشرتوك، وكاتسنلسن، وبرنارد جوزف، وإبشتاين، وليفشتس، وبونيه، وغرانوفسكي ــ وكلهم، ما عدا كاتسنلسن، أعضاء سابقون في لجنة الترحيل الأولى ــ يتكلم فيه فايتس عن مهمّته الى الجزيرة، ومن ثم تُقرر الخطوط العريضة للتحرك. واقترح كابلان ان يوكل الى برنارد جوزف[١٩١] مهمة تحضير المواد المتعلقة بالتنفيذ الممكن للمشروع في الفترة التي تلي الحرب. وكان جوزف يعمل مستشارا قانونيا للدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، وكان قد سبق ان دعا الى الترحيل القسري.

ويبدو ان الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية قد دُفعت الى المشاركة بصورة اوسع في المشروع السوري سنة **١٩٤١** من خلال إرسال برنارد جوزف وإلياهو ساسون، وهذا الأخير من مواليد دمشق ورئيس القسم العربي في الدائرة، في مهمّتين سريتين الى سوريا.[١٩٢] وقبل ذهابه الى سوريا، تلقى جوزف التعليمات من فايتس في **٢١** تشرين الأول/أكتوبر، وطُلب منه الاستفسار عما إذا كان في إمكان الخبراء التقنيين من الييشوف والعاملين في سوليل بونيه، وهي منظمة البناء والتعهدات التابعة للهستدروت، والتي استخدمتها القوات العسكرية البريطانية في سوريا في ذلك الوقت، «القيام بمهمتنا في خطة الجزيرة». ووعد جوزف، الذي كلّفته الدائرة السياسية رسميا تجميع المواد لهذه الغاية، بأنه سيعمد، وبعد عودته مباشرة، «الى الشروع فورا في تدبير امور لجنة الأبحاث التمهيدية بصورة جدية وشاملة ومنتظمة.»[١٩٣] وبعد ذلك بشهر، عُقد اجتماع لـ«الأبحاث التمهيدية» في منزل جوزف في القدس، شارك فيه كابلان، وفايتس، وليفشتس، وإشبال، وجوزف نفسه. وعُهِدت الى إشبال مهمة دراسة مناخ الجزيرة. أما جوزف، فكان عليه التوجه الى شرق الأردن برفقة خبير بالمياه وآخر بالزراعة لدرس إمكان استغلال المياه الجوفية.[١٩٤]

واستمرت استعدادات الييشوف للترحيل طوال سنة **١٩٤٢**. ويذكر فايتس زيارة قام بها الى نهلال في **١٠** أيلول/سبتمبر **١٩٤٢** بصحبة كابلان وعضو لجنة الترحيل الأولى، شتيرن، وزعيمين بارزين في الييشوف هما يوسف

شبـرينتساك (الـذي اصبـح فيـما بعـد، ١٩٤٥ ــ ١٩٤٨، أمينـا عـامـا للهستـدروت، ورئيسا لمجلس الـدولة المـوقت سنة ١٩٤٨، وأول رئيس للكنيست سنة ١٩٤٩) وشلومو كابلانسكي، وهو صهيوني يساري وزعيم لماباي كان عضوا في الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية من سنة ١٩٢٩ الى سنة ١٩٣١، ثم التحق بحزب مابام بعد قيام دولة اسرائيل. وكان كابلانسكي أيضا، ولعدة أعوام، رئيسا للتخنيون في حيفا. ودوّن فايتس، بعد ان تكلم عن الترحيل مـع شبرينتساك وكابلانسكي، ان الرجلين كانا «يفكّران مليا» في هذا الأمر.[١٩٥] لكن الأهم هو الذي حدث في ٣١ أيار/مايو، حين دوّن فايتس وقائـع الاجتماع الذي عقده وغرانوفسكي وناقشا فيه «خطة ترحيل السكان». وبلّغه غرانوفسكي تأليف لجنة تضمّه هو، اي غـرانوفسكي، وكابلان، وشرتوك، وجوزف، «لوضـع خطة للتحضيرات والأعمال المتعلقة [بالترحيل].» وعبّر غرانوفسكي عن «تعاطفه التام مـع خطة ترحيل السكان»، لكنه حذّر فايتس من ان المشروع «يجب ان يُنفّذ بحذر». واتفق الاثنان على ان يجتمعا بعد يومين، وأن يجلب فايتس معه مخططا تمهيديا بشأن «ما أُنجز من تحقيقات بصدد ترحيل السكان.»[١٩٦]

وفي اليوم التالي، تشاور فايتس وكابلان في المسائل المتعلقة بتطوير المستوطنات اليهودية في منطقة الحولة. وكان موقف فايتس ان «علينا ان نُعدّ خطة أساسية تفصيلية تنتظر حتى نهاية الحرب [العالمية] وحتى نخلي المنطقة من سكانها [العرب] الحاليين. ان إعادة الحياة كاملة الى الحولـة لن تتم إلا عندما تصبـح المنطقة موحّدة في ملكيّتها وزارعيها.»[١٩٧] وعلاوة على ذلك، تكلم فايتس في ٢٩ أيلول/سبتمبر مـع البروفسور فريتز بودنهايمر، وهو أُستاذ علم الحيوان (في الجامعة العبرية) كان يوشك ان يذهب الى العراق بناء على دعوة من الحكومة العراقية، وطلب منه استخدام هذه الفرصة للقيام بأبحاث سرّية بصدد «ترحيل السكان».[١٩٨]

ان مدى نشاطات فايتس خلال الحرب العالمية الثانية، في اتجاه تمهيد الطريق أمام مشروع الوكالة اليهودية للترحيل الى الجزيرة وغيرها من أماكن التوطين، لا يمكن المبالغة فيه. لكن آثار هذه النشاطات قد توضحت تماما

للعيان خلال طرد الفلسطينيين سنة ١٩٤٨. وينبغي وضـع نشاطات فايتس وتحضيرات اللجنة الثانية للترحيل التابعة للوكالة اليهودية خلال الحرب العالمية الثانية، في الإطار الأوسـع للحملة الصهيونية العالمية (التي سنبحث فيها في القسم اللاحق) والهادفة الى حمل الأسرة الدولية، وخصوصا الولايات المتحدة، على قبول هذه المشاريـع والمشاركة فيها.

ثامنا: الحملة الدولية الصهيونية، ١٩٣٩ ــ ١٩٤٧

ان سعي الصهيونية الحثيث لإيجاد شركاء غربيين، وخصوصا في الدوائر الحاكمة الأميركية والبريطانية، ولإيجاد متعاونين في البلاد العربية المجاورة للمساعدة في تنفيذ مشاريـع الترحيل، قد تكثّف واتسـع عشية الحرب العالمية الثانية وخلالها. وقد جاء المخطط العام لهذه الحملة مفصلا في مذكرة بعث بن ــ غوريون بها الى لجنة الأعمال الصهيونية في اجتماعها المنعقد في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٨، والذي كانت خلفيّته الخطة البريطانية لدعوة الحكام العرب الى لندن في السنة التالية (مؤتمر سانت جيمس سنة ١٩٣٩). واقترح بن ــ غوريون، الذي لم يستطـع حضور الاجتماع بسبب طلب عاجل للتوجه الى لندن، اجتماعا للقيادة الصهيونية في الولايات المتحدة، ثم إرسال وفد صهيوني الى مؤتمر لندن ومعه «برنامـج واحد احد» يتماشى مـع الافتراض الصهيوني ان العرب قد مُنحوا العراق وسوريا والسعودية، وهذا «أكثر من كاف»، لذا، فان الصهاينة يطالبون بفلسطين كلها. أما فيما يتعلق بمصير عرب فلسطين، فقال بن ــ غوريون ما يلي:

> سنعرض على العراق عشرة ملايين جنيه فلسطيني في مقابل إعادة توطين مائة ألف عائلة عربية من فلسطين في العراق. لا أعلم ما إذا كان العراق سيقبل هذا الاقتراح. لو كانت المسألة تختص بالعراق وحده فقد يصغي الينا. يحتاج العراق الى استيطان عربي اوسـع، وهو طبعا لن يزدري الملايين [من الجنيهات]. لكن سيكون في لندن ابن سعود ومصر أيضا.[١٩٩]

وفصّل بن ــ غوريون مشروعه الذي أطلق عليه اسم «خطوط للسياسة الصهيونية» والذي يحمل تاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤١.(٢٠٠) وجاء، أولا، في فصله الثالث بعنوان «المسألة العربية»، «ان ارض اسرائيل ما هي إلا جزء صغير من الأراضي التي يسكنها العرب، وعرب ارض اسرائيل ما هم إلا جماعة لا قيمة لها بين الشعوب الناطقة بالعربية.» ثانيا، ان سوريا والعراق كلاهما «ضحل السكان»، «وإذا كانا فقط مستعدين لاستيعاب عرب ارض اسرائيل، جزئيا اوكليًّا، فهذا امر يجلب لهما العون لا الصعوبات.» وفي معرض التأمل بقيام دولة يهودية في المستقبل القريب، صاغ بن ــ غوريون كلامه بدبلوماسية، حين عرض الحاجة الى المزيد من البحث بشأن الترحيل:

> علينا أولا تحري ما إذا كان هذا الترحيل عمليا، وثانيا ما إذا كان ضروريا. يستحيل تخيل التهجير الشامل من دون القسر، بل القسر العنيف. طبعا هناك شرائح من السكان من غير اليهود في ارض اسرائيل لن تقاوم الترحيل في ظل أوضاع ملائمة الى البلاد المجاورة، كالدروز مثلا،(٢٠١) وعدد من قبائل البدو في وادي الأردن والجنوب، والشركس، ولربما حتى المتاولة [شيعة الجليل]. لكن من الصعب جدا إعادة توطين شرائح اخرى من السكان العرب، كالفلاّحين وسكان المدن، في البلاد العربية المجاورة من خلال ترحيلهم طوعا، مهما تكن الإغراءات المالية الممنوحة لهم.
>
> ان إمكان ترحيل السكان على نطاق واسع وبالقوة، قد ثبت بالدليل عندما تم ترحيل اليونان والأتراك بعد الحرب [العالمية الأولى]. وفي الحرب الحاضرة، فان فكرة ترحيل السكان تحظى بعطف متزايد لكونها عملية، ولأنها تمثل أكثر السبل أمنا لحل مشكلة الأقليات القومية الخطرة والمؤلمة. لقد جرّت الحرب حتى الآن إعادة توطين عدد كبير من الناس في أوروبا الشرقية والجنوبية. وفي خطط التسويات لما بعد الحرب، فان ترحيل السكان على نطاق واسع في أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية يحظى، باطّراد، بمقام محترم.(٢٠٢)

لكن بن ــ غوريون اوضح ان «ترحيل» السكان بين تركيا واليونان جاء نتيجة انتصار تركي شامل على اليونان.(٢٠٣) وبما ان العرب هم، نظريا، «أصدقاء» الحلفاء، وأصدقاء بريطانيا بنوع اخص، وليسوا طرفا محاربا، «فمن

الصعب ان نأمل بأن تتحمل بريطانيا مسؤولية ترحيل عرب ارض اسرائيل قسرا، لمصلحة الشعب اليهودي فقط.» من هنا، ومع المحافظة على فكرة القسر، كان رأيه ان من الحمق سياسيا ومن الخطأ تكتيا ان يدعو الصهاينة ويجاهروا بحملة لنقل الفلسطينيين العرب بالقوة استباقا لتسويات تأتي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. واقترح بن ــ غوريون، عوضا من ذلك، ان الحملة التي تلهمها الصهيونية في انكلترا وأميركا يجب أن تهدف الى «التأثير» في البلاد المجاورة، وخصوصا سوريا والعراق، وذلك بهدف «التعاون» مع الييشوف على تنفيذ مشاريع الترحيل «الطوعي» في مقابل مكاسب اقتصادية.(٢٠٤)

لكن بن ــ غوريون بقي في العلن لبقا وحذرا. ففي مقال نشره في *Jewish Frontier* (نيويورك، المجلد ٩، رقم ٦، حزيران/يونيو ١٩٤٢، ص ١٣) بعنوان «معيار الإنجاز»، اقترح فقط ان لربما لسوريا والعراق «مصلحة اقتصادية وسياسية في تعزيز موقفهما تجاه الجيران من الأتراك والفرس من خلال ترحيل مستوطنين عرب جدد الى البلدين، والمصدر الوحيد لمثل هؤلاء هو فلسطين.» أما وايزمن، فقد رأس، سرا وعلانية، الحملة الصهيونية العالمية للترويج للترحيل، معلقا آماله بالوصول الى مثل هذا الحل عقب الحرب على العواطف المساندة للصهيونية لدى كل من روزفلت وتشرشل،(٢٠٥) وعلى شريك هذا الأخير في الحكومة الحربية، حزب العمّال البريطاني. وكانت الاستراتيجية الصهيونية تقضي بأنه إذا كانت هذه المشاريع ستؤثر في دوائر الحكم في البلاد العربية المجاورة، فينبغي ان تُوطّد في أذهان السياسيين الغربيين من ذوي النفوذ، وأن تبدو في العلن وكأنها جاءت منهم، وعلى الأخص من السياسيين الأميركيين، ومن روزفلت نفسه في أفضل الأحوال.(٢٠٦) وعلاوة على ذلك، فان مأزق يهود أوروبا الشرقية والنفوذ المتنامي للجالية اليهودية الأميركية قد تم استخدامهما سلاحا للضغط على الحكومة البريطانية من أجل إلغاء القيود التي فرضها الكتاب الأبيض على شراء الأرض والهجرة الى فلسطين. وفي لقاء مع كليمنت أتلي، زعيم حزب العمال البريطاني، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٩، حضره أيضا موشيه شرتوك وبيرل لوكر (والثاني مستشار سياسي للهيئة التنفيذية الصهيونية في لندن قام

لاحقا بدور فعال في حمل حزب العمال البريطاني على تبني عدد من الحلول المساندة للصهيونية، ومنها حل ترحيل العرب)،[207] قال وايزمن انه ينوي خلال رحلته المقبلة الى الولايات المتحدة ان يطرح لدى الرئيس روزفلت خطة إنشاء دولة يهودية في فلسطين لها حدود اوسع من تلك التي رصدتها خطة التقسيم لسنة ١٩٣٧، ويُنقَل الفلسطينيون العرب منها إفساحا في المجال لثلاثة ملايين او اربعة ملايين مهاجر يهودي. وأضاف وايزمن ان حدودا اوروبية جديدة ستُرسم بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي سيرغم ملايين البشر على الانتقال الى مساكن اخرى، وأن الفلسطينيين سيخضعون لعملية الاقتلاع والترحيل هذه.[208]

وفعلا، طرح الصهاينة أمام السلطات الأميركية خطتهم للترحيل الى العراق، كما سعوا للحصول على عون أميركي مادي لتنفيذها.[209] وقد نُقلت هذه الخطة نفسها الى ممثل روزفلت الشخصي، الجنرال باترك هرلي، حين زار فلسطين سنة ١٩٤٣. وجاء في تقرير هذا الأخير ان قيادة الييشوف عازمة على إنشاء دولة يهودية تضم فلسطين بأسرها وشرق الأردن، وعلى فرض «ترحيل السكان العرب الى العراق» بالقوة.[210] وفي كانون الثاني/يناير ١٩٤٢، وصل وايزمن الى حد إعلان الأمر من خلال نشر مقال في المجلة الأميركية الشهرية ذات المقام الكبير، *Foreign Affairs*، طالب فيه القوى الغربية بمساندة قيام «كومونولْث» يهودي في فلسطين، وبالضغط على العرب لقبول ترحيل السكان.[211] هذا بالاضافة الى ان وايزمن كان قبل ذلك، اي في أيار/مايو ١٩٤١، قد خاطب مؤتمرا من المندوبين اليهود الأميركيين في شأن السعي الصهيوني للحصول على مساحات واسعة من الأرض في شرق الأردن والعراق لإعادة توطين الفلسطينيين الذين يُقال لهم «سنعمل من أجل إعادة توطينكم وأنكم ستحصلون على خمسة دونمات في مقابل كل دونم نحصل نحن عليه.»[212] وحين سأله وزير المستعمرات البريطاني، اللورد موين، فيما بعد وفي حديث خاص، عما إذا كان في الإمكان تنفيذ مثل هذا التهجير من دون عنف وسفك دماء، أجاب وايزمن «نعم، انه ممكن التنفيذ إذا تكلّمت بريطانيا وأميركا مع العرب بصراحة.»[213]

وكانت هذه الحملة الدولية الصهيونية إما مسؤولة بصورة مباشرة عن المشاريع والأحداث التالية المتعلقة بالترحيل، وإما محرضة عليها من وراء الستارة:

أ ــ خطة إدوارد نورمان للترحيل الى العراق
ب ــ حادثة فيلبي
ج ــ قرار حزب العمّال البريطاني سنة ١٩٤٤
د ــ خطة بن ــ حورين

ويمكن تفسير كل واحدة من هذه المسائل، التي سنبحث فيها منفصلة، ضمن الإطار الأوسع للحملة التي أدارتها الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية لتحقيق التأييد الدولي والمشاركة في ترحيل العرب.

أ ــ خطة إدوارد نورمان للترحيل الى العراق، والضغوط التي مارسها في هذا السبيل، ١٩٣٤ ــ ١٩٤٨

كان إدوارد أ. نورمان (١٩٠٠ ــ ١٩٥٥) مليونيرا يهوديا مقره نيويورك. وقد بذل الكثير من أمواله ونشاطه السياسي في دعم الييشوف. وفي سنة ١٩٣٩ اسس ورأس الصندوق الأميركي للمؤسسات الفلسطينية (الذي اصبح فيما بعد الصندوق الثقافي الأميركي ــ الاسرائيلي) «كأول هيئة لجمع الأموال الموحدة والمشتركة في مصلحة المؤسسات الثقافية» في الييشوف ثم في اسرائيل لاحقا. وكان أيضا عضوا في مجلس أمناء الجامعة العبرية. والأهم من ذلك انه كان بين سنتي ١٩٣٩ و١٩٤٣ رئيسا للجنة الاقتصادية الأميركية لفلسطين، وهي منظمة صهيونية اقيمت سنة ١٩٣٢، وكان هدفها الأساسي تشجيع المبادرات الفردية وترشيدها في الييشوف. وزودت منظمته، من خلال مكتبيها في نيويورك وتل ابيب، الألوف من المهاجرين اليهود الى فلسطين بدراسات واقعية شاملة تتعلق بنواح خاصة من اقتصاد الييشوف. وكانت مؤسسات الييشوف الرئيسية، ومنها الوكالة اليهودية، والهستدروت، واتحاد المزارعين، تعتبرها مصدرا مركزيا للمعلومات الاقتصادية. وفيما بعد، اصبح

مكتب هذه المنظمة في نيويورك ينتسب الى الوكالة اليهودية لاسرائيل.

خلّف نورمان الكثير من الوثائق المتعلقة بخطته للترحيل الى العراق وبمحاولاته الحثيثة بين سنتي ١٩٣٤ و١٩٤٨، بمعاونة اهم قادة البيشوف والصهيونية، لوضع هذه الخطة موضع التنفيذ. أما خطته، التي رُسمت خطوطها العريضة أول مرة في شباط/فبراير ١٩٣٤، فقد تضمنتها مذكرة بعنوان «موقف تجاه المسألة العربية في فلسطين».(٢١٤) وصيغ تبريرها بلهجة تتماشى مع الحجج التي بحثنا فيها أعلاه: «ان الهجرة وامتلاك الأرض هما في الجوهر أساس إعادة بناء الوطن اليهودي. ومن الطبيعي ليس إلا، ان يصار الى المضي قدما بهذين الأمرين بالسرعة الممكنة وبأية وسيلة تؤدي الى تلك الغاية.» فالاستيطان الصهيوني الذي ادّى، باعتراف نورمان نفسه، الى «إثارة القلق المبرَّر» في صفوف الفلسطينيين العرب المسيَّسين، والذي «شُرع فيه حتى الآن، يرمي بوضوح الى الاستيلاء على فلسطين من دون رضى سكانها الأصليين.» لكن بما ان العربي الفلسطيني (الفلاح ومالك الأرض معا) يرفض «الهجرة» و«التجوال بعيدا»، بل انه عاجز عن «تخيّل نفسه شخصا غير مرغوب فيه على الأرض التي وُلد فيها والتي سكنها شعبه على امتداد أجيال»، فان خطة نورمان تهدف الى ضمان «امتلاء فلسطين باليهود بالتدريج [في الوقت الذي] يجب إيجاد مكان ما ليذهب السكان العرب اليه، إذ لا يمكن إبادتهم، ولن يموتوا عن بكرة ابيهم.»

كما ان نورمان «استخلص عبرة» من الحرب بين تركيا واليونان خلال ١٩٢١ ــ ١٩٢٢. وهي الحرب «التي ادت الى الضغط من جانب تركيا على أقليّتها اليونانية الكبيرة لحملها على المغادرة»، و«السكان في كل من البلدين هم الآن متجانسون عمليا.» لكن «الوسيلة المستخدمة ذاتها» في حالة تركيا واليونان «لا تنطبق في كل تفاصيلها على مشكلة ترحيل العرب عن فلسطين واستبدالهم باليهود. فاليهود، الذين هم ليسوا في فلسطين الآن، لا يملكون أراضي يمكن للعرب استيطانها. ويجب ان يكون من الجليّ انه إذا كان للعرب ان يُحْمَلوا على مغادرة فلسطين، فينبغي إيجاد الأرض التي يمكن توطينهم فيها.» وكان رأيه ان «المملكة العراقية» هي، بين البلاد العربية المجاورة، مكان التوطين الأفضل

«وخصوصا للعرب الذين تمرّسوا بالزراعة.» من هنا، فان «وادي ما بين النهرين قد يكون الحقل الأخصب للاستكشاف كوطن ممكن في المستقبل لجزء كبير من السكان العرب القاطنين حاليا في فلسطين.» وكان يريد من الحكومة العراقية «ان تقدّم الأرض وتسمح باستيراد المزارعين العرب مع ممتلكاتهم وأثاثهم من دون دفع الضرائب ورسوم سمات الدخول.» كذلك «يجب تقديم وسائل نقل الأشخاص والمتاع والحيوانات الداجنة مجانا.» ويجب أيضا الحصول على تعاون الزعماء السياسيين العرب وصحافتهم من أجل هذه العملية. وفي تكرار لأصداء الكتابات التبريرية الصادرة عن أمثال زانغويل ووايزمن، مضى نورمان يقول:

> يجب ان نتذكر ان انتقال العرب من فلسطين الى العراق بالشكل الذي نقترحه هنا لا يعني الترحيل الى بلد اجنبي. ففي نظر العربي العادي، ليس ثمة من فارق بين فلسطين والعراق او اي جزء آخر من العالم العربي. ان الحدود التي اقيمت منذ الحرب تكاد تكون غير معروفة لكثيرين من العرب. واللغة والعادات والدين، كلها واحدة. صحيح ان الانتقال، أيا يكن نوعه، يعني ترك الأماكن المألوفة، لكن التمسك الشديد بالمكان ليس من تقاليد العرب. فالعادات البدوية ما زالت ذات تأثير قوي حتى في صفوف العناصر الحضرية.(٢١٥)

قُدرت تكلفة توطين عائلة فلسطينية مؤلفة من ستة أشخاص في العراق بـ ٣٠٠ دولار. وقد اوضح نورمان أيضا «رؤيته الشاملة» التي تود ان ترى السكان الأصليين وقد تم «شراؤهم كليا» وتم حملهم على مغادرة فلسطين بالوسائل الاقتصادية لا بغيرها. وقال متنبئا: «إذا نجح اليهود يوما في الحصول على الجزء الأكبر من فلسطين، فان أعدادا كبيرة من العرب سترحل حتما وتجد لنفسها أوطانا اخرى. وإذا تم ترحيلهم عنوة، وبصورة حتمية بسبب الضغوط اليهودية، فسيغادرون وفي نفوسهم ضغينة، وسيحملون، على الأرجح، عداوة تجاه اليهود قد تستمر أجيالا عدة، الأمر الذي قد يعرّض مكانة الوطن اليهودي للخطر. كما ان باقي العالم قد يتعاطف مع العرب بسهولة.»

وفي سنة ١٩٣٤، كان تقدير نورمان ان الوسيلة لتنفيذ خطته قد تتم على

عدة مراحل. وتتضمن المرحلة الأولى مناقشة «مبدأ» الترحيل مطولا من جانب «أناس جدّيين» من «الذين اعتادوا النظر الى الشؤون الفلسطينية بمنظار اقتصادي، والذين لهم تأثير في الأوساط النافذة في الشعب اليهودي. ويجب ان يجري هذا النقاش بصورة سرية تماما. فاذا علم العالم العربي بصورة غير مباشرة بأن اليهود يناقشون خطة كهذه جدّيا، فان عوائق لا يمكن تخطّيها، ومن شتى الأنواع، ستبرز حتما أمام تنفيذ هذا المشروع.» ويجب ان يصاحب هذه الخطة تحقيق غير مباشر يهدف الى التأكد مما إذا كانت الحكومة العراقية مهتمة بازدياد سكانها المزارعين وإنها تملك أراضي يمكن للمرحّلين المقترحين الإقامة عليها. «ويجب عدم إجراء اية استقصاءات بطريقة مباشرة، ولا ان تتسرب عن الخطة اية تلميحات تدل عليها.» أما المرحلة الثانية فهي تأسيس «منظمة» او «نقابة» من «الخبراء» «لديهم من المال ما يكفي لتحري الإمكانات الاقتصادية» لهذا المشروع، بما في ذلك «تكلفة نقل عرب فلسطين، قرية قرية، مع أثاثهم ودواجنهم، برا الى العراق، ولربما عبر الطريق الجديدة التي شقّتها شركة نفط العراق.»(٢١٦)

وإذا دلت هذه التحقيقات المبدئية على إمكان تطبيق هذه الخطة من وجهة النظر الاقتصادية، عندها يجب إنشاء أداة تنظيمية لمتابعة الأمر وجمع المال من خلال التبرعات والهبات من المصادر اليهودية. وإذا تم التوصل فعلا الى مرحلة العمليات «فيمكن تأسيس شركة، وتحويل مشاركة هذه النقابة الى اسهم في الشركة.» ولمثل هذه الشركة «مزية إجراء العمل على أساس تجاري وتخضع للحسابات التجارية، الأمر الذي يمنح فرصة أفضل للعمل الاقتصادي وللحثّ على الحفاظ على رأس المال، وجني الربح إذا أمكن.» أما مديرو «الشركة» او «المنظمة»، «فيجب ان يكونوا في الغالب أناسا توحي شخصياتهم بالثقة المطلقة لدى الأطراف كافة، اي لدى يهود الشتات وفلسطين، والبريطانيين، والمسؤولين الحكوميين في العراق وفلسطين، وعرب فلسطين من شتى الطبقات الاجتماعية.» وكتب نورمان بسذاجة، وهو الذي كان رأسماليا يؤمن بأن الترحيل قد ينقلب مشروعا مربحا: «ومن المستحسن، طبعا، انه إذا بدا ان ثمة إمكانا لتحقيق الربح من عمليات هذه الشركة

المقترحة، ان يصار الى تعيين بعض الشخصيات البارزة من عرب فلسطين، كالسيد خياط من حيفا والنشاشيبي من القدس، على الرغم من انه من الأفضل في كل الأحوال ان يدفعوا ثمن ذلك، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من أصحاب الأسهم.»

أما المراحل الأخرى، فينبغي ان تشمل ما يلي من «مفاوضات سرّية الى اقصى الحدود بين ممثّلي هذه المنظمة ووزارة المستعمرات في الامبراطورية البريطانية، بغية الحصول على قبول الحكومة البريطانية تنفيذ المشروع.» كما ينبغي إجراء المفاوضات مع حكومة العراق بشأن العملية بكاملها. وإذا نجحت هذه المراحل بأكملها، «يحين الوقت لتأسيس الشركة التي قد تُعرف باسم شركة استعمار فلسطين والعراق»، ويتم تحويل اشتراك النقابة الى اسهم. وتحتاج الشركة الى الموظفين في فلسطين والعراق لتدبير رحيل المرحّلين المقترحين وبيع أراضيهم من اليهود، ونقلهم مجانا الى العراق، حيث يُعاد توطينهم. وللشركة مقر رئيسي قد يكون إما في القدس وإما في حيفا. وفي هذا الصدد كتب نورمان:

> يملك حاييم هـ. ناتانئيل [وهو يهودي] من دمشق يتعاطى تجارة النقل البري، أسطولا من السيارات الملائمة والسائقين المجرّبين. فهم يقومون برحلات منتظمة من حيفا الى بغداد في غضون ثلاثين ساعة، ومن المفترض ان يكونوا ملائمين تماما لنقل عرب فلسطين قرية قرية، وليس ما يدعو الى الشك في ان من الممكن التوصل الى اتفاق ملائم مع السيد ناتانئيل.(٢١٧)

علاوة على ذلك، اقترح نورمان ان شراء الأرض والترحيل معا ينبغي ان يركّزا أولا على «السهول الساحلية الصالحة للزراعة». ومن ثم، «وبعد اكتشاف طريقة استغلال الأراضي الجبلية والأودية بطريقة رابحة، يمكن الالتفات اليها أيضا.» وأشار كذلك الى ان «عدة شخصيات متعاطفة» و «خبراء» من الييشوف، مثل شَبْتاي ليفي (وهو وكيل شراء الأرض في الجمعية الفلسطينية للاستعمار اليهودي الذي ذكرناه أعلاه عند الحديث عن العرض الذي تقدم البارون روتشيلد به للمساعدة في ترحيل العرب الى العراق، وأصبح رئيسا لبلدية حيفا خلال هجرة العرب سنة ١٩٤٨)

«سيكونون نافعين جدا بلا ريب،ولا جدال في انهم سيكونون مستعدين لتقديم المساعدة.»

وبعد ذاك التاريخ بثلاثة أعوام، طرح نورمان صيغة جديدة لخطته في شباط/فبراير ١٩٣٧.[٢١٨] وكانت الخلفية آنئذ تنامي المجابهة بين البيشوف الصهيوني والفلسطينيين. وأضاف الى هذه الصيغة الجديدة تفصيلات إضافية تتعلق بالمبادىء الأساسية التي تستند خطته اليها. وأوضح ان زعم القيادة الصهيونية العلني من ان البيشوف «لا ينوي الهيمنة على العرب» هو ضرب من النفاق؛ فزعم اليهود هذا حيال نياتهم المعلنة يبدو إما تجاهلا غير منطقي للحقائق وإما كذبا متعمدا»، وينبغي التذكير بـ«انهم يتكلمون عن فلسطين بالعبرية فيسمونها إرتس يسرائيل (ارض اسرائيل)»، ولا يفتأون يعطون الدليل على رغبتهم الجامحة في إعادة تكوين فلسطين العربية كوطن قومي يهودي، ويصرّون على استخدام اليهود حصرا. كذلك فانهم ينوون استقدام أعداد هائلة من يهود أوروبا. من هنا، فان «المخاوف العربية من التحول الى أقلية لها ما يبررها.» وبعد اخذ هذه العوامل بعين الاعتبار، فان خلاصة نورمان الصهيونية كانت «انه مهما تكن وجهة النظر، فمن العبث ان يتطلع المرء الى السلام والتعاون على اي أساس مشترك بين العرب واليهود في فلسطين.» و «لذا، إذا كان لا بد لليهود من الحصول على فلسطين، ولا يمكنهم ذلك في الوقت الذي يقطنها ٨٠٠,٠٠٠ عربي، فيجب حمل العرب على التخلي عنها ونقل عدد كبير منهم الى مكان آخر، ولربما الى منطقة شط الغرّاف [كذا] في العراق.» وقد استثنى حتى شرق الأردن لأن «اليهود لا يعترفون بأن شرق الأردن سيبقى الى الأبد خارج حدود منطقة استعمارهم. وبالنظر الى أعداد اليهود التي تحتاج الى الهجرة من أوروبا، فمن المنتظر ان يحتاجوا اليه. من هنا، فمن التبذير والحمق التفكير في توطين عرب فلسطين في شرق الأردن.» وأوضح ان «مثل هذه الخطة يجب ان ينبع بالضرورة من المصادر اليهودية، لأن اليهود هم الذين يحتاجون الى الأرض التي يحتلها العرب الآن.»[٢١٩]

وفي الخطة المنقّحة، كانت تكلفة إعادة توطين عائلة فلسطينية من ستة أشخاص في العراق قد قُدّرت بـ ١٨٠٠ دولار، «وهذا مبلغ يجب ان يكون

أكثر من وافر. فالفلاحون العرب معتادون على منازل بسيطة جدا. والواضح انه كلما ازداد أفراد العائلة، انخفضت تكلفة بناء البيوت وإعداد الحقول.» وهذه المصاريف تُغطّى من بيع الأرض العربية التي سيستملكها الصهاينة في فلسطين. وكان نورمان يرى ان خطته قد تُطلق، أولا، من خلال العثور على صاحب ارض واحد «يُحمل على الاقتناع بالمزايا المادية» لإعادة توطينه في العراق؛ «فاذا ما تعامل أحدنا مع صاحب ارض كهذا فمن الضروري نقل مزارعيه قرية قرية من دون المس بنظام القرية ذاتها، والتعامل مع الوكلاء او مع المخاتير الذين يبقون على رأس قراهم.» و «يكفي» في العام الأول نقل «دزينة من القرى لا أكثر.» وإذا تم فيما بعد الترويج لهذه العملية بصورة فعالة، فقد «يتسارع العمل كثيرا بحيث يبلغ عدد المرحَّلين العرب الى العراق خمسين ألفا في العام الواحد.» وتماشيا مع ذلك، يجب شن «حملة تربوية» صهيونية تُدبَّر بعناية وخبرة تامة في صفوف الفلسطينيين «لإعدادهم لقبول الفكرة»؛ اي «الانتقال الى العراق»، وتوكيد «مزايا» منطقة شط الغرّاف في العراق بالمقارنة مع «التربة الصعبة» في فلسطين، و «العيش في مملكة عربية مستقلة شهدت فيما مضى اوج المجد العربي» بالمقارنة مع فلسطين في ظل الحكم البريطاني، وتنامي أعداد الصهاينة وقدراتهم فيها. وأضاف نورمان:

> ولعل من الممكن ترسيخ رغبة شاملة لدى عرب فلسطين في الذهاب الى العراق بوصفه وطنهم القومي الحقيقي تشابه الرغبة العاطفية في صفوف يهود أوروبا الشرقية للعيش في فلسطين بوصفها وطنهم القومي.[٢٢٠]

ولدى تنقيح المرحلة الأولى من عملية وضع المشروع في قيد التنفيذ «بنشاط»، اقترح نورمان ان الاشتراك الأولي في رأس المال من المصادر اليهودية على شكل اسهم في «شركة تطوير العراق» يجب ان يبلغ مليون دولار. أما المراحل التالية لهذا التنقيح في الخطة، فتتضمن «إرسال خبراء الى العراق بصورة هادئة ومتكتمة ليحققوا في المعلومات المتعلقة بإمكانات البلد في مجاليّ الزراعة والري، وليفحصوا الحالة في فلسطين في مجال حيازة الأرض عند العرب وأثمانها، وللاستعلام بصورة مبدئية عن تكاليف النقل والتكاليف

الأخرى القابلة للنقل.» وفي هذه الأثناء، يجب الاتصال بـ«ممثّلين عن كل وكالة مال يهودية مهمة معنية بفلسطين من أجل وضع خطة تسمح لمستوطني الأرض في فلسطين بشراء او تمويل الأرض التي يحصلون عليها من العرب حالما يستملكونها.» والهدف من ذلك هو تمكين «شركة تطوير العراق» من ان تقلّب رأس مالها حتى تصبح حرة للقيام ببناء المستوطنات في العراق، ونقل العرب اليها. ومن هذه المنظمات الصهيونية واليهودية التي يجب الاتصال بها، اقترح نورمان ما يلي:

- شركة الاستعمار اليهودي (ICA ـ صندوق البارون موريس دو هيرش).
- الجمعية الفلسطينية للاستعمار اليهودي (PICA ـ أموال البارون دو روتشيلد).
- الصندوق القومي اليهودي (كيرين كاييمت ليسرائيل).
- صندوق تأسيس فلسطين (كيرين هايسود) ـ وهو هيئة المنظمة الصهيونية العالمية الرئيسية لجمع الأموال.
- البنك الانكليزي ـ الفلسطيني (الاتحاد الاستعماري اليهودي).
- بنك فلسطين للرهن العام.
- شركة فلسطين المحدودة.
- شركة فلسطين الاقتصادية وفروعها.
- شركة جنوب أفريقيا وفلسطين (بنك بنيان / Binyan Bank).
- اللجنة اليهودية الأميركية للتوزيع المشترك.
- شركة اللاجئين الاقتصادية.
- شركة المهاجرين الخيرية.
- منظمة إيميكا.
- الصندوق البريطاني المركزي للاجئين اليهود.
- الجمعية العبرية لإيواء اليهود وعون المهاجرين (هاياس).
- الاتحاد الاسرائيلي العالمي.

أما الخطوات اللاحقة، فتشمل المبادرات في اتجاه الحكومتين البريطانية والعراقية من أجل الحصول على تعاونها. وأحد الأسباب التي قد تُقدّم الى الحكومة البريطانية لحملها على التقيّد بمطالب الخطة هو ان «بريطانيا العظمى تحتاج الى سكان أوفياء لها في فلسطين تتماثل مصالحهم مع مصالح الامبراطورية البريطانية، وعلى استعداد للدفاع عن هذه المصالح وعن الطريق الى الهند والشرق. ولليهود بالضرورة مصلحة كبرى في قوة الامبراطورية، وسيكونون ملزمين، بطبيعة الحال، بالدفاع عنها. والعرب، من جهة اخرى، ليس لهم مثل هذه المصلحة بل سيكونون دوما راغبين في قطع علاقاتهم ببريطانيا العظمى، كما كانت الحال في مصر والعراق.» وسيتم التوجه الى الحكومة العراقية والطلب منها «ان تمنح (شركة تطوير العراق) منطقة شط الغرّاف كلها»؛ وأن يجري إدخال المرحَّلين الفلسطينيين المقترحين الى شط الغرّاف من دون جوازات سفر او سمات دخول او رسوم دخول؛ وأن يجري تسجيل انتقال ملكية الأرض الى المرحَّلين بسرعة؛ وأن يحصل المرحَّلون على الجنسية العراقية بعد عام واحد من السكن في العراق. وكان احد أهداف هذه المطالب ان يتمكن المرحَّلون «من التماثل بصورة دائمة مع العراق.» أما الأسباب التي ستطرح على الحكومة العراقية لحملها «على التقيد بهذه المطالب»، ومنها مطلب منح الأرض مجانا، فهي ان العراق قليل السكان، ويحتاج الى إضافة المزيد من العرب الى سكانه لأجل قوته الداخلية السياسية والاقتصادية؛ وأن ريّ منطقة شط الغرّاف سيكلف الحكومة العراقية مبالغ طائلة قد تأمل باستعادتها من خلال توطين كثيف للعرب من خارج العراق.[٢٢١]

أما الصيغة الثالثة لخطة نورمان للترحيل، وهي الصيغة التي كُتبت بصورة مبدئية في كانون الثاني/يناير ١٩٣٨،[٢٢٢] فقد رفضت المقترحات كافة التي طُرحت حتى ذلك الحين في محاولة لحل الصراع الفلسطيني بالطرق السياسية، كالمجلس التشريعي، والتقسيم الكانتوني، والتقسيم، وطاقة البلد على الاستيعاب السياسي. وفي تبرير معلل للترويج للترحيل وفق المبادىء الاقتصادية، كررت الخطة الزعم القائل ان «الطبيعة الجوهرية» لمشكلة فلسطين

ليست سياسية بل اقتصادية. فقد ادى استيطان الصهاينة للبلد الى إثارة مخاوف الفلسطينيين من ان قدرتهم على كسب العيش في البلد قد تصاب بالضرر. أما ترحيل العرب الى العراق فيسمح للهجرة والاستيطان الصهيونيين بأن يمضيا قدما «على أساس طاقة الاستيعاب الاقتصادية» من دون إثارة الاعتراضات من جانب العرب. أما الموضوع الآخر الذي يرد تكرارا في حجج نورمان وتبريراته، فهو ان فلاحي فلسطين لا يملكون ثقافة عميقة الجذور ولا تعلّقا بالأرض؛ «فزراعتها، على الرغم من انهم استوطنوها كزرّاع لبعض الأجيال، لم تتقدم كثيرا؛ فهم ما زالوا الى حد بعيد تحت تأثير النظرة البدوية لأناس يضربون في الصحراء، وهذا ما كان أجدادهم عليه منذ زمن ليس ببعيد.»(٢٢٣) فهذه الطبيعة «البدوية»، المفترضة، تسهّل هجرتهم.

وهذه الصيغة الثالثة تتضمن تعديلا في مراحل تطبيق خطة نورمان. وقد اجريت هذه التعديلات بعد ان قدم خطته واستحصل على ردّات فعل مشجعة من «عدد من الشخصيات البارزة في الولايات المتحدة» في أواخر صيف سنة ١٩٣٧.(٢٢٤) وقد أشارت تلك «الشخصيات»، كما يبدو، الى ان الخطوة الأولى «في وضع الخطة في قيد التنفيذ» ينبغي ان تكون التحقق من ان الحكومة العراقية مهتمة بها ومستعدة لتدبير تمويل الترحيل وإعادة التوطين. وكان بين هؤلاء فيلكس م. واربورغ، وهو مصرفي يهودي مقره نيويورك (مات في وقت لاحق من تلك السنة) كان له دور مهم في المؤسسات التي يديرها الصهاينة والييشوف. وكان قد قام بدور بارز في اللجنة اليهودية الأميركية للتوزيع المشترك، وساهم في إنشاء شركة فلسطين الاقتصادية، وكان مديرا لكيرين هايسود، وأصبح سنة ١٩٢٩ رئيسا للجنة الادارية للوكالة اليهودية، وظل حتى وفاته عضوا في مجلس الوكالة ومعارضا لمشروع التقسيم. وجاء في تقرير نورمان:

شجعني واربورغ على الذهاب الى إنكلترا والبحث عن شخص يستطيع الحصول على المعلومات التي ما زلنا نحتاج اليها. وكان من المفترض انه ليس في وسعي الحصول على المعلومات بالتوجه الى العراق بنفسي لأنه، نظرا الى الأحوال السائدة في الشرق الأدنى، ستكون دوافع اي يهودي موضع شك، وبدلا من الحصول

على المعلومات فانه لن يلقى على الأرجح سوى العداء. لذا، فمن الضرورة بمكان إرسال رجل غير يهودي يكون في الوقت ذاته «شخصا مقبولا» لدى العراقيين.(٢٢٥)

وصل نورمان الى لندن في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧، وناقش الموضوع «مع عدد من الأشخاص بذلوا لي جميعهم كل عون مستطاع.» وكان بينهم جمهرة من ابرز الصهاينة والمتعاطفين مع الصهيونية مثل فلاديمير جابوتنسكي، وجيمس ــ أرماند دو روتشيلد ابن إدموند دو روتشيلد الذي سبق ذكره، وكان رئيسا للجمعية الفلسطينية للاستعمار اليهودي، ونورمان بنتويتش، المدعي العام السابق في حكومة الانتداب البريطانية وأستاذ القانون الدولي آنئذ في الجامعة العبرية، وليونارد شتاين، الذي كان زميلا حميما لوايزمن وأمينا سياسيا سابقا للمنظمة الصهيونية العالمية (١٩٢٠ ــ ١٩٢٩)، ومن ثم مستشارا قانونيا فخريا للوكالة اليهودية، وهاري ساكر، وهو عضو سابق في الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية (١٩٢٩ ــ ١٩٣١)، والسير روبرت والي كوهين، وهو صناعي إنكليزي ــ يهودي ورئيس المجلس الاقتصادي الصهيوني لفلسطين، ووالتر س. كوهين، وأُوتو م. شيف، والسير أوزمند دافيغدور ــ غولدسميد، ونيفيل لاسكي، والسير أندرو ماكفدين. وقابل نورمان جابوتنسكي في ٢ كانون الأول/ديسمبر، وكتب في يومياته غير المنشورة:

لقد قرأ هو [اي جابوتنسكي] نسخة من مذكرتي عن العراق... وهو يساند الفكرة بقوة. لكنه قال ان من الصعب جدا حمل العرب على مغادرة ارض اسرائيل... وأثار جابوتنسكي فكرة جديدة. وبموجب هذه الفكرة، إذا وصلت الخطة الى الحد الذي يصبح عنده العراق مستعدا للتعاون ولدعوة عرب فلسطين الى الهجرة اليه، فان المنظمة الصهيونية العالمية ستحسن عملا إذا أعلنت أنها تعارض هجرة العرب. وعندها يتيقن العرب ان الخطة ليست يهودية في أساسها، وأن اليهود يريدونهم ان يبقوا في البلد لاستغلالهم، وعندها يصبحون متشوّقين جدا للرحيل الى العراق. وهذا الاقتراح فيه الكثير من الميكيافيليّة، لكنه قد يكون سياسة صائبة تجاه الرأي العام العربي الجاهل والمشكك. وقال جابوتنسكي انه إذا اصدرت منظمة التصحيحيين الصهاينة الجديدة إعلانا في الوقت الملائم، تعارض فيه ترحيل العرب عن ارض اسرائيل، فهذا قد يخلّف عند العرب أثرا

عميقا جدا الى الحد الذي قد يؤدي الى عكس الأمر، ومن ثم سيرحلون.[226]

ان هذا الاستشهاد من قِبل جوزف شختمان، كاتب سيرة جابوتنسكي، كثيرا ما يشير المؤرخون الصهاينة اليه دفاعا عن الحجة القائلة ان جابوتنسكي كان يساند الترحيل «الطوعي» فقط.[227] وعلاوة على ذلك، فقد نشر جابوتنسكي هذا الموقف «الميكيافيلّي» التكتي نشرا واسعا لدى صوغ خطته هو في فترة ١٩٤١ ـ ١٩٤٢.[228] فقد أشار الى «الاقتراح الشجاع» للجنة الملكية الذي منح الصهاينة «سلطة خلقية اسمى من خلال الحديث برباطة جأش» عن ترحيل «٣٥٠,٠٠٠ نسمة من احد أطراف ارض اسرائيل» كتبرير لمناقشة «إمكان مغادرة ٩٠٠,٠٠٠ [عربي] البلد.» إلا ان هذا الترويج المزعوم لتهجير «طوعي» لم يكن متطابقا مع مبدأ «الحائط الحديدي» المذكور أعلاه، والذي يقضي بأن الحقائق الديموغرافية والسياسية في فلسطين لن تتغير إلا بقوة «الحِراب» الصهيونية. كما انه كتب عدة مقالات تسعى لِـ «الإفادة من عبر» «الترحيل» اليوناني ـ التركي، واصفا إياه انه شرط وحشي قسري فرضه المنتصرون الأتراك من جهة، لكنه حل فيه الخير لليونان من جهة اخرى.[229] وكتب يعكوف شافيت يقول: «في منتصف الثلاثينات تقريبا اصبح جابوتنسكي ميالا أكثر كثيرا من ذي قبل الى اعتبار الخطة القائمة، والتي تدعو الى ترحيل الفلسطينيين العرب قسرا الى الدول العربية المجاورة، خطة يمكن مناقشتها بل حتى مساندتها علانية.»[230] والأمر الذي يميط اللثام أكثر من كل هذا وذاك هو ان جابوتنسكي تأثّر جدا بالصفقة التي عقدها هتلر وموسوليني في حزيران/يونيو ١٩٣٩ لترحيل ربع مليون نسمة من الناطقين بالألمانية في جنوب التيرول؛ وهي منطقة تنازعت إيطاليا ويوغسلافيا فيها ثم احتلّتها قوات موسوليني بدعم نازي في السنة ذاتها. وفي سياق الحديث ذاته، أعاد جابوتنسكي الى الذهن حديثه الوارد أعلاه مع زانغويل (من مؤيدي الطرد الشامل) سنة ١٩١٦، الذي «كان يرى ان تهجير العرب من فلسطين شرط لا بد منه لتطبيق الصهيونية.» فقد استوقفت انتباه جابوتنسكي تلك «السابقة» التي اوجدها الديكتاتوران. وأشار الى «قيام سابقة هنا لن ينساها العالم، وقد يكون مقدرا لتلك السابقة ان تقوم بدور مهم في تاريخنا

اليهودي أيضا.»[231]

وفي نهاية سنة ١٩٣٧ وبداية سنة ١٩٣٨، واصل نورمان في لندن اتصالاته وضغوطه في سبيل مشروعه الذي قدمه الى مسؤولي وزارة المستعمرات في كانون الثاني/يناير ١٩٣٨.[232] واتصل، من خلال والتر س. كوهين، بِـ هـ. ت. مونتاغيو بِل، وهو رئيس تحرير سابق للأسبوعية البريطانية *Great Britain and the East*، وكان قد امضى ثلاثة أعوام في بغداد، ووجد نورمان فيه «شخصا يتعاطف كليا مع أهداف مشروعي.» فاستخدم بِل للذهاب الى العراق لإجراء تحقيقات متكتِّمة ـ «من دون الكشف عن اي شيء» ـ و«إذا أمكن أيضا، لغرس بذور الفكرة القائلة ان حاجة البلد العظمى هي الهجرة في أذهان الشخصيات البارزة في العراق»، وان قوام هذه الهجرة هو فلاحو فلسطين لا محالة. وكان نورمان يأمل بأن يخرج مشروعه «الى العلن أول مرة كمشروع نبت في أذهان رجال الدولة العراقيين سعيا لخير بلدهم.»[233]

وصل بِل الى بغداد في ١٥ شباط/فبراير ١٩٣٨، وبقي في العراق حتى ٢٨ آذار/مارس. وكانت تعليماته ان يعمل على أساس ان «الوسيلة الفضلى للحصول على التعاون في مشروع كهذا» هي «ألاّ يحمل فكرة جديدة الى العراقيين، بل كان اقتراحي [اي اقتراح نورمان] ان يجعل الفكرة تبدو صادرة عن أذهانهم هم.» ومن أجل تنفيذ مهمته، كان السبب الذي أعطاه بِل لوجوده في العراق هو انه كان ينوي ان يكتب للصحافة البريطانية والصحافة الأميركية بضعة مقالات عن تقدم البلد منذ حصوله على الاستقلال سنة ١٩٣٢.

وكتب نورمان ان هذا الهدف كان من المفترض فيه ان يجعل الأمر يبدو انه من الطبيعي بالنسبة اليه «ان يسأل الشخصيات البارزة أسئلة ثاقبة، وبذا يجعلهم يصوغون الجواب على النمط الذي نطلبه.» ومن دون ان يعلم القصر الملكي بالهدف الحقيقي لمهمته، تم تدبير مقابلة مع الملك، كما ان رئيس مجلس الوزراء أقام على شرفه مأدبة عشاء حضرها جميع أعضاء المجلس. وعلاوة على ذلك، وخلال وجوده في العراق، اجرى بِل محادثات مع المدير

الإنكليزي لشركة بريطانية تملك امتيازا لزراعة القطن في أراض قرب بغداد. وعندما قيل له ان الشركة تفتقر الى اليد العاملة «اقترح بِل على المدير استيراد نحو ٥٠٠ او ٦٠٠ عائلة عربية من فلسطين» للعمل في الأرض.(٢٣٤)

ولدى عودته الى إنكلترا، تابع بِل اقتراحه مع موظفي الشركة أملا بالتسبب بهجرة فلسطينية. فكتب نورمان: «إذا فعلوا ذلك، فهذا يمنحنا مثالا واقعيا لفلاحين عرب فلسطينيين تم ترحيلهم الى العراق... الأمر الذي يساعدنا مساعدة فعّالة في مفاوضاتنا لاحقا مع الحكومة العراقية لحملها على تسهيل هجرة عربية ضخمة حقا من فلسطين الى العراق.» وكان المفترض ان تبدو المنفعة الكبرى للصهاينة في هذا المشروع منفعة «عَرَضية فحسب». كذلك قدم بِل تقريرا الى نورمان بشأن رحلته، زاعما انه أثار اهتماما كبيرا في صفوف الزعماء العراقيين «لكن من دون ان يعلموا بالسبب الحقيقي لرحلته.» وفي لندن، ظل بِل يتلقى من نورمان راتبا منتظما بعد ان طُلب منه ان يكتب عددا من المقالات يتم نشرها لغرض وحيد هو ان تطرح الحجة القائلة ان تقدم العراق في المستقبل لا يتم سوى بتشجيع الهجرة الى البلد. وقد أُرسلت نسخ عن هذه المقالات المنشورة الى جميع السياسيين البارزين في العراق «أملا بحثّهم على المزيد من التفكير في هذا الموضوع.»(٢٣٥)

وطوال ربيع سنة ١٩٣٨ وصيفها، امضى بِل أوقاته في كتابة المقالات المنشودة التي ظهرت في صحيفة *The Times*. وكان احدها يتعلق بمشكلات إمارة الكويت، ويهدف الى صرف الأنظار تكتيا و«تثبيت مصداقية السيد بِل كباحث» في شؤون آسيا عامة «حتى لا تُثار الشكوك في انه يهتم بالعراق اهتماما خاصا.»(٢٣٦) ونشر بِل مقالا طويلا بعنوان «العراق اليوم» في *The Times* اللندنية في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨، أكّد فيه ضرورة الهجرة لتنمية العراق «لكن من دون ذكر فلسطين كمصدر ممكن لمثل هذه الهجرة حتى لا يثير شكوك الفلسطينيين ولا يتورط في مسائل مثيرة للجدل.»(٢٣٧) وقد وردت إشارة الى هذا المقال في مجلس العموم في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، في سياق مناظرة عامة عن فلسطين، وذلك على لسان نصير غيور للقضية الصهيونية، هو الكابتن كاساليت، الذي قال ان

العراق قد يساهم في حل النزاع في فلسطين من خلال استيعاب الفلسطينيين، واستشهد بمقال بِل «كمصدر موثوق به» لهذا الزعم.(٢٣٨) كذلك، وفي الشهر ذاته، عاد بِل الى العراق ليمضي الشتاء فيه، في محاولة للتأثير بصورة غير مباشرة في سياسيي العراق، ومنهم نوري السعيد وتوفيق السويدي. واصطحب معه احدى بناته، واستأجر بيتا مريحا في بغداد. وزعم ان عودته الى العراق هي للراحة، في جزء منها، ولمتابعة «أبحاثه في شؤون آسيا الوسطى»، المتصلة بمهنته الصحافية.(٢٣٩)

وفي الوقت ذاته، تابع نورمان حملته العالمية من وراء الستارة. وقيل له ان موظفي الوكالة اليهودية قد علموا بمشروعه «لترحيل واسع النطاق» للفلسطينيين الى العراق، وأنهم «ينظرون الى المشروع بعطف كبير.»(٢٤٠) وبعد مناقشة مشروعه هاتفيا مع لويس براندايس، وهو زعيم صهيوني عالمي في الولايات المتحدة، وموريس ج. كاربف، وهو عضو أميركي في الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية، وروبرت والي كوهين، وهو من لندن، قرر نورمان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨ التوجه الى لندن التي وصل اليها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٨، وبقي فيها حتى ٢٥ آذار/مارس ١٩٣٩. وقابل هناك ثلاثة من اهم زعماء الوكالة اليهودية هم وايزمن، وبن-غوريون، وشرتوك. ووجد نورمان «انهم مهتمون جدا بالمشروع. فقد كانوا قد فكّروا مليّا في طرح مشروع كهذا في المؤتمر»، اي مشروع بن-غوريون. كما كانوا «على استعداد تام للتعاون» مع تكتيك نورمان، وجعل خطته تبدو أنها تأتي من الجانب العراقي. ودوّن نورمان ما يلي: «قابلتهم في مناسبات عدة حين كنت في لندن، ونمّيت شعورا قويا بالعمل وإياهم. وحملهم هذا الأمر على ان يجعلوني واحدا من القليلين الذين دُعيوا لحضور جميع اجتماعات الوفد اليهودي الى المؤتمر [مؤتمر سانت جيمس].»(٢٤١) وفي ربيع تلك السنة، اثنى وايزمن على نشاطات نورمان في رسالة الى صهيوني أميركي آخر يُدعى سولومون غولدمان، الذي كان مشاركا في هذه الحملة العالمية، فقال: «أنا أعلم ان السيد إدوارد نورمان يتعامل معها [الحملة] بحصافة تامة وذكاء كبير في رأيي.»(٢٤٢) وعاد وايزمن في حزيران/يونيو فكتب الى نورمان: «لا حاجة

الى ان أقول لك انني سأفعل ما في وسعي لمساندة جهودك التي أكنّ لها أعظم التقدير.»(٢٤٣)

علاوة على ذلك، قابل نورمان في لندن (في أواسط كانون الثاني/يناير **١٩٣٩**) بنحاس روتنبرغ، وهو عضو سابق في الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية ورئيس المجلس القومي لليشوف، الذي ذكرناه أعلاه فيما يتعلق بمشروع وايزمن للترحيل سنة **١٩٣٠** والضغط السرّي الذي مارسه قادة اليشوف في لندن في ربيع سنة **١٩٣٧** لتهجير فلاحي فلسطين الى شرق الأردن. ودوّن نورمان ما يلي: «وجدت فورا في آرائه وآرائي الكثير من الأمور المشتركة، على الرغم من انه لم يكن قد فكّر من قبل في ترحيل فلاّحي فلسطين الى العراق.» لكن روتنبرغ اقترح انه من خلال إطلاق مشاريـع اقتصادية في البلاد العربية المجاورة، بمشاركة صهيونية، فان هذا «قد يصرف بعض الانشداد العربي الحالي الى فلسطين، وقد يؤدي أيضا حتى الى التسبب بهجرة يد عاملة عربية من فلسطين الى هذه البلاد.» وفي نهاية المطاف، وبعد مباحثات عدة، «تم التوافق بين السيد روتنبرغ وبيني على ان من المرغوب فيه ان نتعاون مع بعضنا البعض.» وفيما بعد، قرر نورمان البقاء في لندن خلال الشتاء كي يتحرى مع روتنبرغ عن الإمكانات العملية للعمل معا في مشروع الترحيل.(٢٤٤)

وشارك كل من وايزمن ونورمان في جهود منسقة خلال الحرب العالمية الثانية للضغط من أجل الوصول الى تورط أميركي في خطة الترحيل الصهيونية الى العراق، وحاولا ربط هذا المشروع بالأهداف الحربية والجهود الأميركية. وكانا يأملان باقناع الأميركيين بتبني المشروع، وكانت حجتهما ان ترحيل اليد العاملة الزراعية الفلسطينية الى العراق امر ضروري للانتاج المحلي للغذاء الذي تطلبه القوات الأميركية والجنوب الأفريقية والأوسترالية والبريطانية في مختلف مسارح الحرب، بدلا من الاعتماد على استيراد المؤن الغذائية من مناطق تقع خارج الشرق الأوسط.(٢٤٥) وأوضح نورمان: «لا ريب في ضرورة استخدام وسائل الدعاية الذكية والدقيقة. وقد يطلب من الناس في البدء التوجه الى العراق كعمال زراعيين مأجورين ليصبحوا»، فيما بعد، «مستوطنين دائمين.» وكتب نورمان أيضا ان ثمة عددا من خبراء الزراعة

الأميركيين كان يعمل آنئذ في السعودية، «وقد يتاح استخدامه بشأن التخطيط لتنمية وزراعة شط الحي في العراق» ـ(٢٤٦) وهو المكان الجديد المقترح للمرحّلين الفلسطينيين. ومن المرجح أيضا ان نورمان قد حصل على خدمات خبير التربة الأميركي والتر كلاي لاودرميلك، الذي كان مساعد رئيس هيئة الحفاظ على البيئة الأميركية. وكان لاودرميلك مسيحيا صهيونيا وعضوا في لجنة فلسطين الأميركية، وهي منظمة تضم أميركيين بارزين من اليهود ومن غير اليهود، هدفها حشد الدعم الجماهيري الأميركي لليشوف. وزار لاودرميلك العراق في اوائل سنة **١٩٣٩**، وحضر افتتاح سدكوت العمارة، اي السد التحويلي على نهر دجلة. وبعد ثلاثة أعوام نشر كتابا بعنوان «فلسطين، ارض الوعد» (*Palestine, Land of Promise*) يدعو فيه الى ترحيل الفلسطينيين الى المنطقة نفسها في العراق التي اقترحها نورمان في مذكّراته السرّية.(٢٤٧)

أما جهود بل لمصلحة الصهاينة في لندن، فقد اثمرت ردات فعل سلبية من المسؤولين البريطانيين في وزارتي المستعمرات والخارجية على حد سواء. وفي سنة **١٩٤١** اوضح السير هارولد داوني من وزارة المستعمرات في أوائل شباط/فبراير ان نشاطات بل ليس فقط أنها لا تخدم المصالح البريطانية بل كان من المرجح انها قد تسبب الاحراج الشديد للحكومة البريطانية.(٢٤٨) وفي الشهر ذاته كتب مسؤول كبير آخر في وزارة المستعمرات يدعى ج. س. بنيت يصف خطة نورمان للترحيل الى العراق بأنها من صنع هواة وغير عملية، وليس لها حظ من النجاح، إذ ليس ثمة اي داع يدعو الى الافتراض ان عرب فلسطين قد يقبلون بترحيل طوعي، او ان حكومة العراق وما يعرف عنها من عواطفها القومية العربية، قد تطلب تهجيرهم الى العراق.(٢٤٩)

لكن هذه الاحباطات لم تمنع الصهاينة من متابعة مشروعهم العراقي؛ فعلّقوا آمالهم على الادارة الأميركية. وفي تشرين الأول/أكتوبر **١٩٤٥** ناشد نورمان البيت الأبيض مباشرة، إذ وجّه الى الرئيس الجديد هاري ترومان رسالة يزعم فيها «ان حل المسائل السياسية من خلال الترحيل قد اصبح وسيلة

معترفا بها»، وأن «الصعوبات القائمة في فلسطين ناجمة عن وجود العرب الذين كان في الإمكان ترحيلهم الى أماكن اخرى خارج فلسطين.» واستشهد بقرار حزب العمال البريطاني الذي اتُّخذ في مؤتمر كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٤ في مصلحة ترحيل العرب خارج فلسطين، لكن من دون اقتراح وجهة الترحيل. وأوضح انه، من أجل ان يكون لإقرار حزب العمال البريطاني «منفعة حقيقية»، لا بد من «إيجاد مكان صالح لإعادة التوطين»، وانه يكتب الى الرئيس ليعلمه بـ«مكان له مستقبل جيد»، فقال:

> اجريتُ قبل عدة أعوام دراسة مستفيضة عن إمكان استيعاب العراق لنسبة عالية من عرب فلسطين. وتفيد النتائج التي توصلت اليها، والتي تستند الى حقائق مقبولة عامة، ان إعادة توطين نحو ٧٥٠,٠٠٠ فلاح فلسطيني عربي في العراق لا تتضمن بأي شكل من الأشكال اية صعوبات عملية (تمييزا لها من الصعوبات السياسية).[٢٥٠]

واقترح نورمان ان تُرسل الى الرئيس «الحقائق والأرقام التفصيلية» و«المعلومات الداعمة الموثوق بها» التي جمعها هو. وقد أرسلها فعلا في مذكرة تحمل تاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥.[٢٥١]

من الواضح ان مشروع نورمان للترحيل «الطوعي» لم يكن له اي حظ يذكر في التنفيذ. وكان احد الافتراضات الرئيسية والمغلوط فيها في مشروعه ان عرب فلسطين يرغبون فعلا في «مساحة للعيش»، وأنهم على استعداد للرحيل الى منطقة بديلة يفترض انها فارغة في العراق بحيث يمكن تسليم فلسطين الى شعب آخر. وكان هذا الافتراض مضلِّلا عمدا، ويتجاهل تماما الوعي السياسي للفلسطينيين الذين يرون في فلسطين بلدهم العربي الخاص بهم والذي كانوا يناضلون من أجل إبقائه هكذا. لكن مغزى هذه الضغوط العالمية التي قام نورمان بها من قبل، حتى سنة ١٩٤٨، كان في ترابطها الجوهري مع تخطيط اليشوف للتسبب بتهجير قسري في وقت مقبل ما، بغض النظر عما إذا كانت وجهة المرحَّلين شرق الأردن او سوريا او العراق. والدليل المباشر على هذا الترابط نجده خلال هجرة الفلسطينيين سنة ١٩٤٨، حين اصرّ أعضاء في «لجنة الترحيل» التابعة للحكومة الاسرائيلية «إصرارا شديدا» من خلال الوكالة

اليهودية وأوساط وزارة الخارجية «على الحصول على كنوز نورمان»، اي على مذكراته الخاصة بالترحيل والمعلومات والتحضيرات التي قام بها منذ ١٤ عاما. وكان من هؤلاء الأعضاء عزرا دانين وزلمان ليفشتس (الذي كان عضوا في لجان الترحيل في فترة ١٩٣٧ – ١٩٤٢). ووافق نورمان طبعا، لكنه طلب «ان يرسل السيد شرتوك (والسيد شرتوك وحده) له رسالة يعبّر فيها عن اعترافه بكل ما فعله في هذا السبيل، وبوضعه محصلة نشاطاته السابقة في تصرف الحكومة الاسرائيلية.»[٢٥٢]

ب – حادثة فيلبي

سبق ان أثبتنا بالدليل الواضح ان القيادة الصهيونية كانت توّاقة الى عقد صفقة مع البلاد العربية المجاورة تمهد السبيل لتنفيذ مشاريعها الترحيلية عنوة. ففي أواسط الثلاثينات أُرسلت الى الأمير عبد الله بصورة سرية خطة الترحيل الى شرق الأردن التي وضعتها الوكالة اليهودية، والتي بحثنا فيها أعلاه. كذلك اتخذ الصهاينة في أواخر الثلاثينات مبادرات في اتجاه الملك عبد العزيز بن سعود، ملك العربية السعودية، من خلال المستشرق البريطاني الغريب الأطوار ونصير الملك الغيور هـ. سانت جون فيلبي. وكان الهدف الأساسي من مخططات فيلبي وصفقاته ان يساعد ابن سعود في الوصول الى دور مهيمن في اتحاد عربي مستقبلي وفي الحصول على مساعدات مالية للمملكة السعودية، التي كانت آنئذ، كما يبدو، تواجه صعوبات مالية. وكان لويس نامير صلة الوصل الرئيسية بفيلبي في لندن، وكان نامير صديقا حميما وزميلا لوايزمن، وكان السكرتير السياسي للهيئة التنفيذية الصهيونية سنة ١٩٢٩ – ١٩٣٠، كما عمل مستشارا سياسيا للهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية في لندن خلال الفترة ١٩٣٨ – ١٩٤٥. والأهم من ذلك هو انه كان لنامير على ما يبدو دور نافذ في الضغوط التي مارستها الوكالة اليهودية من وراء الستارة، والتي ادت الى إقحام المشروع الصهيوني للترحيل في خطة التقسيم التي وضعتها اللجنة الملكية سنة ١٩٣٧. وقد رتّب نامير في لندن لقاء بين

فيلبي ووايزمن وشرتوك في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر **١٩٣٩**. واستنادا الى روايته، فقد كانت فكرة فيلبي ان «تُسلَّم فلسطين بكاملها الى اليهود خالية من سكانها العرب باستثناء (مدينة فاتيكان) في القدس القديمة.» وفي المقابل، يدعم اليهود طموح ابن سعود الى قيادة الاتحاد العربي في المستقبل. واقترح فيلبي أيضا «مبلغ **٢٠** مليون جنيه لابن سعود فيما لو تم تطبيق هذا المشروع بالكامل.»[٢٥٣] كذلك أكدّ وايزمن انه في الوقت الذي كان الصهاينة مستعدين للتعهد بـ«منافع اقتصادية»، فانهم ليسوا قادرين على إعطاء تعهدات سياسية نافذة لا طاقة لهم على الوفاء بها. وأضاف أيضا ان في الإمكان ترقب دعم أميركي نافذ جدا لتسوية كهذه، وانه عندما يزور أميركا «يتوقّع ان يقابل الرئيس روزفلت، وأن ينال منه الدعم لمشروع كبير له مثل هذه الصفات.»[٢٥٤]

ودوّن شرتوك في يومياته الاقتراح الذي تقدم به في هذا الاجتماع، ومفاده ان المال الممنوح «هو لتمويل إعادة توطين العرب المقتَلَعين من ارض اسرائيل.»[٢٥٥] وعندما سأل شرتوك عن مصدر الحصول على مثل هذا المبلغ الكبير من المال، أجاب وايزمن انه «سيتوجه الى رئيس الولايات المتحدة ويطلب العون لإقامة دولة يهودية ولترحيل عرب فلسطين.»[٢٥٦]

وليس من المؤكد أبدا ان مشروع ترحيل العرب قد صدر عن فيلبي أولا، كما تلوّح رواية نامير بذلك. وكان نامير قد عمل في فترة **١٩١٥ — ١٩٢٠** في هيئة موظفي دائرتي الدعاية والإعلام والاستخبارات السياسية في وزارة الخارجية البريطانية، ومن المرجح ان روايته تتضمن بعض عناصر التضليل. وعلاوة على ذلك، فان فكرة الترحيل الشامل باستثناء «مدينة فاتيكان» في القدس القديمة تبدو، على الأرجح، من بنات أفكار نامير، الذي كان يهوديا صهيونيا متطرفا ومتقلّبا، وكان على الدوام منجذبا نحو الكاثوليكية، بل انه تحول اليها وتم تعميده بعد ذلك بأعوام قليلة، وليست من أفكار فيلبي الذي كان قد تحول الى الإسلام. لكن هذا لا يعني ان فيلبي كان يتعاون معهم من دون رضاه، على الرغم من ان روايته لهذه المحادثات مختلفة.[٢٥٧] أما رواية وايزمن فهي تلقي على مشروع المال ضوءا مختلفا،

إذ جاء فيها:

> [قال فيلبي]: «الأمر يُلخّص بالمال، على شكل قرض، وبالعون التقني والعون المعنوي». فأجبته أنا [وايزمن]: «فيما يختص بالمال، انت تعلم ان أموالي في جيوب كل يهودي في كل أرجاء العالم. إذا كان في إمكاني ان أقول ان ثمة زعيما عربيا كبيرا مستعدا للمضي قدما وللتعاون معنا، فهذا امر مساعد. قل لي، كم تريد من المال؟ إذا قلت مليونا فأقول ان هذا مبلغ زهيد للغاية. وإذا قلت خمسين مليونا فأقول بكل بساطة انني لا أملك هذا المبلغ. لكن لربما يكون مبلغ عشرين مليونا كافيا» — وقلت: «لربما في استطاعتي الحصول عليه».[٢٥٨]

من الواضح ان وايزمن، لا فيلبي، هو الذي اقترح مبلغ **٢٠** مليون جنيه.

واستمر فيلبي يخطط حتى سنة **١٩٤٣**، الأمر الذي استهلك الكثير من جهود وايزمن ونامير وطاقاتهما. وقد صاغ نامير خطة مفصلة للطوارىء في تشرين الثاني/ نوفمبر **١٩٣٩**، وذلك بالاشتراك مع السيدة دغديل (واسمها بلانش كامبل بلفور)، وهي ابنة اخ آرثر بلفور، صاحب وعد بلفور، ومستشارة امينة لوايزمن. وتضمّنت هذه الخطة العناصر الرئيسية للتفسير الصهيوني للاتفاق مع فيلبي.[٢٥٩] وفي آذار/ مارس من السنة التالية، كتب وايزمن الى فيلبي يعرّفه «على صديق لي اسمه السيد إدوارد نورمان، من نيويورك، الذي كان لأعوام عدة يعمل على مشروع للتنمية على نطاق واسع في العراق. ورأيي ان في هذا المشروع بعض المزايا التي قد تهمّك.»[٢٦٠]

لكن تبيّن ان الآمال التي عقدها وايزمن على التوجه نحو ابن سعود من خلال فيلبي، وفي ظل رعاية مشتركة، كان يُسعى لها، من روزفلت وتشرشل، كانت في غير موضعها. فقد رفض ابن سعود الانجذاب نحو اية مفاوضات جدية مع الصهاينة. وأصبح الكولونيل هارولد ب. هوسكنز، مستشار وزارة الخارجية والمبعوث الشخصي للرئيس روزفلت الى الشرق الأوسط، مقتنعا بعد محادثاته مع ابن سعود وفيلبي بأن ليس ثمة من حظ لإبرام صفقة مع ابن سعود. وأرسل تقريرا قال فيه ان الملك السعودي قد ابعد فيلبي لأنه اقترح «رشوة صهيونية».[٢٦١]

ج ـ الضغط الصهيوني الكامن
في قرار حزب العمّال البريطاني سنة ١٩٤٤

سجلت الصهيونية العالمية، التي كانت تضغط من وراء الستارة لترحيل العرب قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها، انتصارا حين تبنّى مؤتمر حزب العمّال البريطاني قرارا يغالي في مناصرة الصهيونية في كانون الأول/ ديسمبر **١٩٤٤**. ومما جاء في النص ما يلي: «فليُشَّجع العرب على الخروج بينما يتوالى دخول اليهود. وليعوّض عليهم تعويضا سخيا في مقابل أراضيهم، وليكن توطينهم في مكان آخر منظَّما بعناية وممَوّلا بسخاء. . . حقا، يجب أيضا ان نعيد النظر في إمكان توسيع الحدود الفلسطينية القائمة حاليا، وذلك بالاتفاق مع مصر وسوريا وشرق الأردن.»[٢٦٢] هذا القرار صاغه هيو دالتون، الذي كان، باعترافه هو، مناصرا للصهيونية المتطرفة، والذي طالب مرة بإقامة دولة يهودية على ضفّتي نهر الأردن وفي شبه جزيرة سيناء. وفي سنة **١٩٣٠**، وعندما قدم وايزمن الى حكومة العمّال البريطانية مشروعه السري للترحيل للنظر فيه، كان دالتون نائبا لوزير الخارجية آرثر هندرسن، وكانت له صلات وثيقة بالأوساط الصهيونية النافذة في لندن، بمن في ذلك نامير ووايزمن. كذلك، وعندما كان دالتون في فترة سابقة استاذا في كلية لندن للاقتصاد، كان بين تلامذته موشيه شرتوك ودافيد هاكوهين ـ وقد اصبح هذا الأخير فيما بعد مديرا لشركة سوليل بونيه، وهي شركة الهستدروت الكبيرة للإنشاءات ـ الذي رافق بن ـ غوريون في رحلته الى لندن في أيار/ مايو **١٩٣٧**، في الوقت الذي كان رئيس الوكالة اليهودية يضغط في أوساط البرلمان البريطاني لقبول مشروع الترحيل. وقد أشرنا أعلاه الى الضغوط التي مارستها الوكالة اليهودية على حزب العمّال البريطاني، عندما قابل وايزمن وشرتوك كليمنت أتلي في تشرين الأول/ أكتوبر **١٩٣٩**.

لقد كانت الدوافع الكامنة في تبني مؤتمر حزب العمال نص القرار الذي صاغه دالتون ـ هذا النص الذي كانت الوكالة اليهودية في لندن تعلم بمحتوياته منذ تشرين الثاني/ نوفمبر **١٩٤٣** والذي جرى تعديله بالتشاور مع وايزمن ـ دوافع معقدة، وتقع خارج نطاق دراستنا هذه. لكن المعروف

جيدا ان الحزب كان يضم بين أعضاء هيئته التنفيذية مجموعة نافذة جدا من أنصار الصهيونية. فبالإضافة الى دالتون وآرثر هندرسن، كانت هذه المجموعة تضم هارولد جوزف لاسكي، وهو سياسي يهودي «عبّر عن امتنانه العاطفي جدا» لدالتون بسبب النص الذي صاغه.[٢٦٣]

وكما كان متوقعا، فقد أثار قرار الهيئة التنفيذية القومية لحزب العمال البريطاني مشاعر احتجاج لا حدود لها في صفوف عرب فلسطين، الذين رأوا فيه محاولة شرسة للتعدي على مصالحهم وحقوقهم المبدئية في وطنهم.[٢٦٤] ومن جهة اخرى، ناقشت الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية في ٧ أيار/مايو **١٩٤٤** صيغة القرار التي وضعها دالتون، اي قبل عدة اشهر من تبني مؤتمر حزب العمال البريطاني القرار المتطرف الخاص بفلسطين. ووصف بن ـ غوريون صيغة هذا القرار بأنها «مشجعة للغاية»، وتقبّلها «بارتياح كبير». لكن، في الوقت ذاته، عبّر بن ـ غوريون عن قلقه حيال التفسيرات الممكنة لكلمات النص ومضامينه العملية. فقد ربط مشروع القرار هذا، وبصورة علنية، هجرة اليهود الى فلسطين وإعادة بناء البلد كدولة يهودية بمشروع الترحيل كشرط لا بد منه، وهو ما يعني انه قد لا يكون لفلسطين من دونه «قدرة الاستيعاب». من هنا، ومن دون ترحيل العرب، فان سياسة بريطانيا بشأن تقييد الهجرة اليهودية قد تبقى بلا تغيير، في الوقت الذي كانت القيادة الصهيونية تسعى في حملاتها لتعديل هذه السياسة.[٢٦٥] ومع ذلك، فان فكرة ترحيل العرب كانت في رأي بن ـ غوريون تقع في قلب فكرة الصهيونية، وقد ظلت

> الفكرة الصائبة. فالصهيونية تعني ترحيل اليهود. وفيما يختص بترحيل العرب، فهذا أسهل كثيرا من اي ترحيل آخر. ثمة دول عربية في المنطقة. . . ومن الواضح انه إذا تم ترحيل العرب [الى هذه الدول]، فهذا الأمر سيحسّن أوضاعهم لا العكس.[٢٦٦]

وبالإضافة الى ذلك، فقد كان من الأهمية بمكان، في رأي بن ـ غوريون، ان يتبنّى «الأمميون» الفكرة التي كانت قد بدأت «تخترق» أذهان الغرب. وحتى لو طرح مؤتمر حزب العمال مشروع القرار هذا جانبا (في حالة تبنّيه) «فيجب

ألّا نعتبر ذلك نكسة»، لأن المسألة تُقرّر نهائيا بعد الحرب. وأوضح بن ـ غوريون ان مذابح [اليهود على يد النازية] لم تُستغل بعد استغلالا كاملا لمصلحة الصهيونية، لأن الحلفاء لا يزالون منهمكين بمتابعة النصر، ولا ريب في ان فرصة الصهيونية العظمى ستبرز بعد نهاية الحرب.

ويتضح من مناقشات الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية في أيار/ مايو وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٤ ان الإجماع الذي توصلت اجتماعات الهيئة التنفيذية اليه في حزيران/ يونيو ١٩٣٨ للترويج لترحيل العرب لم يؤكَّد مجددا فحسب بل انه عُزّز أيضا. وقال عضو حزب ماباي، إلياهو دوبكين ـ الذي اصبح في سنة ١٩٣٧ نائب عضو في الهيئة التنفيذية (وعضوا كاملا سنة ١٩٤٥) ومديرا لدائرة الهجرة في الوكالة اليهودية ـ انه لا يستطيع، وبكل بساطة، ان يفهم الحاجة الى التروّي في معالجة موضوع الترحيل التي عبّر بعض زملائه عنها، إذا كان هذا الحل يوشك ان يُطبَّق في أوروبا. أما ورنر سيناتور «الليبرالي»، والذي كان منذ حزيران/ يونيو ١٩٣٨ قد أعلن دعمه لِـ «الترحيل الأقصى» ـ فقال ان لترحيل الفلسطينيين الى العراق ما يبرّره خلقيا وسياسيا ما دامت سياسة الترحيل ذاتها ستُطبَّق على السكان الألمان في بولندا وتشيكوسلوفاكيا.[٢٦٧] وفي اجتماع للهيئة التنفيذية في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر، ذهب سيناتور الى ابعد من هذا فشن هجوما على زميليه القديمين في منظمة إيحود (مارتن بوبر ويهودا ماغنس) اللذين دعيا الى القومية الثنائية، وكانا مهتمين بالسياسة الخلقية؛ فقال انه لا يشعر بأي وخز للضمير في الدعوة الى ترحيل العرب قسرا، بينما أشار الى «كارثة» يهود أوروبا بقوله: «في مقابل ترحيل مليون عربي، فأنا اصرّح، وبضمير مرتاح، بالموافقة على اللجوء حتى الى وسائل أكثر تطرفا.»[٢٦٨]

وحدث ان قرار ترحيل العرب الصادر عن مؤتمر حزب العمال البريطاني في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٤ لم يوضع موضع التنفيذ عندما وصل الحزب الى السلطة سنة ١٩٤٥. لكن هذا لم يمنع الصهاينة العماليين من شن حملة تهدف الى تبني هذه الفكرة في الغرب. وفي مناظرة خلال المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين، الذي عقد في بازل بين ٩ و ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر

١٩٤٦، اعرب حاييم غرينبرغ، وهو ناطق باسم الصهيونية العمّالية معترف به في العالم بأسره، عن اعتقاده ان قيام دولة يهودية يستتبع ترحيلا قسريا لقسم كبير من سكان هذه الدولة من العرب.[٢٦٩] وفي المؤتمر ذاته، تم انتخاب غرينبرغ لعضوية الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية، ورأس فيها بعد دائرة التعليم والثقافة فيها حتى وفاته سنة ١٩٥٣. وقبل ذلك بعامين، اي سنة ١٩٥٠، «كرّمت» دولة اسرائيل دالتون لمناصرته الصهيونية فترة طويلة بلغت ذروتها في صوغه قرار سنة ١٩٤٤، فأطلقت اسمه على مستوطنة موشاف بُنيت حديثا على أنقاض قرية عربية رُحّل أهلها في شرقي الجليل الأعلى.

د ـ خطة بن ـ حورين ونشاطاته، ١٩٤٣ ـ ١٩٤٨

كان إلياهو بن ـ حورين يعمل في الإعلام في حركة التصحيحيين وكان زميلا حميما لجابوتنسكي. وقد رأس تحرير صحيفة الييشوف العبرية «دؤار هايوم»، التي كانت قد نشرت سابقا إعلان أوسيشكين المذكور أعلاه في نيسان/ إبريل ١٩٣٠، والداعي الى نقل العرب من فلسطين. وفي سنة ١٩٣٥، وعندما انشق التصحيحيون عن المنظمة الصهيونية العالمية وأقاموا منظمة صهيونية جديدة مستقلة، انتُخب بن ـ حورين عضوا في الهيئة التنفيذية العالمية لهذه المنظمة الجديدة. وبصفته تلك، عمل في لندن بين سنتي ١٩٣٧ و ١٩٤٠، وفي نيويورك بين سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤٣. ومارس بعد الحرب العالمية الثانية أعمال التأمين الخاصة، بالإضافة الى ممارسة الضغوط الصهيونية في الولايات المتحدة، ووظّفه مجلس الطوارىء الصهيوني الأميركي مستشارا له.

في سنة ١٩٤٣ بدأ بن ـ حورين الدعاية لمشروعه المتعلق بترحيل العرب الى العراق او الى «دولة عراقية ـ سورية موحدة»، وذلك في كتابه: *The Middle East: Crossroads of History*.[٢٧٠] وتبين حججه التبريرية، التي تشدد على العراق وجهة ممكنة للمرحّلين الفلسطينيين، انه كان مطلعا على حجج إدوارد نورمان ومذكّراته السرية خلال الحرب، وخصوصا محاولته ربط

فكرة الترحيل الصهيونية بالمجهود الحربي الأميركي.[٢٧١] ويوحي بعض المزاعم الأخرى في نصوص كتاب بن ـ حورين ان المؤلف كان محيطا إحاطة عميقة باتصالات ونشاطات نورمان الخفيّة، وأنه لربما شارك أيضا في الحملة الصهيونية العالمية المنسّقة بدقة والهادفة الى الترحيل. وفي الوقت ذاته، فان تبريرات بن ـ حورين تبدو في هذا المجال مستمدّة من كتابات جابوتنسكي المذكورة أعلاه.

وبوصفه صهيونيا تصحيحيا يؤمن باقامة دولة يهودية «خالصة» على ضفتي نهر الأردن، كتب بن ـ حورين:

> أَقترح ترحيل عرب فلسطين وشرق الأردن الى العراق او الى دولة عراقية ـ سورية موحّدة. وهذا يعني نقل ١,٢٠٠,٠٠٠ نسمة تقريبا. فقد تضمّن تبادل السكّان بين اليونان والأتراك عددا أكبر من الناس وأعدادا أكبر فأكبر في مبادلات السكان الداخلية في روسيا...
>
> لن يُرحّل عرب فلسطين الى بلد اجنبي بل الى ارض عربية اخرى... والمسافة بين وطنهم الجديد ووطنهم القديم قصيرة، ولا تتطلّب عبور المحيطات والبحور. والأحوال المناخية هي هي. وإذا خُطِّط لمشروع الترحيل والاستعمار جيدا ونُفّذ بانتظام، يحصل الفلاح الفلسطيني على تربة أفضل وشروط عيش احسن مستقبلا من تلك التي يمكن له ان يتوقّعها يوما في فلسطين. كما ان العربي من سكّان المدن سيجد مجالا اوسع كثيرا لنشاطاته وطموحاته ضمن إطار دولة عربية خالصة اوسع.[٢٧٢]

واقترح بن ـ حورين كذلك ان «إزاحة» السكان العرب من فلسطين وشرق الأردن الى العراق، مع ما يواكبها من ترحيل متزامن ليهود العراق واليمن وسوريا الى فلسطين، يمكن ان تُنفّذ في مهلة ثمانية عشر شهرا: «وإذا تم اعتماد هذه السياسة فان فلسطين الغربية [اي غرب نهر الأردن] وحدها يمكن ان توفّر للمهاجرين اليهود كل الأراضي التي يزرعها العرب حاليا»، ومن ثم «فهناك شرق الأردن مع مساحات كبيرة من التربة الخصبة وإمكانات ري جيدة.» والتحويل السريع من فلسطين عربية الى دولة يهودية، وترحيل سكّانها العرب الى العراق او الى «إدارة» عراقية ـ سورية «ذات سيادة مشتركة»، يمكن ان يتحققا معا من خلال معونة عالمية فعّالة.[٢٧٣] ويجب

تطبيق مشروع التهجير «بحزم». وأضاف:

> ان حلا كهذا، وهو حل عادل وعملي معا، يؤدي سريعا الى نمو علاقات جوار طيبة بين اليهود والعرب... والشرط الضروري الذي لا بد منه لمثل هذه النهاية السعيدة هو الاصرار المطلق من جانب الأمم العظمى، التي ستفرض شروط السلام وستضع أساسا لنظام عالمي في المستقبل، على تبنّي هذا الحل لا اي حل آخر للمشكلات العربية ـ اليهودية، ووضعه موضع التنفيذ.[٢٧٤]

وعلى غرار إدوارد نورمان، كان بن ـ حورين يناشد الادارة الأميركية دعم اسس هذه الحملة الصهيونية و«فرض» تهجير العرب. ويبدو ان بن ـ حورين كان ضمنا يستجدي دعم هربرت هوفر، رئيس الولايات المتحدة السابق، لهذه العملية؛ فقد كان هوفر يتعاطف مع الصهيونية منذ امد بعيد، وكان مطلعا على خطة نورمان وضغوطه للترحيل الى العراق.[٢٧٥]

قابل بن ـ حورين هوفر أول مرة في أواخر سنة ١٩٤٣. وقد قال في روايته لهذه المقابلة «انه كان من شأنها ان تؤدي الى روابط وثيقة بشخصية أميركية عظيمة... فقد استثارت فكرة واحدة في كتابي اهتمام هوفر... وهي الخطة الخاصة بتبادل عربي ـ يهودي للسكان بين فلسطين والعراق.»[٢٧٦] ويبدو ان هوفر وافق على المشاركة في حملة صهيونية لتنفيذ خطة بن ـ حورين. وبعد ذلك بعامين، اي في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٥، أُطلقت حملة الترحيل الصهيونية الأميركية علنا على شكل ما سُمّي «خطة هوفر»،[٢٧٧] التي قُدّمت الى البيت الأبيض أيضا.[٢٧٨] وهي تكتيك مكيافيلي أُعدّ غطاء للمبادرات والنشاطات اليهودية الصهيونية. والأمر الذي يكشف الحقائق أيضا هو ان الدعم العلني للخطة اتى من فيلكس فرانكفورتر، الذي كان مستشارا قانونيا للوفد الصهيوني الى مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩، حيث ناقش كل من أهرونسن وايزمن فيما بينهما مشروع ترحيل العرب الى العراق. وكان فرانكفورتر أيضا زميلا للويس براندايس (نصير خطة ونشاطات نورمان للترحيل) في القيادة الصهيونية الأميركية، وكان عضوا في اللجنة التنفيذية الموقتة للشؤون الصهيونية العامة في الولايات المتحدة. وجاء الدعم أيضا لما يُسمّى «خطة هوفر» من الحاخام أبا هيلل

سلفر،[٢٧٩] الذي كان آنئذ رئيسا لمجلس الطوارىء الصهيوني الأميركي (الذي استخدم بن ـ حورين بصفة استشارية) ورئيسا للفرع الأميركي للوكالة اليهودية بين سنتي ١٩٤٦ و ١٩٤٨. وبينما اخفى مجلس الطوارىء الصهيوني الأميركي واقـع ان الخطة جاءت أصلا من احد موظفيه، اصدر المجلس بيانا عاما صيغت كلماته بدقة جاء فيه «ان كل امرىء ذي نيات طيبة... يرحب بخطة السيد هوفر كتعبير عن تصرف رجل دولة مسؤول وبنّاء. عندما تفشل كل الوسائل الناجعة التي طالما اعترف الناس بها... يحين الوقت للتفكير في مواقف جديدة. وخطة هوفر تمثل، من دون شك، موقفا جديدا صاغه عقل غير متحيز ومتمرس بسياسة الدول وبأعمال الإغاثة وإعادة التأهيل. وإذا ما تجاوب العرب مع هذه الفكرة فسنكون سعداء للتعاون مع القوى العظمى ومع العرب على العمل لتنفيذ خطة هوفر.»[٢٨٠]

والتحق إليشَع م. فريدمان، وهو مستشار مالي صهيوني مقره نيويورك، بفريق بن-حورين ـ هوفر.[٢٨١] وزعم هوفر علنا انه بالنظر الى كونه مهندسا، فان خطته لترحيل العرب حل «هندسي» للصراع في فلسطين.[٢٨٢] وقد جمع حوله مجموعة من المهندسين في نيويورك لمناقشة الجوانب العملية والتقنية في الخطة. كما حاول ان يثير اهتمام المليونير اليهودي الأميركي برنارد باروخ بالخطة، وأن يحصل على دعم صاحب جريدة *The New York Times*، آرثر سلزبيرغر.[٢٨٣]

وكما كان متوقعا، فان ردة الفعل العربية سرعان ما اتت من خليل طوطح، الرئيس التنفيذي لمؤسسة الشؤون العربية ـ الأميركية، في رسالة بعث بها الى صحيفة *The New York Times* بتاريخ ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥.[٢٨٤] إذ رفض طوطح الخطة رفضا باتا وعلى اسس خلقية ودينية وسياسية. وأوضح ان «الأمر ليس مسألة تمويل وهندسة، انه مسألة إنسانية وخلقية ودينية لا يمكن النظر اليها من زاوية الاعتبارات التقنية المحض... ان لب الموضوع هو ما إذا كان عرب فلسطين يرغبون في الترحيل الى العراق او لا... وحتى لو اعتُبرت البلاد العربية وحدة فهذا لا يبرر جمع مليون عربي في فلسطين في رزمة وإرسالهم الى العراق لفسح المجال أمام

مزيد من الهجرة الصهيونية.»

وتبيّن المراسلات بين هوفر وبن ـ حورين ان الأول كان حتى أواخر الأربعينات نشيطا في محاولة «هندسة» ترحيل الفلسطينيين الى العراق.[٢٨٥] وفي أيار/ مايو ١٩٤٩، وخلال المرحلة الأخيرة من خروج اللاجئين الفلسطينيين، نشرت مجلة *Harper* الأميركية المؤيدة للصهيونية مقالا بقلم بن ـ حورين بعنوان: «من فلسطين الى اسرائيل». وأضافت المجلة ملاحظة شخصية عن المؤلف، جاء فيها ان «السيد بن ـ حورين دعا» ـ في مقال نُشر في عدد المجلة لشهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٤ ـ «الى خطة كانت آنئذ تبدو بعيدة المنال... وتقضي بترحيل عرب فلسطين الى العراق وإعادة توطينهم هناك. والآن، وبينما يواجه الآلاف من اللاجئين العرب مستقبلا تعيسا، فان فكرة الترحيل تبدو كأن لها حظا كبيرا من النجاح... وبالنظر الى الطبيعة الصائبة لأحكام السيد بن ـ حورين وتنبؤاته السابقة، نشعر بأن في وسعنا الاعتماد على كلامه عن اسرائيل الحاضرة: 'انها تعمل بنجاح'.»[٢٨٦] وكما في حالة إدوارد نورمان كذلك هنا في حالة بن ـ حورين، فان هجرة اللاجئين الفلسطينيين في ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ كانت ترتبط ارتباطا وثيقا بفكرة الترحيل وخطة الترحيل الصهيونيتين.

الفصل الثالث
الترحيل سنة ١٩٤٨
تعبير ملطّف يعني الطرد

أولا: هجمات عشوائية ونشاطات ترمي الى الترحيل: كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ ـ نيسان/إبريل ١٩٤٨

خُلقت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عمدا. ففي سنة ١٩٤٨، أُرغم ثلاثة أرباع مليون فلسطيني على الفرار، وطُردوا من الأراضي التي احتلها الصهاينة إما بالترهيب وإما بقوة السلاح، وذلك بموجب فكرة الترحيل التي طالما نادت الصهيونية بها. ان الأحداث التي ادت الى الهجرة الفلسطينية بدأت في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، عندما تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية الأصوات تقسيم فلسطين الى دولتين إحداهما فلسطينية عربية والأخرى يهودية، وتشكل مدينتا القدس وبيت لحم منطقة دولية. وسرعان ما تبينّ ان البلد قد جُرّ الى حرب أهلية شاملة من قِبل الييشوف الذي اكتملت استعداداته، والذي كانت قواته المسلحة، الهاغاناه، تتمتع بتفوق عسكري وإداري حاسم على الميليشيات المحلية العربية الفلسطينية. والمهم أيضا انه في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، عادت الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية لتناقش «المشكلة» المزمنة للسكان العرب في الدولة اليهودية المقترحة، ـ وذلك ترديدا لأصداء قرارها السابق خلال المناقشات بشأن الترحيل في حزيران/ يونيو ١٩٣٨ لإنجاز تخفيض جذري في عدد العرب في الدولة اليهودية المقترحة (أنظر: ص ٨٢ ـ ٩٣). وقد برز إجماع يساند حرمان أكبر عدد ممكن من العرب من الجنسية الاسرائيلية، وحملهم على اكتساب جنسية دولة عربية. وأوضح بن

ـ غوريون انه في حال نشوب القتال، فان العرب الذين لهم صفة المقيم الأجنبي القانونية سيُعتبرون غير مخلصين للدولة بالاحتمال، «ويمكن طردهم» من الدولة اليهودية. لكن إذا مُنحوا الجنسية الاسرائيلية «فلا يعود من الممكن سوى زجهم في السجن، ومن الأفضل ان يُطردوا لا ان يُحبَسوا.»[١]

وكان قرار التقسيم في تشرين الثاني/ نوفمبر يعني ان الدولة اليهودية ستضم أقلية عربية كبيرة يصل حجمها الى ٤٢ ٪ من تعداد السكان، الأمر الذي كانت قيادة الييشوف ترى فيه مشكلة عظمى. وفي خطاب الى اللجنة المركزية للهستدروت في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧، كرر بن ـ غوريون أصداء الحجة التي طالما طُرحت في مناقشات التقسيم والترحيل في الثلاثينات: «ليس في المنطقة المخصصة للدولة اليهودية أكثر من ٥٢٠,٠٠٠ يهودي ونحو ٣٥٠,٠٠٠ غير يهودي، معظمهم من العرب. وإذا أضفنا يهود القدس، فان مجموع سكان الدولة اليهودية لدى إقامتها سيصبح مليون نسمة تقريبا، منهم نحو ٤٠ ٪ من غير اليهود. ان تركيبة سكانية كهذه لا توفّر أساسا مستقرا لدولة يهودية. وهذه الحقيقة [الديموغرافية] يجب ان تُرى بوضوح ودقة تامّين. ومع تركيبة [سكانية] كهذه، ليس ثمة ما يؤكد بصورة مطلقة ان الحكم سيبقى في ايدي الأغلبية اليهودية... لا يمكن قيام دولة يهودية مستقرة قوية ما دامت الأغلبية اليهودية فيها تمثل ٦٠ ٪ فقط.» وأوضح بن ـ غوريون ان هذا الأمر يحتّم اتخاذ «موقف جديد... وأنماط جديدة من التفكير لتلائم مستقبلنا الجديد. علينا ان نفكر كدولة.»[٢] وفي مقابل رأي بن ـ غوريون في أواخر الثلاثينات في ان على الييشوف الإصرار على الترحيل «القسري» لكنه لا يستطيع ذلك بنفسه لأنه ليس دولة، كان في هذا «الموقف الجديد» تلميح الى ثقة متنامية عند بن ـ غوريون، الذي كان يخطط للاستيلاء عسكريا على أراض خارج حدود التقسيم، بقدرة الهاغاناه على إجبار العرب على الرحيل، وعلى خلق امر واقع.

قامت الهاغاناه بدور رئيسي في اندلاع حرب سنة ١٩٤٨. فمنذ أوائل كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧ كانت قيادتها الوطنية تضغط لاعتماد استراتيجية «دفاع هجومي» وهجمات عشوائية على السكان المدنيين العرب تصل الى ابعد

مما هو وارد في تنفيذ «توخنيت ماي» (خطة أيار/ مايو او خطة غيمل). وكانت هذه الخطة التي اعتمدتها الهاغاناه في أيار/ مايو ١٩٤٦ كخطة عسكرية كبرى للدفاع عن الييشوف، تقضي بـ «تدمير المواصلات العربية» في فلسطين، وتفجير البيوت التي يستخدمها المعتدون العرب المزعومون، وطرد سكانها.[٣] وفي اجتماعات لجنة الدفاع، التي كانت تمثل اهم مؤسسات الييشوف، تم الاتفاق على انه «يجب حتى الآن ألا يُنظر الى اندلاع الحوادث كما لو انه بداية عدوان عربي مخطط ومنتظم... ان السكان العرب لا يرغبون في تدمير السلام والأمن» وأن القيادة الفلسطينية لم تكن قد عزمت بعد على شن الحرب على الييشوف.[٤] وهذه الملاحظة أكدّها المندوب السامي البريطاني السير ألن كننغهام، الذي كتب في تقريره الى لندن بتاريخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ما يلي: «كانت الحوادث العربية الأولى تلقائية، وغير منظّمة، وكانت اقرب الى تظاهرات الغضب حيال قرار الأمم المتحدة منها الى هجمات متعمدة ضد اليهود. فالأسلحة التي استخدمت في البدء كانت العصي والحجارة، ولولا لجوء اليهود الى السلاح الناري لكان من الممكن ان تخمد هذه الجَلَبة من دون التسبب بخسارة ذات شأن في الأرواح. وهذا هو الأرجح، فثمة أدلة موثوق بها على ان اللجنة العربية العليا عامة، والمفتي خاصة، لم يكونا مع اندلاع حوادث خطرة، على الرغم من سرورهما من ردة الفعل الشاملة تجاه الدعوة الى الإضراب.»[٥]

بعد ذلك بيومين، اي في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر، أرسل كننغهام تقريرا الى لندن جاء فيه: «ان أعمال اليهود الاستفزازية، واعترافهم بأن الهاغاناه مخوّلة اتخاذ ما يسمّونه أعمالا مضادة، والتي هي في الواقع أعمال عشوائية ضد العرب، ليس من شأنها أبدا ان يخلقا انطباعا هادئا.» وأشار كمثال لهذه الهجمات العشوائية للهاغاناه الى الهجوم على حافلة عربية في حيفا في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر.[٦] وعند هذه المرحلة، كان زعماء الييشوف قد بدأوا الدعوة الى توجيه ضربات هائلة والى تهديم القرى والضواحي العربية المشاركة في الاشتباكات ضد الهاغاناه.[٧] ولم تكن هذه الاستراتيجية «العدوانية» القاضية بتوجيه ضربات هائلة تهدف فقط الى ترهيب العرب

وإسكانهم؛ فقد وصفها إثنان من مستشاري بن ـ غوريون الكبار من الهاغاناه في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر، وهما فريتز ايزنشتادت ويوحنان رِتْنر، على الوجه التالي: «في كل هجوم يجب توجيه ضربة حاسمة [تؤدي الى] تدمير المكان وطرد سكانه والاستيلاء على أماكن سكنهم.»[٨] وكان عزرا دانين، وهو ضابط استخبارات كبير في الهاغاناه ومستشار في الشؤون العربية، وأصبح فيما بعد، في أواسط سنة ١٩٤٨، عضوا في اللجنة الثالثة للترحيل، قد بلّغ بن ـ غوريون ان في الإمكان خنق عرب حيفا ويافا اقتصاديا من خلال محاصرة هاتين المدينتين، وتدمير ما فيهما من مواصلات وسيارات وحافلات وشاحنات، وقطع طرقهما، ومحاصرة الموانىء العربية.[٩]

وكتب بن ـ غوريون في يومياته في تموز/ يوليو ١٩٣٦، بعد إبحاره من يافا الى لندن: «ارحّب بتدمير يافا؛ ميناء ومدينة. فليحدث هذا الأمر؛ إذ سيكون من الأفضل. ان هذه المدينة، التي سَمِنت من الهجرة اليهودية والاستيطان، تستحق التدمير لأنها رفعت الفأس في وجه من بناها وجعلها تزدهر. إذا ذهبت يافا الى الجحيم فلن احسب نفسي من الباكين عليها.»[١٠] وفي منتصف كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧ اقنعه مستشاروه في الشؤون العربية بأن عمليات الهاغاناه العسكرية في المراكز السكانية العربية، مثل حيفا ويافا، ستسبب هجرة جماعية. وفي الوقت ذاته، كان بن ـ غوريون كمستشاريه في الشؤون العربية، يؤمن إيمانا راسخا بأن سكان يافا وحيفا العرب هم تحت رحمة الهاغاناه، وأن في الإمكان عزلهم وتجويعهم والضغط عليهم للخروج، وذلك عن طريق تدمير مواصلاتهم وتجارتهم وسبل أرزاقهم.[١١] وعلاوة على ذلك، يبدو ان بن ـ غوريون اصدر في الفترة نفسها تقريبا أوامر بأنه «خلال الهجوم، علينا ان نتصرف بحزم وقساوة من دون اخذ اي شيء بعين الاعتبار.»[١٢] وكانت أهداف هذه الضربات من قِبل الهاغاناه، الى جانب التسبب بانهيار المعنويات وبالتفتيت والفوضى في المراكز المدينية، إحداث صدمة، وتدمير التوازن الاجتماعي العربي، والتسبب بهجرة مذعورة. وقد أشار المراقبون البريطانيون في الشرق الأوسط أيضا الى هذه الاستراتيجية؛ فجاءت تقاريرهم لتتنبأ بأن قادة الهاغاناه

يتحركون بسرعة لاستغلال نقاط الضعف وانعدام التنظيم لدى الفلسطينيين، وخصوصا في حيفا ويافا، ولجعلهم «عاجزين تماما» كي يصبح في الإمكان إجبارهم على الهرب.[١٣]

وبينما كان عرب فلسطين غير مستعدين للحرب على الإطلاق، وغير مسلحين في الغالب، وفي وضع دفاعي، شنت الهاغاناه والإرغون تسفائي ليئومي (الإرغون) ولوحامي حيروت يسرائيل (ليحي، او عصابة شتيرن) ضربات هجومية منسّقة ضد المدنيين العرب في المدن الرئيسية الثلاث، حيفا والقدس ويافا، وكذلك في الريف. ونُفذت سلسلة من الغارات الليلية، وعمليات التفجير العشوائية، وتدمير المنازل، والمجازر الهادفة الى ترويع العرب وحملهم على الرحيل. وفيما يلي بعض هذه الهجمات التي تمت سنة ١٩٤٧ وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة ١٩٤٨. وهي مذكورة هنا بحسب تسلسلها الزمني.

١ ـ **فَجّة**: في الساعة ٢٠,١٥ من يوم ٢٠ أيار/مايو ١٩٤٧، دخلت قوة من الهاغاناه مقهى عربيا في قرية فجّة القريبة من بيتح تكفا، وفتشت من كان فيه. ولدى مغادرتها المكان وضعت عبوات ناسفة وألغاما في المبنى فقُتل شخص، وجُرح سبعة من العرب توفي بعضهم لاحقا. كما قُتل في هذه الحادثة مصريّان وجرح إثنان آخران جروحا بالغة. والمصريون الذي اصيبوا في المقهى «كانوا هناك بطريق الصدفة تماما، ولا يبدو انهم كانوا مستهدفين في ذاك الهجوم.»[١٤]

٢ ـ **عرب السوارقة**: في الساعة ٢١,٠٠ من يوم ٢١ أيار/مايو ١٩٤٧، دخلت الهاغاناه مضرب بدو عرب السوارقة في منطقة فجة، وأطلقت النار فقتلت عربيا. ووُجد فيما بعد لغم ارضي في القرية البدوية.[١٥] وجاء في بيان أرسلته الهاغاناه الى الصحافة العبرية ان هذه الهجمات كانت «انتقاما» من «اللصوص» العرب.

٣ ـ **عائلة ابو لَبَن**: في ليلة ١٥ تموز/يوليو ١٩٤٧، دخلت قوة للهاغاناه بستان الحمضيات الذي يملكه رشيد ابولبن، وهو يقع بين يافا

وبيتح تكفا. وكانت عائلة من سبعة أشخاص نائمة داخل منزلها، وتسعة عمال آخرين نائمين خارجه. ووضعت الهاغاناه عبوات ناسفة، وأطلقت النار، فقتلت احد عشر عربيا، كان منهم جميع أفراد العائلة المؤلفة من سبعة أشخاص بينهم امرأة، وبناتها الثلاث، اللواتي كانت إحداهن تبلغ من العمر سبعة أعوام، والثانية ثمانية أعوام، والثالثة عشرة أعوام، وابنها البالغ من العمر ثلاثة أعوام.[16]

وزعمت الهاغاناه لاحقا ان هذا الهجوم كان ضد أعضاء في عصابة عربية مسؤولة عن حادثة في تل ابيب. والواقع ان هذه العصابة كانت مؤلفة من مجرمين عرب كانوا قد سطوا على مقهى يهودي في تل ابيب يدعى مقهى هواي، وقتلوا عددا من الأشخاص بينهم عربي. وبعد ذلك ببضعة أسابيع، اعتُقِلت العصابة على يد مدنيين عرب وأُرسلوا الى المحاكمة. وكان هذا دليلا على انه لم يكن لأي ممن قُتلوا في بستان ابو لبن اية صلة بما حدث في تل ابيب.[17] ووجدت الهاغاناه دوما ان الملائم إزاء حملة الإرهاب المضادة للعرب إلقاء اللوم كله على «قوات منشقة». فردّت الاذاعة السرية التابعة للإرغون في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ فانتقدت نفاق الهاغاناه ورياءها، وأعلنت ما يلي: «دعهم لا يقصون القصص عن الأساليب التي يستخدمونها لمعاقبة ‹المذنبين›؛ فالعالم بأسره يعلم ان هذه ما هي إلا أساطير ونفاق. ففي الفِجّة [كذا] لم يكن ثمة اي عقاب لـ‹المذنبين›؛ وفي حادثة ابو لبِن [كذا] لم يكن ثمة اي عقاب لـ‹المذنبين›؛ وفي كفار سيركين لم يكن ثمة اي عقاب لـ ‹المذنبين›.»[18] وفي نشرة إذاعية سابقة للإرغون، وبعد مجزرة عائلة ابولبن بيومين، ورد التساؤل التالي: «لكن كيف يمكن تفسير قتل امرأة عربية وأطفالها الثلاثة؟ فهؤلاء طبعا لم يكونوا في صفوف العصابات ولم يشاركوا بكل تأكيد في الهجمات التي شُنت على مقهى اليركون.»[19]

٤ ـ **سوق حيفا**: عشية ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٤٧، هاجمت الهاغاناه سوق حيفا فدمرت متجر أحمد دياب الجلني بعبوات ناسفة. وجاء في التقارير

ان الجلني شارك في الثورة الفلسطينية خلال فترة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩.[20]

٥ ـ **عرب الشوبكي**: في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، دخلت قوة من عصابة شتيرن متنكرة ببذلات عسكرية بريطانية مضرب عرب الشوبكي قرب مستوطنة رعنانا اليهودية، وقتلت، بقلب بارد، الشيخ أحمد سلامة الشوبكي وأربعة شبان من أقاربه.[21]

٦ ـ **الطيرة**: في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، دخلت قوة من الإرغون ترتدي بذلات عسكرية بريطانية الطيرة، وهي قرية عربية كبيرة قرب حيفا، فقتلت ١٢ عربيا وجرحت ستة آخرين.[22]

٧ ـ **سينما ركس، القدس**: اضرمت الهاغاناه النار في سينما ركس، كبرى دور السينما العربية في القدس، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧.

٨ ـ **العباسية**: في ١٣ كانون الأول/ديسمبر١٩٤٧، هاجمت الإرغون قرية العباسية العربية الكبيرة، وهي الى الشرق من يافا. توقفت اربع سيارات خارج المقهى، وخرج منها رجال يرتدون بذلات كاكية بريطانية ويعتمرون خوذا فولاذية، وأطلقوا نيران رشاشاتهم على الجمهور المحتشد في المقهى. ووضع بعض المهاجمين قنابل قرب بيوت عربية، وألقوا قنابل على المدنيين، وكانت الحصيلة وفاة سبعة من المدنيين العرب وجرح ٣٤.[23]

٩ ـ **باب العمود، القدس**: في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ أيضا، ألقت الإرغون قنابل على تجمعات عربية عند باب العمود في القدس، فقتلت اربعة من المدنيين العرب ويهوديا واحدا، وجُرح خمسة عشر عربيا آخر.[24]

١٠ ـ **يافا**: كذلك في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، هاجمت الإرغون مقهى عربيا في شارع الملك جورج في يافا فقتلت ستة من العرب.[25] وفي فلسطين كلها قُتل في اليوم نفسه أكثر من ٢١ مدنيا من العرب من جراء هجمات صهيونية.

١١ ـ **ابو كبير، يافا**: في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، فجرت الهاغاناه منزلين عربيين.[26]

١٢ ــ كرتيا: في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، فجرت الهاغاناه بعض المنازل في هذه القرية العربية في جنوب البلد.

١٣ ــ وادي رُشميا، حيفا: في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، فجّرت الهاغاناه منزلا عربيا.(٢٧)

١٤ ــ مرأب الحافلات رقم ١، حيفا: تم تفجير وحرق عدد من الحافلات من قِبل الهاغاناه في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧.(٢٨)

١٥ ــ بلد الشيخ: في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، قتلت الهاغاناه عددا من العرب في هذه القرية الواقعة جنوب شرقي حيفا.(٢٩)

١٦ ــ الرملة: في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، فجّرت الهاغاناه وحرقت ١٥ حافلة وسيارة عربية، وقتلت عربيا واحدا.(٣٠)

١٧ ــ طريق بيسان ــ طبريا: في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، حُرقت حافلة عربية.(٣١)

١٨ ــ طريق الخليل ــ بيت لحم: هاجمت الهاغاناه حافلة عربية في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧.(٣٢)

١٩ ــ تل الريش، يافا: في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، فجّرت الهاغاناه منزلا عربيا.(٣٣)

٢٠ ــ طريق بيتح تكفا ــ رأس العين: في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧، هاجمت الهاغاناه حافلة عربية، وهذا ما ادى الى إصابة بعض الركاب.(٣٤)

٢١ ــ طريق اللد ــ قلقيلية: هاجمت الهاغاناه شاحنتين عربيتين، إحداهما محمَّلة حمضيات، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧.(٣٥)

٢٢ ــ يازور: في منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ تقريبا، ألقت الإرغون قنابل على مقهى عربي في قرية يازور.(٣٦)

٢٣ ــ الخصاص: عشية ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، شنت البلماح، وهي القوات الضاربة للهاغاناه وقاعدتها في الكيبوتس، هجوما على قرية الخصاص في الجليل الشرقي، قرب صفد. دخلت سيارتان مملوءتان جنودا القرية، وأطلق من فيهما النار من بنادق ورشاشات، وألقوا

القنابل اليدوية خلال سيرهم. وفي اليوم التالي، وجدت الشرطة بين الركام امرأة قتيلا وخمسة قتلى من الأطفال. وكان مجموع الإصابات عشرة قتلى وخمسة جرحى من العرب.(٣٧) وكتب أوري ميلشتاين، وهو مؤرخ عسكري اسرائيلي، في صحيفة «دافار» العبرية اليومية، بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، ان موشيه دايان، الذي قاد القوات المهاجمة، برر هذه الحادثة على أساس أنها تحدث «نتائج مرغوبا فيها».(٣٨)

٢٤ ــ قزازة: في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، هاجمت الهاغاناه قرية قزازة في الجنوب، قرب بلدة رحوفوت اليهودية، وذلك مدة ثلاث ساعات. وتم تفجير بيت المختار على من فيه بالديناميت، كما جاء على لسان ناطق باسم الهاغاناه.(٣٩) وقتل في الهجوم خمسة أطفال من العرب. وعقب ما سُمّي هجوما انتقاميا، اصدرت الوكالة اليهودية بيانا تثني فيه على هجوم الهاغاناه وتصف مقتل الأطفال الخمسة بأنه مدعاة الى الأسف الكبير.(٤٠)

٢٥ ــ سلوان: في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، هاجمت الإرغون قرية سلوان قرب القدس.(٤١)

٢٦ ــ باب العمود، القدس: في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، قُتل احد عشر مدنيا عربيا وإثنان من رجال الشرطة البريطانيين وجُرح ٣٢ عربيا بفعل هجوم ثان بالقنابل شنته الإرغون على جمهور عربي في باب العمود في القدس.(٤٢)

٢٧ ــ مصفاة النفط، حيفا: في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، وفي الساعة العاشرة والدقيقة العشرين تقريبا، رمت جماعة من الإرغون، كانت في سيارة، صفيحتي حليب تحويان قنابل على مجموعة من نحو ١٠٠ عامل عربي كانوا واقفين أمام مدخل مصفاة النفط لتسجيل أسمائهم للعمل. وأدى الانفجار الى مقتل ستة من العرب وجرح ٤٦ آخرين كان ٢٥ منهم في حالة الخطر. وفي الانتقام العربي التلقائي، الذي تبع ذلك في المصفاة، وفي الاشتباكات بين العرب واليهود، قُتل ٤١ يهوديا

و ٦ من العرب، وجُرح ٤٨ يهوديا و٤٢ عربيا.(٤٣)

٢٨ ـ بلد الشيخ: في ليل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ ـ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، شنت الهاغاناه هجوما ثانيا على قرية بلد الشيخ، وزعمت ان ذلك جاء انتقاما لمقتل اليهود في الاشتباكات في مصفاة النفط. وبينما كانت مجموعة من نحو خمسة عشر جنديا متنكرين بكوفيات بيض عربية تطلق النار للتغطية من التلال المشرفة على القرية، دخلت مجموعة اخرى أكبر كثيرا من الأولى الى أطراف القرية، وهاجمت عدة منازل بالقنابل اليدوية والرشاشات فقتلت ١٤ مدنيا، منهم عشرة من النساء والأطفال، وجرحت ١٣ آخرين.(٤٤)

٢٩ ـ حواصة: وفي ليل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ ـ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ أيضا، هاجمت الهاغاناه قرية حواصة المجاورة فقتلت ١٤ مدنيا وجرحت ١٣ آخرين.(٤٥)

٣٠ ـ القدس: في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، مرت جماعة من الإرغون في سيارة مصفحة مسروقة تابعة للشرطة بتقاطع طريق ماميلا وشارع الأميرة ماري وشارع سانت جوليان في القدس، وألقت قنبلة في شارع عربي مكتظ بالناس. وانفجرت القنبلة فقتلت ١٥ مدنيا عربيا وأصابت ٤٢ آخرين بجروح بالغة. وفي اليوم ذاته، فجّرت الهاغاناه خمسة منازل عربية في القدس.(٤٦)

٣١ ـ بلدية يافا ومركز الانعاش: في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، وفي الساعة ١٢,٢٥ ظهرا، قاد احد أعضاء ليحي شاحنة محمَّلة قنابل وقاد آخر سيارة جيب، وكلاهما، كالعادة، بالزي العسكري البريطاني، الى نهاية زقاق بين بلدية يافا والمركز العربي للانعاش والاغاثة ومصرف باركليز. وما ان هرب الإثنان في سيارة الجيب، حتى اهتزت المدينة بأسرها بفعل انفجار ضخم، وتصدعت مبان بعيدة عن مكان الحادث. وقد دُمّر مبنى البلدية ومركز الانعاش تدميرا تاما، وقتل ١٧ مدنيا عربيا وجرح ١٦ آخرون. وكان بين الضحايا الكثير من النساء والأطفال. وكان لهذا العمل التفجيري تأثير إرهابي شديد في السكان المحليين.

٣٢ ـ فندق سميراميس، القدس: في ليلة ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، فجّرت الهاغاناه فندق سميراميس الواقع في ضاحية القطمون في القدس، فقُتل ١٢ مدنيا عربيا ونائب القنصل الإسباني، وجرح إثنان من العرب.(٤٧) وكان بين القتلى اربع نساء وخمسة أطفال. وكان هذا الهجوم، الذي صدم وروّع سكان القطمون العرب خاصة والضواحي العربية للقدس الغربية عامة، من تدبير ميشائيل شختر (شاحام)، نائب قائد الهاغاناه في القدس. وفي اليوم التالي قال شختر لِبن ـ غوريون ان الهجوم يتماشى مع استراتيجية الهاغاناه، التي «تتبنى / تشجع» الترحيل العربي عن الضواحي الغربية والضواحي الجنوبية الغربية من المدينة.(٤٨)

٣٣ ـ باب يافا، القدس: في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، ألقى خمسة من اليهود، لعلهم كانوا أعضاء في الإرغون، يقودون سيارة مصفحة، قنبلة وسط حشد من باعة الفواكه العرب والمتسوّقين، وفرّوا نحو شارع ماميلا. وقد قتل ثمانية من المدنيين العرب، وجُرح ٣٩ آخرون مات منهم ستة متأثرين بجروحهم. وكان بين الضحايا نساء وأطفال. وصدم المهاجمون سيارتهم عند تقاطع شارعي ماميلا وسانت جوليان فقُتل ثلاثة منهم وقُبض على الإثنين الآخرين.(٤٩)

٣٤ ـ خربة عرب صُقرير: في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، قُتل خمسة من العرب وجرح خمسة آخرون في هجوم للهاغاناه على قرية عرب صقرير في الجنوب.(٥٠) وواجهت الهاغاناه مقاومة ومُنيت بإصابات. وبعد ذلك بيومين، جاء في تقرير لجهاز الاستخبارات في الهاغاناه توصية مفادها انه «يجب تدمير القرية بكاملها وقتل بعض رجالها.»(٥١)

٣٥ ـ بيت صفافا: في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، فجرت الهاغاناه مطحنة عربية في قرية بيت صفافا عند تخوم القدس.(٥٢) وفي اليوم ذاته تم تفجير مصنع عربي للصودا قرب مدخل حي روميما، كما تم تفجير مقر المجلس الاسلامي الأعلى، قرب الكولونية الأميركية في القدس.(٥٣)

٣٦ ــ **الشيخ بدر**: في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، فجّرت الهاغاناه منزل الحاج سليمان حميني، مختار ضاحية الشيخ بدر في القدس الغربية. وجاء هجوم ثان بعد ذلك بيومين ليدمر ٢٠ منزلا في هذه الضاحية. وبالاضافة الى ذلك، اصدرت الهاغاناه، على ما يبدو، أوامر ترهيبية الى السكان للرحيل.[٥٤] وفيما بعد، بُني الكنيست الاسرائيلي على موقع الشيخ بدر.

٣٧ ــ **حيفا**: في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، ادى انفجار ثلاث قنابل وضعتها الهاغاناه، وفي كل منها نحو ٧٥ رطلا من المتفجرات، الى تدمير ثلاثة منازل عربية في حيفا تدميرا كاملا. وقبض رجال سيارة مصفحة تابعة للشرطة على ثلاثة من أعضاء الهاغاناه كانوا، كما يعتقد، متورطين في هذا الهجوم. وفي اليوم ذاته فجّرت الهاغاناه، على ما يبدو، مرأبا عربيا في حيفا.[٥٥]

٣٨ ــ **طمرة**: في ليل ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، هاجمت الهاغاناه قرية طمرة في الجليل الغربي، مستخدمة رشاشات برِن وقنابل يدوية. وقُتل إثنان من القرية كما اصيب ثلاثة آخرون، منهم امرأة عمرها سبعون عاما، بجروح بالغة.

٣٩ ــ **الصرفند**: في فترة ما بعد ظهر يوم ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، مر ثلاثة في سيارة يهودية بمقهى عربي في الصرفند على طريق يافا ــ القدس، وأطلقوا الرصاص على من فيه، فقتلوا رجلا وجرحوا ستة آخرين.

٤٠ ــ **مدرسة مكفيه يسرائيل**: في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، اغتالت الإرغون احد عشر عربيا كانوا في سيارة قرب مدرسة مكفيه يسرائيل الى الجنوب الشرقي من يافا.[٥٦]

٤١ ــ **ابو سويرح**: في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، دمّرت الهاغاناه ١٧ منزلا عربيا في ابو سويرح في جنوب البلد.[٥٧]

٤٢ ــ **القطمون، القدس**: في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، فجرت عصابة شتيرن منزلا عربيا في القطمون.[٥٨]

٤٣ ــ **طبريا**: في ٢٧ او ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، ذهب أعضاء من الكتيبة الرابعة في البلماح الى طبريا لسرقة سيارات عربية. وزعموا انهم مدنيون، فاستأجروا سيارة سائقها عربي مسيحي وافق على السير بهم جنوبا نحو مستوطنة يفنئيل. وفي الطريق اغتال أعضاء البلماح السائق ورموا جثته في واد. وفيما بعد، دققت استخبارات الهاغاناه في أوراق العربي القتيل فوجدت ان اسمه مدرج في بيان رواتب وكلاء شراء الأرض التابعين لليبشوف.[٥٩]

٤٤ ــ **كيبوتس غفعات برينر**: في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، وجدت الهاغاناه عربيا غير مسلح في محيط كيبوتس غفعات برينر، فـ «اغتُصب وتمت تصفيته».[٦٠]

٤٥ ــ **كيبوتس شوفال**: كذلك في أواسط كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، وجدت الهاغاناه عربيا غير مسلح نائما قرب كيبوتس شوفال في النقب، فاعتُقل. وقام جهاز شاي (جهاز الاستخبارات) باستجوابه مستخدما «التعذيب الوحشي». وعلى الرغم من إصراره على انه لا يعلم شيئا عن النشاطات المسلحة، فقد اخذه المستنطقون الى حفرة، وأمروه بالاستلقاء، «وأطلقوا عليه خمس رصاصات».[٦١]

٤٦ ــ **الكابري**: في ١ شباط/فبراير ١٩٤٨، فجّر اليهود منزلا عربيا في قرية الكابري في الجليل الغربي. وفي اليوم ذاته تم تفجير شاحنة عربية في الكابري فقُتل رجل عربي وجُرح آخر.[٦٢]

٤٧ ــ **طريق ترشيحا ــ الكابري**: في ١ شباط/فبراير ١٩٤٨، أطلق اليهود النار على حافلة عربية من قرية ترشيحا، على الطريق الممتدة بين الكابري ونهاريا، وقتل إثنان من الركاب وجُرح السائق.[٦٣]

٤٨ ــ **عكا**: عند الساعة ٧,٣٠ والساعة ٩,٣٠ من صباح ١ شباط/فبراير ١٩٤٨، أطلقت سيارات يهودية مصفحة النار لدى مرورها بعكا، وألقت قنابل على حشود عربية. وقد قُتل عربي واحد. وبعد ذلك بساعة أطلقت شاحنات يهودية في أثناء مرورها بعكا النار على المدنيين العرب وقتلت شخصا واحدا.[٦٤]

٤٩ ــ **يافا**: في ٢ شباط/فبراير ١٩٤٨، فجرت الإرغون ودمّرت اربعة منازل في يافا.(٦٥)

٥٠ ــ **المجلس العربي في شرق حيفا**: في ٣ شباط/فبراير ١٩٤٨، انفجرت سيارة فخختها الإرغون بشحنة قوية من المتفجرات في مكاتب المجلس العربي في شرق حيفا، فأحرقت المبنى وقتلت اربعة مدنيين عربا وجرحت ثلاثة آخرين من العرب.(٦٦)

٥١ ــ **طريق القدس ــ يافا**: في ٤ شباط/فبراير ١٩٤٨، أطلق القناصة اليهود النار من حواجز على طريق يافا ــ القدس الرئيسية فقتلوا اثنين من العرب.(٦٧)

٥٢ ــ **الطيرة**: في ٥ شباط/فبراير ١٩٤٨، أُطلقت النار من سيارة اجرة يهودية على شاحنة كانت متجهة من حيفا الى قرية الطيرة، فقتلت امرأة تبلغ من العمر ٢٣ عاما كانت في الشاحنة.(٦٨)

٥٣ ــ **طريق غزة ــ بئر السبع**: في ٥ شباط/فبراير ١٩٤٨، وُجد اربعة من المدنيين العرب قتلى وآخر مجروحا على طريق غزة ــ بئر السبع. ويعتقد ان النار أُطلقت عليهم من قافلة يهودية مسلحة للهاغاناه وصلت لاحقا الى مستوطنة ساعد القريبة من المكان.(٦٩)

٥٤ ــ **طريق الرملة ــ عاقر**: في ٧ شباط/فبراير ١٩٤٨، أطلق اليهود النار على حافلة عربية على طريق الرملة ــ عاقر فقتلوا راكبا عربيا وجرحوا ثلاثة آخرين. وعلى الطريق ذاتها أطلق اليهود النار على حافلة عربية اخرى في ٢٠ شباط/فبراير فجرحوا خمسة ركّاب، وفُقد إثنان.(٧٠)

٥٥ ــ **المنصورة**: في ٧ شباط/فبراير ١٩٤٨، هاجمت الهاغاناه قرية المنصورة في الجليل الشرقي، وقتلت عربيا واحدا.(٧١)

٥٦ ــ **رأس العين**: في ١٠ شباط/فبراير ١٩٤٨، قُتل سبعة من العرب وجُرح سبعة آخرون على يد اليهود قرب رأس العين، في شمال شرقي اللد.(٧٢)

٥٧ ــ **محطة حافلات الكرمل العربية رقم ٥، حيفا**: عند الساعة ١٩,١٤ من يوم ١٢ شباط/فبراير ١٩٤٨، توجهت مجموعة من الهاغاناه، ترتدي

بذلات عسكرية خاصة بالجيش والشرطة البريطانيين، في شاحنة الى محطة حافلات الكرمل العربية، وتركت الشاحنة في مكان قريب. وترجّل منها يهوديان في ثياب عربية وتقدما من الحرّاس العرب وأطلقا النار عليهم وقتلاهم. ودخل أفراد المجموعة المحطة تحت تغطية نارية، ووضعوا متفجرات انفجرت بينما كانوا ينسحبون. وقُتل ثلاثة من العرب وجرح اربعة آخرون، واحترقت تسع حافلات عربية.(٧٣)

٥٨ ــ **دحرجة براميل من المتفجرات في الأحياء العربية، حيفا**: في أصيل يوم ١٤ شباط/فبراير ١٩٤٨، اخرجت الهاغاناه براميل كبيرة مملوءة متفجرات شديدة الانفجار من مكان ما في ضاحية هدار هكرمل اليهودية، ودحرجتها نحو حي روشميا العربي في حيفا. ولحسن حظ العرب القاطنين في هذا الحي، فقد توقفت البراميل عند اصطدامها بحاجز حجري. ووصلت مجموعة من المهندسين الملكيين البريطانيين، وأمرت بإجلاء سكان البيوت العربية المهددة، وتم تفجير البراميل. وقد تصدّعت في المنطقة اربع وأربعون بناية.(٧٤)

٥٩ ــ **قسطينة**: في ١٤ شباط/فبراير ١٩٤٨، قتل اربعة من المدنيين العرب وأُصيب آخر بجروح بالغة من جراء انفجار لغم في قرية قسطينة في الجنوب.(٧٥)

٦٠ ــ **الرملة**: في ١٤ شباط/فبراير ١٩٤٨، احضر ستة يهود، ولعلهم أعضاء في الإرغون، متنكرون ببذلات عسكرية بريطانية، كيسا مملوءا متفجرات في سيارة بريطانية مسروقة ووضعوه في متجر عربي. وقد دمرت المتفجرات المتجر ومنزلين، وانتُشلت من الأنقاض جثث ثمانية من المدنيين العرب كان بينهم طفلة في الخامسة وطفل في الثالثة وفتى في الحادية عشرة. وفي اليوم التالي، أُلقيت قنبلة من سيارة يهودية على محطة الحافلات في الرملة، كما أطلق ركاب السيارة النار. وقد جُرح سبعة من العرب.(٧٦)

٦١ ــ **سعسع**: في ليل ١٤ ــ ١٥ شباط/فبراير ١٩٤٨، دخلت قوة كبيرة من البلماح قرية سعسع العربية، قضاء صفد على حدود لبنان، ووضعت

متفجرات شديدة في منازل عربية. وقد أُخرجت من الأنقاض جثتا رجل وامرأة، وجثث تسعة أطفال كان بينها جثة طفلة في العاشرة وجثث خمسة صبيان راوحت أعمارهم بين التاسعة والخامسة عشرة. وأُصيب تسعة آخرون بجروح.(٧٧)

٦٢ ـ **الرملة**: في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٤٨، حدث تفجير إرهابي آخر في الرملة، ولربما على يد الإرغون. فقد دخل يهودي يرتدي ملابس عربية ويمتطي حمارا سوق الخضروات في الرملة، وساوم بائعة في ثمن بعض الخضروات ثم دفع ثمن ما اشتراه، وطلب الى البائعة الانتباه الى حماره والى السلّة التي كانت على ظهره قائلا انه ذاهب ليشتري لحما من سوق مجاورة. وانفجرت السلة فقتل ستة من العرب وجرح واحد وثلاثون،(٧٨) توفي ستة منهم فيما بعد بسبب جروحهم. وكان بين القتلى اربعة أطفال. وكان الانفجار شديدا الى درجة تعذّر التعرف الى هوية معظم الضحايا.

٦٣ ـ **يازور**: ليل ١٢ ـ ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٨، شُنّ هجوم يهودي ثان على قرية يازور، وتم تفجير ثلاثة منازل. وفي ٢٠ شباط/فبراير شُن هجوم ثالث بمدافع الهاون فدُمّر مصنع عربي وقُتل واحد من العرب.(٧٩)

٦٤ ـ **سوق حيفا**: في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٤٨، قصفت الهاغاناه الأحياء العربية وسط المدينة من مرتفع هدار هكرمل، فقُتل ثلاثة من العرب وجُرح سبعة وثلاثون آخرون.(٨٠)

٦٥ ـ **المغار**: في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٤٨، أطلق اليهود النار على شاحنة عربية في مكان قريب من قرية المغار في الجنوب، وقُتل راكبا الشاحنة العربيان. وفيما بعد وجدت الشرطة البريطانية في بستان للحمضيات قريب من المكان خمسة قتلى من العرب وعربيا آخر مصابا بجروح بالغة.(٨١)

٦٦ ـ **طريق يافا ـ الرملة**: في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٤٨، أطلق اليهود النار على حافلة عربية على طريق يافا ـ الرملة، وأُصيب عربيان بجروح.(٨٢)

٦٧ ـ **طريق حيفا ـ الناصرة**: في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٤٨، أطلق ركاب سيارة اجرة يهودية متوقفة، النار على الحافلة العربية رقم ٦، عند مفترق طريق ياغور ـ كفار حسيديم، فقُتل راكب عربي وأُصيب آخر بجروح.(٨٣)

٦٨ ـ **شرقي اللطرون**: في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٤٨، «أطلقت قافلة يهودية النار على عرب غير مسلحين كانوا في شاحنة» شرقي اللطرون، فقتل إثنان من العرب وجرح خمسة آخرون.(٨٤)

٦٩ ـ **بيت دجن**: في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٤٨، هاجم اليهود قرية بيت دجن شرقي يافا، فقتلوا اربعة من العرب وأصابوا ثلاثة آخرين بجروح بالغة. وتم تفجير مخزن للمحاصيل الزراعية وبضع مضخّات.(٨٥)

٧٠ ـ **مرأب في حيفا**: في صباح ٢٨ شباط/فبراير ١٩٤٨، انفجرت سيارة مفخّخة وضعتها الهاغاناه في مرأب عربي في حيفا، قرب تقاطع شارعي العراق وكينغزواي، فأُصيب المرأب ومنزلان بأضرار فادحة، وقُتل خمسة من المدنيين العرب وجرح احد عشر آخرون.(٨٦)

٧١ ـ **قنّير**: في ٢ آذار/مارس ١٩٤٨، هاجمت جماعة كبيرة من اليهود قرية قنير العربية وفجّرت نصف منازلها.(٨٧)

٧٢ ـ **بناية سلامة، حيفا**: في ٣ آذار/مارس ١٩٤٨، اعترفت ليحي بمسؤوليتها عن هجوم كبير بالمتفجرات. فقد وصلت شاحنة زنتها ثلاثة أطنان الى بناية سلامة في شارع ستانتون. وخرج منها السائق وفرّ في سيارة. وبعد خمس دقائق، انفجرت الشاحنة فقتلت ١٤ مدنيا من العرب وجرحت ٢٦ آخرين. ويبدو ان الارهابي من منظمة ليحي وكان يرتدي بزة عسكرية بريطانية.(٨٨) وبعيد هذا الهجوم انتقم العرب بادخال سيارة مفخخة الى المركز التجاري الجديد الذي كانت الهاغاناه تديره في حيفا. أطلقت الهاغاناه النار على السائق العربي ففقد السائق السيطرة على السيارة التي اصطدمت بزاوية شارع بانك وانفجرت. وقد مات يهودي بفعل نوبة قلبية وجرح إثنان من اليهود. وتمزقت جثة السائق العربي إربا.(٨٩)

٧٣ ــ **السافرية**: في ٤ آذار/مارس ١٩٤٨، هاجم اليهود قرية السافرية في الجنوب فقُتل عربي. «وتفيد التقارير اللاحقة ان اليهود يمنعون أهل القرية من العمل في الأرض.»[٩٠]

٧٤ ــ **وادي النسناس، حيفا**: ليل ٤ ــ ٥ آذار/مارس ١٩٤٨، شنت الهاغاناه هجوما، مستخدمة قنبلة زيتية تزن ٤٠ غالونا، على منزل عربي في وادي النسناس. وفي هجوم مماثل، دحرجت برميلا مركبا على عجلتين وفيه قنبلة تزن ٤٠ غالونا، على طريق فرعية من شارع فاين الى وادي النسناس.

وفي ٦ آذار/مارس ١٩٤٨، قتل قناص يهودي ٤ من المدنيين العرب وجرح اثنين آخرين.[٩١]

٧٥ ــ **بيار عدس**: في ٦ آذار/مارس ١٩٤٨، هاجمت الهاغاناه قرية بيار عدس، ووضعت متفجرات في الكثير من منازلها.

٧٦ ــ **نابلس**: في ٨ آذار/مارس ١٩٤٨، مُنعت عصابة شتيرن من قيادة شاحنة لونها برتقالي مملوءة متفجرات الى نابلس. وقد انفجرت الشاحنة فيها بعد فقتلت عددا من العرب.[٩٢]

٧٧ ــ **الحسينية**: في آذار/مارس ١٩٤٨، هاجمت الكتيبة الثالثة من البلماح قرية الحسينية مرتين، وهي قرية في الجليل الأعلى قرب بحيرة الحولة. وفي الهجوم الأول، في ١٢ آذار/مارس، فجّرت البلماح ١٢ ــ ١٥ منزلا فقُتل ١٥ عربيا، كان بينهم عشرة من النساء والأطفال، وأُصيب عشرون آخرون، بينهم امرأة، إصابات بالغة، وفُقد رجل وأربع نساء، ولعلهم قُتلوا.[٩٣] وفي الهجوم الثاني، في ١٦ ــ ١٧ آذار/مارس، «قُتل... أكثر من ثلاثين من العرب البالغين.»[٩٤] وقد هُجّر السكان، الذين غادروا القرية، الى سوريا.

٧٨ ــ **الفالوجة**: في ١٤ آذار/مارس ١٩٤٨، هاجمت الهاغاناه بلدة الفالوجة في الجنوب، ودمّرت مبنى مكتب البريد ومبنى البلدية.[٩٥]

٧٩ ــ **الغبية التحتا**: في ١٤ ــ ١٥ آذار/مارس ١٩٤٨، فجّرت الهاغاناه ١٤ منزلا في قرية الغبية التحتا قرب حيفا.[٩٦]

٨٠ ــ **مجزرة السُميرية**: في صباح يوم ١٩ آذار/مارس ١٩٤٨، اوقف حاجز يهودي سيارتين عربيتين قرب قرية السميرية القريبة من عكا. وأمرت مجموعة من اليهود، قوامها نحو ٥٠ شخصا، الركاب بالترجل والوقوف في صف واحد، وفتحت النار فقتلت تسعة أشخاص وجرحت ثلاثة آخرين.[٩٧]

٨١ ــ **شارع العراق، حيفا**: في ٧ آذار/مارس ١٩٤٨، قُتل خمسة مدنيين من العرب عندما ألقى اليهود قنبلة في شارع العراق. وتبع ذلك عملية إلقاء قنابل ثانية في ٢٢ آذار/مارس. ففي الساعة ١٧,٣٠ دخل ستة من أعضاء الهاغاناه باللباس العسكري البريطاني شارع العراق في سيارة جيب وشاحنة. وأُوقفت الشاحنة، وانتقل سائقها الى سيارة الجيب التي غادرت المكان بسرعة. وانفجرت الشاحنة فدمّرت بيتا من اربع طبقات وقتلت خمسة مدنيين وجرحت ٣١ آخرين.[٩٨] وكان لهذا الحادث اثر كبير في ترويع السكان المحليين.

٨٢ ــ **عين غزال**: في ٢٣ آذار/مارس ١٩٤٨، أطلقت سيارة يهودية النار على قافلتين من العمّال العرب قرب قرية عين غزال في جنوب شرقي حيفا. فجُرح اربعة من العمّال كانت إصابة اثنين منهم خطرة.[٩٩]

٨٢أ ــ **طريق مشمار هشارون ــ طولكرم**: صباح يوم ٢٤ آذار/مارس ١٩٤٨، اوقف اليهود سيارة عربية خاصة وأطلقوا النار عليها، فقتلوا ثلاثة وجرحوا ثلاثة آخرين.[١٠٠]

٨٢ب ــ **المجدل**: صباح يوم ٢٣ آذار/مارس ١٩٤٨، أطلق اليهود النار على سيارة اجرة عربية قرب بلدة المجدل في الجنوب، فقُتل خمسة من العرب وجُرح إثنان آخران.[١٠١]

٨٣ ــ **حافلة عربية، حيفا**: صباح ٢٤ آذار/مارس ١٩٤٨، اوقفت سيارة يهودية كانت تعترض الطريق حافلة عربية تقل عمّالا من الناصرة يعملون في مصفاة النفط، في طريقهم الى حيفا. وقذفت المجموعة اليهودية قنابل حارقة على الحافلة، كما أطلقت النار عليها من رشاشات برن وستِن. فقُتل إثنان من الركاب وجُرح ١١ آخرون.[١٠٢]

٨٤ ـ **النادي الاسلامي، حيفا**: خلال ليل ٢٣ ـ ٢٤ آذار/مارس ١٩٤٨، فجّرت الهاغاناه النادي الاسلامي في شارع كينغزواي في حيفا.[١٠٣]

٨٥ ـ **مسؤول القنصلية المصرية، حيفا**: خلال فترة بعد ظهر يوم ٢٤ آذار/مارس ١٩٤٨، أُطلقت النار من الحي اليهودي فقُتل السكرتير الأول للقنصل المصري.[١٠٤]

٨٦ ـ **عكا**: في ٢٤ آذار/مارس ١٩٤٨، هاجم اليهود عمّالا عربا عائدين من عكا، قرب جسر شل في خليج حيفا. فقُتل اربعة وجُرح ١٢ آخرون.[١٠٥]

٨٦أ ـ **قاقون**: ليل ٢٤ آذار/مارس ١٩٤٨، هاجم اليهود قرية قاقون في قضاء طولكرم فدمّروا عشرة منازل وقتلوا خمسة من العرب وجرحوا ثلاثة آخرين.[١٠٦]

٨٧ ـ **المجيدل**: صباح ٢٨ آذار/مارس ١٩٤٨، نصب حاجز يهودي كمينا خارج كريات عمال لشاحنة فيها عمّال عرب من قرية المجيدل غربي الناصرة كانوا في طريقهم الى حيفا، فقُتل إثنان منهم.[١٠٧]

٨٨ ـ **البواتي**: في ٢٨ آذار/مارس ١٩٤٨، هاجمت الهاغاناه قرية البواتي العربية في مرج ابن عامر. وقد «دُمرت منازل وقُتل وجُرح الكثيرون.»[١٠٨]

٨٩ ـ **قطار ركّاب القاهرة ـ حيفا**: في ٣١ آذار/مارس ١٩٤٨، وعند الساعة ١٠,١٣، فجّرت عصابة شتيرن قطار ركاب القاهرة ـ حيفا في أثناء مروره بين مستوطنتي بنيامينا وزخرون يعكوف في السهل الساحلي. وكان المصابون كافة من المدنيين العرب، وقد قُتل اربعون راكبا وجُرح ستون آخرون.[١٠٩]

وبالاضافة الى هذه الهجمات المتواصلة على السكان المدنيين العرب، التي كثيرا ما وُصفت بأنها «عمليات انتقام»، اقترح بن ـ غوريون عدة وسائل مختلفة تهدف الى تهجير العرب تهجيرا شاملا. وقد استخدم بن ـ غوريون وقادته العسكريون ومستشاروه تلك الوسائل. وفي ١ كانون الثاني/يناير

١٩٤٨، حث يغآل آلون، قائد البلماح (بلوغوت ماحتس، ومعناها الحرفي كتائب السحق، وكانت نخبة القوات الضاربة في الهاغاناه) على استخدام تكتيك الحرب الاقتصادية: «من الصعب تمييز الأعداء من غير الأعداء. . . من المستحيل تفادي إصابة الأطفال، إذ من المستحيل فصلهم عن الآخرين عندما نقتحم منزلا. . . والآن، فان العقاب الجماعي فقط هو الأمر الممكن. ان الدعوة الى السلام قد تُفسّر بأنها علامة ضعف، والدعوات الى السلام يجب ألّا تصدر إلا بعد ان نكون قد قمنا بتسديد ضربة قوية. ينبغي لنا ان نوجه الضربات الى اقتصادهم.»[١١٠] وعلاوة على ذلك، فقد استُخدمت الحرب النفسية، ومن ضمنها حملة «دعاية الهمسات» و«التحذيرات الصادرة عن أصدقاء»، والتضييق المتواصل، والترهيب المطلق، واستغلال إرهاب الإرغون وليحي، وذلك بغية زيادة هجرة العرب. وحث إلياهو ساسون، وهو من الدائرة العربية في الوكالة اليهودية، كان قد شارك في لجنتي الترحيل الأولى والثانية بين سنتي ١٩٣٧ و١٩٤٢ وأصبح فيها بعد عضوا في لجنة الترحيل الثالثة في أواسط سنة ١٩٤٨، على إطلاق حملة «من الدعاية الهامسة» باستخدام المنشورات وإذاعات الهاغاناه باللغة العربية التي يجب ان تواكب كل ضربة تسددها الهاغاناه الى السكان العرب.[١١١] وقد اوصى بما يلي: «ينبغي لنا ألّا نهاجم هنا وهناك بل ان نهاجم المواصلات العربية كلها مرة واحدة، وكذلك التجارة كلها، وهكذا.»[١١٢] أما يغئيل يادين، وهو الضابط المسؤول عن العمليات في الهاغاناه والمخطط الرئيسي لخطة دالت التي سنبحث فيها أدناه، فقد طالب هو الآخر في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ بما يلي: «يجب ان نشلّ المواصلات العربية والاقتصاد، وأن نضيّق عليهم الخناق في الريف والمدن. فهذه هي الوسيلة لتدمير معنوياتهم.»[١١٣] كما ان الهاغاناه وضعت خطة لتسميم آبار مياه بدو النقب، لكنها امتنعت من تنفيذها خوفا من إحداث ضجة كبيرة في شأن هذا الموضوع.[١١٤]

وسعى الكثير من القرى غير المسلحة في أرجاء فلسطين كافة للمحافظة على موقف غير عدائي. كما حاول بعضها، مثل دير ياسين، عقد اتفاقيات

عدم اعتداء مع الهاغاناه. كذلك حاولت القيادات العربية المحلية في يافا وحيفا مرارا، وكان دافعها جزئيا الرغبة في وقف اية هجرة عربية، التوصل الى هدنة مع الهاغاناه تمتد الى ما بعد ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، لكن قيادة الهاغاناه عامة، وبن ـ غوريون خاصة، رفضا هذه المبادرات السلمية عدة مرات.[١١٥] وكان قادة الهاغاناه يشعرون بأن لهم اليد العليا في المدينتين معا، وانهم بالتالي قادرون على إرغام السكان العرب على مغادرتها.

وفي القدس، كانت استراتيجية الهاغاناه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ وأوائل سنة ١٩٤٨ تقضي بتدمير «الجزر العربية» في القدس الغربية، ومنها ضواحي الشيخ بدر، وروميما، والطالبية، وقرية لفتا، وحي القطمون في جنوب غربي القدس. وفسّر نائب قائد الهاغاناه في القدس تفجير فندق سميراميس في حي القطمون ليل ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ بأنه يتماشى مع هذه السياسة (أنظر ص ١٤٩). وفي روميما، اغتالت الهاغاناه صاحب محطة وقود يسكن في قرية قالونيا القريبة.[١١٦] وشاركت الإرغون وليحي في الهجمات المتكررة على لفتا وروميما لإرهاب سكانها وحملهم على الفرار. وفي ١١ شباط/فبراير، «كان ثمة سيارة تابعة للهاغاناه، فيها مكبّر للصوت، تذيع باللغة العربية ان على العرب إخلاء الطالبية فورا» وإلا «فانهم سيُنسفون هم وممتلكاتهم.»[١١٧] وقبل ذلك، اي في ٢٠ كانون الثاني/يناير، بلّغ يسرائيل زابلودوفسكي (عمير)، قائد الهاغاناه في القدس، بن ـ غوريون ان «إخلاء روميما العربية» من قِبل الهاغاناه «قد سهّل أوضاع السير [اليهودية].»[١١٨] وفي ٧ شباط/فبراير، وفي خطاب الى مجلس ماباي، عبّر بن ـ غوريون عن ارتياحه العميق حيال التهويد الذي تم حديثا لضواحي القدس الغربية، وقال: «منذ دخولك القدس، ومرورا بلفتا وروميما... ليس ثمة من عرب، بل يهود ١٠٠٪. والقدس لم تكن منذ ان دمّرها الرومان يهودية بقدر ما هي الآن. والمرء لا يرى اي عربي في الكثير من الضواحي العربية في الغرب. لا افترض ان هذا الوضع سيتغيّر... وما حدث في القدس... من المرجح ان يحدث في أنحاء عديدة من البلد... وبلا ريب، ستحدث في الأشهر الستة او الثمانية او العشرة المقبلة من هذه الحملة تغييرات

كبرى في تكوين السكان في البلد.»[١١٩] ويحدد توم سيغف ان بن ـ غوريون كان يشير الى الهجرة العربية التي رحب بها والى السكان العرب «الذين كان يتوقع ان يغادروا.»[١٢٠] هذا الدليل، وغيره من الأدلة، تبيّن بوضوح ان تنفيذ الترحيل القسري كان يسيطر على ذهن بن ـ غوريون منذ الأسابيع المبكرة لحرب ١٩٤٨. وقد عبّر مرارا، خلال الفترة ذاتها، عن رغبته في الاستيلاء على الأراضي العربية في أثناء مسار الحرب. ففي خطابه أمام المجلس المركزي لحزب ماباي بتاريخ ٦ شباط/فبراير ١٩٤٨، صرح بما يلي: «إذا لم يتم الاستيطان في جبال القدس والتلال المحاذية للسهول الساحلية، فأنا أشك في قدرتنا على المحافظة على الاتصال بالقدس.» «ومن الضروري ان نكون في [ان نستوطن] الجبال.» وردا على ملاحظة من احد الحاضرين ومفادها «ليس لدينا ارض هناك» [في الجبال والتلال]، قال بن ـ غوريون: «الحرب ستمنحنا الأرض. ان فكرة ما 'لنا' وما 'ليس لنا' هي فكرة لزمن السلم فحسب، أما في زمن الحرب فانها تفقد معناها بالكامل.»[١٢١]

هناك أدلة واضحة على سياسة الهاغاناه في الترحيل والطرد معا منذ الأسابيع الأولى من حرب ١٩٤٨، وذلك في الحملة الهادفة الى إجلاء المجتمعات العربية شبه البدوية والريفية عن السهل الساحلي، بين تل ابيب وحيفا. وكان إجلاء العرب عن هذه المنطقة قد وُضع واحدة من اهم الأولويات في مشاريع الترحيل في أواخر الثلاثينات التي بحثنا فيها أعلاه. ومنذ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، أبلغ دانين الى بن ـ غوريون ان البدو يخلون السهل الساحلي بعد صدور التحذيرات و«الانذارات النهائية» عن الهاغاناه.[١٢٢] وبين كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ ونيسان/إبريل ١٩٤٨، كانت هجرة السكّان الريفيين العرب من السهل الساحلي نتيجة مباشرة لضربات وهجمات محددة وجّهتها الهاغاناه، والى درجة أقل، الإرغون. وهوجم الكثير من التجمعات السكنية، وكثيرون إما أُرهبوا عمدا لحملهم على الهرب وإما طُردوا بقوة السلاح.[١٢٣] ومن هذه التجمعات خربة عزّون (تبصر)، والمسعودية (صُمّيل)، والجمّاسين، وعرب البلاونة، وعرب ابو رزق، وعرب النصيرات، وعرب الشُدخي، وخربة بيت ليد، وعرب

الرميلات، وعرب الحويطات، ووادي الحوارث، وعرب الكُز، وعرب ابو كشك، وعرب السوالمة، وعرب العمارير، وعرب الحُك، وعرب الفلك، وقيسارية، والمِرّ، والحَرَم، وفجّة، وأم خالد، وجراملة. وقد كانت قيسارية، على سبيل المثال، قرية «صديقة»، مثلها مثل بعض القرى المذكورة أعلاه. وكان طرد سكانها في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٤٨ «أمرا خُطّط له مسبقا وبانتظام.»[١٢٤] واستخدمت الهاغاناه تكتيكات الحرب النفسية لإرهاب بعض المجتمعات شبه البدوية وحملها على الجلاء. أما الآخرون، فقد أُعطيت لهم نصائح «ودّية» بالجلاء، او أُمروا مباشرة وطُردوا.

ومع حلول منتصف نيسان/إبريل، «اتمت الهاغاناه إخلاء منطقة السهل الساحلي جنوبي زخرون يعكوف من خلال إصدار سلسلة من أوامر الطرد الى المجتمعات العربية الباقية. فقد استنتجت قيادة الهاغاناه العامة ان المنطقة بين تل ابيب وزخرون يعكوف «يجب ان تكون خالية من العرب»، كما جاء في كتاب موريس (ص ١١٨). ومن هذه المجتمعات الريفية العربية عرب الفقرا، وخربة السركس، وخربة زلفة، وخربة المنشية، وعرب النفيعات، والضميري، ومسكة. وكانت هذه الأخيرة قرية أشار اليها زعيم عمالي وقائد في الهاغاناه، خلال المناقشات بشأن الترحيل في مؤتمر زوريخ في آب/أغسطس ١٩٣٧، كمثال لما يود التخلص منه (راجع ص ٥٧). وفي أواخر نيسان/إبريل وأوائل أيار/مايو ١٩٤٨، ساعدت الهاغاناه المستوطنين اليهود المحليين في التدمير المنتظم لمنازل هذه القرى، بهدف منع سكانها من العودة.[١٢٥]

وكما أدركت قيادة الييشوف منذ الثلاثينات ، فقد كان من شأن تسوية «مشكلة الأرض» الهائلة والعويصة في الدولة اليهودية ان تؤدي الى نزع ملكية فلاّحي فلسطين الأصليين وتهجيرهم. ويقدّم يوسف فايتس، الذي كان يشارك مشاركة عميقة في أعمال ومشاريع لجنتي الترحيل الأولى والثانية (١٩٣٧ ــ ١٩٤٢)، في يومياته أدلة تلقي الأضواء على تورطه في تنفيذ الترحيل والطرد معا على المستوى المحلي وعلى مستوى صنع السياسات سنة ١٩٤٨. فقد كان تأثير فايتس ضمن الييشوف وفي أوساط قيادة الهاغاناه سنة

١٩٤٨، وتأثيره في الطريقة التي عالجت القيادة الاسرائيلية بها «مشكلة الأرض» الخاصة بها و«المشكلة الديموغرافية العربية» في السنة نفسها، امرين لا يستهان بهما إطلاقا. ففي مقال بعنوان: «يوسف فايتس ولجان الترحيل، ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩»، يشرح المؤرخ الاسرائيلي بِني موريس الأمر على الوجه التالي:

> أدرك فايتس منذ زمن مبكر ان حالة الفوضى الناجمة عن الأعمال الحربية... يمكن، بل يجب ان تُستغل إذا كان لـ«المشكلة العربية» ان تجد حلا لها وإذا كان للدولة اليهودية ان تقوم على اسس متينة. وقد كان في موقع ممتاز لاستغلال هذا ولحث الآخرين على القيام بالأمر ذاته... وعلى امتداد سنة ١٩٤٨، وبينما كانت الوزارات الاسرائيلية ما زالت في طور الانشاء، كانت المؤسسات الوطنية لا تزال تحتفظ بسلطات واسعة جدا. وكان فايتس، بصفته احد المديرين التنفيذيّين لإحدى هذه المؤسسات، لا يزال يملك سلطة كبيرة في الدولة الجديدة.
>
> وبما انه المدير المسؤول عن امتلاك الأرض في الصندوق القومي اليهودي وعن تخصيص الأرض للمستوطنات اليهودية، وبصفته ممثلا للصندوق في لجنة إدارات المؤسسات الوطنية... ورئيسا للجنة النقب... وعضوا في لجنة الشؤون العربية ذات الأعضاء الثلاثة والتابعة للمؤسسات الوطنية، كان فايتس في موضع مميز يسمح له بصوغ القرارات والتأثير فيها فيما يتعلق بالسكان العرب على المستوى الوطني، كما يسمح له بالإشراف على تنفيذ السياسة على المستوى المحلي. وكانت فروع الصندوق القومي اليهودي وموظفوه في جميع أنحاء البلد في تصرفه.
>
> وفيما يخص المستوطنات القديمة والحديثة، كان فايتس بمثابة النصير القوي لها والشخص الذي يمنحها قطعا من الأرض هي بحاجة ماسّة اليها. وكان، فيما يتعلق بزعماء الييشوف السياسيين، خبيرا بشؤون الأرض والاستيطان والعرب. وكان في إمكانه طوال سنة ١٩٤٨ الوصول بسهولة الى الوزراء المهمين، كوزير الخارجية موشيه شرتوك (شاريت لاحقا) ووزير المال إليعيزر كابلان. كما انه اجتمع مرارا الى بن ـ غوريون، الذي اصبح منذ أواسط أيار/مايو رئيسا للحكومة ووزيرا للدفاع. كما ان اتصالاته شملت قادة الييشوف العسكريين، وخصوصا على مستويات قادة القطاعات والمناطق والكتائب، الذين تحدّر معظمهم من كيبوتسات كان فايتس يتعامل معها باستمرار. وكانت خبرته في مجالي الأرض والعرب... أساس منزلته في أوساط جهاز الاستخبارات في الييشوف، اي جهاز شيروت يديعوت (شاي) التابع للهاغاناه... والذي اصبح في أيار/مايو شعبة الاستخبارات في الجيش الاسرائيلي.[١٢٦]

كتب فايتس في يومياته، بعد يوم واحد من إقرار مشروع الأمم المتحدة للتقسيم: «ان خلق الدولة العبرية في جزء من البلد هو بداية الخلاص الشامل.» «كيف يمكننا حل مشكلة العرب الذين يشكلون نحو نصف سكان هذه الدولة؟»[١٢٧] وبعد هذا بأسبوع واحد، كتب في يومياته: «اني في هذه الأيام أعمل ليل نهار لحساب مساحة الأرض في الدولة العبرية... والواقع اننا ما زلنا بحاجة الى تخليص الكثير حتى تصبح الأرض المزروعة في معظمها ملكنا.»[١٢٨] وكتب فايتس سنة ١٩٤٠ يقول ان «الخلاص» الكامل يكمن فقط في ترحيل جميع السكان العرب من البلد. لكن مشروع فايتس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧ كان يلحظ انه يتعين ان تكون لإجلاء المزارعين والفلاحين العرب الأفضلية على إجلاء سكّان المدن. لذا، وفي أوائل سنة ١٩٤٨، تركّز انتباه فايتس في البدء على المزارعين والقرويين العرب في منطقة حيفا ووادي بيسان. وقد وصل الى حيفا في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، وقابل زملاءه في مكتب الصندوق القومي اليهودي في المنطقة الشمالية في ١٠ ـ ١١ كانون الثاني/ يناير للبحث في أوضاع القرويين في بلاد الروحا وأوضاع المزارعين في المنطقة الجبلية في جنوب شرقي حيفا، التي كانت في معظمها مسكونة بالفلاحين العرب، وللبحث في موضوع «التشريع التنموي» ـ وهذه صيغة اقتُرحت خلال اجتماعات الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية في حزيران/يونيو ١٩٣٨، وتهدف أساسا الى تأمين نزع ملكية الأرض العربية وترحيل السكان. وبعد هذه الاجتماعات (في ١٠ و١١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨)، كتب فايتس: «أليس الآن هو الوقت للتخلّص [من الفلاحين العرب]؟ لماذا نحافظ على هذه الأشواك بين ظهرانينا؟ ان رجالنا يبحثون... في هذا الموضوع.»[١٢٩] وفي اليوم التالي، تابع فايتس سيره الى يكنعام حيث تباحث مع يهودا بورنشتاين، وهو ضابط استخبارات في الهاغاناه، وناقش معه «موضوع المزارعين من يكنعام ودالية [تل الروحا]، والوسائل التي يمكن قبولها اليوم. فالموضوع يعالجه رجال الدفاع [الهاغاناه]. وفي فترة بعد الظهر ناقشت [الموضوع] مع نائب قائد المنطقة.»[١٣٠] وبعد هذا التاريخ بأربعة أسابيع، تم طرد المزارعين من دالية الروحا، وقيرة

وقمّون، ويكنعام، من خلال التهديد والارهاب اللذين استخدمهما بورنشتاين.[١٣١]

وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، تحدث فايتس مع زملائه في مكتب الصندوق القومي اليهودي في حيفا بشأن التدابير المتبعة لإخلاء أراضي وادي كوباني: «صدرت التعليمات بألا نضيّع الفرص في مثل هذه الساعات المضطربة.»[١٣٢] كما ان نشاطات الصندوق القومي اليهودي للترحيل، بالمشاركة مع قادة الهاغاناه المحليين، تركّزت على إجلاء المجتمعات الفلاحية العربية في وادي بيسان، وهو منطقة كان العرب سيرحلون عنها الى شرق الأردن بموجب مشروع فايتس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧ (لجنة الترحيل الأولى). في صباح ٢٠ شباط/فبراير ١٩٤٨، راجع فايتس الوضع العام مع موظفي الصندوق القومي في حيفا، ولاحظ بعض التحرّكات بين المجتمعات العربية شبه البدوية في الوادي في اتجاه شرق الأردن. «فلعل الآن هو الوقت لتنفيذ خطتنا الأصلية وترحيلهم الى هناك، فرجالنا يعملون في هذا الاتجاه.»[١٣٣] وبعد ذلك بتسعة أيام، تابع فايتس طرح هذا الموضوع مع موشيه (موسى) غولدنبرغ،[١٣٤] قائد الهاغاناه المحلي. ومن الممكن ان فايتس قد ناقش فكرة إجلاء السكان العرب عن وادي بيسان مع غولدنبرغ منذ زمن يعود الى سنة ١٩٤١. ففي ١٨ آذار/مارس ١٩٤١ زار فايتس، يرافقه غولدنبرغ، وهو أيضا مسؤول في الصندوق القومي اليهودي، مرج ابن عامر ووادي بيسان. وبعد هذه الزيارة كتب فايتس في يومياته في اليوم نفسه: «مرة اخرى اقف وجها لوجه أمام صعوبات استيطان الأرض النابعة من وجود شعبين يعيش أحدهما على مقربة من الآخر... ان مصالحنا تتضارب مع مصالح العرب في كل مكان، وستزداد هذه المصالح تضاربا... ومرة اخرى يأتي الجواب من داخل نفسي: الحل الوحيد هو ترحيل السكان [العرب] وإجلاؤهم عن هذا البلد كي يصبح لنا من دون سوانا... وهذه الفكرة لا تفارقني هذه الأيام، وأرى فيها عزاء إزاء الصعوبات الهائلة على طريق شراء الأرض واستيطانها.»[١٣٥] وفي ٢٦ آذار/مارس ١٩٤٨، عقد فايتس وهارتسفيلد ـ احد المشاركين في مناقشات الترحيل سنتي ١٩٣٧

و ١٩٣٨ ــ وغولدنبرغ، وشموئيل من كيبوتس معوز، اجتماعا في حيفا، وقرروا «ان تشرع المستوطنات [اليهودية] في [وادي] بيت شان في الاستيلاء على الأراضي [العربية] وزراعتها. . . ان نشاطاتنا يجب ان توجَّه نحو إجلاء [العرب] عن كل منطقة وادي بيت شان باستثناء بلدة [بيسان] العربية. لقد دقت الساعة.»(١٣٦) وناقش المجتمعون أيضا طرد أهالي قريتي قومية والطيرة في مرج ابن عامر.(١٣٧) وبعد ذاك التاريخ بشهر، قابل غولدنبرغ وإليشع، وكان هذا الأخير مساعد فايتس، قائد الهاغاناه في منطقة بيسان، وأوضحا ان البدو قد بدأوا يعودون الى الوادي، وأن الملك عبد الله يضغط عليهم للعودة. وحث فايتس الضابطين كالآتي: «يجب ممارسة ضغط مضاد بحيث يرحل عن الوادي أيضا من بقي فيه.»(١٣٨) وخلال ربيع سنة ١٩٤٨ تم إخلاء وادي بيسان بأسره من سكانه العرب. وبموجب خطة دالت، احتلت الهاغاناه بلدة بيسان في ١٢ أيار/مايو، وتم ترهيب معظم سكانها لحملهم على الفرار او تم طردهم الى شرق الأردن عبر نهر الأردن.(١٣٩)

ثانيا: خطة دالت

ان الحملة العسكرية التي كان على الهاغاناه ان تشنّها ضد عرب فلسطين قد وُضِعت بصورة مفصلة من قِبَل الهاغاناه في «توخنيت دالت»، او خطة د، التي خُطِّط لها أول مرة سنة ١٩٤٢، واعتمدتها قيادة الهاغاناه العليا في ١٠ آذار/مارس ١٩٤٨. وقد استرجع يغئيل يادين، الضابط المسؤول عن العمليات في الهاغاناه، ذكرياته بقوله: «اعددت جوهر خطة دالت سنة ١٩٤٤، عندما كنت رئيس التخطيط في المقاومة السرية، وبذلتُ المزيد من الجهد من أجلها في صيف سنة ٤٧ [١٩] عندما كان رئيس أركان [الهاغاناه] [يعكوف دوري] مريضا. وكانت الخطة تقضي بالاستيلاء على النقاط الرئيسية في البلد وعلى الطرق قبل رحيل البريطانيين.»(١٤٠) أما الأسس السياسية ــ الاستراتيجية للخطة فكانت تقضي بتوسيع الدولة اليهودية الى ابعد من حدود التقسيم، وبـ «نسف» و«حرق» و«تدمير» القرى العربية، و«طرد السكان

العرب المحليين الى خارج الحدود إذا واجهت هجماتنا اية معارضة (مقاومة).»(١٤١) وكانت الخطة تحوي أيضا نصوصا تفصيلية للاستيلاء على المدن العربية و«طرد السكان» من الضواحي الواقعة على جانبي طرق المواصلات. كما ان جهاز الاستخبارات في الهاغاناه اعدّ لائحة بأسماء القرى والمدن، تتضمن معلومات عن قادتها وزعمائها، من أجل تسهيل تنفيذ النصوص الواردة في الخطة.

يؤكد المؤرخون الاسرائيليون، أمثال بني موريس ومئير باعيل، ان طرد العرب وتدمير قراهم بموجب خطة دالت كانا امرين دعت اليهما وتحكّمت فيهما دواع استراتيجية وعسكرية.(١٤٢) لكن هذا الزعم لا تسنده الأدلة المتاحة، كما انه يتجاهل مشاريع الترحيل التي بحثنا فيها أعلاه. فقد كانت خطة دالت تحمل بصمات بن ــ غوريون الذي اتخذ موقفه المعلن من الحاجة الى وجود أقل عدد ممكن من العرب في الدولة اليهودية سنة ١٩٤٨. وكتب مؤلف سيرة بن ــ غوريون، وأحد المعجبين به، ميخائيل بار ــ زوهار، ما يلي: «يبدو ان بن ــ غوريون كان مسرورا في قرارة نفسه لفرار العرب من الأرض المخصصة للدولة اليهودية. . . ففي المناقشات الداخلية، وفي أوامره الى رجاله، عبّر العجوز [بن ــ غوريون] عن موقف واضح: من الأفضل ألا يبقى على ارض الدولة [اليهودية] سوى أقل عدد ممكن من العرب.»(١٤٣) فالدواعي العسكرية والاستراتيجية وأهداف التسوية السياسية والديموغرافية، لخلق دولة خالية من العرب تقريبا، كانت كلها مترابطة في تفكير بن ــ غوريون وتخطيطه وأعماله. فالوقائع العسكرية كانت أساس الأهداف السياسية لخلق دولة يهودية متجانسة العنصر. وعلى الرغم من ان الخطة لم تكن برنامج عمل لطرد العرب، فان جذورها كانت بالتأكيد راسية في المفهوم السياسي ــ الايديولوجي للترحيل. وحتى لو تفادى واضعو خطة دالت إصدار الأوامر المكتوبة للطرد الشامل، وعيونهم على مؤرخي المستقبل، يبقى ان سياسة طرد مثل هذه كان قد تم صوغها في الواقع. وكتب بار ــ زوهار أيضا: «خلال اجتماع سياسي عسكري حاسم» في ١١ أيار/مايو ١٩٤٨ «امر بن ــ غوريون بتدمير الجزر العربية [اي القرى الواقعة] بين المستوطنات اليهودية.»(١٤٤) وبالاضافة الى

ذلك، فان خطة دالت هي التي حدّدت السياسة العملية في ساحة القتال. كما ان قادة الهاغاناه فسّروا، كما يبدو، نصوص الخطة المحدّدة، وعملوا بموجبها. وكان هؤلاء يعلمون تماما بهدف بن ـ غوريون السياسي ـ الديموغرافي، كما كانوا يعلمون بهدف وروحيّة «مبدئه في الترحيل القسري». ومما يدل على ان أوامر بن ـ غوريون الى هؤلاء القادة قد نُفِّذت بهدف طرد الأغلبية العظمى من الفلسطينيين من الدولة المقترحة، هو ان قادة الهاغاناه الكبار قلما ميّزوا، إن كانوا قد ميّزوا، القرى العربية «المعادية» من القرى «الصديقة»؛ فقد كانوا في كثير من الحالات يسدون النصائح «الودّية» الى القرى العربية بالرحيل، ويلي ذلك تدمير بيوتها. وفي الكثير من الحالات لم تبد القرى المطرودة بقوة السلاح اية مقاومة تُذكر للقوة المهاجمة، بل كانت الهاغاناه تعتبرها قرى «صديقة». وعلى سبيل المثال، قررت الهاغاناه في نيسان/إبريل ألّا يبقى اي عربي في منطقة الخضيرة، فتم طرد سكان القرى التي كانت لا تزال تُعدّ قرى «صديقة» كخربة السركس ووادي الحوارث.(١٤٥)

أما التطبيق العملي لخطة دالت، التي تسببت بإفراغ عشرات القرى العربية من سكانها وتدميرها كليا، ومنها القرى التي لم تؤوِ ميليشيا عربية او لم تسمح بدخول قوات عربية غير نظامية اليها، فهو يقدم الدليل الواضح على وجود سياسة الأرض المحروقة والطرد. وبموجب الخطوط العريضة للخطة «تم تنفيذ سياسة تقضي باجلاء المجتمعات العربية الواقعة على جوانب الطرق الحيوية. وفي الفترة ما بين ٨ و ١٠ نيسان/إبريل، صدرت عن القيادة العامة أوامر الى وحدات الهاغاناه المعنيّة بترحيل معظم ما تبقى من المجتمعات الريفية العربية على محور تل ابيب ـ الخضيرة وطريق جنين ـ حيفا... وعلى امتداد طريق القدس ـ تل ابيب، وبطردها إذا لزم الأمر.»(١٤٦) وخلال اجتماع لجهاز الاستخبارات المحلي التابع للهاغاناه و«خبراء الشؤون العربية» (ومنهم عزرا دانين، عضو لجنة الترحيل الثالثة لاحقا) في ١٩ أيار/مايو، تقرر ان يُنصح للهاغاناه «طرد او إخضاع» قرى كفر سابا، والطيرة، وقاقون، والطنطورة، وفجّة في السهل الساحلي.(١٤٧) وتم طرد آخر سكان فجة بسبب «الضغط الذي مارسناه ـ عملية همس»؛(١٤٨) فالشيخ مونّس، وهي

قرية «صديقة» شمالي تل ابيب، لم تكن تمثّل اية مشكلة عسكرية ـ استراتيجية، فقد عارضت دخول القوات العربية غير النظامية، وطلب مختارها ان تقوم الهاغاناه بالحماية من هجمات الإرغون وليحي المتتالية، وكانت احدى الهجمات في أواخر آذار/مارس قد اسفرت عن خطف خمسة من وجهاء هذه القرية الكبيرة ومعهم المختار نفسه،(١٤٩) لكن من دون جدوى؛ إذ ان قَدَر هذه القرية قد اصبح محتوما بسبب سياسة الهاغاناه السياسية الدوافع، والقاضية باجلاء السكان العرب عن المناطق الواقعة بين يافا وحيفا في السهل الساحلي.

وفي ٩ نيسان/إبريل تقريبا، جاء وفد من كيبوتس مشمار هعيمك، التابع لحزب مابام، لمقابلة بن ـ غوريون. وكان هذا الكيبوتس الواقع في مرج ابن عامر قد تورّط في معارك مع قوات عربية غير نظامية. وطالب الوفد بطرد العرب من المنطقة وحرق القرى.(١٥٠) ويشير موريس الى شهادة لاحقة أدلى بها قائد السرية المحلية للهاغاناه، مئير عميت، ومفادها ان الأوامر قد صدرت الى سريته بطرد سكان القرى العربية في المنطقة.(١٥١) وهذه القرى التي أُجلي سكانها عنها تضم الغبية التحتا، والغبية الفوقا، وخربة بيت راس، وأبو شوشة، والكفرين، وأبو زريق، والبطيمات، والنغنغية، وصبّارين، والسنديانة، والبريكة، وخبّيزة، وأم الشوف. وخلال اجتماع للجنة السياسية لحزب مابام عقد في الفترة ٢٥ ـ ٢٧ أيار/مايو وسُمع فيه بعض الأصوات المنزعجة حيال سياسة الطرد، انتقد إليعيزر باور، عضو الدائرة العربية في الحزب، تكتيكات الهاغاناه، وأشار الى قريتي ابو شوشة وأبو زريق كمثالين، حيث استُدعي جميع أهالي القريتين وطُردوا. ثم صدرت الأوامر بتدمير القريتين تدميرا كاملا. وأوضح باور أيضا ان قادة الجيش الذين هم أعضاء في حزب مابام قد شاركوا في سياسة الطرد هذه، والتي نُفذت بعد الاستيلاء على البلد، وبعد أن هدأت المعارك.(١٥٢)

أما «الترحيل» الشامل للعرب عن منطقة الحولة في الجليل الشرقي، فقد كان موضع حديث بين فايتس وكابلان، وذلك منذ سنة ١٩٤٢. (أنظر ص ١٠٤). وفي نيسان/إبريل ١٩٤٨، كان بن ـ غوريون خلال تفكيره في تنفيذ

خطة دالت يتطلّع الى قرى عربية خالية من سكانها في الجليل. فمجرد الانتصار في المعارك وفتح هذه النواحي لم يكونا كافيين، بل كان من الحيوي ان يُشْرَع في تغيير التركيبة السكّانية لتلك المناطق من البلد التي كان جل سكانها او كلهم من العرب، وفي حل «مشكلة الأرض» الهائلة في الدولة اليهودية من خلال نزع ملكية فلاحي فلسطين وتهجيرهم، وفي حديثه الى لجنة الأعمال الصهيونية في ٦ نيسان/إبريل، أعلن بن ـ غوريون: «لن نستطيع ان نربح الحرب إذا لم نسكن، وخلال الحرب، الجليل الأعلى، والجليل الأسفل، والجليل الشرقي، والجليل الغربي، والنقب، ومنطقة القدس... اعتقد ان الحرب ستحمل في طيّاتها أيضا تغييرا كبيرا في انتشار السكّان العرب.»(١٥٣) وبعد هذا التاريخ بخمسة اشهر، وخلال اجتماع لمجلس الوزراء في ٢٦ أيلول/سبتمبر، قال بن ـ غوريون لوزرائه انه إذا تجدد القتال، فان «جيب» الجليل [العربي] الذي كان لا يزال في يد جيش الانقاذ، سيُجعل «خاليا» و«نظيفا» من العرب.(١٥٤) وفي ٢٢ نيسان/إبريل، اجتمع قائد البلماح يغآل آلون، الذي عُيِّن قائدا لحملة الاستيلاء على الجليل الشرقي ومن ضمنه مدينة صفد، الى قائد عمليات الهاغاناه يغئيل يادين والى غاليلي، وأوصى الثلاثة، تماشيا مع خطة دالت، «بالتضييق المستمر على صفد العربية بغية الإسراع في إجلاء سكانها.»(١٥٥) وفي طريقهم الى الهجوم على صفد، طرد جنود البلماح سكّان قرية عين الزيتون وهم يطلقون النار فوق رؤوسهم للإسراع في تهجيرهم.(١٥٦) وقد كان آلون يستخدم دوما تكتيك ترك «منافذ للهرب» للسكان في الجليل. وفي مجال حديثه عن احتلال صفد العربية في أيار/مايو ١٩٤٨، قال: «لقد تعمدنا ترك منافذ الهرب مفتوحة كي نسهل / نساعد السكان في الرحيل.»(١٥٧)

وكشفت ذكريات آلون فيما بعد ان الهجرة من الجليل الشرقي كانت، بصورة أساسية، نتيجة حملة متعمّدة متناسقة من «الدعاية الهامسة»، والتي كان هو بالتأكيد قد خطط لها، وعمل على تنفيذ الترحيل من خلالها. ويسجّل آلون ما يلي: «كنّا نرى ان من الضروري ان نفرّغ الجليل الداخلي [من العرب] وننشىء على الأرض تماسكا وتواصلا يهوديين في الجليل الأعلى بأسره... وقد

بحثنا عن الوسائل التي لا تفرض علينا اللجوء الى القوة لطرد عشرات الألوف من العرب المعادين [المتجهّمين] الباقين في الجليل، والذين قد يهاجموننا من الخلف في حال حدوث اجتياح عربي... استدعيت المخاتير اليهود الذين كانت لهم روابط بالقرى العربية المختلفة، وطلبتُ منهم الهمس في آذان بعض العرب بأن تعزيزات يهودية هائلة قد وصلت الى الجليل وانها ستخلي قرى الحولة، وأن ينصحوا لهم نصحا وديا بالفرار ما دام ذلك ممكنا. وانتشرت الشائعات في أرجاء الحولة كافة ان الوقت قد حان للفرار. وقد شمل الفرار عشرات الألوف. وحققت الحيلة أهدافها بالكامل.»(١٥٨) وكانت هذه القرى تضم: الجاعونة، والظاهرية التحتا، وإبل القمح، وقديثا، والزوق التحتاني، والخالصة، والسموعي، والناعمة، والعلمانية، والحسينية، وكراد البقّارة، وكراد الغنّامة، والحمرا، وخربة خيام الوليد، وخربة العزيزيات، وغرابة، وهونين، والمفتخرة، وماروس، وفرعم، وعمّوقة، والروية، والخصاص، والزوق الفوقاني، ولزازة، وقيطية، والمنشية، والدوّارة، والمنصورة، والملاّحة، والصالحية، والعباسية، والبويزية، والبيسمون. وكان بين هذه القرى قرى «صديقة» تقليديا للمستوطنات اليهودية القريبة منها،(١٥٩) لكن هذا الأمر لم يحمها من الطرد. واستخدمت الهاغاناه في العمليات المتلاحقة تكتيكات صُمّمت خصيصا لإنجاز هذا الهدف.

في أوائل أيار/مايو، نفّذت الهاغاناه «عملية المكنسة» (ميفتساع مطاطي) الهادفة الى طرد سكان منطقة وادي الأردن العرب، ومنهم سكان قرى الطابغة، والزنغرية، والقُديرية، وعرب الشمالية، وعرب السياد. وبالاضافة الى الاستيلاء على تلك المنطقة، صدرت الأوامر الى ضبّاط السرايا بمهاجمة القرى العربية «وطرد سكانها وتدمير منازلهم.»(١٦٠) فدخل نقّابو الهاغاناه قرى المنطقة ودمروا البيوت تدميرا منتظما. كما تم إخلاء الجليل الغربي من العرب. وجاء في أوامر العمليات الصادرة عن قائد القطاع الشمالي الى قادة كتائبه في ١٩ أيار/مايو ما يلي: «ان يهاجموا من أجل النصر، وأن يقتلوا الرجال ويدمّروا ويحرقوا قرى الكابري وأم الفرج والنهر.»(١٦١)

كانت عملية نحشون احدى أكبر عمليات خطة دالت، وكانت تهدف

الى شق «ممر» يهودي طوله نحو ٢٥ كيلومترا داخل منطقة آهلة بالعرب فقط ــ وكانت قد مُنحت للدولة العربية وفق قرار التقسيم ــ على الطريق الممتدة بين اللطرون والقدس. وفي سنة ١٩٤٨ كان اسم «ممر القدس» قد أُطلق على هذه المنطقة بعد إخلاء العشرات من القرى العربية وتدميرها بانتظام. وكانت إحداها، على سبيل المثال، قرية سيريس؛ فقد هوجمت هذه القرية في الساعات الأولى من يوم ١٦ نيسان/إبريل، وتم تدمير ٢٥ منزلا وجامعا ومدرسة. «وقُتلت في هذا الهجوم ثلاث نساء عربيات تتراوح أعمارهن بين ٧٥ عاما و ٨٠ عاما.»(١٦٢) ومن أجل إنشاء «ممر القدس»، دمرت ٣٥ قرية عربية بما فيها دير محيسن، وبيت جيز، وبيت سوسين، وعسلين، واشوع، وصرعه، وعرطوف، وبيت محسير، ودير ايوب، ودير بان، وكسلا، ودير الهوى، وسفلى، وجراش، وبيت نتّيف، وبيت عطاب، وبيت ام الميس، وساريس، وعلار، ورأس ابو عمار، ولفتا، ودير ياسين، والمالحة، وقالونيا، وعين كارم، وبيت تول، والقسطل، والجورة، وصَطَاف، وصوبا، والعقور، ودير الشيخ، وخربة العمور، والولجه، والقبو. ولم يُسمح لأحد بالبقاء سوى سكان ابو غوش وبيت نقوبا. وكانت بيت نقوبا سنة ١٩٤٨ قرية صغيرة تابعة لقرية ابو غوش. وكان البيشوف يعتبر ان ابو غوش نفسها قرية «صديقة» متعاونة كانت تزود الهاغاناه والبلماح بانتظام بمعلومات عن تحركات المجاهدين العرب في المنطقة، كما عقدت اتفاقية مع الهاغاناه في هذا الشأن. وقد احترم الاسرائيليون هذه الاتفاقية على الرغم من انهم لم يحترموا معظم هذه الاتفاقيات مع قرى «صديقة». ولذا، فقد نجت هذه القرية من أعمال الطرد والدمار.(١٦٣) وقد اقيمت مستوطنات يهودية جديدة لتهويد المنطقة بأسرها. وبموجب خطة دالت أيضا، طرد لواء غفعاتي، وكان تحت امرة شمعون أفيدان، سكان العشرات من القرى العربية في مناطق جنوب فلسطين، إما بإصدار الأوامر الى السكان بالمغادرة وإما بترهيبهم لحملهم على الفرار وإما بطردهم بقوة السلاح.(١٦٤) ومن تلك القرى عاقر، وقطره، وأسدود، ويبنه، وبيت دَراس، وبشيت، وبطاني الشرقي، وبرقة، وأبو شوشة، وتعاني، والمغار، والسواطر، والشرقية، وبطاني الغربي، والقبيبة، وبربر، وحرقة،

والكوفخة، وزرنوقة. وعلى سبيل المثال، كانت زرنوقة تُعتبر من القرى «الصديقة» لليبشوف لكن هذا لم يحل دون طرد سكانها لأن «افيدان لم يكن يريد، على ما يبدو، سوى قرى خالية من سكانها.»(١٦٥) وثمة وصف حي لما حل بالقرية ليل ٢٧ ــ ٢٨ أيار/مايو ورد، بعد أيام قليلة من اجتياحها، على لسان احد جنود الجيش الاسرائيلي ممن شاركوا في الاستيلاء عليها؛ فقد وصف هذا الجندي «كيف فتح احد الجنود الباب وأطلق النار برشقة واحدة من رشاش من طراز سْتن على رجل مسنّ وامرأة وطفل، وكيف جمعوا العرب... خارج البيوت كلها وأوقفوهم تحت الشمس طوال النهار بلا ماء ولا غذاء، الى ان سلّموا اربعين بندقية... وكان العرب قد زعموا انهم لا يملكون [أسلحة]. وفي النهاية تم طردهم من القرية نحو يبنه.»(١٦٦) وبعد ذلك بثلاثة أيام طردت كتيبة النقب «سكان قرية هوج [وهي قرية اخرى «صديقة» في الجنوب] في اتجاه الغرب، ونُهبت بيوتهم ودُمرت.»(١٦٧)

وفي حيفا، شنت الهاغاناه هجومها في ٢١ ــ ٢٢ نيسان/إبريل، فحملت معظم سكان المدينة على الفرار هلعين. وقصة خروج أهل حيفا في ٢٢ ــ ٣٠ نيسان/إبريل قصة معقّدة، ويجب ان ننظر اليها من خلال خلفية شهور من حملة قصف عشوائي من جانب الهاغاناه والإرغون وليحي، ومن خلال خلفية الحصار الفعلي الذي ضربته على المناطق العربية، وكذلك خلفية مجزرة دير ياسين في ٩ نيسان/إبريل. لكن هناك امرا واضحا، وهو انه على امتداد شهري آذار/مارس ونيسان/إبريل، كانت إذاعات الهيئة العربية العليا وإذاعات الدول العربية المجاورة تحث سكان حيفا وغيرهم من الفلسطينيين على البقاء، وذلك بقوة وإلحاح.(١٦٨) وقد وجد هدف الترحيل المتعمّد في نفوس أعضاء قيادة لواء كرملي التابع للهاغاناه أصداء عشية المعركة النهائية وخلالها وبعدها. فقد امرت الكتيبة ٢٢ من لواء كرملي جنودها «بقتل كل عربي [ذَكَر بالغ] تصادفه» وبأن تحرق بالقنابل المحرقة «كل الأهداف التي يمكن ان تُحرق.»(١٦٩) وما لا يقل عن ذلك اهمية ان الهاغاناه اصدرت قبل الهجوم أوامرها باجلاء السكان العرب عن مناطق وادي رشميا، وحليسة،

ووسط حيفا، حيث يسكن معظم السكان العرب، وبحصر الوجود العربي في حيفا بوادي النسناس ووادي الصليب.(١٧٠) كذلك اصدر موشيه كرمل، قائد لواء كرملي الذي خشي بقاء الكثيرين من العرب في المدينة، أوامره باستخدام مدافع الهاون من عيار ٣ بوصات لقصف الحشود العربية وسط المدينة.(١٧١) ونتيجة لذلك، يجب النظر الى هجوم الهاغاناه بالهاون صباح ٢٢ نيسان/إبريل على حشود المدنيين العرب المذعورين، وخصوصا المعتصمين في سوق وسط حيفا، بغية التسبب بهجرة عربية، في ضوء هذه الأوامر المحددة بالذات. وجاء في تقارير المراقبين البريطانيين انه «خلال الصباح كانت الهاغاناه تطلق النار من مواقع مرتفعة على كل من يتحرك من العرب في وادي النسناس والمدينة القديمة [وسط حيفا]. وكان إطلاق النار من الأسلحة الرشاشة، وهو عمل عشوائي ويثير التقزز، يواكبه قنص للنساء والأطفال... الذين يحاولون مغادرة حيفا الى ارصفة الميناء من خلال الأبواب... وكان ثمة حشد كبير خارج البوابة الشرقية [للميناء] من النساء والأطفال العرب والعجائز، الذين أصابهم الهلع والرعب والذين كان اليهود يطلقون النار عليهم بلا رحمة.»(١٧٢) وبالاضافة الى ذلك، فان حملة الحرب النفسية التي استخدمت الهاغاناه فيها الوسيلة المعتادة خلال القصف المدفعي، اي مكبّر للصوت يذيع باللغة العربية، كانت عاملا آخر من عوامل تصعيد أعمال إجلاء المصابين بالهلع.

وثمة دليل آخر يوحي بأن أعمال قادة الهاغاناه المتطرّفين في حيفا (الذين كانوا ينظرون الى العرب نظرة الإرغون اليهم) كانت على امتداد الفترة بين ٢١ نيسان/إبريل و ١ أيار/مايو مدفوعة بالهدف المتعمّد الرامي الى تشجيع هجرة العرب، ومن ضمن ذلك فرض قانون عرفي. ويمكن إيجاد مثل هذا الدليل في يوميات يوسف فايتس، داعية الترحيل المتحمّس، الذي بقي في المدينة، ولا عجب، بين ٢٢ و ٢٦ نيسان/إبريل. وفي صباح ٢٢ نيسان/إبريل، وبعد عدة ساعات من بدء هجوم الهاغاناه، استُدعي فايتس الى اجتماع في تل ابيب مع رئيس الهاغاناه، يسرائيل غاليلي، وكان قد أثار معه من قبل (في ٣١ آذار/مارس) «مسألة تهجير العرب ونقلهم من حدودنا»، وتأليف لجنة للعمل

في هذا الصدد. وردّ غاليلي ردا إيجابيا قائلا انها «فكرة جيدة»، وانه سيلاحق تنفيذها. واتفق الإثنان أيضا على ضرورة استشارة يغآل آلون، قائد البلماح، ويغئيل يادين ضابط العمليات في الهاغاناه.(١٧٣) وحضر يادين الاجتماع في تل ابيب في ٢٢ نيسان/إبريل، «وأحال» فايتس على لواء كرملي تحت امرة قائد منطقة حيفا موشيه كرمل.(١٧٤) ووصل فايتس الى منطقة حيفا بعد ظهر اليوم ذاته، مكلفا، ربما، في مهمة ترمي الى تشجيع هجرة العرب من المدينة. وفي اليوم ذاته، وبعد استيلاء الهاغاناه على المدينة، كتب فايتس في يومياته: «يبدو لي ان هذه الحالة الذهنية السائدة بين العرب [هجرة أُناس محبطين ومصابين بالهلع؟] يجب ان تُشجع، كما يتعين علينا طرد السكان الآخرين حتى لا يستسلموا [ويبقوا]. يجب إقامة دولتنا الخاصة بنا.»(١٧٥) وفي اليوم التالي، التقى فايتس مسؤولي الصندوق القومي اليهودي في منطقة حيفا، وقيل له ان بعض البدو في خليج حيفا قد غادر لكن بعض الرجال بقي لحراسة ارضه وممتلكاته. فكتب فايتس: «طالبتُ باجلاء هؤلاء أيضا وبحراثة ارضهم بحيث لا يبقى عليها اي اثر منهم.»(١٧٦) لكن الأمر الأهم هو ان فايتس التقى في ٢٤ نيسان/إبريل مساعد موشيه كرمل ــ فهذا الأخير كان منهمكا في عمليات خارج المدينة. وبلّغ هذا الضابط فايتس ان قريتي بلد الشيخ والحواصة القريبتين «سيتم إخلاؤهما اليوم»، وأن الطريق نحو الشمال ستُفتح «بعد ان يغادروا [العرب] عكا والقرى [الواقعة على الطريق].» وكتب فايتس: «سرني ان اسمع من فمه ان سياسة [الترحيل؟] هذه كانت تنفذها قيادة [الهاغاناه] [في حيفا]؛ اي لإرهاب العرب وطردهم ما دام الرحيل الذي سببه الرعب يتملّكهم.»(١٧٧) ومن الواضح ان سياسة الهاغاناه العملية، على مستوى مقر قيادة لواء كرملي، كانت تشجيع الهجرة العربية من حيفا.

ولقد بدا أيضا ان منهج الهاغاناه في الهجوم على قريتي بلد الشيخ والحواصة المجاورتين، ومن دون صدور اي رد عن اي منهما عمليا، كان يرمي الى ترهيب السكان لحملهم على الجلاء.(١٧٨) وكان المراقبون من الكتيبة البريطانية المحلية يعتقدون ان «الهاغاناه ستواصل قصف محيط حيفا بالهاون والمدافع لخلق حالة من الجلاء بين السكان العرب.»(١٧٩) ومع حلول

شهر أيار/مايو، لم يبق في حيفا سوى ٤٠٠٠ عربي من مجموع ٧٠,٠٠٠. فالقانون العرفي الذي فرضه كرمل للترهيب، والذي استمر حتى ٣ أيار/مايو، كان يتماشى مع الأوامر التي صدرت قبل المعارك لإجلاء سكان معظم المناطق العربية. فقبل الهجوم اصدرت الهاغاناه أوامرها باخلاء المناطق العربية، اي وادي رُشميا، والحليسة، ووسط حيفا، حيث كان يعيش معظم السكان العرب، وبحصر الوجود العربي في حيفا بوادي النسناس ووادي الصليب. وفي ١ أيار/مايو ١٩٤٨، دوّن بن – غوريون في يومياته (استنادا الى معلومات تلقاها من يعكوف لوبياني، قائد الهاغاناه المحلي، وتوفيا أرازي، من جهاز الاستخبارات، شاي): «قبل الفتح [فتح حيفا] قررت [الهاغاناه] تخصيص نواح محددة في جوار وادي النسناس ووادي الصليب يمكن [للعرب] ان يعودوا اليها. أما [السكان العرب] فيحظر عليهم كليا دخول المدينة القديمة [وسط حيفا] ووادي رُشميا والحليسة.»(١٨٠) وتضمنت أوامر خطة دالت «احتلال جميع الأحياء العربية المعزولة والسيطرة عليها... ولا سيما الأحياء التي تسيطر على الطرق المؤدية الى المدينة والخارجة منها... وفي حال حدوث مقاومة، سيُطرد السكان الى منطقة المركز البلدي العربي.» وثمة فقرة اخرى من هذه الخطة تقضي بـ «الالتفاف حول منطقة المركز البلدي العربي، وعزله عن طرق المواصلات الخارجية، وإنهاء خدماته الحيوية (الماء، والكهرباء، والوقود، إلخ...) الى ابعد حد ممكن.»(١٨١) وكان هذا يتضمن نقل السكّان، والتحقيقات، والتعذيب، وقتل المعتقلين، ونهب البيوت العربية، وهي امور كان قادة الهاغاناه متورطين فيها.(١٨٢) واشتكى العرب ان الهاغاناه لم تسمح لهم بالذهاب الى السوق.(١٨٣) وقيل أيضا ان الهاغاناه اعدمت بصورة فورية في ٢٧ نيسان/إبريل سبعة من العرب ممن كانوا موظفين سابقين في مصفاة النفط وكانوا، كما يُزعم، حاضرين في إبان الاشتباكات العربية – اليهودية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧.(١٨٤) وتجدر الاشارة الى ان إفراغ حيفا من أغلبية سكانها العرب كان بالتأكيد يرتبط بفكرة الترحيل في تفكير بن – غوريون، ويرتبط بصورة أكثر تحديدا بأوامره العامة التي اصدرها في أواخر الثلاثينات من أجل «تهويد» هذه المدينة الغنية بمينائها.(١٨٥)

وكانت الوسيلة التي لجأت الإرغون اليها، بمساعدة من الهاغاناه، للهجوم على يافا عشوائيا في ٢٥ نيسان/إبريل، وذلك بقصف مستمر من مدافع الهاون دام ثلاثة أيام.(١٨٦) قد صُممت أيضا، استنادا الى ضابط العمليات في الإرغون عميخاي باغلين، «لتدمير معنويات جنود العدو [و] التسبب بفوضى في صفوف السكان المدنيين لخلق هجرة جماعية.»(١٨٧) وفي ٢٥ نيسان/إبريل، سجلت التقارير إصابة ٢٥ عربيا على الأقل.(١٨٨) وفي ٢٨ نيسان/إبريل، وفي حي المنشية وحده، اوردت التقارير مقتل ٢٦ وجرح ٩٤.(١٨٩) وجاء في تقرير لاستخبارات الإرغون في ٢٨ نيسان/إبريل ما يلي: «قنابلنا... سقطت على الكثير من المراكز الرئيسية قرب مكتب البريد وقرب البلدية... وقرب المرفأ... وقد اوقف القصف حركة الحافلات الى يافا وداخلها. وشل كليا إمدادات الغذاء الى المدينة وداخلها. وأضحت الفنادق مستشفيات. وسبّب القصف هلعا كبيرا. وقد اكتظ الميناء بحشود من اللاجئين، وكان الصعود الى المراكب يتم بصورة فوضوية.»(١٩٠) وكما في حيفا، فان أشهرا عدة من الحصار الفعلي من جانب الهاغاناه، والقصف العشوائي العنيف، ومجزرة دير ياسين التي تماشت تماما مع استراتيجية الهاغاناه الرامية الى الضغط على السكان للهجرة، نجحت كلها في هدف التسبّب بهجرة فوضوية يشوبها الهلع، وهو ما كان يعني في الواقع تنفيذ البنود المتعلقة بالترحيل والواردة في خطة دالت.

وبموجب التقديرات التحليلية الصادرة عن قسم الاستخبارات في الجيش الاسرائيلي، ولدى حلول ١ حزيران/يونيو ١٩٤٨، اي عقب تنفيذ أهداف خطة دالت، كان ٣٧٠,٠٠٠ فلسطيني قد غادروا تلك الأجزاء من البلد التي استولت القوات الصهيونية عليها. «فعلى الأقل ثمة ٥٥٪ من إجمالي الهجرة قد سببتها عملياتنا [الهاغاناه / جيش الدفاع الاسرائيلي] وبتأثير منها.» وكانت الهجمات التي شنتها الإرغون وليحي، كمجزرة دير ياسين، مسؤولة عن ١٥٪ من الهجرة. أما حملة الهمس ضمن الحرب النفسية، والإجلاء الذي امر الجيش به، والخوف عامة، فكانت كلها مسؤولة عن ١٤٪ من الهجرة. وفي المجموع، غادر ٨٤٪ بسبب الهجمات والأعمال الصهيونية

المباشرة.(١٩١) وهذا التحليل الصادر عن الاستخبارات، والذي يبدو انه صيغ بهدف إعطاء المشورة في شأن الوسائل المتبعة للتسبب بتهجير إضافي، يعطي تقديرا لأقل من نصف عدد المهاجرين العرب، لأن المزيد من العدد عينه سيجد نفسه مضطرا الى الهجرة في الأشهر اللاحقة.(١٩٢)

ثالثا: عامل المجازر
في الإطار الأوسع للترحيل

ان المجزرة الرهيبة، الموثّقة على نطاق واسع، والتي نُفّذت ضد سكان قرية دير ياسين غربـي القدس في ٩ نيسان/إبريل كانت نقطة تحول في تاريخ حرب ١٩٤٨، وأحد العوامل الأكثر حسما في التسبب بهجرة جزء كبير من سكان فلسطين. فهجوم الإرغون ــ ليحي المنسّق على هذه القرية، والذي نُفّذ بالتعاون مع قائد الهاغاناه في القدس، دافيد شلتيئيل الذي زوّد المهاجمين بالذخيرة والتغطية المدفعية من إحدى سرايا البلماح، كان يرتبط بأهداف خطة دالت وعملية نحشون للاستيلاء على المداخل الغربية للقدس، ولتدمير عشرات القرى العربية في مناطق ذات أغلبية عربية ساحقة. وقد اختار شلتيئيل ان ينقض اتفاقية عدم اعتداء كان قد تم التوصل اليها بين الهاغاناه ووجهاء دير ياسين غير المسلحين في كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، وأرسل ضابطا من استخبارات الهاغاناه، هومئير باعيل، الى القرية لتقويم فعالية القوات «المنشقة» وأدائها.(١٩٣) وباعترافهم هم، كان الكثيرون من مهاجمي الإرغون وليحي مصممين على ارتكاب مجزرة تهدف الى «كسر معنويات العرب» ونشر جو من الذعر التام. واستنادا الى قائد آخر من قادة الهجوم التابعين للإرغون، وهو يهودا لابيدوت، «قدّمت ليحي اقتراحا بتصفية سكان القرية بعد احتلالها لإفهام العرب ما قد يحدث حين يشترك الإرغون وليحي في عملية ما.»(١٩٤) وفي واقع الأمر، فان المهاجمين الذين لم يواجهوا مقاومة تذكر، قد اعتقلوا ٢٥٠ شخصا من غير المقاتلين، معظمهم من النساء والأطفال والعجائز، وقتلوهم عمدا. وقد انتُزعت المجوهرات من بعض

الضحايا، واغتُصبت بنات المدارس مرارا، وتم تشويههن. وحتى بعد مرور بضعة أيام على المجزرة، فان جثث بعض الرُضّع غير المدفونة، وغيرها من الجثث المقطوعة الرؤوس وجثث العجائز ــ ويقال ان بطونها مبقورة بالحراب ــ كانت تُشاهد ملقاة هنا وهناك في القرية. وكتب الصحافي الاسرائيلي عاموس بن ــ فيرد، الذي استند الى شهادات من المحفوظات لمن شارك في الهجوم وغيرهم من جنود الهاغاناه الذين احتلوا دير ياسين بعد المجزرة ببضعة أيام، فقال: «وجد جنود الهاغاناه الذين دخلوا القرية بعد المجزرة ببضعة أيام عشرات الجثث التي لم تدفن، وبينها جثث أطفال رضع ونساء وشيوخ. وكان ثمة جثث بلا رؤوس وأخرى مبقورة البطون. وعثر على الكثير من النساء داخل بيوتهن وأجسادهن مخرّمة بطلقات نارية. وقد انبعثت من الجثث غير المدفونة رائحة كريهة. وقد أُغمي على بعض المجنّدين في الجيش الاسرائيلي [الهاغاناه] عندما وقعت أبصارهم على هذا المنظر.»(١٩٥)

واستنادا الى تحقيق أجراه المسؤولون البريطانيون مع الناجين من مجزرة دير ياسين، فقد نُهب الضحايا، وارتُكبت أيضا أعمال «جنسية مشينة». وجاء في تقرير بريطاني يضم شهادات نسوة ساقتهن الإرغون نحو باب العمود وأفرجت عنهن هناك، ان «عددا كبيرا من طالبات المدارس الصغيرات السن قد اغتُصب ثم ذُبح.» وهناك أيضا شهادات على أعمال وحشية ارتكبت في حق نسوة أكبر سنا. «وقام احد المهاجمين اليهود باطلاق النار على حامل، ثم بقر بطنها بسكين جزار.»(١٩٦) وعن بعض من نجا من المجزرة في بادىء الأمر «فقد اقتيد نحو خمسة وعشرين رجلا من بيوتهم، ودفعوا الى شاحنة للبضائع، وسيقوا في 'عرض النصر'، وكأنه عرض نصر روماني، في طرق ضواحي محانيه يهودا وزخرون يوسف [في القدس]. وبعد العرض، اقتيدوا الى مقلع للحجارة بين غفعات شاؤول ودير ياسين، وأُطلقت النار عليهم بدم بارد.»(١٩٧)

وعلى الرغم من ان مجزرة السكان ذاتها قد ارتكبها أعضاء من الإرغون وليحي، فان المسؤولية الشاملة لهذه الحادثة وتأثيراتها تتقاسمها بلا ريب الهاغاناه عامة وشلتيئيل خاصة، وهو الذي رفض حتى السماح لأحد ضباط

استخبارات الهاغاناه، يتسحاق ليفي، بتحذير سكان دير ياسين من خطر البقاء في القرية، وكانت حجّته انه «لا يمكن له ان يعرّض للخطر عملية يقوم بها اليهـود من خـلال التلميح للعـرب، حتى لـو كـان هنـاك اتفـاقيـة معهم.»[١٩٨] وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من إدانتها العلنية للمجزرة، فقد حاولت الهاغاناه طمس التفاصيل المروّعة، ومنعت ممثل الصليب الأحمر الدولي، الدكتور جاك دو رينييه، من الوصول الى مسرح الجريمة بعد مرور يومين على الأقل على حدوث المجزرة.[١٩٩] وفي بيان مبدئي صدر عن وزارة المستعمرات البريطانية بتاريخ ١٤ نيسان/إبريل، وأُعِدَّ فيما بعد للقراءة في مجلس العموم، ويستند الى معلومات وفّرها المندوب السامي في فلسطين، ورد ما يلي:

> ان عدد الضحايا العرب... قد تم توكيده من قِبل ممثل للصليب الأحمر الدولي قام بزيارة القرية، وقال انه رأى في كهف واحد جثثا متراكمة لنحو ١٥٠ عربيا من الرجال والنساء والأطفال، بينما عُثِر في بئر على ٥٠ جثة اخرى. ان مداخل القرية تشرف عليها مستوطنات يهودية محصّنة من قِبل الهاغاناه التي لم تسمح لشرطة فلسطين بالقيام بالتحريات. ويبدو واضحا الآن ان أعضاء في الهاغاناه تعاونوا مع الجماعات الارهابية، إذ منحوها التسهيلات لشن هجومها على دير ياسين، وأن البيان الصادر عن الوكالة اليهودية بتاريخ ١٢ نيسان/إبريل، والذي يعبّر عن الهول والاشمئزاز حيال الهمجية التي واكبت هذا العمل الذي قام إرهابيون به، يبدو انه يتناقض، وبصورة تدعو الى الدهشة، مع موافقة المجلس الصهيوني العام، المنعقد في تل ابيب في اليوم ذاته، على اتفاقية للتعاون بين الهاغاناه وإرغون تسفائي ليئومي.[٢٠٠]

ويكشف بعض المصادر الوثائقية، التي استُخدمت حديثا، من مؤسسة جابوتنسكي في تل ابيب، شهادات شخصية أدلى قادة الهجوم بها. وقد استعاد بن ـ تسيون كوهين، احد قادة الإرغون في الهجوم، ذكرياته لاحقا فقال انه خلال الاجتماع بين الإرغون وليحي، والذي مهد للهجوم، «كانت الأغلبية تساند تصفية جميع ذكور القرية وأية قوة قد تقاومنا، وإنْ كانت من الشيوخ والنساء والأطفال.»[٢٠١] وقد اقتُرفت هذه المجازر المتعمّدة بهدف إرهاب المدنيين العرب وحملهم على الفرار. وفي ١٢ نيسان/إبريل تقريبا، أعلنت

الإرغون بحماسة ان حادثة دير ياسين نشرت «الرعب والخوف في صفوف العرب في كل القرى المحيطة [مثل] المالحة وقالونيا وبيت إكسا، وبدأت هجرة سببها الهلـع.»[٢٠٢] وأرسل قائد الإرغون، مناحم بيغن، وهو وارث مقولة جابوتنسكي بشأن «الحائط الحديدي من الحِراب اليهودية»، رسالة داخلية للتهنئة «على عملية الانتصار الرائعة»، وتبجّح فيما بعد بخصوص تأثيرات هذه الحادثة فقال: «وسيطر الهلـع على عرب ارض اسرائيل... وقد ساعدتنا على الأخص في... طبريا، وفي الاستيلاء على حيفا.»[٢٠٣] واستنادا الى أوري ميلشتاين، المؤرخ العسكري الاسرائيلي لحرب ١٩٤٨، فقد كانت التقارير المتعلقة بدير ياسين «مبالغا فيها» من جانب عدد من العناصر الصهيونية.[٢٠٤] ولا ريب في ان التأثير الارهابي المتعمّد لدير ياسين يرتبط أيضا بترحيل العرب، كما دعت ليحي اليه وكما ورد في مذكرتها الى لجنة فلسطين الخاصة التابعة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ وفي برنامجها السياسي في تموز/يوليـو ـ آب/أغسطس ١٩٤٨، تحضيرا لانتخابات الكنيست الأول.[٢٠٥] وتماشيا مع ارث عصابة شتيرن، كان برنامج ليحي يدعو الى ترحيل قسري لكل سكان فلسطين العرب، والأفضل ترحيل الى العراق، وأعلن ان «ليحي ترى ان تبادلا للسكان العرب واليهود في البلاد العربية هو التسوية الفضلى للعلاقة المضطربة بين الشعب اليهودي والعرب.»[٢٠٦]

ثمة إجماع عام على ان مجزرة دير ياسين كانت تهدف، وهو ما حدث فعلا، الى إرهاب السكان الفلسطينيين، وأنها ساهمت بصورة غير مباشرة في التسبب بالفرار المشوب بالذعر من حيفا، ويافا، وطبريا، ومن قرى في جميع أرجاء البلد. وما لا يقل عن هذا اهمية ان هذه الحادثة تشابكت مع استراتيجية الهاغاناه التي لم تميّز تمييزا يذكر، فيما يتعلق بسياسة الترحيل، القرى «الصديقة» (دير ياسين) من القرى المحاربة. وبموجب هذه الاستراتيجية، شُنّت في تلك الأيام عشرات الهجمات من قِبل قوات الهاغاناه والبلماح، وجرى تدمير البيوت بالديناميت على رؤوس العجائز والنساء والأطفال. ومن الأمثلة المفصلة لذلك، كما أوردناها أعلاه، فجّة، وعائلة ابو لبن، وبلد الشيخ، والخصاص، وقزازة، والحواصة، وفندق سميراميس في القدس،

وسعسع، والحسينية. وقد ظهر الى العيان في الأعوام الأخيرة الكثير من المواد التوثيقية الخاصة بالمجازر العديدة التي ارتكبتها الهاغاناه، ومن بعدها الجيش الاسرائيلي، سنة ١٩٤٨. ومن هذه المجازر واحدة ــ ليست معروفة مثل مجزرة دير ياسين لكنها لا تقل عنها وحشية ــ حدثت في قرية الدوايمة غير المسلحة والواقعة في جنوب شرقي الخليل في ٢٩ ــ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، وقد نُفّذت المجزرة على يد الكتيبة ٨٩ من الجيش الاسرائيلي ــ قادها موشيه دايان سابقا ــ وذلك بعد سقوط القرية من دون قتال.(٢٠٧) ووصف احد الجنود الشهود هذه المجزرة على النحو التالي: «قتلت [الموجة] الأولى من الفاتحين نحو ٨٠ ــ ١٠٠ عربي [من الذكور] والنساء والأطفال. وقُتل الأطفال بتكسير رؤوسهم بالعصي. ولم يكن ثمة من منزل بلا قتلى... وقد امر ضابط احد النقّابين بوضع امرأتين عجوزين في بيت معين... وبتفجير المنزل على رأسيهما. فرفض النقّاب... فأمر الضابط رجاله بادخال العجوزين الى المنزل، واقترف العمل الشنيع. وتباهى احد الجنود بأنه اغتصب امرأة ثم أطلق النار عليها. وقد استُخدمت احدى النساء وعلى يديها طفل رضيع، في تنظيف الباحة، حيث كان الجنود يأكلون. وعملت المرأة يوما او يومين. وفي نهاية الأمر أطلقوا النار عليها وعلى طفلها... هؤلاء الضباط المثقفون... تحوّلوا الى قتلة سافلين، وهذا امر لم يحدث في عزّ المعارك... بل حدث من جراء نظام للطرد والتدمير؛ إذ كلما تناقص عدد العرب الباقين كان هذا من الأفضل. وهذا المبدأ هو المحرك السياسي لعمليات الطرد والمجازر.»(٢٠٨)

لم تكن مجزرة الدوايمة إلا واحدة من مجازر عديدة ارتكبها الجيش الاسرائيلي وسلفه الهاغاناه في الأسابيع والأشهر التي تلت حادثة دير ياسين. وتشمل الحوادث الأخرى ناصر الدين (١٢ نيسان/إبريل)، واللد (١١ ــ ١٢ تموز/يوليو)، وعين الزيتون (٣ ــ ٤ أيار/مايو). كما تشمل قرى سعسع، والجش، وصفصف، والصالحة،(٢٠٩) وعيلبون (وهذه القرى الخمس جميعها في الجليل، وقد ارتُكبت المجازر فيها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨)، وقرية حولا اللبنانية. وعلى سبيل المثال، بعد سقوط قرية عيلبون في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل ١٢ من شباب القرية.(٢١٠) وفي صفصف «رُبط ٥٢

رجلا بالحبال وأُلقي بهم في بئر وأُطلقت عليهم النار فقُتل عشرة منهم. وتوسلت النساء طلبا للرحمة. [وكان هناك] ثلاث حالات اغتصاب... واغتُصبت فتاة عمرها ١٤ عاما، وقُتلت اربع اخريات.»(٢١١) وفي اللد، في ١١ ــ ١٢ تموز/يوليو ١٩٤٨، قُتل رميا بالرصاص عشرات من المدنيين غير المسلحين والمحتجزين في مسجد وكنيسة في البلدة. وقدر مصدر اسرائيلي رسمي عدد القتلى بـ ٢٥٠ قتيلا، وجُرح الكثيرون. لكن الأرجح ان عدد القتلى العرب قد تراوح بين ٢٥٠ قتيلا و ٤٠٠ قتيل في المجزرة الكبرى التي اقترفها الجيش الاسرائيلي في اللد، كما قتل ٣٥٠ آخرون في أثناء طرد سكان المدينة عقب ذلك وإرغامهم على مغادرتها مشيا على الأقدام.(٢١٢) وفي أيار/مايو، وقبل سقوط صفد ببضعة أيام، اعتقل نحو ٣٧ شابا من قرية عين الزيتون المجاورة، بعد ان احتلتها الهاغاناه. وكان هؤلاء بين نحو ٧٠ معتقلا عربيا ذبحهم جنديّان من كتيبة البلماح الثالثة، بأوامر من قائد الكتيبة موشيه كلمان، في ٣ و ٤ أيار/مايو في واد بين عين الزيتون وصفد.(٢١٣) وكان لمجزرة قرية ناصر الدين (المشرفة على طبريا) في ١٢ نيسان/إبريل، ومجزرة عين الزيتون في أيار/مايو ــ مع ما تبعهما من تدمير شامل للقريتين بعد سقوطهما ــ اثر عميق في تقويض امن عرب بلدة طبريا (وهي أول مجتمع مديني يسقط) وبلدة صفد، الأمر الذي سبب هجرة كثيفة من هاتين البلدتين. ولم يكن الدافع الى ارتكاب هذه المجازر مجرد الثأر او عطش الى القتل، فيما يعنى بقادة الميدان في الجيش والهاغاناه، بل كان عقيدة ايديولوجية واستراتيجية سياسية نابعتين من فكرة الترحيل، وتهدفان عن سابق تصور وتصميم الى تقويض معنويات المدنيين وأمنهم والتسبب بهجرة جماعية.

ومن الواضح كذلك ان القوات الصهيونية ارتكبت الكثير من «المجازر الصغيرة» غير المشهورة. ففي ١٢ أيار/مايو، مثلا، هوجمت قرية ام الشوف في منطقة بلاد الروحا الى الجنوب الشرقي من حيفا، واحتلتها قوات الإرغون التي عمدت الى قتل سبعة شبان من العرب المعتقلين.(٢١٤) وقبل ذلك التاريخ، اي بعد ظهر يوم ١ نيسان/إبريل، وقرب ريشون لتسيون في منطقة اللد، «دخل يهود مسلحون بستانا للحمضيات يملكه يهود، وكان يعمل فيه

١١ عربيا. وأطلق اليهود النار على العمّال، واستطاع احدهم الإفلات، وأخبر الشرطة. وعندما وصلت الشرطة الى مكان الحادث وجدت جثث عشرة من العرب، اصيبوا كلهم بطلقات نارية في الرأس.»[٢١٥] وفي ١٨ من الشهر ذاته، بلّغ سكان الكابري في الجليل الغربي الشرطة البريطانية انهم رأوا اليهود يُخرجون عددا من العرب من «سيارة يهودية مصفحة ويقتلونهم. فذهبت الشرطة الى مكان الحادث ووجدت عربيا مصابا بجروح بالغة وجثث تسعة آخرين اصيبوا بطلقات نارية وشوِّهت أجسادهم.»[٢١٦] وكشفت التحريات اللاحقة ان الضحايا كانوا من العمّال العرب العاملين في معمل للصلب قرب حيفا.

وتظهر الأبحاث الحديثة بشأن هجرة الفلسطينيين ان أغلبية هذه المجازر ارتكبتها قوات من صفوف الهاغاناه والجيش الاسرائيلي، الأمر الذي يغيّر مجرى الكلام عن «المنشقين» وإرهابهم المطلق (دير ياسين، وفندق الملك داود سنة ١٩٤٦). وكان المسؤولون الصهاينة ينوون جعل الفلسطينيين يغادرون بيوتهم وقراهم ومدنهم، وقد تصرفوا بصورة وحشية تتماشى مع هذه النيّة. وبالاضافة الى ذلك، فان هذه المجازر الواردة أعلاه لم تكن حوادث فردية منعزلة، ولم تكن أيضا مجرد «تجاوزات» محصورة في منطقة معينة من البلد. فمن اهم ما يلفت النظر في طبيعتها انها كانت موزعة في شتى الأرجاء (في الجليل الغربي والشرقي والشمالي، وفي اللد وسط فلسطين، وفي جنوب غربي الخليل، وفي القدس الغربية) وانها حدثت قرب المدن العربية الكبرى. ويبدو ان لهذه المجازر أنماطا تتماشى مع هجرة العرب ومع حملات الطرد، التي نفذها الجيش الاسرائيلي، من هذه المناطق. وبالاضافة، كان الفلسطينيون أقل رغبة في الجلاء عن مدنهم وقراهم في النصف الثاني من الحرب. لذا، فان المجازر المتعددة التي ارتُكبت منذ حزيران/يونيو ١٩٤٨ فصاعدا كانت تهدف الى التسبب بجلاء شامل.

رابعا: اللجنة الثالثة للترحيل

في آذار/مارس ١٩٤٨، وعشية «فتوحات» خطة دالت، أنشأت الهاغاناه «لجنة الأملاك العربية المهجورة» قوامها كبار «خبراء الشؤون العربية»، وضباط الاستخبارات في الهاغاناه، وعملاء الصندوق القومي اليهودي لشراء الأرض، وأوكل اليها مهمة الاستيلاء على جميع الأملاك العربية التي تقع في يد الييشوف، والتصرف فيها. وقبل ذلك التاريخ، وعقب بدء العمليات الحربية مباشرة، بدأ فايتس، وهو رئيس دائرة استيطان الأرض في الصندوق القومي اليهودي، يحاول في الاجتماعات الداخلية التأثير في قادة الهاغاناه المحليين والوطنيين بدعوى ان الأوضاع ملائمة لإعادة تفعيل وتنفيذ خطة اليشوف للترحيل، التي ساهم في التحضير لها منذ أواخر الثلاثينات. وفي ٣١ آذار/مارس، قابل فايتس في تل ابيب رئيس الهاغاناه، غاليلي، «وطرح عليه... مسألة ترحيل/نقل العرب من حدودنا، وهي عملية بدأت من تلقاء نفسها في بعض الأماكن. وطالبتُ [فايتس] بتثبيت خط سياسي وتعيين لجنة للتنفيذ.» وكتب فايتس يقول ان غاليلي «وجد الفكرة جيدة»، وقال انه سيبحث فيها مع أعضاء «لجنة الأملاك العربية المهجورة» القائمة.[٢١٧] وفي ذلك المساء، قابل فايتس أعضاء اللجنة وهم: عزرا دانين، والأخوان غاد وموشيه مخنس، ويؤاف تسوكرمان، واقترح عليهم ان «يساهم اليشوف في خلق أوضاع تؤدي الى جلاء [العرب].» وأشار الى ترحيل ٢٥ ألفا من العرب عن مناطق معينة — يفترض انها مناطق ريفية. ووافق عزرا دانين على اقتراح فايتس، بينما لم يكن للأعضاء الباقين اي موقف واضح. فاقترحوا، كما كتب فايتس، «ان يبحث في اقتراحي من لديهم السلطة للقيام بذلك.»[٢١٨] أما «صانعو القرار الحقيقيون» فهم بن — غوريون وقادة الهاغاناه.[٢١٩]

طبعا، ان بن — غوريون هو الذي كان يرئس من لديهم السلطة. وقد قابله فايتس لفترة وجيزة في تل ابيب في ٤ نيسان/إبريل، وطلب مقابلة رسمية للبحث في «مسألة تهجير/إجلاء العرب.»[٢٢٠] وبعد ذلك التاريخ بعشرة أيام، قابل فايتس مجددا ثلاثة من أعضاء «لجنة الأملاك العربية المهجورة»

وضباطا من الاستخبارات في الهاغاناه وهم دانين، وغاد مخنس، ويتسحاق غْفيرتس. وقال لهم فايتس مرة اخرى انه غير راض عن السلطة المحدودة للجنتهم «التي يبدو انها لا تحدد خط العمل السياسي والعسكري في هذا المضمار. فهذه اللجنة مكونة من أشخاص يعرفون العرب طوال حياتهم، وعليها توجيه حربنا نحو ترحيل أكبر عدد ممكن من العرب من حدود دولتنا. أما حراسة أملاكهم بعد إجلائهم، فهي مسألة ثانوية»، كما كتب فايتس. «وتم الاتفاق أخيرا على ان أطرح عليهم اقتراحا لترحيل [العرب] عن بعض الأماكن، استنادا الى اعتباراتي.»[٢٢١] وبعد ذلك بأربعة أيام، قدم فايتس الى اللجنة خطته للترحيل، ومن المرجّح، نظرا الى السرعة التي تم فيها التحضير للخطة، انها كانت مبنية على قوائم بالقرى العربية مأخوذة من مشاريع الترحيل المعدّة في أواخر الثلاثينات. وكتب في ١٨ نيسان/إبريل يقول:

> وضعتُ ملخصا لقائمة بالقرى العربية التي يجب، في رأيي، إخلاؤها من أجل تكامل المناطق اليهودية. كما وضعت ملخصا للأماكن التي فيها نزاعات بشأن الأرض، والتي يجب تسويتها بوسائل عسكرية.[٢٢٢]

ومساء ٢٨ نيسان/إبريل، قابل فايتس أعضاء لجنة الأملاك مرة اخرى، وكتب يقول: «تم إخلاء الخيرية والساقية أيضا. ان خطتي في طريقها الى التنفيذ.»[٢٢٣] ولعله ربط اسمي هاتين القريتين العربيتين الواقعتين في السهل الساحلي بقائمته السابقة للقرى العربية المقترح ترحيل سكانها. وفي اليوم التالي، في ٢ أيار/مايو، التقى فايتس ميشائيل شاحام، ضابط الهاغاناه المسؤول عن إقامة «مستوطنات الفتح»، وناقش الاثنان فكرة توسيع حدود الدولة اليهودية لتشمل منطقتي الرملة واللد وصولا الى باب الواد (اللطرون) وما بعده. وكتب فايتس: «إذا استطعنا فتح المجتمعات [العربية] التي يملك الأفندية والأديرة أراضيها، فسندفع لهم فيها بعد ثمن الأرض فقط ونقيم مستوطناتنا عليها ــ سنقيم عليها وقائع حقيقية.»[٢٢٤] «تستبدّ بي فكرة إقامة 'مستوطنات الفتح' على نطاق البلد بأسره. اني ارى فيها جوهر حربنا.»[٢٢٥] وفي ٤ أيار/مايو، وقبل سقوط بيسان في ايدي الهاغاناه، قابل

وفد من المستوطنات اليهودية في مرج ابن عامر ووادي بيسان فايتس في تل ابيب. وحث ممثلو وادي بيسان فايتس على استخدام نفوذه لدى القيادة العليا لمهاجمة بلدة بيسان العربية بدلا من محاصرتها بعد ان دخلها الجيش العربي. وكتب فايتس في يومياته: «ان وادي بيت شان [بيسان] هو المدخل لدولتنا في الجليل... قلت لهم ان إجلاء [العرب] عنه هو الحاجة الملحة في هذه الساعة.»[٢٢٦]

وكان فايتس يسعى للتأثير في قيادة الييشوف العليا كي تعمل على تعزيز نشاطات الطرد التي تقوم قيادات الهاغاناه المحلية بها، وتجعل منها سياسة رسمية منتظمة وعلى مستوى البلد بأسره. وقد تعززت حملته هذه في أيار/مايو، عندما استقال عزرا دانين من لجنة الأملاك لأنها كانت بمثابة غطاء لِـ«أعمال السرقة الفردية»، وكانت أساسا عملا هامشيا لا شأن له. وكان دانين يساند اقتراح فايتس القاضي بانشاء «مؤسسة يكون دورها... البحث عن السُبُل لتنفيذ ترحيل السكان العرب في مثل هذه الفرصة حين ترك السكان أماكن إقامتهم المعتادة... دعنا لا نضيع فرصة ان عددا كبيرا من السكان العرب قد غادر المنازل؛ فانجاز مثل هذا الأمر مرة اخرى سيكون صعبا للغاية في الأوقات العادية.» واقترح ان يتم إقناع «المصالح المسيحية» بالمساهمة في توطين المهجّرين الفلسطينيين في البلاد العربية المجاورة، بصورة دائمة.[٢٢٧] وفي ٢٨ أيار/مايو، قابل فايتس موشيه شرتوك، المعيّن حديثا وزيرا للخارجية والذي كان عضوا في لجنتي الييشوف للترحيل الأولى والثانية، وسأله «عما إذا كان يمكن القيام بعمل يهدف الى جعل فرار العرب من البلد ومنع عودتهم حقيقة واقعة؟» وإذا كان الأمر كذلك، اقترح ان يُعهد الى شخصين او ثلاثة «معالجة هذا الأمر بموجب خطة مصممة سلفا.» واقترح أيضا «لجنة من ثلاثة أشخاص» مؤلفة منه ومن عزرا دانين وإلياهو ساسون «الذي تعاطى الشؤون العربية نيابة عن مؤسسات الييشوف.» وتكون مهمة اللجنة «وضع خطة عمل تهدف [الى إنجاز] هدف الترحيل.» ولم يأت هذا الاقتراح من العَدَم. فقد كان فايتس، وساسون المعيّن حديثا رئيسا لدائرة شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، عضوين في لجان ترحيل سابقة، وكانا مؤيدين لمشروع

الترحيل الى سوريا في أوائل الأربعينات. لكن في اية حال، رد شرتوك بـ «تهنئة» فايتس بـ «مبادرته» وبالاعلان انه يرى أيضا ان «هذه الظاهرة يجب استغلالها وتحويلها الى حقيقة ناجزة. وسيتشاور في الأمر مع بن ـ غوريون [وإليعيزر] كابلان»، وزير المال، كما كتب فايتس. وساند شرتوك أيضا اقتراح شراء الأرض من «المهاجرين العرب، الأمر الذي ينجز هدفين اثنين: شراء الأرض وترحيل السكان.»[٢٢٨]

وبعد ذلك بيومين، اي في ٣٠ أيار/مايو، اجتمع فايتس ودانين وساسون ووضعوا الخطوط العريضة للجنة. وكتب فايتس: «سأسميها من الآن فصاعدا لجنة الترحيل. يبدو ان شرتوك اتخذ إجراءات للموافقة على تعيين هذه اللجنة قبل يومين [في ٢٨ أيار/مايو] في محادثات مع مساعديه. وفي المساء بحثت في الأمر مع كابلان، وهو يرى أيضا ان حقيقة الترحيل يجب ان تُعزّز، وأن [العرب] المهاجرين يجب ألا يُسمح لهم بالعودة.»[٢٢٩] وينبغي لنا ان نتذكّر ان شرتوك عندما كان رئيسا للدائرة السياسية في الوكالة اليهودية كان هو الذي عيّن لجنتي الترحيل الأولى والثانية، وأن من غير الممكن إطلاقا ان ينضم ساسون، وهو تابع لشرتوك في وزارة الخارجية، الى لجنة الترحيل الثالثة من دون موافقة رئيسه. وفي اليوم التالي، بحث فايتس في موضوع الترحيل مع غاد مخنس ووزير شؤون الأقليات بيخور شيتريت. وكتب فايتس يقول: «لقد وافقا على افتراضاتي واستنتاجاتي، ووعدا المساعدة.»[٢٣٠] وفي ١ حزيران/يونيو، تعززت هذه الافتراضات أكثر، حين اجتمع في تل ابيب بعض كبار الوزراء والرسميين، ومنهم شرتوك وشيتريت والأمين العام للحكومة زئيف شيرف، وقرروا انه يجب ألا يُسمح للعرب بالعودة، وأن ضباط الجيش الاسرائيلي «ستصدر اليهم الأوامر بهذا الصدد.»[٢٣١]

في حزيران/يونيو، تعاظمت سرعة سياسة الطرد. ففي ٥ حزيران/يونيو قابل فايتس بن ـ غوريون، رئيس الحكومة، في تل ابيب، وقدّم اليه «خطة تسوية المشكلة العربية في دولة اسرائيل»، الصادرة عن لجنة الترحيل، والمتضمَّنة في مذكّرة من ثلاث صفحات، والموقّعة من قبل فايتس ودانين

وساسون. وكانت المذكرة تحمل عنوان «الترحيل الاستعادي» وتدعو الى منع العرب من العودة الى منازلهم، والى تدمير قراهم خلال العمليات العسكرية، ومنع زراعة الأرض العربية وجني المواسم وقطف الزيتون، وتوطين اليهود في المدن والقرى العربية، وإقرار التشريعات التي تمنع العودة، والشروع في حملة دعائية لتثبيط همة العائدين، وإطلاق حملة لإعادة توطين المهجرين في أماكن اخرى.[٢٣٢] واستنادا الى فايتس، «وافق بن ـ غوريون على الخط [سياسة الترحيل] كله»، لكنه قال ان الأولوية القصوى يجب ان تُمنح للقسم الأول من المشروع، اي للخطوات العملية المتّخذة في البلد، وان المفاوضات مع الدول العربية المجاورة لاستيعاب اللاجئين ينبغي ألا يُشرع فيها إلا في زمن لاحق. وكان رأيه ان اللجنة القائمة «موقّتة»، وأنه في صدد عقد اجتماع «محدود» يعيّن لجنة للإشراف وللتعامل مع هذا الموضوع.[٢٣٣] وفي الأيام اللاحقة، جرت مشاورات بين بن ـ غوريون وشرتوك وكابلان وليفي شكولنيك (إشكول) نائب وزير الدفاع، بشأن لجنة مقترحة للاشراف على الترحيل تضم ممثلين عن الصندوق القومي اليهودي (فايتس)، ودائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، ومؤسسة الدفاع.[٢٣٤] وفي تلك الأثناء، استمرت لجنة الترحيل «الموقتة» في أعمالها، تشرف على عمليات تدمير القرى بصورة منتظمة في الأرجاء المختلفة كجزء من سياسة خُطط لها بدقة بهدف زيادة الهجرة العربية، ومنع عودة المهاجرين. وكان توزيع الأراضي العربية على المستوطنات اليهودية، وإقامة مستوطنات جديدة على أنقاض القرى، وتوطين المهاجرين اليهود في البيوت العربية في المدن كلها، جزءا من فكرة مسبقة تهدف الى تفعيل عملية الترحيل كأمر واقع.

أما التدمير الفعلي فقد تم من خلال جهود مشتركة قام الجيش والمستوطنات اليهودية بها. ويكتب موريس:

> عند هذه المرحلة [أوائل حزيران/يونيو] لم يرتدع فايتس لأنه لم يكن يملك تصريحا رسميا مكتوبا لنشاطات [لجان الترحيل]... [وتحادث] مع دانين في شأن الطريقة التي يجب اعتمادها لتدمير القرى المهجورة: من اين ستأتي الأموال والجرافات والديناميت والقوة العاملة؟ وأين هي نقطة الانطلاق الأفضل؟...

ومع وجود أغلبية الرجال من ذوي البنى الجسدية القوية في الييشوف مجندين في الجيش الاسرائيلي إلزاميا، ووجود أغلبية المعدات، كالجرافات المجنزرة والجرافات غير المجنزرة في خدمة الجيش او في الأعمال الزراعية، وعلى الرغم من ان كميات الديناميت كانت دوما دون المطلوب، فقد كانت مهمة فايتس شاقة؛ إذ كان مكلفا تنظيم ما بات مشروعا هائلا للتدمير... لكن لا جدال في ان بن-غوريون قد وافق على مشروع فايتس. فقد قال وزير المال إليعيزر كابلان لفايتس كلاما مشابها لذلك عند اجتماعهما في ٨ حزيران/يونيو، مضيفا الى ذلك تأييده الشخصي للخطة... وفي ١٣ حزيران/يونيو، سافر فايتس شمالا الى وادي بيسان ومرج ابن عامر، حيث شاهد «شعبنا... يحصد في حقول [قرية] زرعين [العربية]» [كما سجل فايتس]. وفي كيبوتس بيت هاشيتا، قابل فايتس غولدنبرغ، ودافيد باوم من كفار يحزقئيل، وأبراهام يوفي قائد (لواء غولاني) في الجيش الاسرائيلي، في مرج ابن عامر. وسجّل فايتس ما يلي: «منذ بداية حديثنا، اتضح وجود اتفاق بيننا في موضوع القرى المهجورة: التدمير، وإعادة التأهيل والاستيطان [من قِبل اليهود]». وخلال اجتماع فايتس [الى دانين يوم ١٤ حزيران/يونيو اخبر هذا الأخير] فايتس عن التقدم المحقّق في تدمير قرية فجة قرب (بيتَح تكفا). وفي اليوم ذاته قدم تسوكرمان الى فايتس تقريرا بشأن التقدم في تدمير قرية المغار. وفي اليوم التالي ذهب فايتس كي يقف على الأمر بنفسه. وفي المغار كتب ما يلي: «هناك جرافات تستكمل تدميرها. ودُهشت [لمّا] لم يتحرك اي شعور داخل نفسي لدى رؤية الأمر.. فلا اسف ولا كراهية؛ فهذه سُنّة الدنيا...» (وفي ١٦ حزيران/يونيو) ولربما في ضوء تقرير فايتس، لخّص بن-غوريون تدمير بعض القرى العربية حتى ذلك التاريخ كما يلي: «تم تدمير المغار قرب غديرة، وفجة، وبيار عدس (قرب المجدل). والتدمير يتوالى في مسكة (قرب رامات هاكوفيش) وبيت دجن (شرقي تل ابيب) وفي [وادي] الحولة وفي الحواصة قرب حيفا، والسُميرية قرب عكا، وجعتون [ولعلها خربة جعتون؟] قرب نهاريا، والمنشية... قرب عكا. وقد دُمّرت دالية الروحا، والعمل سيبدأ في البطيمات وصبّارين». (٢٣٥)

وفي ١٨ آب/أغسطس، تمت مناقشة خطة الترحيل التي وضعها فايتس في ٥ حزيران/يونيو، في اجتماع عقد في مكتب رئيس الحكومة وحضره بن-غوريون، وبعض كبار الوزراء والمسؤولين، وضباط الاستخبارات، و«خبراء الشؤون العربية»، وكان منهم شرتوك، وشيتريت، وكابلان، ودافيد

هاكوهين، وزلمان ليفشتس، وفايتس، ويعكوف شمعوني، ورؤوفين شيلواح، ويوسف سترومزاه، ودافيد هوروفيتس، والجنرال إليميلخ أفنير، رئيس الحكم العسكري في الأراضي المحتلة، وغيرهم. (٢٣٦) وكما كان منتظرا، اجمع المتكلمون على مساندة السياسة الرسمية القاضية بمنع عودة اللاجئين. وأوضح فايتس انه قد تم «إجلاء/إخلاء» ٢٨٦ قرية، وأن العرب قد تركوا وراءهم نحو ثلاثة ملايين دونم من الأراضي. وقد حث أيضا على تعيين هيئة رسمية للضغط من أجل إعادة توطين اللاجئين في البلاد المجاورة بصورة نهائية، ومن أجل تحضير «خطة لترحيل العرب وإعادة توطينهم [في الخارج].» (٢٣٧) وتكلم بن-غوريون عن الوسائل التي يجب اعتمادها لمصادرة الأملاك العربية المهجورة، والحاجة الى جمع الوثائق ودرس سبل استيعاب اللاجئين في البلاد العربية. أما وزير شؤون الأقليات شيتريت، فقد تكلم عن «تبادل» بين اليهود الشرقيين و«العرب الاسرائيليين». وكانت حجة دافيد هاكوهين ان في إمكان الحكومة فقط، لا اية مؤسسة خاصة، ان تعالج موضوع إعادة توطين العرب في البلاد المجاورة. (٢٣٨)

وكان هذا الاجتماع يمثّل المزيد من المساندة الرسمية لنشاطات لجنة الترحيل «الموقتة». وبعد ذلك بأسبوع، رُفعت مكانة اللجنة «الموقتة» لتصبح هيئة رسمية حكومية، وذلك حين وافقت حكومة بن-غوريون رسميا على تعيين لجنة للترحيل من ثلاثة أشخاص تضم عضوي اللجنة «الموقتة»، فايتس ودانين، وزلمان ليفشتس، (٢٣٩) الذي كان قد شارك في اللجنتين الأولى والثانية. وبلّغت أمانة الحكومة فايتس، في رسالة مؤرخة في ٢٩ آب/أغسطس، ان «اللجنة... يجب ان تقدم اليه اقتراحا بشأن إمكانات توطين عرب ارض اسرائيل في الدول العربية.» (٢٤٠) ويبدو ان بن-غوريون كان يشير الى هذه الهيئة باسم «لجنة النقل والطرد» («فعدات عكيراه فيغروش» - ومعناها الحرفي لجنة الاقتلاع والطرد)، على الرغم من ان الذين حرّروا يومياته الحربية قرروا تغيير هذا الاسم الى «لجنة الاجلاء وإعادة التوطين». (٢٤١) ومن الواضح ان سياسة الترحيل/الطرد كانت في الغالب بين ايدي بن-غوريون والجيش. وقدّمت لجنة الترحيل العون والمشورة الى

رئيس الحكومة والى ضباط الجيش المحليين والضباط الكبار وممثلي كُتل المستوطنات اليهودية، في جهد منتظم لإيجاد مناطق خالية من العرب. وكان مما سهّل هذه الجهود إدخال الحكم العسكري المبني على قوانين الطوارىء للانتداب البريطاني الى جميع المناطق التي احتلها الجيش.

وقد بحث المؤرخون الاسرائيليون في نشاطات لجنة الترحيل الثالثة طوال النصف الثاني من سنة ١٩٤٨، وفعلوا ذلك، غالبا، في إطار «الترحيل الاستعراضي»، اي كمحاولة ترمي الى تعزيز هجرة اللاجئين كأمر واقع، والى منع عودتهم.(٢٤٢) أما حجتهم، وهي إنكار وجود اية سياسة رسمية للترحيل/الطرد سنة ١٩٤٨، فلا تدعمها الأدلة المتوفرة. والواضح ان «الترحيل الاستعراضي» — وهو تعبير فيه تناقض ذاتي وسوء استخدام متعمد للكلمات — ليس إطارا كافيا لتفسير السياسة الاسرائيلية سنة ١٩٤٨. فقد كان أهارون كوهين، الذي كان مديرا للدائرة العربية في حزب مابام خلال الحرب، في منصب مهم يسمح بالكشف عن جوانب من سياسة الترحيل هذه. إذ زود حزبُه الهاغاناه بكثير من القادة، منهم غاليلي وآلون ورابين وكرمل، الذين كانوا أكثر الدعاة حماسة للطرد. وكان حزب مابام ممثلا في حكومة الحرب بوزيرين. وقد كتب كوهين في مذكرته الى لجنة مابام السياسية بتاريخ ١٠ أيار/مايو ١٩٤٨: «ثمة ما يدعو الى الافتراض ان ما يحدث مؤخرا... يحدث من جراء أهداف سياسية معينة، لا من جراء ضرورات حربية فحسب، كما يزعمون أحيانا. والواقع ان ما يُسمى 'ترحيل' العرب من حدود الدولة اليهودية هو الذي يُنفّذ... ان إجلاء/إخلاء القرى العربية لا يحدث دوما بسبب الضرورة الحربية. فالتدمير الشامل للقرى لا يحدث فقط بسبب 'عدم وجود قوات كافية لإقامة حاميات'.»(٢٤٣) وبعد هذا التاريخ بخمسة اشهر، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، اصر كوهين، على الرغم من إنكاره ان الهجرة العربية جزء من خطة صهيونية وُضعت عن سابق تصميم، على ان «هجرة الجماهير العربية سببها جزئيا السياسة اليهودية الرسمية... وما ان بدأت [الهجرة] حتى تلقت التشجيع من العناصر اليهودية الأكثر فعالية، وذلك لأسباب عسكرية وسياسية.» وخلص كوهين الى القول ان

ضرورات الحرب ليست في حد ذاتها سبب تدمير القرى كليّا.(٢٤٤)

والواقع ان الأدلة الموجودة في المحفوظات الاسرائيلية المتاحة، ومن ضمنها اليوميات المعاصرة، تشير الى ان السياسة الرسمية تخطت «التشجيع» وتعزيز «الفرار»، وأن سياسة الترحيل لم تأت من العدم. والى ذلك، نوقش بصورة رسمية تنفيذ الجيش لسياسة الترحيل/الطرد في اجتماع لمجلس الوزراء في ١٦ تموز/يوليو ١٩٤٨. وفي انتقاد مبطّن أعلن أهارون زيسلنغ، وهو وزير من مابام، ما يلي: «نحن قد بدأنا مسيرة ستعرّض للخطر العظيم اي أمل بعقد تحالف سلمي مع قوى يمكن ان تكون حليفتنا في الشرق الأوسط... فمئات الألوف من العرب الذين سيُطردون من فلسطين، وإن كانوا هم الملامون، سيُتركون معلّقين، وسيكرهوننا... إذا فعلتم بعض الأمور في ذروة الحرب وخضم المعارك، فهذا شيء، أما إذا فعلتم الأمر ذاته بعد شهر من الآن بكل برودة أعصاب، وعلانية، ولأسباب سياسية، فانه شيء مختلف تماما.»(٢٤٥) وتجدر الإشارة الى انه على الرغم من ان موقف زيسلنغ كان متماشيا مع الحجج التي طرحها في مؤتمر إيحود بوعالي تسيون العالمي سنة ١٩٣٧، اي المساندة مبدئيا لفكرة الترحيل «الطوعي» للعرب، فقد عبّر في اليوم ذاته الذي كتبت فيه رسالة دانين عن تحفظات إزاء الطرد الجماعي لاعتبارات عملية، لأن الطرد القسري قد يؤدي الى حرب شاملة مع الدول العربية المجاورة(أنظر ص ٥٨ — ٥٩). وقد طُمس هذا الانتقاد الداخلي بسبب تناقضاته الذاتية، ولم ينجح في منع بن — غوريون من المضي قدما بحملة الترحيل التي كان ينفذها قادة الجيش، الذين كان منهم أعضاء بارزون في حزب مابام. ونجح بن — غوريون في إسكات هذه الانتقادات بسهولة، وذلك بالإشارة الى ان زعماء مابام كانوا منافقين، إذ ان كيبوتسهم الرئيسي، مشمار هعيمك، قد تورط في طرد قرى بلاد الروحا العربية في نيسان/إبريل.(٢٤٦) ويوفّر اجتماع مجلس الوزراء في ١٦ تموز/يوليو المزيد من الأدلة التي تشير الى ان فكرة ترحيل الفلسطينيين كانت ترتبط في فكر بن — غوريون ارتباطا واضحا بالحرب والطرد. واننا للأسف لا نملك الكثير من المعلومات عن اجتماع مجلس الوزراء هذا. ويبدو ان بعض الوثائق الرئيسية

ما زال يصنف بأنه سري. لكن من الواضح ان بن – غوريون صرح انه «ليس مندهشا» من جراء الهجرة العربية وانه «ينبغي لنا ان نمنع عودة العرب بأي ثمن.»[٢٤٧] واستشهد بن – غوريون كذلك بـ«المثال» التركي – اليوناني، يوم «طرد الأتراك اليونان من الأناضول.» وهو «سابقة» كثيرا ما استشهدت مشاريع الترحيل الصهيونية بها في الثلاثينات، وأكدّها بن – غوريون في مشروعه للترحيل سنة ١٩٤١؛ إذ اوضح ان ترحيل المجتمعات اليونانية القديمة من آسيا الصغرى كان تعبيرا ملطّفا لطردها في الواقع عقب الانتصار التركي الساحق. ومن خلال الاستشهاد بمثل هذا المثال في جلسة مجلس الوزراء في ١٦ تموز/يوليو، وهو المثال الذي كان دوما يرتبط في ذهن بن – غوريون بالحرب والترحيل والطرد، ومن خلال التصريح بأنه «لم يندهش» للهجرة العربية، فقد لمّح بن – غوريون الى فكرة الترحيل التي كانت تجول في ذهنه ونفسه، والى ان جلاء العرب لم يكن نتيجة غير مقصودة وغير متوقعة للحرب.

ان أكثر الأمور دلالة هو واقع ان النقاش الذي دار في مجلس الوزراء في ١٦ تموز/يوليو بشأن الترحيل قد قام على خلفية قوامها ليس فقط نشاطات لجنة الترحيل «الموقتة»، بل أيضا الطرد الشامل والسريع والمتعمد الذي نُفذ قبل ذلك ببضعة أيام ضد سكان مدينتي اللد والرملة العربيتين (وعددهم نحو ٧٠,٠٠٠، بمن فيهم اللاجئون من يافا)، وذلك بعد احتلال الجيش الاسرائيلي هاتين المدينتين مباشرة بأوامر صادرة عن بن – غوريون. ويبدو ان يغآل آلون سأل بن – غوريون «ماذا سنفعل بالعرب؟» وأن بن – غوريون أشار بيده كمن يصرف الأمر عنه، وأمرَه: «اطردْهم».[٢٤٨] وهذه الحادثة، وما تبعها من عمليات طرد من الجليل، تبيّن ان بن – غوريون كان ينفذ سياسة ترحيل فعلية لا سياسة ترحيل «استعراضية»، وبكل نشاط وعزم، على الرغم من انه تفادى إصدار أوامر خطية بالطرد.[٢٤٩] ويلخّص بار – زوهار، كاتب سيرة بن – غوريون والمعجب به، موقف بن – غوريون وتصرفاته في أثناء الحرب على الوجه التالي: «كان من الواضح تماما لبن – غوريون انه، ومن أجل خلق دولة يهودية قابلة للحياة، كان من الضروري ألا يبقى ضمن

حدودها سوى اصغر عدد ممكن من العرب.»[٢٥٠] وتجدر الإشارة الى ان مسألة «ترحيل» العرب من مدن الرملة واللد ويافا كانت اثيرت في اجتماع للجنة الحدود التابعة للوكالة اليهودية – وهي اللجنة التي كانت قد اقيمت بالاشتراك مع لجنة الترحيل الأولى – وذلك منذ آذار/مارس ١٩٣٨.[٢٥١] وكتب احد أعضاء لجنة الترحيل، (دانين)، رسالة بتاريخ ١٨ آب/أغسطس ١٩٤٨ الى احد المنتقدين، يدافع فيها عن سياسة الحكومة في الترحيل ومن ضمنها طرد سكان اللد والرملة، ويربط ترحيل العرب بفكرة صهيونية رئيسية اخرى هي فكرة الفصل بين اليهود والعرب، فقال: «إذا كانت القيادة [قيادة الجيش] تعتقد انها ستنجز أهدافها المرغوب فيها بسرعة أكبر، ومن خلال التدمير والقتل والعذاب الإنساني، فاني لن اقف في طريقها... لو انهم رحموا سكان اللد والرملة وسمحوا لهم بالبقاء لأسباب إنسانية لقام الجيش العربي باحتلال تل ابيب... أنا اعتقد، وبايمان تام، ان مصلحة الشعبين هي في الفصل المطلق بينهما... من هنا فاني سأفعل كل ما في وسعي لتقليص هذه الأقلية.»[٢٥٢] وفي اليوم ذاته الذي كُتبت فيه رسالة دانين، اوضح وزير الخارجية شرتوك لوايزمن، رئيس مجلس دولة اسرائيل الموقت، عزم الحكومة على منع عودة اللاجئين العرب. وأضاف:

> أما فيما يتعلق بالمستقبل، فنحن عازمون أيضا... على استكشاف جميع إمكانات التخلص، مرة والى الأبد، من الأقلية العربية الكبيرة التي كانت تهددنا في البداية. ان ما يمكن تحقيقه في هذه الفترة المضطربة سيتعذر تماما عندما تهدأ الأوضاع. ان مجموعة من الأشخاص بين ضباطنا الكبار [اي لجنة الترحيل] قد بدأت تعمل على درس إمكانات إعادة التوطين في أراض اخرى... ولا حاجة الى توكيد ما تعنيه إعادة توطين العرب «الاسرائيليين» بصورة دائمة في الأراضي المجاورة من زاوية جعل الأرض في اسرائيل متاحة لتوطين شعبنا.[٢٥٣]

وفي ٢٤ تموز/يوليو، سمح مركز ماباي باجراء مناقشة داخلية عامة في موضوع السكان العرب، وذلك مع وجود خلفية هي طرد سكان الرملة واللد. ويبدو ان الأغلبية ساندت سياسات بن – غوريون. وجاء على لسان شلومو لافي، وهو زعيم مرموق في الكيبوتس والقطاع الزراعي، والذي كان

قد عبّر عن مساندته للترحيل في مؤتمر إيحود بوعالي تسيون سنة ١٩٣٧، ما يلي: «ان ترحيل العرب الى خارج البلد هو في نظري من أكثر الأفعال عدلا وخلقية وصوابا. وهذا هو رأيي منذ أعوام عديدة.»[٢٥٤] وساند أبراهام كاتسنلسن، وهو زعيم آخر نافذ في ماباي، رأي لافي كما يلي: «من وجهة نظر الخُلُق الانسانية العالمية، ليس ثمة ما هو أكثر خلقية من تفريغ الدولة اليهودية من العرب وترحيلهم الى مكان آخر... وهذا يتطلب [استخدام] القوة.»[٢٥٥] لكن ثمة أقلية معزولة كانت تنتقد الييشوف وقيادة ماباي. وكان منها يوسف شبرينتساك، الأمين العام، الليبرالي نسبيا، للهستدروت. وقال شبرينتساك: «ثمة شعور بأن هناك وقائع يجري خلقها... وليس السؤال ما إذا كان العرب سيعودون ام لا، بل ما إذا [كانوا او ما زالوا] يُطردون ام لا... اريد ان اعرف، من الذي يخلق الوقائع؟ وهذه الوقائع تُخلق بموجب أوامر.» وكان يرى ان ثمة «موقفا عمليا... ينحو نحو الاستيلاء على الممتلكات وإخلاء الأرض من العرب بالقوة.»[٢٥٦]

وقد صدرت هذه التصريحات قبل عدة اشهر من تنفيذ موجات اخرى من الطرد من الجليل الشمالي والجليل الأوسط ومن جنوب فلسطين، حيث تم طرد عشرات الألوف من المدنيين العرب، وكان منهم سكان بلدتي المجدل والفالوجة. وقد كان عدد سكان بلدة المجدل العربية الواقعة على شاطىء البحر، بين يافا وغزة، ١٠ آلاف نسمة تقريبا في بداية حرب ١٩٤٨، وبقي فيها نحو ٢٧٠٠ عربي لدى احتلالها سنة ١٩٤٨. وقد طُرد هؤلاء نحو غزة في صيف سنة ١٩٥٠. وعلى امتداد سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ طالب يغآل آلون، قائد منطقة الجنوب، الذي كان متورطا في طرد سكان اللد والرملة، بـ«إخلاء البلدة من العرب».[٢٥٧] وفي سنة ١٩٤٩ اعيد تسمية المجدل اشكلون، وبدأ المستوطنون اليهود القدوم اليها، وحلّوا في البيوت العربية. وفي أوائل سنة ١٩٥٠، طلبت هيئة الأركان العامة في الجيش الاسرائيلي إذنا حكوميا لِـ«طرد» عرب المجدل.[٢٥٨] وكانت لجنة ترحيل العرب المكونة من عدة هيئات حكومية قد قررت مبدئيا منذ شباط/فبراير ١٩٤٩ الحاجة الى إجلاء عرب المجدل.[٢٥٩] وخلال ربيع سنة ١٩٥٠، قرر الجنرال موشيه دايان، الذي

خلف آلون في قيادة القطاع الجنوبي، مع معاونيه إخراج عرب المجدل من اسرائيل في اتجاه قطاع غزة. وتلقى دايان «تفويضا» من بن – غوريون (رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع) في اجتماع تم عقده في ١٩ حزيران/يونيو.[٢٦٠] «والواضح ان اسرائيل أرادت إجلاء هذا التجمع العربي السكاني الأخير في السهل الساحلي الجنوبي، ودبّرت هذا الاجلاء. وقد استُخدمت الوسائل الضاغطة، التي استخدمت مرارا من قبل، والتي لم تصل الى حد الطرد البحت، ومن ذلك 'الدعاية السوداء' ('الله وحده يعلم ماذا سيحل بك إذا بقيت هنا')، وإعلانات عن عمليات طرد وشيكة، ومختلف أنواع التقييدات (الحشر في أمكنة ضيقة مع وجود حرّاس وأسلاك شائكة؛ العزل الجسدي؛ تقييدات على الحركة والعمل). وأُضيف الى هذه الاجراءات تشكيلة من 'الاغراءات' أهمها عرض وحيد لاستبدال الأموال الاسرائيلية التي في حيازة المهجّرين بأموال اجنبية وبمعدلات تحويل سخية للغاية.»[٢٦١]

وقُدِّمت مقترحات لجنة الترحيل الاستشارية الى بن – غوريون في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، فوضعت الختم النهائي على سياسة الحكومة القاضية بمنع عودة اللاجئين، والداعية الى إعادة توطينهم في سوريا ولبنان وشرق الأردن. كما انها دعت الى إجلاء اليهود العراقيين والسوريين الى اسرائيل.[٢٦٢] ويبدو ان بن – غوريون وافق على هذه الاستنتاجات، إلا انه اقترح تركيز المرحّلين العرب في بلد واحد، والأفضل ان يكون العراق. وكان يعارض إعادة توطينهم في شرق الأردن،[٢٦٣] وهو موقف يردد أصداء برنامجه للترحيل الى العراق سنة ١٩٤١.[٢٦٤]

صحيح ان الأغلبية الكبرى من اللاجئين العرب كانت قد طُردت في هذه المرحلة وأن عودتها كانت قد مُنعت، لكن أهميتها، فيما يتعلق بسياسة الحكومة الاسرائيلية، تكمن في كونها تبيّن، لدى استطلاع الماضي، عزم الصهيونية على الترحيل، وتؤكد السياسة الرسمية التي اصرّت على استيعاب اللاجئين في سوريا والعراق وشرق الأردن.

وكان احد مقترحات اللجنة دعوة جوزف شختمان، الزعيم الصهيوني

التصحيحي، الذي كان زميلا حميما لفلاديمير جابوتنسكي طوال عقود ثلاثة من الزمن، ووضع كتابا عن ترحيل السكان،[٢٦٥] الى المشاركة في خططها وجهودها. فمنذ آب/أغسطس ١٩٤٨، وخلال اجتماع للجنة النشاطات الصهيونية، تم انتخاب شختمان، ومقره نيويورك، ممثلا للتصحيحيين في الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية، وفي المنظمة الصهيونية العالمية التي اصبحت، أول مرة في تاريخها، تضم الأحزاب الصهيونية كافة. والأهم من هذا ان شختمان وضع في أواخر آب/أغسطس او أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٤٨ تقريبا، مشروعه الخاص للترحيل «القسري»،[٢٦٦] وقدّمه في شكل «دراسة» الى امين مجلس الوزراء زئيف شيرف، والى لجنة الترحيل.

اوضح شختمان ان هدف «دراسته» ليس «هدفا وصفيا وتاريخيا فحسب. فالمؤلف [اي شختمان] يرى ان من الممكن والضروري استخلاص الكثير من النتائج المهمة من تجارب الترحيل في الماضي، وأن الفكرة في صلب اي مشروع للترحيل فكرة وقائية أساسا.» فاذا لم يكن في الامكان تسوية مشكلة أقليات اثنية ضمن إطار الأراضي القائم، «وجب اللجوء، وفي الوقت الملائم، الى وسيلة الترحيل التي هي وسيلة وقائية في جوهرها.» ووفْقا لشختمان، «تبدو الأوضاع في فلسطين انها توفّر حالة مثالية للقيام بترحيل سريع حاسم بصفته السبيل البنّاء الوحيد لكسر طوق الجمود الحالي... وأنه ليس ثمة من إمكان للوصول الى حل بنّاء من دون ترحيل [العرب] ترحيلا واسع النطاق.»[٢٦٧] فالحل العملي الوحيد «هو تبادل منظّم للسكان بين عرب فلسطين ويهود الدول العربية، وخصوصا العراق»،[٢٦٨] لكن «ترحيل عرب فلسطين يشكّل الجانب الرئيسي» لهذا المشروع.[٢٦٩]

وطالب مشروع شختمان بترحيل الفلسطينيين الى العراق «قسرا»، وأشار، تبريرا لهذا الأمر، الى الحجج التي بحثنا فيها أعلاه، والواردة في خطة بن ـ حورين لسنة ١٩٤٣.[٢٧٠] ولاحظ أيضا «وجود إشارات واضحة تماما فحواها ان الحكومة الاسرائيلية شرعت، وبحزم، في درس تبادل عربي ـ يهودي للسكان لكونه الوسيلة الأكثر شمولية وإيجابية لتسوية مشكلة الأقلية العربية في الدولة اليهودية.» وكدليل على المناقشات بشأن الترحيل في الأوساط

الحكومية الاسرائيلية، أشار شختمان الى مقابلة صحافية مع آرثر لوري (في *The New York Times*، عدد ٢٤ تموز/يوليو ١٩٤٨)، رئيس مكتب اسرائيل في الأمم المتحدة وممثله في مناقشات ليك سَكْسِس (نيويورك)، لدى عودته من زيارة الى تل ابيب.[٢٧١] وقد أكد شختمان انه على الرغم من وضوح ان زعماء عرب فلسطين لن يوافقوا أبدا على اية خطة من هذا القبيل، «وهي خطة أثارت من جانبهم سخطا لا حد له»،[٢٧٢] «فانهم [العرب] قد يستجيبون، ما ان يتم اقتلاعهم، لأية خطة لإعادة توطينهم في العراق مع تعويضات كاملة تدفعها دولة اسرائيل عن أملاكهم التي يهجرونها.»[٢٧٣] أما تنفيذ مشروع الترحيل فتسنده اتفاقية بين حكومتي اسرائيل والعراق وربما دول عربية اخرى. وهذه الاتفاقيات «توفّر انفصالا إثنيا قسريا لكن ليس شاملا... ومن حيث المبدأ، فان كل عربي في الدولة اليهودية وكل يهودي في العراق... سيكونان عرضة للترحيل. ولا يمكن التطلع الى اي خيار معين في هذا الصدد، ولن يصبح مثل هذا الخيار منتظرا او ضروريا.»[٢٧٤] وفي رأي شختمان «فان التساوي في الأعداد بين الجانبين» فيما يسمى تبادل السكان «ليس له ادنى اهمية في هذه الحالة المعيّنة، لأن عرب فلسطين المقترح ترحيلهم الى العراق» سيتم توطينهم «لا في ارض هجرها المرحّلون اليهود» بل في ارض تقدمها الدولة العراقية. وتبعا لذلك، «فان رقعة الأرض... ستكون كافية في فلسطين، حيث يهجر العرب الراحلون الملايين من الدونمات.»[٢٧٥]

وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، تلقى شختمان من امين مجلس الوزراء شيرف البرقية الغامضة التالية: «نوافق على مشروعك. اجمَعْ المواد التي بحثت فيها. دانين وليفشتس سيتحمّلان النفقات وقدرها ٥٠٠ دولار.»[٢٧٦] وكانت مهمة شختمان الطارئة لمصلحة لجنة الترحيل والحكومة الاسرائيلية تتضمن جمع المواد وإجراء دراسة عن ترحيل الفلسطينيين الى العراق. كذلك اصرّ عضو اللجنة ليفشتس «إصرارا شديدا على الحصول على نفائس نورمان [اي مشروع الترحيل الخاص بادوارد نورمان].» واستنادا الى شختمان، كان نورمان مستعدا ومتشوقا لأن تعترف الحكومة الاسرائيلية به رسميا؛ فقد اصرّ على «ان يرسل السيد شرتوك (والسيد شرتوك وحده) له

رسالة يعبّر فيها عن اعترافه بكل ما فعله في هذا السبيل، وبوضعه محصلة نشاطاته السابقة في تصرف الحكومة الاسرائيلية.»[٢٧٧]

ومن الواضح انه في سنة ١٩٤٨ لم يكن للحكومة الاسرائيلية، ولا للجنة الترحيل التابعة لها، ادنى حظ في تنفيذ ترحيل «قسري» مدبّر ومتفق عليه للفلسطينيين الى العراق البعيد. لكن الأمر المهم هو ان سياسات الحكومة وسلوك الجيش في إجلاء السكان الفلسطينيين عن أماكن شتى كانت مُستلهمة من لجنة الترحيل، ومسترشدة بفكرة الترحيل وتاريخها الطويل. وقد تأثرت سياسة الطرد هذه، الى حد ما، بواقع ان الكثيرين من المرحّلين لم يغادروا فلسطين بل سعوا للجوء الى مناطق عربية أكثر أمانا في البلد. وما لا يقل عن هذا اهمية هو ان الكثيرين منهم بدأوا منذ منتصف الحرب يعودون الى قراهم ومدنهم، وهو ما سمته الحكومة الاسرائيلية «تسللا». وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨ ذهب ليفشتس الى بن ـ غوريون، وأوضح له، وبقلق، ان قلة فقط من المرحّلين انتقلت الى الدول المجاورة؛ اي ٧٥,٠٠٠ الى شرق الأردن، و ٥٠٠٠ الى العراق، وما بين ١٢,٠٠٠ و ١٥,٠٠٠ الى لبنان، و ٢٠,٠٠٠ الى سوريا، وعدد قليل الى مصر. وكان معظم هؤلاء من سكان المدن. أما الفلاحون، فقد «لبثوا على الخطوط الأمامية أملا بالعودة.» واقترح ليفشتس «مضايقة/ترهيب» هؤلاء لحملهم على مغادرة فلسطين.[٢٧٨] وبعد اسبوعين، قابل فايتس بن ـ غوريون، وأوضح ان الألوف من اللاجئين الفلسطينيين قد تجمعوا في الجليل الأوسط ـ وهو ما وصفه موشيه كرمل، قائد الجبهة الشمالية، بـ«جيب الجليل»، وفيه ٦٠,٠٠٠ لاجىء، بالاضافة الى السكان المحليين.[٢٧٩] واقترح فايتس «ترهيب» هؤلاء العرب «ترهيبا لا حد له»، وطلب من بن ـ غوريون إصدار الأوامر ـ الى الجيش كما يُفترض ـ من خلال مستشاره العسكري رؤوفين شيلواح بطرد هؤلاء العرب الى سوريا ولبنان. ووافق فايتس وبن ـ غوريون على ان تساعد لجنة الترحيل شيلواح في حملته الإرهابية هذه.[٢٨٠] ومن الواضح ان عمليات الطرد التي قام الجيش الاسرائيلي بها في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ من بعض المناطق المحتلة حديثا في الجليل الأوسط والجليل الشمالي

ـ اي «جيب الجليل» ـ ومن جنوب فلسطين، قد تمت بتأثير ومشورة وضغط أعضاء لجنة الترحيل.[٢٨١]

وحدث بعض الاستثناءات لسياسة الطرد في النصف الثاني من سنة ١٩٤٨، إذ لم يُطرد الدروز والمسيحيون العرب من الجليل، وذلك لأسباب شتى. وعند نهاية سنة ١٩٤٩، لم يُسمح سوى لـ ١٣٠,٠٠٠ فلسطيني عربي بالبقاء داخل حدود دولة اسرائيل، فقد تم ترحيل وتهجير نحو ٧٥٠,٠٠٠ نسمة إما الى الأجزاء المتبقية من فلسطين وإما الى البلاد العربية المجاورة مباشرة، اي الأردن وسوريا ولبنان.

في سنة ١٩٤٨، لم يطبق مبدأ الترحيل في كل مكان. وقد فشلت سياسة الترحيل في تخليص اسرائيل من الأقلية العربية الصغيرة التي بقيت (غالبا في الجليل، وفيما بعد في المثلث الصغير). فبعد ان اخرجت القيادة الاسرائيلية ثلاثة أرباع مليون فلسطيني من الدولة اليهودية التي أُقيمت حديثا (والواضح انه لو سمُح لهؤلاء العرب بالبقاء في بيوتهم لكانوا يمثلون أغلبية السكان في دولة كهذه)، كان رأي هذه القيادة البراغماتية انها حلّت بصورة عامة مشكلة ارضها و«المشكلة الديموغرافية العربية»، وأنها على استعداد لتحمل أقلية عربية صغيرة سهلة الانقياد وخاضعة لها في الدولة اليهودية. وفي واقع الحال، فان احد الاقتراحات التي قدمتها لجنة الترحيل الى بن ـ غوريون في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، كان يقضي بألّا يزيد عدد العرب على ١٥ ٪ من إجمالي سكان بعض المدن المختلطة كمدينة حيفا. أما وجود أقلية عربية صغيرة (١٣٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٤٩) داخل حدود الدولة اليهودية التي توسعت توسعا كبيرا، فلم يُنظر اليه على انه خطر يهدد المشروع الصهيوني بكامله.

خلاصة

خُلِقت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عن سابق تصميم. ان من اهم ما تكشف فكرة «الترحيل» الصهيونية عنه كحل للمشكلة «الديموغرافية» العربية الفلسطينية ومشكلة الأرض الصهيونية اللتين كانتا تعتبران مشكلتين عويصتين، هو استعدادات قيادة اليیشوف وتخطيطها لِـ«الترحيل»، وانتهاج سياسة ترحيل غير معلنة بين سنتي ١٩٣٧ و١٩٤٨، والتي دخلت حيز التنفيذ في إبان حرب ١٩٤٨. لكن الدعوة المستمرة الى خطة سرية للترحيل طوال هذه الفترة كان يواكبها مقدار كبير من الواقعية في سعي الصهيونية العمّالية لهذا الهدف. وقد سجّلت دراستنا هذه، وبالتفصيل، الشكوك والمخاوف لدى مختلف زعماء اليیشوف إزاء عملانية هدف الترحيل الصهيوني وإمكانات تنفيذه (حتى نشوب حرب ١٩٤٨)، وذلك يعود في الغالب الى معارضة الحكومة البريطانية والى المقاومة القوية التي كان لا بد من ان تبديها الأغلبية من السكان الأصليين. وعلى الرغم من ذلك، وفي صفوف الأحزاب والتيارات الوسطى المختلفة، برز إجماع عام طويل الأمد يساند التبريرات «الخلقية» والسياسية لمثل هذا الحل المتطرّف. كما برز تفاهم بشأن الرغبة والحاجة الى استغلال الفرص، والاستفادة من الأوضاع المستقبلية، حيث يصبح في إمكان اليیشوف ان يدبّر جلاء عربيا شاملا عن الدولة اليهودية المقترحة. والواقع ان الاختلافات في صفوف اليیشوف كانت، في الغالب، تدور بين دعاة الإجلاء «القسري» ودعاة الإجلاء «الطوعي» للسكان الأصليين، وكان بن ـ غوريون من اهم زعماء التيار الأول. ولدى المقابلة بين المراحل المختلفة لتطور فكرة الترحيل، يتّضح ان النشاطات الصهيونية في اتجاه الترويج لهذا الحل كانت تتكثف عندما كانت قيادة اليیشوف تشعر بأنها قوية بصورة كافية، وبأنها تزداد ثقة بالنفس. فازدياد

الهجرة اليهودية الى فلسطين، وتنامي المستوطنات قوة وتنظيما في الثلاثينات والأربعينات هما اللذان حملا القيادة الصهيونية على العمل بنشاط، وإنْ بحذر ومن وراء الستارة، وحملاها على تقديم ومناقشة المشاريع المفصلة لترحيل العرب. وكانت هذه الفترة تتصف على نحو خاص بقفزة الهاغاناه بقوتها العسكرية وتنظيمها «قفزة كبيرة الى الأمام». وكان قادتها، وبأوامر من بن ـ غوريون، يستعدون للاستيلاء على فلسطين عسكريا، ولتسويةٍ لـ «مشكلة السكّان العرب» الأصليين تكون بمثابة امر واقع.

كانت سياسة الترحيل/الطرد التي انتهجتها الهاغاناه والجيش الاسرائيلي في حرب ١٩٤٨ مبنية على مفاهيم ومخططات (لا على خطة رئيسية مكتوبة، وذلك لأسباب يمكن تفهّمها) حاولت هذه الدراسة ان تعيد جذورها الى مشاريع الترحيل الصهيونية في الثلاثينات والأربعينات. واستمدّت هذه السياسة وجودها من المفترضات والمبادىء الأساسية الصهيونية الهادفة الى إقامة دولة يهودية حصرية ذات عنصر واحد، وتأثرت بالعوامل الايديولوجية والسياسية والعسكرية كما بالاعتبارات العملية، بما في ذلك الأوضاع السائدة محليا والأوضاع الدبلوماسية الدولية. وعلى سبيل المثال، فان ترحيل معظم سكان الريف والفلاحين العرب كان يُنظر اليه (ونُفّذ أيضا بوسائل شتى) كهدف يتمتع بالأولوية على ترحيل سكّان المدن. والسبب، في الجوهر، هو تماشي ذلك الهدف مع الحملة الصهيونية الحاسمة للاستيلاء على الأرض العربية وتوزيعها على المستوطنات اليهودية والمهاجرين الجدد. يضاف الى ذلك ان الأوضاع الدبلوماسية الدولية كان لها تأثيرها في جعل أنماط الطرد تُلاحَق بنشاط اقوى وبصورة مباشرة منذ حزيران/يونيو ١٩٤٨ فصاعدا. أما العوامل الأخرى، كالاختلافات بين العملانيين والمتطرفين في صفوف قادة الجيش وصفوف قيادة الييشوف؛ بين مؤيد للطرد «الجزئي» ومؤيد لترحيل العرب «كليا» (أمثال يوسف فايتس)، فقد ادّت الى مقدار كبير من البلبلة والتناقض في تنفيذ أنماط الطرد في مختلف الأماكن والمناطق من قِبل الجيش الاسرائيلي.

وقد تم منذ سنة ١٩٦٧ إحياء فكرة الترحيل. وفي الأعوام الأخيرة، أعلن عدد من الزعماء البارزين في المؤسسة السياسية ـ العسكرية الاسرائيلية

انهم يساندون طرد الفلسطينيين، وخصوصا فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة، طردا جماعيا. والنهج السائد لدى سياسيّي الليكود واليمين حاليا هو الحديث علنا عن رغبتهم في ترحيل العرب عن الأراضي المحتلة التي يصممون على استيطانها وضمّها الى اسرائيل. ويستنكر بعض سياسيي الليكود، كأعضاء الكنيست والوزراء (من أمثال مئير كوهين، وميخائيل ديكل، وأريئيل شارون)،[1] نفاق حزب العمل ورياءه، ويأسفون للأخطاء التي ارتُكبت في حرب ١٩٦٧؛ إذ لم يُطرد الفلسطينيون من الأراضي المحتلة كما طَرَد بن ـ غوريون سكان اللد والرملة في حزيران/يونيو ١٩٤٨. من هنا، يستنتج هؤلاء السياسيون انه لو تصرف حزب العمل تصرّفا يتماشى مع سياسات بن ـ غوريون سنة ١٩٤٨، لكن من الممكن تفادي «المشكلة الديموغرافية» العربية. وثمة جنرال آخر في الاحتياط اسمه رحبعام زئيفي ـ يتزعم حزبا يحتل مقعدين في الكنيست ـ [ويشارك في الائتلاف الحكومي] يحصر نشاطه في مشروع طرد الفلسطينيين بصورة جماعية.[2] وخطر مثل هذه المشاريع، التي تأتي من أعضاء في المؤسسة السياسية ـ العسكرية الاسرائيلية ومن جنرالات مسيّسين (كشارون وزئيفي)، يبرزه واقع ان اسرائيل مجتمع تقوم الخدمة العسكرية وجنرالات الجيش فيه بدور حاسم في وضع جدول الأعمال السياسي للبلد.

وقد أثارت هذه المشاريع في اسرائيل نقاشا علنيا معاصرا واسع النطاق بشأن «حل الترحيل»، في حين يناضل الفلسطينيون من أجل إنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال الوطني. ان السؤال عن الأوضاع التي قد تجعل الترحيل الشامل عن الأراضي المحتلة أمرا ممكنا يقع خارج نطاق دراستنا هذه. لكن ثمة أمرا واضحا هو ان المعرفة الدقيقة والتفهّم الأعمق للأحداث التي سبقت الطرد سنة ١٩٤٨ أمران مهمان لمنع وقوع مثل هذه الأحداث في المستقبل.

---

(١) أنظر: *The Times* (London), August 24, 1988; *Palestine Solidarity Voice* (London), No. 5, August.-September, 1988, p. 6.

(٢) أنظر: *The Guardian* (London), September 6, 1988.

المصَـــادِر

الفصل الأول

(١) سنة ١٩٠٦ «كان في فلسطين كلها ٧٠٠,٠٠٠ نسمة، منهم ٥٥,٠٠٠ فقط من اليهود، ومن هؤلاء ٥٥٠ فقط من الروّاد [اي الصهيونيين].» أنظر:

Shabtai Teveth, *Ben-Gurion and the Palestinian Arabs* (Oxford: Oxford University Press, 1985), pp. 9-10.

وبمقابلة هؤلاء «الروّاد» الصهيونيين بيهود فلسطين نجد ان الأخيرين كانوا، في معظمهم، من اليهود الأرثوذكس. وهم يعيشون في القدس وفي عدد قليل من المدن الصغرى، ويعارضون بشدة أهداف الصهيونية السياسية.

(٢) يستخدم والتر لاكور في كتابه: Walter Laqueur, *A History of Zionism* (London, 1972), p. 215، هذه اللفظة في إشارة الى مقالة يتسحاق إبشتاين المعروفة: «المسألة الخفية»، «هاشيلواح»، ١٩٠٧، ص ١٩٣ ــ ٢٠٦.

(٣) أنظر: Neil Caplan, *Palestine Jewry and the Arab Question, 1917-1925* (London: Frank Cass, 1978); Simha Flapan, *Zionism and the Palestinians* (London: Croom Helm, 1979).

(٤) خطاب ألقي في اجتماع للاتحاد الفرنسي الصهيوني في باريس بتاريخ ٢٨ آذار/مارس ١٩١٤، في:

Barnet Litvinoff (ed.), *The Letters and Papers of Chaim Weizmann* (Jerusalem: Israel University Press, 1983), Vol. I, Series B, paper 24, pp. 115-116.

(٥) أنظر: محضر خطاب روبين في اجتماع الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية بتاريخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٣٦، في: يوسف هلر، «الصراع من أجل الدولة: السياسة الصهيونية ١٩٣٦ ــ ١٩٤٨» (بالعبرية)، (القدس، ١٩٨٤)، ص ١٤٠.

(٦) كتب زانغويل سنة ١٩٢٠: «إذا كان اللورد شافتسبري قد ارتكب خطأ حرفيا عندما وصف فلسطين بأنها بلد من دون شعب، فقد كان صائبا في الجوهر؛

إذ ليس ثمة من شعب عربي يعيش في تلاحم وثيق مع البلد، مستخدما موارده، وطابعا إياه بطابعه الخاص. هناك على احسن تقدير مضرب للبدو العرب.» أنظر:

Israel Zangwill, *The Voice of Jerusalem* (London: William Heinemann, 1920), p. 104.

(٧) أطلق المستوطنون الصهاينة الأوائل في فلسطين اسم «كولونيستيم» (مستعمرون) على انفسهم واسم «كولونيوت» (مستعمرات) على مستعمراتهم، مستخدمين بذلك عبارات شاعت في الاستعمار الاستيطاني الأوروبي.

(٨) آحاد هعام، «الحقيقة من ارض اسرائيل»، في: «الأعمال الكاملة» (بالعبرية)، (القدس، ١٩٦١)، ص ٢٧ ــ ٢٩.

(٩) المصدر نفسه. واستشهد هانز كون أيضا بآحاد هعام في:

Michael Selzer (ed.), *Zionism Reconsidered* (London, 1970), p. 195.

ودخل مناحم أوسيشكين مناظرة مع آحاد هعام. وكان أوسيشكين زعيما لجماعة حوفيفي تسيون (محبي صهيون) في روسيا، وأصبح فيما بعد من أكثر دعاة الترحيل حماسة.

(١٠) أنظر المصدر رقم ٢.

(١١) Yosef Gorny, *Zionism and the Arabs, 1882-1948* (Oxford: Clarendon Press, 1987), pp. 49-50.

(١٢) *Ibid.*, pp. 50, 62.

(١٣) م. سميلانسكي، «في السهوب» «الأعمال» (بالعبرية)، (تل ابيب، لا تاريخ)، المجلد ١، ١٨٩١ ــ ١٨٩٣، كما استشهد احمد القدسي وإيلي لوبل بها في:

Ahmad El Kodsy and Eli Lobel, *The Arab World and Israel* (New York: Monthly Review Press, 1970), p. 120.

(١٤) هذا هو الاسم الذي استخدمه هيرتسل في كتابه *Judenstaat* للتعبير عن المنظمة السياسية التي تصوّر أنها ستمثّل الحركة الصهيونية في المستقبل.

(١٥) Raphael Patai (ed.), *The Complete Diaries of Theodor Herzl*, (trans.) Harry Zohn (New York: Herzl Press and T. Yoseloff, 1960), Vol. I, p. 88.

ان دار نشر «هيرتسل برس» دار نشر قسم أميركا ــ اسرائيل التابع للوكالة اليهودية.

(١٦) خطاب ألقي في نيسان/إبريل ١٩٠٥. أنظر:

Israel Zangwill, *Speeches, Articles and Letters* (London: The Soncino Press, 1937), p. 210.

(١٧) استنادا الى ذكريات جابوتنسكي عن حديث مع زانغويل سنة ١٩١٦، في: «هامشكيف»، ٣١ تموز/يوليو ١٩٣٩؛ جابوتنسكي، «مذكرات بن دوري» (بالعبرية)، (القدس، ١٩٥٨)، ص ٢٥٤ ــ ٢٦٣؛

«Discussions with Zangwill,» *Der Moment*, July 27, 1939,

استشهد يعكوف شافيت به في:

Ya'acov Shavit, *Jabotinsky and the Revisionist Movement 1925-1948* (London: Frank Cass, 1988), pp. 264, 400.

(١٨) Zangwill, *The Voice of Jerusalem, op. cit.*, p. 103; *Ibid.*

(١٩) Gorny, *op.cit.*, p. 271;

يوسف ندافا، «خطط تبادل السكان لحل مشكلة ارض اسرائيل»، «غيشر»، المجلد ٢٤، العددان ١ و٢، ربيع - صيف ١٩٧٨، ص ١٥٣؛ يوسف ندافا، «يسرائيل زانغويل والمشكلة العربية»، «هاؤوماه»، العدد ١٤، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥، ص ٢٠٩ ــ ٢١٦.

(٢٠) Zangwill, *The Voice of Jerusalem, op. cit.*, p. 93.

(٢١) أنظر، أيضا، المصدر رقم ٦ والصفحتين ١٣٦، ١٤٥.

(٢٢) Flapan, *op. cit.*, pp. 57-58; *The Jewish Chronicle*, December 13, 1918.

(٢٣) *The Jewish Chronicle*, December 12, 1919.

(٢٤) *Ibid.*; Zangwill, *The Voice of Jerusalem, op. cit.*, p. 103.

(٢٥) يوسف ندافا، «خطط تبادل...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣، مستشهدا برسالة من ماكس نورداو الى زانغويل بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩١٩ في ملف زانغويل، المحفوظات الصهيونية المركزية، القدس. ويستشهد ندافا (ص ١٦٤) برسالة زانغويل الى مساعده في «الحركة الأرضية» بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧، إذ يقول: «وبالمناسبة، وحين تكلمت معك بالهاتف كان أهرونسُن، الخبير الزراعي من ارض اسرائيل، موجودا معي، وقد اخبرني ان العرب قرأوا مقالي في *Pearson's Magazine*، الذي اشرت فيه الى صعوبة وجود السكان العرب في ارض اسرائيل... وقد أثار ذلك

اضطرابا شديدا في صفوفهم. والآن طلب الصهاينة ألّا اثير الموضوع، ووافقت على ذلك موقتا.»

(٢٦) مذكرة روبين في: Laqueur, *op. cit.*, p. 231.

وفي سنة ١٩١١، أيضا، اقترح جوشوا ه. بوخميل، وهو داعية روسي صهيوني، مشروعا لترحيل عرب فلسطين الى سوريا الشمالية والعراق، وذلك أمام لجنة فلسطين التابعة للمؤتمر الصهيوني العاشر الذي عقد في بازل. أنظر:

Chaim Simons, *International Proposals to Transfer Arabs from Palestine 1895-1947* (New Jersey: Ktav Publishing House, 1988), pp. 31-32.

(٢٧) Susan Hattis, «Old Idea with a Hateful Twist,» *The Jerusalem Post Magazine,* August 2, 1985;

بول ألسبرغ، «المسألة العربية في سياسة اللجنة التنفيذية الصهيونية قبل الحرب العالمية الأولى»، في: «شيفات تسيون» (القدس)، المجلد ٤، ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦، ص ٢٠٦ ــ ٢٠٧. ويذكر لاكور (ص ٢٣١) ان ناحوم سوكولوف، الذي اصبح لاحقا رئيسا للمنظمة الصهيونية العالمية، كان في سنة ١٩١٤ أيضا قد وافق على فكرة ترحيل العرب. وبدأ داعية صهيوني آخر، هو أبراهام شارون (شوادرون)، الدعاية العلنية لآرائه في ترحيل العرب القسري منذ سنة ١٩١٦. أنظر:

Simons, *op. cit.*, pp. 56-60.

(٢٨) «يوميات روبين»، رسالة روبين الى هانز كون، ٣٠ أيار/مايو ١٩٣٠، استشهد فلابان بها في:

Flapan, *op. cit.*, pp. 172-173, 189.

(٢٩) ب. كاتسنلسُن، ي. كوبرمان (تحرير)، «كتابات نحمان سيركين» (بالعبرية)، (تل ابيب، ١٩٣٩)، المجلد ١، ص ٢٠، ٥٣ ــ ٥٤؛ موردخاي نيسان، «الدولة اليهودية والمشكلة العربية» (بالعبرية)، (تل ابيب: هادار، ١٩٨٦)، ص ١٠٩.

(٣٠) *Judische Rundschau* (Berlin), July 12, 1912، استشهد فلابان بها في:

Flapan, *op. cit.*, pp. 259, 278.

وأعاد موتسكين اقتراحه بشأن الترحيل في نهاية سنة ١٩١٨، في مقال بعنوان:

«The Basis of Zionism and the Way to Build Up Palestine,» in Simons, *op. cit.*, pp. 33-34.

(٣١) يوسف شختمان، «قصة فلاديمير جابوتنسكي» (بالعبرية)، (تل ابيب: دار نشر كارني، ١٩٥٩)، المجلد ٢، ١٩٢٣ ــ ١٩٣٥، ص ١٥٢.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) ندافا، «خطط تبادل...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤ ــ ١٦٥، مستشهدا بمخطوطة ليفي. أما ليفي نفسه، فقد أُتي الى ذكره في مشروع إدوارد نورمان للترحيل الى العراق سنة ١٩٣٤ بأنه عميل مفيد ومستعد للمساهمة في مشروع الترحيل. أنظر: ص ١٠٦.

(٣٤) استخدم وايزمن الكلمات ذاتها في مؤتمر السلام في باريس. أنظر:

Litvinoff, *op. cit.*, Vol. I, Series B, Paper 5, pp. 256-257 (خطاب ألقي في لندن في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩١٩). أنظر أيضا:

The Jewish Chronicle, May 20, 1921, in Arie Bober (ed.), *The Other Israel: The Radical Case Against Zionism* (New York: Garden City, Doubleday, 1972), p. 137.

(٣٥) *Arab Bulletin,* No. 64, October 7, 1917, pp. 389-391, in PRO, FO. 882 / 26.

(٣٦) D. Warriner, «Land-Tenure Problems in the Fertile Crescent,» in C. Issawi (ed.), *The Economic History of the Middle East: 1880-1914* (Chicago, 1966), p. 75.

(٣٧) استشهد ندافا بها في: «خطط تبادل...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٥.

(٣٨) Martin Gilbert, *Winston S. Churchill* (London: W. Heinemann, 1975), Vol. 4, 1916-1922, p. 484.

(٣٩) أنظر: ص ٣٢ ــ ٣٨.

(٤٠) أنظر: ص ٤٤ ــ ٤٦.

(٤١) أنظر: ص ٤٦ ــ ٤٧، ١٢٧ ــ ١٢٩، لمزيد من التفاصيل بشأن هذه المسائل.

(٤٢) Flapan, *op. cit.*, p. 56.

(٤٣) *Ibid.*، مستشهدا برسالة بتاريخ ١٩ آب/أغسطس ١٩١٨. ولمزيد من التفاصيل عن آراء وايزمن حيال عرب فلسطين، أنظر رسالته الى آرثر بلفور، وزير خارجية بريطانيا وصاحب وعد بلفور الشهير، بتاريخ ٣٠ أيار/مايو ١٩١٨، في:

Doreen Ingrams' collection of documents in *Palestine Papers, 1917-1922: Seeds of Conflict* (London: John Murray, 1972), pp. 31-32.

(٤٤) كان اليهود سنة ١٩١٧ يمثّلون ١٠ ٪ من السكان، فأصبحوا ١٧ ٪ سنة ١٩٣١ و ٣٣ ٪ سنة ١٩٤٠. أنظر:

Ian Lustick, *Arabs in the Jewish State* (Austin: University of Texas Press, 1980), p. 34.

(٤٥) كان ضمن الييشوف مجموعات صغيرة هامشية، مثل «بريت شالوم» (عهد السلام)، ولاحقا «إيحود» (الوحدة)، قوامها إجمالا من المثقفين اليهود (يهودا ماغنس، ومارتن بوبر، وورنر دافيد سيناتور، ويعكوف تون)، دعت علنا الى نمط للحياة المشتركة في إطار القوميتين الذي يستوعب القومية الفلسطينية. لكن تجدر الاشارة الى ان معظم هؤلاء المثقفين الليبراليين قد قبِل هدف الصهيونية المتمثل في إيجاد أغلبية يهودية في المدى البعيد. لكن الأمر الأهم هو في الأدلة التي ستأتي في الفصل اللاحق، والتي تبيّن ان عضوين رئيسيّين في «بريت شالوم»، هما سيناتور وتون، دعيا الى الترحيل «الأقصى» للفلسطينيين (سيناتور خلال مناقشة للهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية، وكان عضوا فيها، في حزيران/يونيو ١٩٣٨، وتون حين كان يرئس لجنة ترحيل السكان التابعة للوكالة خلال ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨). كذلك، فان المؤسس المشارك لِـ «بريت شالوم»، الدكتور آرثر روبين، كان احد أوائل الدعاة الى مشروع الترحيل كما تبيّن أعلاه.

(٤٦) Teveth, *op.cit.*, p. 114.

(٤٧) عرض بن ـ غوريون آراءه أمام أمانة كل من حزب أحدوت هعفوداه وحزب هبوعيل هتسعير في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٩، واستشهد ج. شيفر بها في: «الحل العام في مقابل الاعتدال في الصراع العربي ـ الاسرائيلي» في كتاب: «الصهيونية والمسألة العربية» (بالعبرية)، (القدس: مركز زلمان شازار، ١٩٧٩).

(٤٨) مذكرة حزب ماباي، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٣٦، في:

Teveth, *op. cit.*, pp. 165, 214.

(٤٩) *Ibid.*, pp. 167-168 (رسالة بتاريخ ٢٤ تموز/يوليو ١٩٣٧).

(٥٠) Flapan, *op. cit.*, p. 131، يستشهد بخطاب بن ـ غوريون أمام لجنة العمل الداخلي في القدس بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٦. وتجدر الاشارة أيضا الى ان بن ـ غوريون، وفي خطاب الى مؤتمر عمال الامبراطورية البريطانية في لندن في آب/أغسطس ١٩٣٠، عارض اعتراف الحكومة البريطانية بمطلب تقرير المصير المتمثّل في الحكم الذاتي في الهند. وكان يخشى إيجاد ضغط عقب ذلك لاعتراف مماثل بحقوق عرب فلسطين في تقرير المصير. أنظر موجزا لخطاب بن ـ غوريون في: «اليوميات» (بالعبرية)، ٤ آب/أغسطس ١٩٣٠؛ «رسائل» (بالعبرية)، (تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٧٤)، المجلد ٣، رسالة بتاريخ ٢٨ تموز/يوليو ١٩٣٠ مذكورة في:

Teveth, *op.cit.*, pp. 109, 211.

(٥١) Gorny, *op. cit.*, p. 214، مستشهدا بمقال لبيلنسُن بعنوان: «الحق في فلسطين»، «دافار»، ٤/١٢/١٩٢٩.

(٥٢) Teveth, *op. cit.*, p. 39.

(٥٣) أنظر: ص ١١١، ١١٨.

(٥٤) تعني لفظة «عفوداه عفريت» [العمل العبري] استخدام اليد العاملة اليهودية لا العربية من جانب أصحاب العمل اليهود، وعلى الأرض التي اشتراها الصهاينة. وكان الهستدروت الصهيوني يقود حملة شديدة ضد استخدام العمّال العرب في اقتصاد الييشوف.

(٥٥) دافيد بن ـ غوريون، «مذكرات» (بالعبرية)، (تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٧١ ـ ١٩٧٢)، المجلد ٣، ص ١٦١.

(٥٦) أنظر: ص ٤١.

(٥٧) أنظر: ص ٣٠.

(٥٨) Teveth, *op. cit.*, p. 79.

(٥٩) الدونم يساوي ٢٣ أكرا (acre) [او ٩٠٠ م^{2}].

(٦٠) «هآرتس»، ١٥/١١/١٩٦٩، كما استُشهد بها في:

Bober, *op. cit.*, p. 12.

(٦١) صرح بن ـ غوريون، وبالتحديد، سنة ١٩٣٧، ان فكرة الترحيل مرتبطة بمبدأ «العمل العبري». أنظر: بن ـ غوريون، «اليوميات»، مصدر سبق ذكره، ١٢ تموز/يوليو ١٩٣٧؛ بن ـ غوريون، «مذكرات»، مصدر سبق ذكره،

المجلد ٤، ص ٢٩٨؛ أنظر أيضا: خطة سوسكين، ص ٦٧.

(٦٢) Teveth, *op. cit.*, p. 155.

(٦٣) أنظر: بن ـ غوريون، «رسالة الى س. وايز بتاريخ ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٣٧»، في: «مذكرات»، مصدر سبق ذكره، المجلد ٤، ص ٢٤ ــ ٢٦. قابل هذا بما ورد في: «تاريخ الهاغاناه» (بالعبرية)، المجلد ٢، ص ٧٤٨ ــ ٧٥٨.

(٦٤) Yehoshua Porath, *In Search of Arab Unity 1930-1945* (London: Frank Cass, 1986), pp. 62-67.

(٦٥) Teveth, *op. cit.*, pp. 137-140.

(٦٦) Geoffrey Furlonge, *Palestine Is My Country: The Story of Musa Alami* (London: John Murray, 1969), p. 105.

(٦٧) Teveth, *op. cit.*, p. 140;

دافيد بن ـ غوريون، «لقاءاتي مع الزعماء العرب» (بالعبرية)، (تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٦٧)، ص ٢٥.

(٦٨) أنظر أيضا المصدر رقم ٦١.

(٦٩) أنظر: PRO, CAB, 24/24.

(٧٠) تجده موجزا في: Gorny, *op. cit.*, p. 205.

(٧١) دفع الصهاينة بكل ثقلهم، وبصوت مرتفع، ضد فكرة إقامة مؤسسات تحكم ذاتها، وهو مطلب تقدّم الفلسطينيون به في العشرينات وأخذه البريطانيون بعين الاعتبار؛ فقد انتاب الصهاينة قلق شديد حيال اي ضغط في هذا الاتجاه ما دام العرب يشكّلون الأغلبية في البلد. أنظر:

Chaim Weizmann, *Trial and Error* (New York: Harper, 1949), pp. 207, 381; J. M. Machover, *Governing Palestine: The Case against a Parliament* (London: P S King, 1936), p. 21.

ولمزيد من التفاصيل عن الطبيعة التكتية لـ «المساواة»، أنظر:

Aharon Cohen, *Israel and the Arab World* (New York: Funk and Wagnalls, 1970), p. 255; Flapan, *op. cit.*, pp. 63, 77.

(٧٢) S. L. Hattis, *The Bi-national Idea in Palestine during Mandatory Times* (Tel Aviv, 1970), p. 167.

سنة ١٩٦٨ «عيّر» مئير يعاري، الزعيم المشترك لمابام، بن ـ غوريون بأنه

دعا الى قيام دولة تضم قوميتين عقب حرب ١٩٦٧. وقد كتب بن ـ غوريون، في معرض رده في صحيفة «هآرتس»، ١٩٦٨/٣/١٥، فأشار الى انه لا يوجد في كتاباته هو ولا في كتابات زملائه في ماباي، «اية فكرة واحدة يمكن ان توصف بأنها تساند فكرة القوميتين.»

(٧٣) أنظر رواية بن ـ غوريون عن اجتماعاته مع هؤلاء الزعماء في:

David Ben-Gurion, *My Talks with Arab Leaders* (Jerusalem, 1972), pp. 38, 52, 96;

وفي: بن ــ غوريون، «لقاءاتي مع الزعماء العرب»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧ ــ ٤٤، ٥٢؛

Flapan, *op. cit.*, p. 144; Teveth, *op. cit.*, p. 136.

(٧٤) كان بن ـ غوريون يتمتع بـ «قدرة» على تعلم اللغات. وقد حداه الأمر على تعلّم اللغات التالية: اليديش، والعبرية، والتركية، والانكليزية، والفرنسية، والألمانية، والروسية. وتعلّم لاحقا اليونانية القديمة والاسبانية. أنظر:

Teveth, *op. cit.*, pp. 118-119.

(٧٥) يتسحاق تابنكين، «خطابات» (بالعبرية)، (تل ابيب، ١٩٧٢)، المجلد ٢، ص ٢٦٤.

(٧٦) بيرل كاتسنلسُن، «ضبط النفس والدفاع»، خطاب بتاريخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٣٦ في: «كتابات» (بالعبرية)، (تل ابيب، ١٩٤٨)، المجلد ٨، ص ٢٠٩ ــ ٢٢٦.

(٧٧) خطاب ألقي في مجلس ماباي في حيفا، بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٣٧، كما ورد في:

Gorny, *op. cit.*, p. 253.

(٧٨) مذكّرة الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٣٦، في: «المحفوظات الصهيونية المركزية» (بالعبرية)، مذكورة في: هلر، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٧.

أما الأغنية فقد كانت من تأليف ش. شالوم وعنوانها: «في أيامنا»، «دافار ليلاديم»، ١٩٣٦/٥/٢١.

(٧٩) أنظر: ص ٨٧.

(٨٠) Lenni Brenner, *The Iron Wall — Zionist Revisionism from*

Jabotinsky to Shamir (London: Zed Books, 1984), pp. 74-75.

(٨١) لمزيد من التفاصيل عن استراتيجية جابوتنسكي، أنظر:

Joseph Schechtman, *The Jabotinsky Story: Fighter and Prophet* (New York: Thomas Yoseloff, 1956), p. 324.

وفي سنة ١٩٢٥، كتب جابوتنسكي مقالا بعنوان «القانون الحديدي» جاء فيه: «إذا اردت ان تستعمر بلدا يعيش فيه أناس من قبل، عليك ان تزوّد الأرض بحامية، او ان تجد محسنا يحافظ على الحامية لمصلحتك... ان الصهيونية مغامرة استعمارية. من هنا، فهي تبقى او تزول وفقا لموضوع القوات المسلحة.» أنظر:

The Shahak Papers, No. 31, «Collection on Jabotinsky: His Life and Excerpts from his Writings,» p. 16.

(٨٢) استشهد يعكوف شافيت به في: «موقف الصهيونية التصحيحية من العرب» في: «الصهيونية والمسألة العربية»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤.

(٨٣) Joseph Schechtman, *Rebel and Statesman: The Vladimir Jabotinsky Story, The Early Years* (New York: T. Yoseloff, 1956), p. 54.

(٨٤) Amos Perlmutter, *The Life and Times of Menachem Begin* (New York: Doubleday and Company, 1987), p. 212.

(٨٥) استشهد يوسف هلر بها في: «ما بين المسيحانية وسياسة الأمر الواقع: ليحي والمسألة العربية، ١٩٤٠ ـ ١٩٤٧» في: يسرائيل غوتمان (تحرير)، «اليهودية اليوم»، سنوية للأبحاث (بالعبرية)، المجلد ١، ١٩٨٤، ص ٢٢٥.

(٨٦) Israel Shahak, «A History of the Concept of Transfer in Zionism,» *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVIII, No. 3, Spring 1989, p. 36.

(٨٧) Samuel Katz, *Days of Fire* (London: W.H. Allen, 1968), pp. 31-37.

(٨٨) عند نهاية الثورة الفلسطينية سنة ١٩٣٩، كان أكثر من ٥٪ من إجمالي عدد سكان الييشوف قد انخرط في شرطة الاستيطان اليهودي التابعة لادارة الانتداب، وفي صفوف الهاغاناه.

(٨٩) Shaw Commission Report, Cmd. 3530, 1930.

يبدو ان تقرير شو خلّف أثرا كبيرا في أوساط الرأي العام البريطاني، الذي كان حتى تلك الآونة يساند الصهيونية بأغلبية كبيرة.

(٩٠) Flapan, *op. cit.,* p. 69.

ويستشهد المؤلف بمحضر الاجتماع الثالث والأربعين للهيئة التنفيذية الصهيونية في لندن، في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٣٠.

(٩١) *Ibid.*، مشيرا الى ملاحظات وايزمن بشأن الاجتماع الذي عُقد في غرفة خاصة في مجلس العموم البريطاني.

(٩٢) *Ibid.*, p. 69; *The Letters and Papers of Chaim Weizmann,* Vol. XIV, discussion with Shiels on 4 March 1930.

(٩٣) *The Letters and Papers of Chaim Weizmann,* Vol. I, Series B, paper 116, p. 591.

(٩٤) *Ibid.*

(٩٥) *Ibid.*

(٩٦) *Ibid.*, p. 592.

(٩٧) *Ibid.*

(٩٨) Flapan, *op. cit.,* note 65, p. 93.

(٩٩) *Ibid.*، مشيرا الى ملاحظات وايزمن: وايزمن الى واربورغ، ١٥ أيار/مايو ١٩٣٠؛ وايزمن الى ملشت، ٢٦ أيار/مايو ١٩٣٠؛ وايزمن الى فيلكس غرين، ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٣٠.

(١٠٠) ليس ممكنا ان يكون مشروع وايزمن للترحيل قد فاجأ اللورد باسفيلد مفاجأة تامة. ففي ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٢٩، كتبت زوجته بياتريس، التي كانت تشاركه التأليف لأعوام عديدة، وذلك مع خلفية اضطرابات عنيفة في فلسطين وتصاعد الضغوط لاحقا والهجمات الشخصية على زوجها من جانب الصهاينة، ما يلي: «هل هناك اي مبدأ يتعلق بحقوق الناس في الأرض التي يعيشون عليها مصادفة؟ أنا اقدر اليهود ولا احب العرب. لكن الحركة الصهيونية تبدو لي خرقا فاضحا لحق المواطنين الأصليين في البقاء في مسقط رأسهم ـ هذا إذا كان ثمة من حق كهذا.» أنظر:

Margaret Cole (ed.), *Beatrice Webb Diaries* (London, 1956), pp. 217-218.

(١٠١) Joseph Gorny, *The British Labour Movement and Zionism 1917-1948* (London: Frank Cass, 1983), pp. 71, 85.

(١٠٢) رسالة الى رئيس الحكومة في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٣٠. أنظر:

Flapan, *op. cit.*, pp. 69, 93.

(١٠٣) *Ibid.*؛ وانظر أيضا:

G. Sheffer, «Intentions and Results of British Policy in Palestine: Passfield's White Paper,» *Middle Eastern Studies*, Vol. 9, No. 1, January 1973, pp. 52-53.

(١٠٤) Cmd. 3692, Statement of Policy.

(١٠٥) أُعيدت طباعة هذا المقال في:

The Letters and Papers of Chaim Weizmann, *op. cit.*, Vol. I, Series B, paper 120, pp. 605-606.

(١٠٦) Flapan, *op. cit.*, pp. 70, 93، مستشهدا بمحاضر الاجتماع المشترك للهيئة التنفيذية الصهيونية واللجنة السياسية الخاصة في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٠. والواقع ان وايزمن كان يسعى لتوسيع رقعة الاستيطان الصهيوني أيضا الى جنوب لبنان وسوريا. وكان مطلعا على خطة الاتحاد الصهيوني العالمي التي قُدّمت الى مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩ بهذا الصدد. وحاول وايزمن سنة ١٩٣٤ إثارة اهتمام السلطات الفرنسية بخطته للاستيطان في سوريا ولبنان. أنظر: «رسالة وايزمن الى اديلاد كوهين»، نيسان/إبريل ١٩٣٤ في:

The Letters and Papers of Chaim Weizmann, *op. cit.*, Vol. 17, p. 29.

(١٠٧) Flapan, *Ibid.*

(١٠٨) *Ibid.*

(١٠٩) Teveth, *op. cit.*, pp. 108-109, 211.

(١١٠) «دؤار هايوم» (القدس)، ٢٨ نيسان/إبريل ١٩٣٠. أنظر أيضا: «كتاب أوسيشكين» (بالعبرية) (القدس، ١٩٣٤)، ص ٢٣٣ ــ ٢٣٧. وكتب المؤرخ الصهيوني لويس ليبسكي عن أوسيشكين: «كان ثمة الكثيرون من الصهاينة العنيدين في الأيام المبكرة، لكن أحدا لم يبلغ ما بلغه من غطرسة. لقد كان فظا مستبدا متعاليا عاطفيا... ولو سُئل لقال انه لا يمكن ان يتحمّل لا العرب ولا الانكليز. فقد تجاهل الطرفين لأطول فترة ممكنة.» أنظر:

L. Lipsky, *A Gallery of Zionist Profiles* (New York: Farrar, Straus and Cudahy, 1956), p. 74.

(١١١) أُعيد طرح الاقتراح ذاته في اجتماع المديرية في ٢٩ نيسان/إبريل ١٩٣١، المحفوظات الصهيونية المركزية، «محاضر اجتماع مديرية الصندوق القومي اليهودي». أنظر:

Raya Adler (Cohen), «Mandatory Land Policy, Tenancy and the Wadi al-Hawarith Affair, 1929-1933,» *Studies in Zionism*, Vol. 7, No. 2, 1986, p. 249, note 60.

(١١٢) Gorny, *The British Labour...*, *op. cit.*, p. 242.

(١١٣) أنظر رسالة لويس أندروز الى السكرتير الأول بتاريخ ١٠ تموز/يوليو ١٩٣٢، ورسالة آرثر واكهوب الى فيليب كنلف ــ لستر، وزير المستعمرات، بتاريخ ٢٢ تموز/يوليو ١٩٣٣ في:

PRO CO. 733 / 231 / 17249.

وثمة أيضا تلويح الى اقتراح الوكالة اليهودية هذا في بيان شرتوك في اجتماع الهيئة التنفيذية للوكالة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧. أنظر: موشيه شاريت، «يوميات سياسية، ١٩٣٦ ــ ١٩٣٨» (بالعبرية)، (تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٧١)، المجلد ٢، ص ٤٣٥. وفي سنة ١٩٣٢ أيضا، اقترح فكتور جيكبسُن في مذكرة سرّية تقسيم فلسطين شرط ان يُرحّل ١٢٠ ألف فلسطيني عن المنطقة اليهودية. وكان جيكبسُن يمثل المنظمة الصهيونية العالمية في عصبة الأمم المتحدة ويرئس المكتب السياسي الصهيوني في باريس. أنظر: شموئيل دوتان، «الصراع من أجل ارض اسرائيل» (بالعبرية)، (تل ابيب، ١٩٨١)، ص ٧٦ ــ ٧٧.

(١١٤) أنظر: ص ٤١، ٤٢ ــ ٤٣، ٥٦ ــ ٦١؛ Flapan, *op. cit.*, p. 82.

الفصل الثاني

(١) Simha Flapan, *Zionism and the Palestinians* (London: Croom Helm, 1979), p. 82.

(٢) «محضر اجتماع ٣٠ آذار/مارس ١٩٣٦»، كما ذُكر في: يوسف هلر، «الصراع من أجل الدولة: السياسة الصهيونية ١٩٣٦ ــ ١٩٤٨» (بالعبرية)، (القدس، ١٩٨٤)، ص ١١٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٤) قال أوسيشكين أيضا ان حدود ارض اسرائيل تمتد من «البحر الكبير» [البحر الأبيض المتوسط] الى الفرات، وهي ليست حدود بلفور. وهذه الحدود الأوسع مرسومة بوضوح «على خريطة جدار مكتبي في الصندوق القومي اليهودي.» أنظر: «محضر اجتماع الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية بتاريخ ١٩ أيار/مايو ١٩٣٦»، سرّي، رقم ٥٧، في: المحفوظات الصهيونية المركزية (فيما يلي: م. ص. م.)، ٣/٢٥، ص ٢٨ — ٢٩. وكرر أوسيشكين مساندته للترحيل في اجتماع الهيئة التنفيذية للوكالة بعد هذا التاريخ بستة أيام (في ٢٥ أيار/مايو). أنظر: أ. روبين، «حياتي وأعمالي» (بالعبرية)، (تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٦٨)، المجلد ٣، ص ٢٦١.

(٥) «محضر اجتماع الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية بتاريخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٣٦»، في: هلر، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٠ — ١٤١.

(٦) Flapan, *op. cit.*, p. 260.

في اجتماع للجنة الأعمال الصهيونية، في ١٣ آذار/مارس ١٩٤٥، عارض بن-غوريون وبقوة مماثلة، الاصلاحات الزراعية التي كان من شأنها ان تؤدي الى نقل الأراضي من أصحاب الأرض العرب الى الفلاحين الذين لا ارض لهم. أنظر: م. ص. م. ، «محضر الاجتماع»، س ٢٥/١٧٨٧.

(٧) Flapan, *op. cit.*, p. 260، مستشهدا بمحضر اجتماع الهيئة التنفيذية.

(٨) *Ibid.*

(٩) *Ibid.*, p. 261.

(١٠) *Ibid.*, p. 222.

(١١) *Ibid.*, p. 261.

(١٢) Raphael Patai (ed.), *Encyclopedia of Zionism and Israel* (New York: Herzl Press, / McGrow-Hill, 1971), p. 878.

(١٣) Flapan, *op. cit.*, pp. 244-245; *Commentary* (New York: American Jewish Committee), March 1962, p. 240.

(١٤) Peel Commission Report, Cmd. 5479, pp. 376-389.

كان من المخطط له ان يحتفظ البريطانيون بمناطق محددة في ميناء حيفا، والقدس، وبيت لحم، وطبريا، والناصرة، وعكا، مع وجود ممر بين يافا

والقدس. أما الدولة العربية فتضم ما تبقى من فلسطين، بما في ذلك النقب.

(١٥) *Ibid.*, pp. 389-391.

وهذا الرقم لا يشمل تقديرات اللجنة لنحو ٧١,٠٠٠ عربي من سكان مدن طبريا، وصفد، وعكا، وحيفا، والتي تبقى بموجب هذه الخطة في ظل الانتداب البريطاني موقتا، وتخضع للحكم الصهيوني لاحقا.

(١٦) Shabtai Teveth, *Ben-Gurion and the Palestinian Arabs* (Oxford: Oxford University Press, 1985), p. 181.

(١٧) Cmd. 5479. *op. cit.*, p. 391.

(١٨) لم يكن مصادفة انه قد تم خلال وجود اللجنة الملكية في فلسطين نشر مذكرات عكيفا إتنغر، وهو مهندس زراعي كان يرئس دائرة تملّك الأراضي في الصندوق القومي اليهودي في الفترة ١٩٢٦ — ١٩٣٦. وفي مذكراته تلك دعا إتنغر ضمنا، وهو الذي كان قبل أعوام كثيرة قد قام بجولة تفقدية في العراق، الى ترحيل الفلسطينيين الى العراق. وقد بقي يدعو الى هذه الفكرة لأعوام كثيرة تالية. أنظر:

Chaim Simons, *International Proposals to Transfer Arabs from Palestine 1895-1947* (New Jersey: Ktav Publishing House, 1988), p. 32.

(١٩) موشيه شاريت، «يوميات سياسية، ١٩٣٦ — ١٩٣٨» (بالعبرية)، (تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٧١)، المجلد ٢، ملاحظة ليوم ١٢ حزيران/يونيو ١٩٣٧، ص ١٨٧ — ١٨٨.

(٢٠) دافيد بن-غوريون، «مذكرات» (بالعبرية)، (تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٧٤)، المجلد ٤، ص ١٧٣، ١٧٥، ٢٠٧. وبالتماشي مع ذلك، قدمت الوكالة اليهودية الى اللجنة الملكية خطة سرية اخرى حملها موريس هكستر، احد أعضاء الهيئة التنفيذية للوكالة. وأوضح هكستر ان تلك الخطة ترمي الى حل مشكلة الأرض والاستيطان الصهيوني في أرجاء مختلفة كالحولة ووادي بيسان. وبموجب هذه الخطة، كان على الحكومة البريطانية ان تبحث في عدة مشاريع تقدمت بها شركات الاستيطان في اليشوف لـ«تجميع القرى العربية القائمة وتركيزها تمهيدا لإخلاء أراضيها للاستعمار اليهودي.» وإذا رفض العرب بيع أراضيهم او الجلاء عنها، وشرعوا في مقاومة سياسية منظمة،

فعلى الحكومة ان تتدخل و «تجبر الناس على تبادل الأراضي والانتقال من مكان الى آخر.» وعندما سأل احد أعضاء اللجنة هكستر عما إذا كانت هذه الأراضي المقترح إخلاؤها ستُصنَّف مستوطنات يهودية حصرا، أجاب: «ننوي ان تكون لليهود فقط.» أنظر: «بيان في اجتماع لجنة الأعمال الصهيونية»، ١١ شباط/فبراير ١٩٣٧، القدس، في: شاريت، مصدر سبق ذكره، ص ١٦ — ١٧.

(٢١) شاريت، مصدر سبق ذكره، ص ٩١.

(٢٢) المصدر نفسه، ملاحظة بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٣٧، ص ٣٤٤.

(٢٣) *Commentary* (New York: American Jewish Committee, March 1962), p. 240.

(٢٤) أنظر: ص ٥٠ — ٥٤.

(٢٥) اقترح بن-غوريون في رسالة الى شرتوك، بتاريخ ٩ حزيران/يونيو ١٩٣٦، ان «يُمنح عبد الله السلطة الدينية العليا على جميع المسلمين في ارض اسرائيل في مقابل فتح شرق الأردن أمامنا.» أنظر: بن-غوريون، «لقاءاتي مع الزعماء العرب» (بالعبرية)، (تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٦٧)، ص ٨٢.

(٢٦) كان عبد الله يسعى أيضا لكسب العون كي يحقق طموحاته في سوريا الكبرى. وقد أرسل في نيسان/إبريل زعماء العشائر لمقابلة وايزمن في القدس، وكان راضيا بقبول المستوطنات الصهيونية في إمارته، لكن هذه المبادرات الاستيطانية باءت بالفشل.

(٢٧) Flapan, *op. cit.*, p. 254.

(٢٨) *Ibid.*, pp. 254-255.

(٢٩) أنظر: ص ٤٤ — ٤٦.

(٣٠) بن-غوريون، «مذكرات»، مصدر سبق ذكره، المجلد ٤، ص ٢٠٠ — ٢٠٢.

(٣١) شاريت، مصدر سبق ذكره، المجلد ٢، ص ١٤ — ١٥.

(٣٢) قريتان كبيرتان في جنوب شرقي يافا.

(٣٣) شاريت، مصدر سبق ذكره، المجلد ٢، ص ١٥.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٧٠. وكان بين الحاضرين البروفسور برودتسكي، ولويس

نامير، وليونارد شتاين، و أ. لوري، وموريس برلزفايغ، والسيدة دغديل.

(٣٥) بالنسبة الى مثقف حسّاس كشرتوك، فان استخدام لفظة «نتينيم» [رعايا] عوضا من «إزراحيم» [مواطنون] امر ذو دلالة.

(٣٦) «محضر اجتماع لجنة الأعمال الصهيونية»، ٢٢ نيسان/إبريل ١٩٣٧، في: م. ص. م.، ٢٥/٢٧٧. أنظر أيضا: شاريت، مصدر سبق ذكره، المجلد ٢، ص ١٠٥ — ١١٠.

(٣٧) Flapan, *op. cit.*, pp. 246-247.

(٣٨) أنظر: ص ١٣٠ — ١٣٥.

(٣٩) كما ورد في:

«Why I Did Not Testify» (before the Royal Commission), *The New Palestine* (New York), Vol. 27, No. 5, February 5, 1937, p. 3.

(٤٠) أنظر: مذكرة ج. س. بنيت الى وزارة المستعمرات بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٤١ في:

PRO, CO. 733 / 444 / 75906.

(٤١) وايزمن في حديث خاص مع المندوب السامي أ. واكهوب بتاريخ ١٤ آذار/مارس ١٩٣٧، كما ذُكر في: شاريت، مصدر سبق ذكره، المجلد ٢، ص ٦٧.

(٤٢) مذكورة في:

Norman Rose, «The Debate on Partition 1937-38,» *Middle Eastern Studies,* October 1970, Vol. 6, No. 3, p. 300.

(٤٣) أنظر بيان وايزمن في:

The Jewish Chronicle (London), August 13, 1937;

بن-غوريون، «مذكرات»، مصدر سبق ذكره، المجلد ٤، ص ٣٠٧.

(٤٤) Flapan, *op. cit.*, pp. 60, 92.

(٤٥) يبدو ان هذا متضمن في بيانه الى *The Jewish Chronicle*، مصدر سبق ذكره. كما لُمِّح اليه في خطة سوسكين للترحيل، التي قُدِّمت الى أعضاء اللجنة السياسية للمؤتمر الصهيوني العشرين سنة ١٩٣٧. أنظر: م. ص. م.، س ٢٥/٢٤٧؛

Simons, *op. cit.*, pp. 24-25.

(٤٦) J.M.N. Jeffries, *Palestine: The Reality* (London: Longmans, Green, 1939), p. 665.

(٤٧) *The Letters and Papers of Chaim Weizmann,* Vol. XVIII, No. 168, pp. 186-187.

(٤٨) شاريت، مصدر سبق ذكره، المجلد ٢، ٥ تموز/يوليو ١٩٣٧، ص ٢٣٩. وعندما تسلم شرتوك تقرير اللجنة كتب الى بن-غوريون يقول ان احدى اهم الفقرات في ذلك التقرير هي «تلك التي تتعرض، وبزخم، لمسألة ترحيل السكان»، أنظر: المصدر نفسه، ٤ تموز/يوليو ١٩٣٧، ص ٢٣٥.

(٤٩) المصدر نفسه، خطاب ألقي في اجتماع للهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧، القدس، ص ٤٤٧ — ٤٤٨.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٤٥٠.

(٥١) بن-غوريون، «مذكرات»، مصدر سبق ذكره، المجلد ٤، ١٢ تموز/يوليو ١٩٣٧، ص ٢٩٧.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٩٧ — ٢٩٩.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٩٩. وأيضا:
Teveth, *op. cit.,* p. 182.

(٥٤) المصدر نفسه؛ *Ibid.,* p. 181.

(٥٥) *Ibid.,* p. 189، مستشهدا بمحفوظات الأوساط العسكرية والدفاعية، «غفعاتاييم». وهناك نسخة مراقبة عن هذه الرسالة في: دافيد بن-غوريون، «رسائل الى بولا والأولاد» (بالعبرية)، (تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٦٨)، ص ٢١٢-٢١٣.

(٥٦) رسالة الى عاموس، ٢٧ تموز/يوليو ١٩٣٧، في: بن-غوريون، «مذكرات»، مصدر سبق ذكره، المجلد ٤، ص ٣٣٠ — ٣٣١؛ Teveth, *op. cit.,* p. 182. قال بن-غوريون انه قد يعيد النظر في الدعوة الى الترحيل القسري في مقابل إدخال النقب ضمن الدولة اليهودية المقترحة.

(٥٧) المصدر نفسه. وبعد ذلك التاريخ بيومين، اي في ٢٩ تموز/يوليو، وفي خطاب الى مؤتمر إيحود بوعالي تسيون العالمي في زوريخ، قال بن-غوريون ان لبنان المتعدد الطوائف، والذي تحكمه أقلية من الموارنة، ويحيط به بحر من المسلمين العرب، لن يكون له اي مستقبل إذا لم تجاوره دولة يهودية. «ان

جيرة لبنان تضمن للدولة اليهودية حليفا أمينا منذ اليوم الأول لتأسيسها. وليس من المستحيل أيضا ان يحدث في الجنوب اللبناني وعبر الحدود الشمالية للدولة اليهودية أول إمكان لتوسعنا، وذلك من خلال اتفاق، بنيات حسنة، مع جيراننا الذين هم بحاجة الينا.» ولمزيد من التفاصيل بشأن خطاب بن-غوريون والاشارات الى مناقشات المؤتمر، أنظر: ص ٥٦.

(٥٨) في سنة ١٩١٨، وصف بن-غوريون حدود الدولة اليهودية العتيدة بأنها كالآتي: في الشمال، نهر الليطاني؛ في الشمال الشرقي، وادي العوجة، على مسافة عشرين ميلا جنوبي دمشق؛ الحدود الجنوبية تبقى متحركة وتدخل الى سيناء حتى وادي العريش على الأقل؛ الحدود الشرقية ستكون الصحراء السورية بما في ذلك الطرف الأقصى لشرق الأردن. أنظر:
Teveth, *op. cit.,* pp. 34-35.

(٥٩) Teveth, *op. cit.,* p. 189.

(٦٠) كرر بن-غوريون إمكان حدوث ذلك في اجتماع الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٤٤، وفي خطابه أمام المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين في بازل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦. أنظر: دافيد بن-غوريون، «في المعركة» (بالعبرية)، (تل ابيب، ١٩٥٠)، المجلد ٥، ص ١٣٣-١٣٧. وفي مؤتمر بازل سنة ١٩٤٦، وجدت فكرة الترحيل القسري أنصارا بين المندوبين.

(٦١) أنظر على سبيل المثال: بن-غوريون، «مذكرات»، مصدر سبق ذكره، المجلد ٤، ص ٣٦٥؛
Flapan, *op. cit.,* pp. 260-261.

(٦٢) وبدقة أكبر، عُقد المؤتمر الأول بين ٢٩ تموز/يوليو و ٧ آب/أغسطس. أما المؤتمر الآخر، فقد عقد بين ٣ و ٢١ آب/أغسطس.

(٦٣) «تقرير شامل بشأن مؤتمر إيحود بوعالي تسيون العالمي، (c.s)»، ٢١ تموز/يوليو — ٧ آب/أغسطس (بالعبرية)، (تل ابيب: المكتب المركزي لمطبعة «هتأحدوت بوعالي تسيون»، ١٩٣٨).

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٧٢ — ٧٣.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٨٢ — ٨٣.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٩٣.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٩٤. وأشار مندوب آخر هو ي. ايدلسن الى ان عدد المهجّرين اليونانيين من آسيا الصغرى كان يفوق عدة مرات عدد الأتراك الذين غادروا اليونان، وأن هذا الأمر حدث بعد ان انتصرت تركيا على اليونان عسكريا. ووافق اليونانيون على المغادرة لسبب واحد فقط هو «خطر التصفية الجسدية». لكن الييشوف لن يتمكن من اقتلاع العرب بالقوة لأن العالم لن يسمح بذلك. أنظر: المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ١٧٩ – ١٨٠. كان رأي كاتسنلسُن ان من السخف ان يُقترح فقط ترحيل العرب الى شرق الأردن بالاشتراك مع الاستيطان اليهودي هناك، كما فعلت الوكالة اليهودية.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١١٦ – ١١٧.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ١٢٢ – ١٢٣.

(٧١) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ١٣٣ – ١٣٤.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(٧٦) كما ورد في:

The New Judea (London), Vol. XIII, Nos. 11-12, August-September 1937, p. 220.

(٧٧) *Ibid.*, p. 224:
«محاضر المؤتمر الصهيوني العشرين، زوريخ، تقرير ستينوغراف» (بالعبرية)، (دار نشر الهيئة التنفيذية للمنظمة، القدس)، ٩ اب/أغسطس، ص ١٤٨ (يشار اليها منذ الآن: «محاضر المؤتمر الصهيوني العشرين»).

(٧٨) تم تأسيس اتحاد الكيبوتس سنة ١٩٢٧، وكان مبنيا على اسس الجماعية الايديولوجية، وكان يدعو علنا الى دولة ذات قوميتين في «ارض اسرائيل» الموحدة. وفيما بعد، ومنذ سنة ١٩٤٨ فصاعدا، اصبح الاتحاد، سياسيا، العمود الفقري لحزب مابام.

(٧٩) أُسست دغانيا سنة ١٩١٠ على ٣٠٠٠ دونم من أراض عربية في ام جوني تم

شراؤها من ملاّك أراضٍ غائبين. وموشاف كنيريت وكيبوتس كنيريت مستوطنتان قائمتان بالقرب من بحيرة طبريا. ومرحافيا اسم لمستوطنتين متجاورتين (كيبوتس وموشاف) في مرج ابن عامر تسببتا باقتلاع قرية عربية اسمها الفولة، والتي كان يسكنها، وفقا لإحصاء سنة ١٩٢٢، ٥٦٣ نسمة، منهم ٤٧١ مسلما و٦٢ مسيحيا. ومشمار هعيمك هي أيضا في مرج ابن عامر، وقد أُسست سنة ١٩٢٦، وارتبطت بكيبوتس هآرتسي شل هشومير هتسعير، التي اصبحت حزب مابام في وقت لاحق.

(٨٠) منظمة شبه عسكرية للمستوطنين الصهاينة، أُنشئت أول مرة سنة ١٩٠٩. وبعد هذا التاريخ بعدة أعوام أشار موشيه دايان نفسه الى بعض حالات اقتلاع المجتمعات الزراعية الفلسطينية في مرج ابن عامر، وذلك على الوجه التالي: «بُنيت القرى اليهودية في مكان القرى العربية. وأنت لا تعرف حتى أسماء هذه القرى العربية، وأنا لا ألومك لأن كتب الجغرافيا لم تعد موجودة. وليست الكتب وحدها هي المفقودة بل ان القرى العربية ليست هناك أيضا. نشأت نهلال [مستوطنة دايان] في مكان محلول، وكيبوتس غفعات في مكان جبتا، وكيبوتس ساريد في مكان خنيفس، وكفار يهوشواع في مكان تل الشومان. ليس ثمة من مكان واحد بُني في هذا البلد إلا وكان فيه من قبل سكان عرب.» (خطاب ألقي في معهد التخنيون للتكنولوجيا، في حيفا، كما اوردته صحيفة «هآرتس»، ١٩٦٩/٤/٤). كذلك، وفيما يختص باجلاء المزارعين العرب، راجع: باروخ كمرلينغ، «الصراع في سبيل الأرض» (بالعبرية)، (القدس: الجامعة العبرية، ١٩٧٣)، ص ٢٢؛ تقرير هوب - سمبسون لسنة ١٩٣٠ في:

Cmd. 3686, pp. 17, 56, 133, 135.

أما «التعويض» الذي دفعته اللجنة الصهيونية الى ٨٠٠٠ مزارع أُجلوا عن ٢٢ قرية تم شراؤها من آل سرسق الذين كانوا أصحاب الأرض الغائبين في العشرينات، فقد كان ٣ جنيهات و١٠ شلنات لكل منهم. أنظر:

Christopher Sykes, *Cross Roads to Israel* (London: Collins, 1965), p. 119.

(٨١) ليس من الواضح الى اي مصنع او اية شركة يشير باراتس هنا. من الممكن ان تكون الشركة «حفرات هخشرات هييشوف»، وتُعرف أيضا باسم «شركة

تطوير أراضي فلسطين»، التي كان من أهدافها شراء الأرض في فلسطين للسيطرة الجماعية من قِبل الصندوق القومي اليهودي او من قِبَل المستثمرين الصهاينة الأفراد. وكان آرثر روبين أول رئيس لإدارة هذه الشركة، وخَلَفه في هذا المنصب يعكوف تون الذي عُيِّن أواخر سنة ١٩٣٧ رئيسا للجنة الترحيل التابعة للوكالة اليهودية. وقبل سنة ١٩٤٨، كان مجلس إدارتها يضم بعض الزعماء البارزين الداعين الى الترحيل، مثل: فكتور جيكبسُن، وإليعيزر كابلان، وبيرل كاتسنلسُن، ودافيد ورنر سيناتور، ومناحم أوسيشكين، وحاييم وايزمن.

(٨٢) «محاضر المؤتمر الصهيوني العشرين» مصدر سبق ذكره، ٨ آب/أغسطس ١٩٣٧، ص ١٢٤ ــ ١٢٥؛ أنظر أيضا:

The New Judea, op. cit., p. 221.

(٨٣) «محاضر المؤتمر الصهيوني العشرين»، مصدر سبق ذكره، ٨ آب/أغسطس ١٩٣٧، ص ٤٢، ١٤٢، ٢١١. ويقال ان يعكوف حازان، وهو الزعيم المشارك، «كان يشك في إمكان ترحيل أعداد كبيرة من العرب الى دولتهم الخاصة بهم.» أنظر:

The New Judea, Ibid., p. 219.

كذلك رفض الحاخام آبا هيلل سلفر، وهو زعيم صهيوني أميركي، مشروع التقسيم لأنه غير قابل للتطبيق، ورفض الترحيل «لأنه غير عملي ولا يمكن تبريره خلقيا.» أنظر:

Ibid., p. 222.

لكن، في الجوهر، فان الحاخام سلفر لم يشك في الافتراض الأساسي في التيار الصهيوني العريض الذي مفاده ان لا حقوق وطنية للفلسطينيين في فلسطين. وقال بعد هذا التاريخ بعدة أعوام، وفي معرض خطابه أمام لجنة الأمم المتحدة الموقتة لفلسطين: «لم يكن في فلسطين قط شعب عربي متميز في الثقافة ويمكن تمييزه من الآخرين. لقد سقطت فلسطين من التاريخ بعد الاحتلال العربي ولم تعد وحدة مميزة إلا بعد ان منحت عصبة الأمم اعترافا دوليا بالوطن القومي اليهودي في البلد.» أنظر:

United Nations Weekly Bulletin, October 14, 1947.

والواقع ان سلفر ساند خطة بن-حورين للترحيل في أواسط الأربعينات. أنظر: ص ١٣٥.

(٨٤) «محاضر المؤتمر الصهيوني العشرين»، مصدر سبق ذكره، ٨ آب/أغسطس ١٩٣٧، ص ٧٠-٧٢.

(٨٥) *The New Judea, op. cit.*, p. 224.

(٨٦) «محاضر المؤتمر الصهيوني العشرين»، مصدر سبق ذكره، ٩ آب/أغسطس ١٩٣٧، ص ١٥٤.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ١٦٠.

(٨٨) *The New Judea, op. cit.*, p. 225.

(٨٩) قابل هذا بمشروع صاغته الوكالة اليهودية في أوائل سنة ١٩٣٧ لإنشاء شركة للترحيل رأس مالها مليونا جنيه فلسطيني، ص ٤٦.

(٩٠) «محاضر المؤتمر الصهيوني العشرين»، مصدر سبق ذكره، ٩ آب/أغسطس ١٩٣٧، ص ١٦٤. من خلال التدقيق في إشارات المندوبين الى خطابات بعضهم البعض، يسهل استنتاج ان المحاضر قد حذفت منها التفاصيل الحسّاسة والتصريحات الجارحة.

(٩١) المصدر نفسه.

(٩٢) المصدر نفسه، ١٠ آب/أغسطس ١٩٣٧، ص ١٨٨.

(٩٣) Yosef Gorny, *Zionism and the Arabs, 1882-1948* (Oxford: Clarendon Press, 1987), p. 274.

(٩٤) ضم هذا التحالف أغلبية الصهاينة الأميركيين (لويس براندايس، وزعماء هاداسا) ومعظم الصهيونيين العموميين وكامل التيار اليساري في الصهيونية، ومنه هشومير هتسعير، وأحدوت هعفوداه، والكثيرين من أعضاء حزب ماباي. وبين مندوبي تلك الأحزاب كان مندوبو هشومير هتسعير بارزين في مجال التنديد بفكرة الترحيل لأسباب خلقية وعملية في آن واحد. وقد استُشهد بقرارات المؤتمر أيضا في:

Encyclopedia Judaica (Jerusalem, 1971), Vol. 13, p. 35.

(٩٥) أنظر إشارة الى آراء سوسكين في خطاب أوسيشكين في: «محاضر المؤتمر الصهيوني العشرين»، مصدر سبق ذكره، ١٠ آب/أغسطس ١٩٣٧، ص ١٨٨ ــ ١٨٩.

(٩٦) ليس للمذكرة التي تحمل توقيع س. سوسكين تاريخ، لكن يبدو أنها قد صيغت بعد انتهاء أعمال المؤتمر. وهي موجودة في: م. ص. م.، س ٢٥/٢٤٧. وقد جاء جوهر هذا المشروع متضمنا أيضا في النص الأولي لمذكرة صاغها سوسكين في أيار/مايو ١٩٣٨ الى لجنة وودهيد البريطانية بشأن المقترحات العملية لتنفيذ الترحيل. وتم إرسال هذه المذكرة، وهي بعنوان «تبادل الأراضي والسكان»، الى موشيه شرتوك لإبداء الرأي. أنظر: م. ص. م.، س ٢٥/١٠٠٦٠.

(٩٧) المصدر نفسه.

(٩٨) المصدر نفسه.

(٩٩) التشديد في الأصل.

(١٠٠) لقرون كثيرة، كانت أراضي المشاع، وهي مبنية على مُلك مشترك وزراعة ارض مشتركة، جزءا لا يتجزأ من البنية الاقتصادية والاجتماعية للقرى في سائر أرجاء الشرق الأوسط.

(١٠١) مذكرة سوسكين «الى أعضاء اللجنة السياسية للمؤتمر الصهيوني العشرين»، في: م. ص. م.، مصدر سبق ذكره.

(١٠٢) المصدر نفسه.

(١٠٣) المصدر نفسه.

(١٠٤) أنظر: شاريت، مصدر سبق ذكره، المجلد ٢. وأنظر أيضا تصريحاته في اجتماعي الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية في ٢١ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧، ص ٤٣١ و ٤٣٥ ـ ٤٣٦.

(١٠٥) في فترة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ عمل إبشتاين في قطاع البناء في شرق الأردن، وبعد هذا بوقت قصير (سنة ١٩٣٠) مُنح رتبة زميل في الجامعة الأميركية في بيروت وسافر الى الصحراء، حيث امضى ثمانية اشهر مع العشائر البدوية. ونتيجة ذلك، نشر كتابين بالعبرية: «البدو: حياتهم وعاداتهم» (١٩٣٣) و«سكان شرق الأردن» (١٩٣٤). وخلال الفترة ذاتها كان منخرطا في جمع المعلومات لحساب الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، وأصبح احد ابرز «خبراء العرب» فيها.

(١٠٦) م. ص. م.، «يوميات فايتس»، أ٣/٢٤٦، ملاحظة ليوم ١١ تشرين

الثاني/نوفمبر ١٩٣٧، ص ٣٧٦.

(١٠٧) المصدر نفسه؛ Simons, *op. cit.*, pp. 163-164.

(١٠٨) م. ص. م.، «يوميات فايتس»، مصدر سبق ذكره، أ ٣/٢٤٦، ملاحظة ليوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧، ص ٣١. وقد عُقد أول اجتماع للجنة الترحيل في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

(١٠٩) م. ص. م.، «محضر لجنة ترحيل السكان»، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧، س ٢٥/٢٤٧.

(١١٠) يبدو ان فايتس أدرك ان البريطانيين كانوا عند ذلك الحد قد استثنوا الترحيل القسري.

(١١١) كان تعريف فايتس للمزارعين انهم من يزرع أراضي عائدة الى ملاّك لا يعيشون في القرى ذاتها ويملكون ما بين ٥٠٪ و ١٠٠٪ من هذه الأراضي.

(١١٢) فيما يلي المزيد من الاحصاءات المفصّلة بشأن المُرَحّلين المقترحين من مناطق شتى، كما قوّمها وحددها فايتس على أساس إحصاء سكاني لسنة ١٩٣١:

من منطقة صفد ٢٠,٩٠٠؛ من منطقة طبريا ٦,١٠٠؛ من منطقة الناصرة ٧,٠٠٠؛ من منطقة حيفا ١٤,٨٠٠؛ من منطقة بيسان ٣,٤٠٠؛ من منطقة طولكرم ٣,٩٠٠؛ من منطقة عكا ١٧,٤٠٠؛ من منطقة يافا ٥,٧٠٠؛ من منطقة الرملة ٤,٢٠٠؛ من منطقة غزة ٣,٩٠٠؛ المجموع ٨٧,٣٠٠.

من هؤلاء ٣٥,٠٠٠ من المزارعين، بحسب تقديرات فايتس، ينتمون الى خمس مناطق شمالية كالآتي:

صفد ١٥,٠٠٠؛ عكا ١١,٠٠٠؛ حيفا ٥,٧٠٠؛ الناصرة ١,٧٠٠؛ طبريا ١,٧٠٠.

(١١٣) المصدر نفسه؛ م. ص. م.، «يوميات فايتس»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨١. وقدّر فايتس ان تطبيق الخطة يحتاج الى ٨,٢٧٦,٠٠٠ جنيه فلسطيني.

(١١٤) الأراضي المقترح الجلاء عنها بعد هذا الترحيل العربي:

٥٢٥,٠٠٠ دونم مزروعة من قِبل المزارعين

١٢٥,٠٠٠ دونم من فلاحين يملكون مساحات صغيرة من الأرض

٣٠,٠٠٠ دونم   من بيسان

المجموع ٦٨٠,٠٠٠ دونم

(١١٥) م. ص. م.، «يوميات فايتس»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٢.

(١١٦) م. ص. م.، «محضر لجنة ترحيل السكان»، مصدر سبق ذكره.

(١١٧) م. ص. م. «يوميات فايتس»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨١.

(١١٨) م. ص. م.، «محضر لجنة ترحيل السكان»، مصدر سبق ذكره.

(١١٩) المصدر نفسه. كان دعم بونيه المفترض للترحيل «القسري» قد ورد من قبل في مذكرته التي وضع صيغتها في تموز/يوليو ١٩٣٧ تحت عنوان «إطار البحث في مشكلات تبادل الأرض والسكان» (القدس)، م. ص. م.، س ٢٥/١٠٠٥٩.

(١٢٠) المصدر نفسه.

(١٢١) م. ص. م.، «يوميات فايتس»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨١.

(١٢٢) بحث إريك ملز في إحصاء سكان فلسطين، إلخ، «سكان القرى والمدن والنواحي الادارية»، ١٩٣٣، المجلدان ١ و٢ (منشورات رسمية، CB. B. 113).

(١٢٣) م. ص. م.، «محضر لجنة ترحيل السكان»، مصدر سبق ذكره.

(١٢٤) سجّل فايتس في يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧ من يومياته ملاحظة تفيد بأنه اثّر في غرانوفسكي ليقوم بدور نشيط في أعمال لجنة ترحيل السكان. أنظر: م. ص. م.، «يوميات فايتس»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٢.

(١٢٥) م. ص. م.، «محضر لجنة ترحيل السكان»، مصدر سبق ذكره.

(١٢٦) المصدر نفسه، «محضر اللجنة الفرعية لترحيل العرب»، ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧.

(١٢٧) م. ص. م.، «يوميات فايتس»، مصدر سبق ذكره، أ ٢٤٦/٣، ملاحظة ليوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧، ص ٣٩٤. لدى اجتماع لجنة الترحيل في ٢٣ آذار/مارس ١٩٣٨، قدم إلياهو إبشتاين مذكرة خاصة بمنطقة الجزيرة التي كان قد زارها نيابة عن اللجنة. أنظر: إلياهو إيلات (إبشتاين)، «العودة الى صهيون والعرب» (بالعبرية)، (تل ابيب، ١٩٧٤)، ص ١٦٠ ــ ١٧٥.

أنظر أيضا: بن ـ غوريون، «مذكرات»، مصدر سبق ذكره، المجلد ٤، ص ٤٧١ ــ ٤٧٢؛ م. ص. م.، «محضر لجنة ترحيل السكان»، مصدر سبق ذكره، ٢٣ آذار/مارس ١٩٣٨.

(١٢٨) م. ص. م.، س ٢٥/٢٤٧.

(١٢٩) م. ص. م.، «يوميات فايتس»، مصدر سبق ذكره، أ ٢٤٦/٤، ص ٤٨٦.

(١٣٠) م. ص. م.، «ف. سايمون الى الدكتور أ. غرانوفكسي»، الصندوق القومي اليهودي، رسالة بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٣٨، س ٢٥/٢٤٧.

(١٣١) المصدر نفسه.

(١٣٢) م. ص. م.، «مذكرة مركز الأبحاث الزراعية في رحوفوت الى الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية»، رقم ١٢٣٠/٧/٢٣٢٨، س ٢٥/٢٤٧.

(١٣٣) Cmd. 5634, January 1938.

(١٣٤) م. ص. م.، «محضر اجتماع لجنة الترحيل، المنعقد بتاريخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٣٨»، س ٢٥/٢٤٧.

(١٣٥) المصدر نفسه.

(١٣٦) المصدر نفسه.

(١٣٧) المصدر نفسه.

(١٣٨) المصدر نفسه.

(١٣٩) م. فنبرون (محقّق)، «أقوال المشاهير بشأن خطة التقسيم» (بالعبرية)، (تل ابيب، ١٩٣٨)، ص ١٨ ــ ١٩.

(١٤٠) م. ص. م، «ترحيل السكان العرب»، مذكرة كتبها أ. بونيه، الوكالة اليهودية لفلسطين ــ مؤسسة الأبحاث الاقتصادية، أُرسلت الى بن ـ غوريون في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٣٨، سرّية، س ٢٥/٢٤٧.

(١٤١) المصدر نفسه.

(١٤٢) المصدر نفسه. لمزيد من النقاش بشأن مشروع روبين، أنظر: ص ٨٠.

(١٤٣) Middle East Centre, St. Antony's College, Oxford, Box I, file 9, and Appendix to the Palestine Report — Historical Background, DS. 126.4.

(١٤٤) بشأن مناقشات مجلس الوزراء البريطاني، أنظر: Cab 23/9a، بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧؛ وانظر أيضا تبادل الرسائل بين وزارة

المستعمرات ووزارة الخارجية، FO 371 / 20822 و FO 371/21862, E 1592 . وصل التراجع البريطاني المتدرج عن مقترحات لجنة بيل الى ذروته في الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩، الذي حظّر انتقال الأراضي العربية الى ملكية الييشوف في معظم أرجاء فلسطين، وحدّد الهجرة اليهودية بمعدل ١٥,٠٠٠ مهاجر سنويا لفترة خمسة أعوام.

(١٤٥) شاريت، مصدر سبق ذكره، المجلد ٢، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧، ص ٤٣٥ ــ ٤٣٦.

(١٤٦) م. ص. م.، «محضر اجتماع الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية، ٧ حزيران/يونيو ١٩٣٨»، القدس، سرّي، المجلد ٢٨، رقم ٥١.

(١٤٧) المصدر نفسه.

(١٤٨) المصدر نفسه.

(١٤٩) المصدر نفسه، ٩ حزيران/يونيو ١٩٣٨، رقم ٥٢.

(١٥٠) المصدر نفسه.

(١٥١) المصدر نفسه.

(١٥٢) المصدر نفسه، ١٢ حزيران/يونيو ١٩٣٨، رقم ٥٣.

(١٥٣) المصدر نفسه.

(١٥٤) المصدر نفسه.

(١٥٥) كان الألمان يشكّلون نسبة ٢٥ ٪ من سكان تشيكوسلوفاكيا على الرغم من ان هذه النسبة كانت أعلى كثيرا في السوديتنلاند.

(١٥٦) المصدر نفسه.

(١٥٧) المصدر نفسه.

(١٥٨) المصدر نفسه.

(١٥٩) المصدر نفسه.

(١٦٠) المصدر نفسه.

(١٦١) المصدر نفسه.

(١٦٢) المصدر نفسه.

(١٦٣) المصدر نفسه.

(١٦٤) حُقِّقت ونُشِرت المجلدات الخمسة الأولى من اليوميات سنة ١٩٦٥: يوسف فايتس، «يومياتي ورسائلي الى الأولاد» (بالعبرية)، (تل ابيب: مساده،

١٩٦٥). وقد بدأت كتابة هذه اليوميات الضخمة سنة ١٩٣٢، واستمرت حتى وفاة صاحبها سنة ١٩٧٠.

(١٦٥) م. ص. م.، «يوميات فايتس»، مصدر سبق ذكره، أ ٢٤٦/٧، ملاحظة ليوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٠، ص ١٠٩٠ - ١٠٩١.

(١٦٦) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ١١ تموز/يوليو ١٩٤١، ص ١١٨١.

(١٦٧) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٤١، ص ١١٦٩.

(١٦٨) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ١٣ شباط/فبراير ١٩٤١، ص ١١١٧.

(١٦٩) هذا التقرير قدّمه غرانوفسكي نفسه. أنظر:

A. Granott, *Agrarian Reform and the Record of Israel* (London, 1956), p. 28.

(١٧٠) م. ص. م.، «يوميات فايتس»، مصدر سبق ذكره، ملاحظة ليوم ١٨ آذار/مارس ١٩٤١، ص ١١٢٥ ــ ١١٢٦.

(١٧١) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ٢٠ آذار/مارس ١٩٤١، ص ١١٢٧.

(١٧٢) لعله دافيد هوروفيتس، مدير الدائرة الاقتصادية في الوكالة اليهودية.

(١٧٣) م. ص. م.، «يوميات فايتس»، مصدر سبق ذكره، ملاحظة ليوم ٤ أيار/مايو ١٩٤١، ص ١١٤٢.

(١٧٤) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ١٣ أيار/مايو ١٩٤١، ص ١١٤٩.

(١٧٥) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٤١، ص ١١٧٢ ــ ١١٧٣.

(١٧٦) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ١٧ تموز/يوليو ١٩٤١، ص ١٢٠٤. التشديد في المخطوطة الأصلية.

(١٧٧) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٤١، ص ١١٦٩ ــ ١١٧٠.

(١٧٨) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ١٠ تموز/يوليو ١٩٤١، ص ١١٨٠ ــ ١١٨١.

(١٧٩) المصدر نفسه.

(١٨٠) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ٢٨ آب/أغسطس ١٩٤١، ص ١٢٠٧.

(١٨١) في هذا الصدد، كتبت أنيتا شابيرا، المدافعة عن كاتسنلسن، ما يلي: «كان يرى فيها لُبًّا من الحقيقة التاريخية ووسيلة لحل طويل الأمد. وعلى سبيل المثال، أشار الى ترحيل اليونانيين والأتراك في آسيا الصغرى بعد الحرب

العالمية الأولى، الأمر الذي حل مشكلات مؤلمة لكلا الفريقين من السكّان. وقد سرّه ان مؤتمر حزب العمّال البريطاني أعاد تأكيد دعمه للحركة الصهيونية، وأشار الى ترحيل السكان بالسبُل السلمية وبالتوافق، كجزء من الحل المقترح للقضية الفلسطينية.» أنظر:

Anita Shapira, *Berl: The Biography of a Socialist Zionist 1887-1944* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), p. 292.

قابل هذه الرواية بدعم كاتسنلسُن للترحيل القسري في ص ٩١، ١٠٠ ـ ١٠١. وعن مكانة كاتسنلسن في الصهيونية «الاشتراكية»، أنظر:

Amos Oz, «Has Israel Altered its Visions?» *New York Times Magazine*, July 11, 1982.

(١٨٢) بيرل كاتسنلسُن، «كتابات» (بالعبرية)، (تل ابيب: ١٩٥٧، ١٩٥٩)، المجلد ٥، ص ١٩٢، والمجلد ١٢، ص ٢٤١، ٢٤٤.

لم يتعد عدد اليهود في بيروبيدجان نسبة الثلث قط. وكتبت شابيرا تقول ان تابنكين، زعيم هكيبوتس هميئوحاد، مَثَلُه في ذلك مَثَلُ كاتسنلسُن، رحّب بفكرة ترحيل العرب، وأشار أيضا الى «مثال» ترحيل ستالين للسكّان الناطقين بالألمانية عن منطقة الفولغا الى سيبيريا خلال الحرب العالمية الثانية. أنظر:

Shapira, *op. cit.*, p. 335.

(١٨٣) Gorny, *op. cit.*, p. 304.

(١٨٤) م. ص. م.، «يوميات فايتس»، مصدر سبق ذكره، أ ٨/٢٤٦، ملاحظة ليوم ١١ آب/أغسطس ١٩٤١، ص ١٢٠٢؛ ملاحظة ليوم ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٤١، ص ١٢١٠؛ ملاحظة ليوم ١ أيلول/سبتمبر ١٩٤١، ص ١٢٠٩.

(١٨٥) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٤١، ص ١٢١٢ ـ ١٢١٣.

(١٨٦) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٤١، ص ١٢١٣.

(١٨٧) المصدر نفسه، ملاحظات ليومي ١٠ ـ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٤١، ص ١٢١٤ ـ ١٢١٥.

(١٨٨) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٤١، ص ١٢١٥ ـ ١٢١٦.

(١٨٩) المصدر نفسه، ص ١٢١٦.

(١٩٠) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٤١، ص ١٢١٧.

(١٩١) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤١، ص ١٢٢٤ ـ ١٢٢٥.

(١٩٢) قابل ساسون، خلال إقامته في سوريا، مُجحِم الشعلان (يوم ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٤١)، وكان مجحم، حفيد نوري الشعلان من قبائل الروَلّه، قد اعرب عن استعداده لمساعدة الصهاينة، بحسب قول ساسون. أنظر: إلياهو ساسون، «على طريق السلام» (بالعبرية)، (تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٧٨)، ص ٢٣٥.

(١٩٣) م. ص. م.، «يوميات فايتس»، مصدر سبق ذكره، أ ٧/٢٤٦، ملاحظة ليوم ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤١، ص ١٢٣٧.

(١٩٤) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١، ص ١٢٥٦.

(١٩٥) المصدر نفسه، أ ٨/٢٤٦، ملاحظة ليوم ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٤٢، ص ١٣٩٠.

(١٩٦) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ٣١ أيار/مايو ١٩٤٢، ص ١٣٣٧.

(١٩٧) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ١ حزيران/يونيو ١٩٤٢، ص ١٣٣٨.

(١٩٨) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٤٢، ص ١٤٠٠.

(١٩٩) م. ص. م.، «مذكرة بن ـ غوريون بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٨»، س ٢٥/٧٦٢٧. لم يكن من المفترض ان يأتي مبلغ العشرة ملايين جنيه فلسطيني، كما تصوره بن ـ غوريون، من الميزانية السنوية للوكالة اليهودية، وهي الميزانية التي كانت أقل كثيرا من هذا؛ بل ان يأتي، على ما يبدو، من المولين الصهاينة مثل روتشيلد وهورست، ومن قروض من المصارف التجارية عبر الضمانات المتوقعة من الحكومتين البريطانية والأميركية.

(٢٠٠) دافيد بن ـ غوريون، «خطوط للسياسة الصهيونية»، في: م. ص. م.، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤١، ز ٤/١٤، ٦٣٢.

(٢٠١) بتاريخ ٢٨ نيسان/إبريل ١٩٣٩، كتب وايزمن في رسالة الى سولومون

غولدمان، وهو زعيم صهيوني أميركي، عن إمكان الحصول على قطعة كبيرة من الأرض يملكها الدروز في الجليل والكرمل الشرقي. «ان تحقيق هذا المشروع يعني هجرة ١٠,٠٠٠ عربي [الى جبل الدروز في سوريا] والحصول على ٣٠٠,٠٠٠ دونم». «كما انه يُحدث سابقة ذات شأن فيما لو هاجر ١٠,٠٠٠ عربي بصورة سلمية وطوعية. ولا ريب في ان الآخرين سيحذون حذوهم.» أنظر:

The Letters and Papers of Chaim Weizmann, Vol. XIX, Series A, Letter No. 52, pp. 54-55.

لكن هذا المشروع لم يتم فعلا.

(٢٠٢) بن-غوريون، «خطوط للسياسة الصهيونية»، مصدر سبق ذكره.

(٢٠٣) اوضح بن-غوريون في اجتماع آخر للهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية، في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٤٤، ان الهجرة اليونانية من آسيا الصغرى بدأت بعد انهيار الجيش اليوناني أمام الجيش التركي، وقبل الوصول الى اية اتفاقية لاقتلاع جميع اليونانيين من تركيا. أنظر: «محضر الاجتماع، سرّي، ٢/٣٩، ٥٢ أ»، في: هلر، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٧.

(٢٠٤) بن-غوريون، «خطوط للسياسة الصهيونية»، مصدر سبق ذكره.

(٢٠٥) اعرب تشرشل عن دعمه لمثل هذا الاقتراح سنة ١٩٤١. أنظر: «محضر الاجتماع في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٤١»، CAB 65/23. كما ان وزير شؤون الهند ليوبولد امري، المنحاز الى الصهيونية، اعرب هو الآخر عن دعمه لهذه الفكرة. أنظر رسالته الى تشرشل بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤١ كما استشهد ناتانئيل كاتسبُرغ بها في كتابه: «السياسة البريطانية في ارض اسرائيل ١٩٤٠ ــ ١٩٤٥» (بالعبرية)، (القدس، ١٩٧٧)، ص ١٨.

(٢٠٦) أنظر، على سبيل المثال، حديث أوسيشكين مع فايتس بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٤١، في: م. ص. م، «يوميات فايتس»، مصدر سبق ذكره، أ ٢٤٦/٧، ص ١١٦٩ ــ ١١٧٠؛ رسالة وايزمن الى سولومون غولدمان، ٢٨ نيسان/إبريل ١٩٣٩ في:

The Letters and Papers Of Chaim Weizmann, Vol. XIX, Series A, Letter No. 52.

(٢٠٧) كان لوكر أيضا عضو الهيئة التنفيذية الصهيونية ومسؤولا عن دائرة التنظيم في المنظمة الصهيونية العالمية في لندن خلال الفترة ١٩٣١ ــ ١٩٣٥. وفي سنة ١٩٤٥ اصبح، مرة اخرى، عضوا في الهيئة التنفيذية الصهيونية. وفي سنة ١٩٥٥ اصبح عضوا في الكنيست.

(٢٠٨) ملاحظة قصيرة لحديث مع الميجر اتلي وتوم وليامز، مجلس العموم البريطاني، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٩ في: محفوظات وايزمن كما ترد في:

Joseph Gorny, *The British Labour Movement and Zionism 1917-1948* (London: Frank Cass, 1983), pp. 164-165, 189.

واستنادا الى وايزمن، فان اتلي قد هز رأسه موافقا حين اقتُرحت فكرة الترحيل.

(٢٠٩) هلر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢ ــ ٤٣.

(٢١٠) *FRUS* (Foreign Relations of United States): 1943, IV, p. 776, cited in Michael Palumbo, *The Palestinian Catastrophe* (London: Faber and Faber, 1987), p. 23.

(٢١١) C. Weizmann, «Palestine's Role in the Solution of the Jewish Problem,» *Foreign Affairs* (New York), Vol. 20, No. 2, January 1942, pp. 337-338.

(٢١٢) *The Letters and Papers of Chaim Weizmann, op. cit.,* Vol. II, Series B, p. 428.

(٢١٣) *Ibid.*

(٢١٤) اشتملت هذه المذكرة المكتوبة بالانكليزية في نيويورك على ١٩ صفحة مطبوعة في اربعة أقسام: ١ ــ الحجة؛ ٢ ــ الخطة؛ ٣ ــ الطريقة المتبعة؛ ٤ ــ الخلاصة. أنظر: م. ص. م. ، أ ٢٤٦/٢٩. وليس من المستغرب ان تُحفظ مذكرات نورمان جنبا الى جنب مع «يوميات فايتس»، المشار اليها أعلاه، في المحفوظات الصهيونية المركزية، في القدس.

(٢١٥) المصدر نفسه.

(٢١٦) المصدر نفسه.

(٢١٧) المصدر نفسه.

(٢١٨) هذا النص المكتوب في نيويورك متضمن في ٢٧ صفحة مطبوعة يضاف اليها ٢٠ صفحة من الهوامش تحت العنوان ذاته: م. ص. م. ، أ ٢٤٦/٢٩.

(٢١٩) المصدر نفسه.

(٢٢٠) المصدر نفسه.

(٢٢١) المصدر نفسه. وفي مذكرات لاحقة كان نورمان يتكلم عن الترحيل الى منطقة «شط الحي» في العراق.

(٢٢٢) م. ص. م.، «موقف من المسألة العربية في فلسطين»، مذكرة إدوارد نورمان، كانون الثاني/يناير ١٩٣٨، نيويورك. وتضمنت هذه المذكرة ٢٣ صفحة مطبوعة بما فيها الهوامش.

(٢٢٣) المصدر نفسه.

(٢٢٤) م. ص. م.، «التقرير الأول بشأن مشروع العراق»، ٥ أيار/مايو ١٩٣٨، كتبه إدوارد أ. نورمان، أ ٢٤٦/٢٩.

(٢٢٥) المصدر نفسه. استنادا الى ر. ف. فرنُن، الذي قابل نورمان في لندن في نهاية سنة ١٩٣٧، فان خطة هذا الأخير صيغت بالاشتراك مع فيلكس واربورغ. PRO، ر. ف. فرنُن الى السير جون شكبرغ (من وزارة المستعمرات)، رسالة مؤرخة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧ في:
CO. 733/333/75156.

(٢٢٦) مقتبسة من يوميات نورمان غير المنشورة. وقد اتيح لجوزف شختمان، كاتب سيرة جابوتنسكي، ان يطّلع على مقتطفات منها. أنظر: جوزف شختمان، «ثائر ورجل دولة ــ قصة فلاديمير جابوتنسكي» (بالعبرية)، (تل ابيب: دار نشر كارني، ١٩٥٩)، المجلد ٣، ص ٧٧.

(٢٢٧) Joseph Schechtman, *Fighter and Prophet: The Vladimir Jabotinsky Story* (New York, 1961), p. 326;
يوسف ندافا، «خطط تبادل السكان لحل مشكلة ارض اسرائيل»، «غيشر»، المجلد ٢٤، العددان ١ و٢، ربيع ــ صيف ١٩٧٨.

(٢٢٨) ز. جابوتنسكي، «الخطوط الأولى لشعب اسرائيل» (بالعبرية)، (القدس، ١٩٤١)، الفصل ١٨، ص ١٨٦ ــ ١٨٩؛ «المشكلة العربية ــ من دون دراما» في: يوسف ندافا (محرر)، «زئيف جابوتنسكي: الرجل وفلسفته» (بالعبرية)، (تل ابيب: دار نشر مسراد هبيطاحون، ١٩٨٠)، ص ٢٤٢ ــ ٢٤٥.

(٢٢٩) Ya'acov Shavit, *Jabotinsky and the Revisionist Movement 1925-1948* (London: Frank Cass, 1988), p. 264.

(٢٣٠) *Ibid.*, p. 262.

(٢٣١) أنظر: جابوتنسكي، «حديث مع زانغويل»، «هامشكيف»، ٣١ تموز/يوليو ١٩٣٩، مذكور في: جابوتنسكي، «مذكرات بن دوري» (بالعبرية)، (القدس، ١٩٥٨)، ص ٢٤٢ ــ ٢٥١ و٢٥٣ ــ ٢٦٣. وكانت «هامشكيف» الصحيفة الرسمية للصهيونية التصحيحية، وقد ساندت الحملة الارهابية التي كان يشنها آنئذ جناحها العسكري، الإرغون تسفائي ليئومي. أنظر أيضا:
Der Moment, July 27, 1939, cited in Shavit, *op. cit.*, pp. 264, 400.

(٢٣٢) م. ص. م.، «التقرير الثاني بشأن مشروع العراق»، ١٥ أيار/مايو ١٩٣٩، كتبه إدوارد نورمان. ويبدأ التقرير بالملاحظة التالية: «هذه دراسة سرّية للغاية... تُقدَّم الى عدد قليل جدا من الأشخاص فحسب.»

(٢٣٣) م. ص. م.، «التقرير الأول بشأن مشروع العراق»، ٥ أيار/مايو ١٩٣٨، مصدر سبق ذكره.

(٢٣٤) المصدر نفسه.

(٢٣٥) المصدر نفسه. واستمر بل يتلقى من نورمان بانتظام راتبا حتى أواسط سنة ١٩٤٠. وعند نهاية تلك السنة، تدخل وايزمن فاتخذ الترتيبات اللازمة كي يستمر بل في قبض راتبه، في جزء منه، من المنظمة الصهيونية العالمية. أنظر:
Simons, *op. cit.*, pp. 79-80.

(٢٣٦) م. ص. م.، «التقرير الثاني بشأن مشروع العراق»، مصدر سبق ذكره.

(٢٣٧) المصدر نفسه. كتب بل يقول: «ان حاجة العراق الأولى هي المزيد من السكّان... ان توطين البدو على الأرض قد يزيد في غناهم، لكن اية زيادة كبيرة في السكّان، في المستقبل القريب، يجب ان تأتي من الخارج.»

(٢٣٨) المصدر نفسه، المناقشات البرلمانية، مجلس العموم، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨.

(٢٣٩) المصدر نفسه، «التقرير الثاني بشأن مشروع العراق»، مصدر سبق ذكره.

(٢٤٠) المصدر نفسه.

(٢٤١) المصدر نفسه.

(٢٤٢) Weizmann, (Rehovot), «Letter to Solomon Goldman,» (Chicago). April 28, 1939, in *The Letters and Papers of Chaim Weizmann*, Vol. XIX, Series A, Letter No. 52.

ولم يكن مصادفة ان زعيما صهيونيا آخر وزميلا لوايزمن هو عمانوئيل نيومان، الذي كان يرئس الدائرة الاقتصادية في الوكالة اليهودية، قد نشر مقالا في صحيفة اليیشوف اليومية «هابوكر» في ٨ شباط/فبراير ١٩٣٩ — ونشره بعد ذلك بيومين بالانكليزية في *Palestine Review* (القدس) — يقترح فيها «ان تُرحَّل جماهير عرب فلسطين الى العراق بطريقة سلمية ومنتظمة، ويرحَّل يهود العراق الى فلسطين.» أنظر:

Simons, *op. cit.*, pp. 81-82.

(٢٤٣) *The Letters and Papers of Chaim Weizmann*, Vol. XIX, Series A, Letter No. 93, June 12, 1939, p. 113.

(٢٤٤) م. ص. م.، «التقرير الثاني بشأن مشروع العراق»، مصدر سبق ذكره.

(٢٤٥) م. ص. م.، «المضامين في إمكان تطوير العراق»، مذكرة إدوارد نورمان، ٢٣ آذار/مارس ١٩٤٢، أ ٢٩/٢٤٦؛ نداف، «خطط تبادل السكان...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠؛ م. ص. م.، «مذكرة إضافية بشأن مشروع العراق، ١٩٤٢»، كتبها إدوارد نورمان، أ ٢٩/٢٤٦.

(٢٤٦) المصدر نفسه.

(٢٤٧) المصدر نفسه؛ أنظر أيضا:

W.C. Lowdermilk, *Palestine, Land of Promise* (London: Victor Gollancz, 1944), pp. 127-128.

وقد زار لاودرميلك اسرائيل سنة ١٩٥٠ بدعوة من وزارة الزراعة. وفي تشرين الأول/أكتوبر من تلك السنة بدأ يعمل، ولعام واحد، مستشارا خاصا لحكومة اسرائيل في شؤون المحافظة على التربة.

(٢٤٨) PRO, Note dated 6 February, 1941, in CO 753 / 444 / 75906.

(٢٤٩) مذكرة مؤرخة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٤١ في: CO 733/444/75906.

وبعد ذلك بعامين، اي في نيسان/إبريل ١٩٤٣، قدّم عربي مسيحي فلسطيني يدعى فرنسيس كتّانة مذكرة الى وزير الخارجية البريطاني أنتوني

إيدن يحتجّ فيها على ان نورمان «قد وزّع على نطاق واسع مذكرة يدعو فيها الى ان تتولى الأمم المتحدة إخراج جميع العرب من ديارهم بالقوة ونقلهم، مسيحيين او مسلمين، خارج فلسطين، وإعادة توطينهم في العراق. وهو يدعو الى هذا العمل حالا كي يفسح في المجال أمام مليون يهودي للهجرة الى البلد فورا.» أنظر:

PRO, FO 371 / 35034, E 2686 / 87 / 31.

(٢٥٠) م. ص. م.، رسالة مؤرخة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥، أ ٢٩/٢٤٦.

(٢٥١) م. ص. م.، رسالة نورمان الى وليم د. هاسيت، سكرتير الرئيس، بتاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥، أ ٢٩/٢٤٦.

(٢٥٢) م. ص. م.، رسالة من جوزف ب. شختمان، عضو الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية، نيويورك، الى عزرا دانين، وزارة الخارجية الاسرائيلية، تل ابيب، ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، أ ٢٩/٢٤٦.

(٢٥٣) *The Letters and Papers of Chaim Weizmann,* Vol. II, Series B, paper 42, pp. 371-372.

(٢٥٤) *Ibid.*

(٢٥٥) شاريت، مصدر سبق ذكره، المجلد ٤، ص ٣٧٥.

(٢٥٦) المصدر نفسه.

(٢٥٧) لرواية فيلبي، أنظر:

Arabian Jubilee (London, 1952), pp. 212-213.

(٢٥٨) محادثات مع زعماء صهاينة أميركيين، نيويورك، ٢٥ أيار/مايو ١٩٤١، في:

The Letters and Papers of Chaim Weizmann, Vol. II, Series B, p. 429.

(٢٥٩) م. ص. م.، «مشروع نامير — بافي»، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٩، أ ٢٧/٣١٢.

(٢٦٠) رسالة تحمل تاريخ ٣ آذار/مارس ١٩٤٠ في:

The Letters and Papers of Chaim Weizmann, Vol. XIX, Series A, p. 242.

(٢٦١) *The Letters and Papers of Chaim Weizmann,* Vol. II, p. 509, and Vol. XXI, pp. 60, 109.

(٢٦٢) Hugh Dalton, *High Tide and After: Memoirs 1945-60* (London: Frederick Muller, 1962), pp. 145-146.

(٢٦٣) Hugh Dalton, *The Fateful Years: Memoirs 1931-1945* (London: Frederick Muller, 1957), p. 426; Simons, *op.cit.*, pp. 186-189.

(٢٦٤) أنظر المقالات في صحيفتي «الدفاع» و«فلسطين» بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٤٤. وقد وافقت اللجنة التنفيذية لحزب العمال على هذا القرار في أيار/مايو ١٩٤٤. ولمزيد من التفاصيل بشأن ردّات الفعل العربية، أنظر: Simons, *op. cit.*, pp. 191- 192.

(٢٦٥) م. ص. م. «محضر اجتماع الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية في القدس، ٧ أيار/مايو ١٩٤٤». وعبّر شرتوك عن المشاعر ذاتها في اجتماع اللجنة المركزية لماباي في اليوم التالي. أنظر: «محضر اجتماع اللجنة المركزية لماباي، ٨ أيار/مايو ١٩٤٤»، في: م. ص. م.، ٢٣/٤٤.

(٢٦٦) م. ص. م.، «محضر اجتماع الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية، ٧ أيار/مايو ١٩٤٤».

(٢٦٧) المصدر نفسه.

(٢٦٨) المصدر نفسه، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٤.

(٢٦٩) «المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرون، ٩ ــ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦»، ص ٢٣٣ ــ ٢٣٤.

(٢٧٠) Eliahu Ben-Horin, *The Middle East: Crossroads of History* (New York, W W Norton and Company, 1943).

في السنة ذاتها نشر حقوقي صهيوني ألماني كان مقره في لندن، يدعى إرنست فرانكنشتاين، كتابا بعنوان: *Justice for My People*، كرّر فيه الادّعاء الصهيوني انه قد «حدثت هجرة كبيرة غير شرعية للعرب» الى فلسطين وشرق الأردن. وطالب بـ«إعادة توطين متدرجة» لعدد كبير من الفلسطينيين والشرق الأردنيين في الدول العربية المجاورة او بترحيلهم الى العراق. أنظر:

Ernst Frankenstein, *Justice for My People* (London: Nicholson & Watson), pp. 159-160.

(٢٧١) Ben-Horin, *op. cit.*, pp. 224-225.

(٢٧٢) *Ibid.*, pp. 230-231.

(٢٧٣) *Ibid.*, pp. 232-234.

(٢٧٤) *Ibid.*

(٢٧٥) *Ibid.*, pp. 231, 234, 237; Simons, *op. cit.*, p. 79.

(٢٧٦) م. ص. م.، أ ٣٠٠/٥٤، ملف بن-حورين.

(٢٧٧) المصدر نفسه؛ *The World-Telegram* (New York), November 19, 1945؛ ندافا، «خطط تبادل السكان...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٣ ــ ١٦٤.

(٢٧٨) *The Evening Star* (Washington), December 13, 1945.

(٢٧٩) ندافا، «خطط تبادل السكان...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤.

(٢٨٠) مذكورة في دراسة سرّية لخطة ترحيل لدى جوزف شختمان، ص ١٣٩، في: «أوراق فايتس»، مؤسسة أبحاث الاستيطان في رحوفوت. أنظر أيضا: رسالة إليشع فريدمان الى رئيس تحرير صحيفة *New York Times*، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٥.

(٢٨١) ندافا، «خطط تبادل السكان...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٣ ــ ١٦٤.

(٢٨٢) م. ص. م.، أ ٣٠٠/٥٤، ملف بن-حورين، مصدر سبق ذكره.

(٢٨٣) ندافا، «خطط تبادل السكان...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤.

(٢٨٤) كانت رسالة طوطح ردا على رسالة فريدمان الى صحيفة *New York Times* قبل ذلك بثمانية أيام. أنظر أيضا: رسالة الى رئيس التحرير كتبها سمير الشماع من المكتب العربي، واشنطن، دي. سي.، *New York Times*. January 13, 1946.

(٢٨٥) ندافا، «خطط تبادل السكان...»، مصدر سبق ذكره.

(٢٨٦) م. ص. م.، أ ٣٠٠/٥٤، ملف بن-حورين، مصدر سبق ذكره.

هوامش الفصل الثالث

(١) «محضر اجتماع الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية»، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، مذكور في:

Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), p. 28.

(٢) دافيد بن - غوريون، «يوميات الحرب» (بالعبرية)، (تل ابيب، ١٩٨٢)، المجلد ١، ص ٢٢. والواقع ان لجنة فلسطين الخاصة التابعة للأمم المتحدة قدّرت عدد السكان العرب في الدولة المقترحة بـ ٤٠٠,٠٠٠ نسمة، وهو تقدير لا يأخذ، هو الآخر، بعين الاعتبار الـ ١٠٠,٠٠٠ من البدو في النقب.

(٣) نص خطة أيار/مايو موجود في: «تاريخ الهاغاناه» (بالعبرية)، المجلد ٣، القسم ٣، ص ١٩٣٩ ــ ١٩٤٣.

(٤) Morris, *op. cit.*, p. 31.

(٥) Middle East Centre, St. Antony's College Archives, Oxford, Cunningham Papers, 1/3/147, «Weekly Intelligence Appreciation».

بدأ في ٢ كانون الأول/ديسمبر إضراب استمر ثلاثة أيام احتجاجا على قرار الأمم المتحدة.

(٦) *Ibid.*

(٧) Morris, *op. cit.*, p. 32.

(٨) بن - غوريون، مصدر سبق ذكره، المجلد ١، ملاحظة ليوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، ص ٥٨.

(٩) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، ص ٣٧ ــ ٣٨.

(١٠) Shabtai Teveth, *Ben-Gurion and the Palestinian Arabs* (Oxford: Oxford University Press, 1985), pp. 174-175, 215.

(١١) رسالة بن - غوريون الى شرتوك بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، مذكورة في:

Simha Flapan, *The Birth of Israel: Myths and Realities* (London: Croom Helm, 1987), p. 91.

(١٢) بن - غوريون، مصدر سبق ذكره، ملاحظة ليوم ١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، ص ١٠١.

(١٣) A Report by G.J. Jenkins, 30 December 1947, British Embassy, Cairo, PRO, FO 371/68366, E458.

(١٤) Cunningham, Plestine, to London, 21 May 1947, Telegram No. 1018, Secret, PRO, CO 733/477/3/107; Cunningham, 26 May 1947, Teleg. No. 1040. CO 733/477/3/106.

(١٥) Cunningham, Teleg. No. 1018, *Ibid.*

(١٦) *Arab News Bulletin,* issued in London, No. 54, January 16, 1948; *New York Times,* December 19, 1947.

(١٧) *Arab News Bulletin, Ibid.*

قد تكون حادثة كفار سيركين الهجوم الذي شنته الهاغاناه على مضرب للبدو في منطقة مجدل صادق ليل ٩ ـ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، حيث قُتل عربيان وجُرح اربعة كان بينهم امرأة وطفلها.

(١٨) النص المخطوط لإذاعة «صوت صهيون المقاتل»، العائدة لإرغون، بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، في:

Imperial War Museum, London, Rex Keating file, 86/16/1.

(١٩) المصدر نفسه، إذاعة بتاريخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٤٧.

(٢٠) «Report No. 47 for the Week Ending 30 September 1947,» by the 317 Airborne Field Security Section, p. 3, in PRO, WO 275/79.

(٢١) *Arab News Bulletin, op. cit;* «Narrative of events from February 1947 until the withdrawal of all British troops, 30 June 1948,» by General G.H.A. MacMillan, Appendices, p. 16, in Imperial War Museum, London, DS/MIS C/15, 6MMB.

(٢٢) *Ibid.*, p. 18.

(٢٣) *New York Times,* December 14, 1947; MacMillan's report, *Ibid.*, p. 18.

(٢٤) MacMillan's report, *Ibid.*, p. 15.

(٢٥) *Ibid.*

(٢٦) بن - غوريون، مصدر سبق ذكره، المجلد ١، ص ٦١.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) MacMillan's report, *op. cit.*, pp. 10, 19; *New York Times*, December 22, 1947.

(٣٨) أنظر أيضا دفاع دايان عن هذا الهجوم في: بن-غوريون، مصدر سبق ذكره، المجلد ١، ملاحظة ليوم ١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، ص ١٠٢.

(٣٩) *New York Times*, December 21, 1947.

(٤٠) *Ibid.*, December 22, 1947.

(٤١) MacMillan's report, *op. cit.*, p. 10.

(٤٢) *Ibid.*, Appendices, p. 19; *New York Times*, December 30, 1947.

(٤٣) *New York Times*, December 31, 1947; MacMillan's report, *Ibid.*, Appendices, p. 20; «Report No. 60, for the Week Ending 31 December 1947,» 317 Airborne Field Security Section, Secret, WO 275 /79.

(٤٤) «Report No. 61 for the Week Ending 7 January 1948,» 317 Airborne Field Security Section, WO 275 / 79; MacMillan's report, *Ibid.*, Appendices, p. 21.

(٤٥) بن-غوريون، مصدر سبق ذكره، المجلد ١، ملاحظة ليوم ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، ص ١١٣. حُصل عليه من خلال التنصت على هاتف اللجنة القومية العربية في حيفا في ١٩٤٨/١/١.

(٤٦) MacMillan's report, *op. cit.*, Appendices, p. 21.

(٤٧) *Ibid.*

(٤٨) بن-غوريون، مصدر سبق ذكره، المجلد ١، ملاحظة ليوم ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، ص ١٢٠.

(٤٩) MacMillan's report, *op. cit.*, Appendices, p. 21.

(٥٠) *Ibid.*, p. 22.

(٥١) Morris, *op. cit.*, p. 32.

(٥٢) Dov Joseph, *The Faithful City: The Siege of Jerusalem, 1948* (London: The Hogarth Press, 1962), pp. 40-41.

(٥٣) *Ibid.*

(٥٤) «Fortnightly Intelligence Newsletter,» 16.1.1948, British Military Headquarters, in PRO, WO 275 / 64; CID Summary of Events, 17.1.1948 in PRO, CO 537 / 64.

(٥٥) «Report No. 63 for the Week Ending 21 January 1948,» 317 Airborne Field Security Section, WO 275 / 79; MacMillan's report, *op. cit.*, Appendices, p. 22.

(٥٦) MacMillan's report, *op. cit.*, Appendices, p. 23.

(٥٧) *Ibid.*, p. 24.

(٥٨) *Ibid.*

(٥٩) بن-غوريون، مصدر سبق ذكره، المجلد ١، ملاحظة ليوم ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٩٦.

(٦١) المصدر نفسه.

(٦٢) PRO, Log of Events, 1.2.1948, Sheets Nos. 220, 221, 6 Airborne Division, WO 275 / 54.

(٦٣) *Ibid.*

(٦٤) MacMillan's report, *op. cit.*, p. 25; Log of Events, 1.2.1948, Sheets Nos. 220, 221, 6 Airborne Division, PRO, WO, 275 / 54.

(٦٥) *Ibid.*

(٦٦) MacMillan's report, *op. cit.*, p. 25.

(٦٧) Log of Events, 4 February 1948, Sheet No. 237, 6 Airborne Division, WO 275 / 54.

(٦٨) Log of Events, 5 February 1948, Sheet No. 238, 6 Airborne Division, WO 275/54.

(٦٩) *Ibid.*, Sheet No. 242; Log of Events, 6 February 1948, Sheet No.244, *Ibid.*

(٧٠) Log of Events, 7 February 1948, Sheet No. 249, *Ibid.*, Log of Events, 22 February 1948, Sheet No. 7, *Ibid.*

(٧١) Log of Events, 7 February 1948, Sheet No. 247.

(٧٢) Log of Events, 10.2.1948, Sheet No. 262, *Ibid.*

(٧٣) Log of Events, 12 and 13 February 1948, Sheets Nos. 268, 271, 6 Airborne Division, WO 275 / 54.

(٧٤) «Report No. 67 for the Week Ending 18 February 1948,» 317 Airborne Field Security Section, WO 275 / 79.

(٧٥) Log of Events, 14 February 1948, Sheet No. 275, 6 Airborne Division, WO 275 / 54.

(٧٦) Log of Events, 15 February 1948, Sheet No. 279, 6 Airborne Division, WO 275 / 54.

(٧٧) MacMillan's report, *op. cit.,* p. 26; Log of Events, 15 February 1948, Sheet No. 278, 6 Airborne Division, WO 275 / 54.

(٧٨) MacMillan's report, *op. cit.,* p. 27; Log of Events, 21 February 1948, Sheet No. 4, 6 Airborne Division, WO 275 / 54.

(٧٩) *Ibid.*; Log of Events, 14 February 1948, Sheet No. 275, 6 Airborne Division, WO 275 / 54.

(٨٠) MacMillan's report, *op. cit.,* p. 27; «Report No. 68 for the Week Ending 25 February 1948,» 317 Airborne Field Security Section, WO 275 / 79.

(٨١) Log of Events, 21 and 22 February 1948, Sheets Nos. 10, 12, 6 Airborne Division, WO 275 / 54.

(٨٢) Log of Events, 23 February 1948, Sheet No. 13, *Ibid.*

(٨٣) Log of Events, 24 February 1948, Sheet No. 20, *Ibid.*

(٨٤) Log of Events, 27 February 1948, Sheet No. 36, *Ibid.*

(٨٥) *Ibid.*

(٨٦) «Report No. 69 for the Week Ending 3 March 1948,» 317 Airborne Field Security Section, *op. cit.,* MacMillan's report, *op. cit.,* p. 28.

(٨٧) Log of Events, 2 March 1948, Sheet No. 50, 6 Airborne Division, WO 275 / 54.

(٨٨) MacMillan's report, *op. cit.,* p. 29; «Report No. 69 for the Week Ending 3 March 1948,» *op. cit.*

(٨٩) «Report No. 70 for the Week Ending 10 March 1948,» 317 Airborne Field Security Section, WO 275 / 79.

(٩٠) Log of Events, 5 March 1948, Sheet No. 67, *Ibid.*

(٩١) «Report No. 70 for the Week Ending 10 March 1948,» *Ibid.*; Log of Events, 7 March 1948, Sheet No. 76, 6 Airborne Division, WO 275 / 54.

(٩٢) MacMillan's report, *op. cit.,* p. 29.

(٩٣) *Ibid.*; Quarterly Historical Report, Diary of 1st Battalion Irish Guards for the Quarter Ending 31 March 1948, WO 261 / 301, p. 7; Log of Events, 13 March 1948, Sheets Nos. 93, 94, 6 Airborne Division, WO 275 / 54.

(٩٤) Morris, *op. cit.,* p. 157.

(٩٥) MacMillan's report, *op. cit.,* p. 30.

(٩٦) *Ibid.*

(٩٧) *Ibid.,* p. 31; Log of Events, 20 March 1948, Sheet No. 116, 6 Airborne Division, WO 275 / 54; «Incident Report for 19 March 1948,» Cunningham, Teleg. No. 706, in CO 733 / 477 / 5 / 129.

(٩٨) Log of Events, 7 March 1948, Sheet No. 76, 6 Airborne Division, WO 275 / 54; MacMillan's report, *op.cit.,* p. 31; Cunningham, 23 March 1948, Teleg. No. 737, Immediate, CO 733/477/5/124; Log of Events, 22 March 1948, Sheet No. 126, 6 Airborne Division, WO 275/54.

(٩٩) Log of Events, 23 March 1948, Sheet No. 129, 6 Airborne Division, WO 275 / 54.

(١٠٠) «Incident Report for 24 March 1948,» from Cunningham, Teleg. No. 755, in CO 733 / 477 / 5 / 116.

(١٠١) «Incident Report for 23 March 1948,» Teleg. No. 743, in CO 733 / 477 / 5 / 129.

(١٠٢) Cunningham, 25 March 1948, Teleg. No. 755, Immediate, CO 733/477/5/116; Log of Events, 24 March 1948, Sheet No. 135, 6 Airborne Division, WO 275 / 54.

(١٠٣) Cunningham, 24 March 1948, Teleg. No. 743, Immediate, CO 733 / 477 / 5 / 118; «Report No. 71 for the Fortnight Ending 24 March 1948,» 317 Airborne Field Security Section, WO 275 / 79.

(١٠٤) Cunningham, Teleg. No. 755, *Ibid.*

(١٠٥) Log of Events, 25 March 1948, Sheet No. 142, 6 Airborne Division, WO 275 / 54.

(١٠٦) «Incident Report for 25 March 1948,» from Cunningham, Teleg. No. 769, 26 March 1948, PRO, CO 733 / 477 / 5 / 115.

(١٠٧) Log of Events, 28 March 1948, Sheet No. 153, *Ibid.*

(١٠٨) Log of Events, Sheet No. 152, *Ibid.*

(١٠٩) MacMillan's report, *op. cit.*, p. 33; Cunningham, 1 April 1948, Teleg. No. 834, Immediate, CO 733 / 477 / 5 / 100.

(١١٠) محضر الاجتماع المشترك لخبراء الدائرة العربية وهيئة أركان الهاغاناه في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، في: بن-غوريون، مصدر سبق ذكره، المجلد ١، ملاحظة ليوم ١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، ص ١٠٢.

(١١١) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، ص ١٠٥.

(١١٢) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، ص ٦٧.

(١١٣) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، ص ١٢٨.

(١١٤) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، ص ٧٥.

(١١٥) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، ص ١٨٣ — ١٨٥؛ المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، ص ١٠٤ — ١٠٥؛ المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ١٠ آذار/مارس ١٩٤٨، ص ٢٩٠.

(١١٦) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، ص ٩٩.

(١١٧) «Fortnight Intelligence Newsletter,» 27 February 1948, British Military Headquarters, PRO, WO 275 / 64; Log of Events, 11 February 1948, Sheet No. 262, 6 Airborne Division, WO 275 / 54.

(١١٨) Morris, *op. cit.*, p. 51.

(١١٩) بن-غوريون، مصدر سبق ذكره، المجلد ١، ملاحظة ليوم ٧ شباط/فبراير ١٩٤٨، ص ٢١٠ — ٢١١.

(١٢٠) Tom Segev, *1949: The First Israelis* (New York: The Free Press, 1986), p. 25.

(١٢١) بن-غوريون، مصدر سبق ذكره، ملاحظة ليوم ٦ شباط/فبراير ١٩٤٨، ص ٢١١. راجع أيضا تصريح بن-غوريون خلال اجتماع مجلس الوزراء في ١٦ حزيران/يونيو ١٩٤٨ في: بن-غوريون، المصدر نفسه، المجلد ٢، ص ٥٢٥، وفي:

Benny Morris, *1948 and After: Israel and the Palestinians* (Oxford: Clarendon Press, 1990), pp. 39-40.

(١٢٢) بن-غوريون، مصدر سبق ذكره، المجلد ١، ملاحظة ليوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، ص ٣٧ — ٣٨.

(١٢٣) Morris, *The Birth...*, *op. cit.*, pp. 52-54.

(١٢٤) *Ibid.*, p. 24. يستند موريس الى تقرير استخبارات الهاغاناه نفسها: «هجرة عرب فلسطين في الفترة ١/١٢/٤٧ — ١/٦/٤٨»، دائرة الاستخبارات في الجيش الاسرائيلي، ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٤٨.

(١٢٥) *Ibid.*, p. 119.

(١٢٦) Benny Morris, «Yosef Weitz and the Transfer Committees, 1948-49,» *Middle Eastern Studies*, Vol. 22, No. 4, October 1986, p. 524.

ولمزيد من التحليل المتعلق بتأثير فايتس في الييشوف سنة ١٩٤٨، أنظر:

Efraim Orni, *Agrarian Reform and Social Progress in Israel* (Jerusalem, 1974), pp. 25-26; *Jewish National Fund Mini Manual* (Jerusalem, 1975), pp. 14-15.

(١٢٧) يوسف فايتس، «يومياتي ورسائلي الى الأولاد» (بالعبرية)، (تل ابيب، ١٩٦٥)، المجلد ٣، ملاحظة ليوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، ص ٢٠١.

(١٢٨) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، ص ٢٠٢.

(١٢٩) المحفوظات الصهيونية المركزية (فيما يلي: م. ص. م.)، «يوميات فايتس»، أ ١٢/٢٤٦، ملاحظة ليوم ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، ص ٢٢٨٨؛ فايتس، مصدر سبق ذكره، المجلد ٣، ملاحظة ليوم ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، ص ٢٢٦.

(١٣٠) م. ص. م.، «يوميات فايتس»، مصدر سبق ذكره، أ ١٢/٢٤٦، ملاحظة ليوم ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، ص ٢٢٩٠.

(١٣١) Morris, «Yosef Weitz and the Transfer Committees,» *op. cit.*, p. 524.

(١٣٢) م. ص. م.، «يوميات فايتس»، مصدر سبق ذكره، أ ١٢/٢٤٦، ملاحظة ليوم ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، ص ٢٢٩٠.

(١٣٣) المصدر نفسه، أ ١٣/٢٤٦، ملاحظة ليوم ٢٠ شباط/فبراير ١٩٤٨، ص ٢٣١٥.

(١٣٤) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ٢٩ شباط/فبراير ١٩٤٨، ص ٢٣٢٢.

(١٣٥) المصدر نفسه، أ ٧/٢٤٦، ملاحظة ليوم ١٨ آذار/مارس ١٩٤١، ص ١١٢٥ ــ ١١٢٦.

(١٣٦) المصدر نفسه، أ ١٣/٢٤٦، ملاحظة ليوم ٢٦ آذار/مارس ١٩٤٨، ص ٢٣٤٣.

(١٣٧) المصدر نفسه.

(١٣٨) فايتس، مصدر سبق ذكره، المجلد ٣، ملاحظة ليوم ٢٦ نيسان/إبريل ١٩٤٨، ص ٢٧٣.

(١٣٩) Morris, «Yosef Weitz and the Transfer Committees,» *op. cit.*, p. 527.

(١٤٠) L.R. Banks, *Torn Country: An Oral History of the Israeli War of Independence* (New York: Franklin Watts, 1982), p. 110.

(١٤١) لمزيد من التفاصيل والمناقشات بشأن هذه الخطة، أنظر: «تاريخ الهاغاناه»، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٥٥ ــ ١٩٥٩؛

Natanel Lorch, «Plan Dalet,» in Walid Khalidi (ed.), *From Haven to Conquest* (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1971), pp. 755-760, 856-857;

يوسف أفيدان، «خطة دالت»، في: «سفرا فسيفا»، حزيران/يونيو ١٩٧٨، ص ٣٧ ــ ٤٨؛ أوري ميلشتاين، «حداشوت»، ١٩٨٥/١/١١؛ حديث ميلشتاين مع يادين في: «دافار هشفواع»، ١٩٨٢/٣/١٠؛ ميخائيل بار-زوهار، «بن-غوريون» (بالعبرية)، (تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٧٧)، المجلد ٢، ص ٧٠٣ ــ ٧٠٤.

(١٤٢) أنظر على سبيل المثال:

Morris, *The Birth...*, *op. cit.*, p. 40; Michael Palumbo, *The Palestinian Catastrophe* (London, Faber and Faber, 1987), p. 41.

(١٤٣) بار-زوهار، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠٣.

(١٤٤) المصدر نفسه.

(١٤٥) Morris, *The Birth...*, *op. cit.*, p. 40.

(١٤٦) *Ibid.*, p. 64. مُنِحت الاستثناءات فقط للفريديس وعرب الغوارنة وأبو غوش وبيت نقوبا.

(١٤٧) *Ibid.*, p. 119.

(١٤٨) *Ibid.*, p. 120، مستشهدا بتقرير لاستخبارات الجيش الاسرائيلي بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٤٨.

(١٤٩) *Ibid.*, p. 118.

(١٥٠) *Ibid.*, p. 116.

(١٥١) *Ibid.*, pp. 116-117 and 324.

(١٥٢) «محضر اجتماع لجنة مابام السياسية، ٢٥ ــ ٢٧ أيار/مايو ١٩٤٨» (محفوظات مابام، غفعات حفيفا)، مذكورة في:

Flapan, *op. cit.*, p. 111.

(١٥٣) دافيد بن-غوريون، «عندما قاتَلْتُ اسرائيل» (بالعبرية)، (تل ابيب: دار نشر ماباي، ١٩٥٢)، ص ٨٦ ــ ٨٧.

(١٥٤) بِني موريس، «التأريخ الجديد وأصحاب الدعاية القدماء»، «هآرتس»، ١٩٨٩/٥/٩.

(١٥٥) Morris, *The Birth...*, *op. cit.*, p. 101.

(١٥٦) Nafez Nazzal, *The Palestinian Exodus from Galilee, 1948* (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1978), pp. 35-36.

(١٥٧) «كتاب البلماح» (بالعبرية)، (تل ابيب: دار نشر كيبوتس هميئوحاد، ١٩٥٦)، المجلد ٢، ص ٢٨٦.

(١٥٨) المصدر نفسه.

(١٥٩) Morris, *The Birth...*, *op. cit.*, p. 123.

(١٦٠) *Ibid.*, p. 122.

(١٦١) تسادوك إشل، «لواء كرملي في حرب الاستقلال» (بالعبرية)، (تل ابيب: معراخوت، ١٩٧٣)، ص ١٧٢.

(١٦٢) «Incident Report, 16 April 1948,» from Cunningham, Teleg. No. 1018, in PRO, CO 733 / 477 / 5 / 66.

(١٦٣) Palumbo, *op. cit.*, pp. 47-48; Morris, *1948 and After...*, *op. cit.*, pp. 192-204.

(١٦٤) Morris, *The Birth...*, *op. cit.*, pp. 125-128.

(١٦٥) *Ibid.*, p. 127.

(١٦٦) *Ibid.*

(١٦٧) *Ibid.*, p. 128.

(١٦٨) Walid Khalidi, «Why Did the Palestinians Leave?,» *Middle East Forum*, July 1959; Flapan, *op. cit.*, p. 87.

(١٦٩) Morris, *The Birth...*, *op. cit.*, pp. 76-77;
تسادوك إشل، «معارك الهاغاناه في حيفا» (بالعبرية)، (تل ابيب: دار نشر وزارة الدفاع، ١٩٧٨)، ص ٣٥٦.

(١٧٠) بن - غوريون، «يوميات الحرب»، مصدر سبق ذكره، المجلد ١، ملاحظة ليوم ١ أيار/مايو ١٩٤٨، ص ٣٧٨؛ إشل، «لواء كرملي. . .»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩.

(١٧١) أوري ميلشتاين، «حداشوت»، ١٩٨٨/١/١.

(١٧٢) PRO, Sitrep, No. 10, 22 April 1948, 1st Battalion Coldstream Guards, WO 261/297؛ إشل، «معارك الهاغاناه. . .»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٥.

(١٧٣) م. ص. م. «يوميات فايتس»، مصدر سبق ذكره، أ ١٣/٢٤٦، ملاحظة ليوم ٣١ آذار/مارس ١٩٤٨، ص ٢٣٤٦؛ المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ٢٢ نيسان/إبريل ١٩٤٨، ص ٢٣٦٢.

(١٧٤) المصدر نفسه. ترد الإشارة الى ان يادين «أحال» فايتس على قائد منطقة حيفا، في: م. ص. م. «يوميات فايتس»، أ ١٣/٢٤٦، ملاحظة ليوم ٢٢ نيسان/إبريل ١٩٤٨، ص ٢٣٦٢. لكن «يوميات فايتس» لا تزوّدنا بمعلومات كثيرة عن هذا الاجتماع سوى انه ناقش «الاحتلال والاستيطان»، وأن فايتس «أُحيل» على موشيه كرمل، قائد منطقة حيفا.

(١٧٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٦٤.

(١٧٦) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ٢٣ نيسان/إبريل ١٩٤٨، ص ٢٣٦٤.

(١٧٧) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ٢٤ نيسان/إبريل ١٩٤٨، ص ٢٣٦٥.

(١٧٨) Morris, *The Birth...*, *op. cit.*, pp. 93-94.

(١٧٩) PRO, 1st Battalion Coldstream Guards, Sitrep, 29 April 1948, WO 261 / 297.

(١٨٠) بن - غوريون، «يوميات الحرب»، مصدر سبق ذكره، المجلد ١، ملاحظة ليوم ١ أيار/مايو ١٩٤٨، ص ٣٧٨؛ إشل، «لواء كرملي. . .»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩.

(١٨١) أنظر نص خطة دالت، الملحق ب، في:
Journal of Palestine Studies, Vol. XVIII, No. 1, Autumn 1988, pp. 29-30.

(١٨٢) بن - غوريون، «يوميات الحرب»، مصدر سبق ذكره، المجلد ١، ملاحظة ليوم ١ أيار/مايو ١٩٤٨، ص ٣٧٨.

(١٨٣) PRO, Log of Events, Sheet No. 135, 1 May 1948, 6 Airborne Division, in WO 275 / 54.

(١٨٤) «257 and 317 F.S. Section, Weekly Report,» No. 3, for the Week Ending 28 April 1948, in PRO, WO 275 / 79, p. 3.

(١٨٥) إلحانان أُورن، «الاستيطان في خضم النضال» (بالعبرية)، (القدس: منشورات ياد بن - تسفي، ١٩٧٨)، ص ٥٨.

(١٨٦) Morris, *The Birth...*, *op. cit.*, p. 96.

(١٨٧) *Ibid.*

(١٨٨) MacMillan's report, *op. cit.*, Appendices, p. 39.

(١٨٩) PRO, «Incident Report for 28 April 1948,» from Cunningham, Teleg. No. 1193, CO 733 / 477 / 5 / 47.

(١٩٠) Morris, *The Birth...*, *op. cit.*, p. 97.

(١٩١) Benny Morris, «The Causes and Character of the Arab Exodus from Palestine: The Israel Defence Forces Inteligence Branch Analysis of June 1948,» *Middle Eastern Studies*, Vol. 22, No. 1, January 1986, pp. 5-19.

(١٩٢) يقدّر مئير باعيل، وهو مؤرخ اسرائيلي للهاغاناه ولحرب سنة ١٩٤٨، انه، ومن إجمالي عدد المهاجرين «هرب الثلث [الأول] من جراء الخوف، وهجّر الاسرائيليون الثلث [الثاني] بالقوة، وشجع الاسرائيليون الثلث [الثالث]

على الحرب.» مذكور في:

Palumbo, *op. cit.,* p. xviii.

(١٩٣) أنظر: «كوتيريت راشيت»، ١٣/٥/١٩٨٦؛ يتسحاق ليفي، «القدس في معارك حرب الاستقلال» (بالعبرية)، (تل ابيب: وزارة الدفاع، ١٩٨٦)، ص ٣٤٠ — ٣٤٤. جرى تسجيل شهادة باعيل في ٩ نيسان/إبريل ١٩٤٨ وقُدِّمت الى رئيس أركان الهاغاناه، يسرائيل غاليلي. وقد نُشرت هذه الرواية بعد ذلك بأربعة وعشرين عاما في: «يديعوت أحرونوت»، ٤/٤/١٩٧٢؛ «تاريخ الهاغاناه»، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٤٧؛ عاموس بن-فيرد، «هآرتس»، ٧/٤/١٩٨٩؛

David Shipler, *New York Times,* October 22, 1979,

مستشهدا بوثائق الصليب الأحمر.

(١٩٤) بن-فيرد، «هآرتس»، ٧/٤/١٩٨٩.

(١٩٥) أنظر: «هآرتس»، ٧/٤/١٩٨٩.

(١٩٦) بن-فيرد، «هآرتس»، ٧/٤/١٩٨٩.

(١٩٧) باعيل، مصدر سبق ذكره؛ ليفي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٤.

(١٩٨) ليفي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤١؛ توم سيغف، «كوتيريت راشيت»، ١٣/٥/١٩٨٦.

(١٩٩) كتب دو رينييه شهادة حيّة عن هذه المجزرة في كتابه:

De Reynier, *1948 A Jerusalem un drapeau flottait sur la ligne de feu* (Neuchatel (Suisse): la Baconniere, 1969), pp. 69-74.

(٢٠٠) PRO, FO 371/68504, E4827. See also Cunningham, Palestine, 10 April 1948, Teleg. 933, CO 733/477/5/77.

(٢٠١) بن-فيرد، «هآرتس»، ٧/٤/١٩٨٩، مستشهدا بملف دير ياسين في أوراق ومحفوظات جابوتنسكي، تل ابيب.

(٢٠٢) Morris, *The Birth..., op. cit.,* p. 114; «كوتيريت راشيت»، ١٩/١/١٩٨٣.

(٢٠٣) Menachem Begin, *The Revolt* (London: W.H. Allen, 1951), pp. 164-165; Amos Perlmutter, *The Life and Times of Menachem Begin* (New York: Doubleday & Company, 1987), p. 215.

(٢٠٤) «حداشوت»، ١/١/١٩٨٨.

(٢٠٥) لوحامي حيروت يسرائيل (ليحي)، «كتابات» (بالعبرية)، (تل ابيب، ١٩٦٠)، المجلد ٢، ص ٥٨١؛ لوحامي حيروت يسرائيل (ليحي)، «كتابات» (تل ابيب، ١٩٥٩)، المجلد ١، ص ٢٧ — ٢٨؛ يوسف هلر، «ما بين المسيحانية وسياسة الأمر الواقع: ليحي والمسألة العربية، ١٩٤٠ — ١٩٤٧» في: «اليهودية اليوم» (بالعبرية)، (القدس، ١٩٨٤)، المجلد ١، ص ٢٣٧ — ٢٤٧؛ هلر، «ليحي والمسألة العربية ١٩٤٧ — ١٩٤٨»، ١٩٨٥، المجلد ٢، ص ٣٣٧ — ٣٧٤.

(٢٠٦) Ya'acov Shavit, *Jabotinsky and the Revisionist Movement 1925-1948* (London: Frank Cass, 1988), p. 267.

(٢٠٧) Nur-eldeen Masalha, «On Recent Hebrew and Israeli Sources for the Palestinian Exodus 1947-49,» *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVIII, No. 1, Autumn 1988, pp. 127-129.

(٢٠٨) Morris, *The Birth..., op. cit.,* pp. 222-223.

أنظر أيضا: «دافار»، ٦/٩/١٩٧٩؛ بن-غوريون، «يوميات الحرب»، مصدر سبق ذكره، المجلد ٣، ملاحظة ليوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨، ص ٨٠٧. قدّر مختار القرية ان عدد الضحايا المدنيين ٥٨٠ نسمة. أنظر بشأن شهادته: يوئيلا هار-شيفي، «حداشوت»، ٢٤ و ٢٦/٨/١٩٨٤.

(٢٠٩) في الصالحة «قتل ٩٤ شخصا... لدى تفجير منزل». أنظر:

Morris, *The Birth..., op. cit.,* p. 230.

(٢١٠) Morris, *The Birth..., op. cit.,* p. 229.

(٢١١) *Ibid.,* p. 230.

(٢١٢) «كتاب البلماح»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦٥؛ إلحانان أورن، «على طريق المدينة، عملية داني» (بالعبرية)، (تل ابيب: معراخوت، ١٩٧٦)، ص ١١٠؛

Palumbo, *op. cit.,* p. 137.

أنظر لرواية عربية شخصية:

Raja'i Buseilah, «The Fall of Lydda 1948: Impressions and

Reminiscenes,» *Arab Studies Quarterly,* 3, No. 2, Spring 1981, pp. 123-151.

(٢١٣) Morris, *The Birth..., op. cit.,* p. 102;

نتيفا بن - يهودا، «من خلال الحبال» (بالعبرية)، (القدس: دار نشر دومينو، ١٩٨٥)، ص ٢٤٣ ــ ٢٤٨؛

Nazzal, *op. cit.,* p. 36.

(٢١٤) Morris, *The Birth..., op. cit.,* pp. 117-118.

(٢١٥) PRO, «Incident Report for 2 April 1948,» from Cunningham, Palestine, Teleg. No. 853, 3 April 1948, CO 733/477/5/98; Sitrep, 6 April 1948, 6 Airborne Division, 317 FS Section, in PRO, WO 275/66.

(٢١٦) PRO, «Incident Report for 17 and 18 April 1948,» from Cunningham, Palestine, Teleg. No. 1037, 19 April 1948, CO 733/477/5/64-65.

ويفيدنا تقرير الأحداث أيضا انه في ١٦ نيسان/إبريل ١٩٤٨ هاجم يهود في سيارات مصفحة راكبي شاحنة عربية قرب قرية «اشويغ» [كذا] في منطقة غزة فقتلوا عشرة من العرب وجرحوا اثنين. أنظر:

«Incident Report for 16 April 1948,» Teleg. No. 1018, in PRO, CO 733/477/5/66.

(٢١٧) م. ص. م.، «يوميات فايتس»، أ ١٣/٢٤٦، مصدر سبق ذكره، ملاحظة ليوم ٣٠ آذار/مارس ١٩٤٨، ص ٢٣٤٦.

(٢١٨) المصدر نفسه.

(٢١٩) Flapan, *op. cit.,* p. 88.

(٢٢٠) م. ص. م.، «يوميات فايتس»، أ ١٣/٢٤٦، مصدر سبق ذكره، ملاحظة ليوم ٤ نيسان/إبريل ١٩٤٨، ص ٢٣٤٩.

(٢٢١) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ١٤ نيسان/إبريل ١٩٤٨، ص ٢٣٥٤.

(٢٢٢) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ١٨ نيسان/إبريل ١٩٤٨، ص ٢٣٥٨.

(٢٢٣) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ٢٨ نيسان/إبريل ١٩٤٨، ص ٢٣٦٨.

(٢٢٤) المصدر نفسه، ملاحظتان ليومي ٢٩ نيسان/إبريل و ٢ أيار/مايو ١٩٤٨، ص ٢٣٧٠ ــ ٢٣٧٢.

(٢٢٥) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ٣ أيار/مايو ١٩٤٨، ص ٢٣٧٢.

(٢٢٦) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ٤ أيار/مايو ١٩٤٨، ص ٢٣٧٣ ــ ٢٣٧٤.

(٢٢٧) رسالة ع. دانين الى فايتس بتاريخ ١٨ أيار/مايو ١٩٤٨، أنظر:

Morris, «Yosef Weitz and the Transfer Committees,» *op. cit.,* p. 529;

فايتس، مصدر سبق ذكره، ملاحظة ليوم ٢٤ أيار/مايو ١٩٤٨، ص ٢٩١.

(٢٢٨) م. ص. م.، «يوميات فايتس»، أ ١٣/٢٤٦، مصدر سبق ذكره، ملاحظة ليوم ٢٨ أيار/مايو ١٩٤٨، ص ٢٤٠٣.

(٢٢٩) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ٣٠ أيار/مايو ١٩٤٨، ص ٢٤٠٥.

(٢٣٠) المصدر نفسه، ملاحظة ليوم ٣١ أيار/مايو ١٩٤٨، ص ٢٤٠٦.

(٢٣١) بن - غوريون، «يوميات الحرب»، مصدر سبق ذكره، ملاحظة ليوم ١ حزيران/يونيو ١٩٤٨، ص ٤٧٧.

(٢٣٢) م. ص. م.، «يوميات فايتس»، أ ١٣/٢٤٦، مصدر سبق ذكره، ملاحظة ليوم ٥ حزيران/يونيو ١٩٤٨، ص ٢٤١١؛

Morris «Yosef Weitz and the Transfer Committees,» *op. cit.,* pp. 531-532;

بن - غوريون، «يوميات الحرب»، مصدر سبق ذكره، ملاحظة ليوم ٥ حزيران/يونيو ١٩٤٨، ص ٤٨٧.

(٢٣٣) م. ص. م.، «يوميات فايتس»، أ ١٣/٢٤٦، مصدر سبق ذكره، ملاحظة ليوم ٥ حزيران/يونيو ١٩٤٨، ص ٢٤١١.

(٢٣٤) المصدر نفسه، ملاحظات لأيام ٨ و ١٠ و ١٦ حزيران/يونيو ١٩٤٨، ص ٢٤١٣، ٢٤١٥، ٢٤١٩.

(٢٣٥) Morris «Yosef Weitz and the Transfer Committees,» *op. cit.,* pp. 533-535.

(٢٣٦) بن - غوريون، «يوميات الحرب»، مصدر سبق ذكره، المجلد ٢، ملاحظة ليوم ١٨ آب/أغسطس ١٩٤٨، ص ٦٥٢ ــ ٦٥٤؛

Morris «Yosef Weitz and the Transfer Committees,» *op. cit.,* pp. 546-547.

(٢٣٧) بن - غوريون، «يوميات الحرب»، مصدر سبق ذكره، المجلد ٢، ملاحظة ليوم ١٨ آب/أغسطس ١٩٤٨، ص ٦٥٢ - ٦٥٤؛

Morris «Yosef Weitz and the Transfer Committees,» *op. cit.*, pp. 546-547.

(٢٣٨) بن - غوريون، «يوميات الحرب»، مصدر سبق ذكره، المجلد ٢، ملاحظة ليوم ١٨ آب/أغسطس ١٩٤٨، ص ٦٥٤.

(٢٣٩) Morris «Yosef Weitz and the Transfer Committees,» *op. cit.*, p. 547.

(٢٤٠) م. ص. م.، «يوميات فايتس»، أ ٢٤٦/١٣، مصدر سبق ذكره، ملاحظة ليوم ٢٩ آب/أغسطس ١٩٤٨، ص ٢٤٧٢؛

Morris «Yosef Weitz and the Transfer Committees,» *op. cit.*, p. 547.

(٢٤١) Segev, *op. cit.*, p. 59.

(٢٤٢) Morris «Yosef Weitz and the Transfer Committees,» *op. cit.*, p. 547;

شبتاي تيفيت، «هآرتس»، ٧/٤/١٩٨٩.

(٢٤٣) مذكرة بعنوان «سياستنا العربية خلال الحرب» في: «غبعات حفيفا»، محفوظات هشومير هتسعير، ١٠/١٠/٩٥ (٤) (بالعبرية).

(٢٤٤) «مذكرة الى لجنة مابام السياسية، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨»، محفوظات أهارون كوهين الخاصة، المصدر نفسه، ١١/١٠/٩٥ (١).

(٢٤٥) «محضر الحكومة الموقتة، ١٦ حزيران/يونيو ١٩٤٨»، مذكورة في:

Flapan, *op. cit.*, pp. 110, 252.

(٢٤٦) Morris, *The Birth...*, *op. cit.*, p. 116، مستشهدا بخطاب بن - غوريون في مركز ماباي بتاريخ ٢٤ تموز/يوليو ١٩٤٨.

(٢٤٧) بن - غوريون، «يوميات الحرب»، مصدر سبق ذكره، المجلد ٢، ملاحظة ليوم ١٦ حزيران/يونيو ١٩٤٨، ص ٥٢٤ - ٥٢٦.

(٢٤٨) Benny Morris, «Operation Dani and the Palestinian Exodus from Lydda and Ramle in 1948,» *The Middle East Journal*, Vol. 40, No. 1, 1986, p. 91.

(٢٤٩) ان طرد الفلسطينيين من اللد والرملة في ١٢ و١٣ تموز/يوليو، وإرغام الأهالي

على السير حتى الموت، قد أصبحا موثّقين بصورة واسعة. أنظر:

Morris, *The Birth...*, *op. cit.*, pp. 207-211.

بار - زوهار، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧٥ - ٧٧٦؛

Dan Kurzman, *Genesis 1948: The First Arab-Israeli War* (London, 1972), pp. 512-523.

أما رواية رابين عن الطرد، فقد حذفتها مراقبة المطبوعات من النسخة العبرية من كتابه بعنوان: «يوميات الخدمة» (تل ابيب: معاريف، ١٩٧٩)، لكن الفقرة المعنيّة اعيد نشرها من قِبل مترجم رابين في صحيفة «نيويورك تايمز»، أنظر:

David Shipler, *New York Times*, October 29, 1979.

(٢٥٠) بار - زوهار، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧٦.

(٢٥١) Simons, *op. cit.*, p. 170؛ مستشهدا برسالة بتاريخ ٣١ آذار/مارس ١٩٣٨ من فريتز سايمون (وهو أيضا عضو في لجنة الترحيل الأولى) الى دافيد هوروفيتس، الذي كان آنئذ مدير الدائرة الاقتصادية في الوكالة اليهودية.

(٢٥٢) استشهد يورام نمرود بها في: «عال همشمار»، ١٣/٦/١٩٨٥، في رسالة الى يتسحاق أفيرا، عضو كيبوتس أشدوت يعكوف، أنظر: محفوظات دولة اسرائيل، وزارة الخارجية، ٢٥٧٠/١١؛

Morris «Yosef Weitz and the Transfer Committees,» *op. cit.*, p. 531.

(٢٥٣) Morris, *The Birth...*, *op. cit.*, pp. 149-150; Benny Morris, «The Crystalization of Israeli Policy Against a Return of the Arab Refugees: April-December 1948,» *Studies in Zionism*, 6, 1, 1985, p. 106.

(٢٥٤) Morris, *1948 and After...*, *op. cit.*, p. 43.

(٢٥٥) *Ibid.*, p. 44.

(٢٥٦) *Ibid.*, pp. 42-43.

(٢٥٧) *Ibid.*, p. 257.

(٢٥٨) *Ibid.*

(٢٥٩) *Ibid.*, p. 258.

(٢٦٠) *Ibid.*, p. 259.

(٢٦١) *Ibid.*, p. 268.

(٢٦٢) بن - غوريون، «يوميات الحرب»، مصدر سبق ذكره، المجلد ٣، ملاحظة ليوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، ص ٧٧٦ ـ ٧٧٧.

(٢٦٣) المصدر نفسه؛ فايتس، مصدر سبق ذكره، المجلد ٣، ملاحظة ليوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، ص ٣٤٩.

(٢٦٤) أنظر: ص ١٠٥ ـ ١٠٧.

(٢٦٥) Joseph Schechtman, *European Population Transfers 1939-1945* (1946).

(٢٦٦) ان دراسة شختمان، غير المؤرخة، عن الترحيل، والتي قُدِّمت كدراسة غير منشورة بالانكليزية، الفصل الثاني، ص ٧٥ ـ ١٥٩، موجودة في مؤسسة أبحاث الاستيطان في رحوفوت، في: «أوراق فايتس»، مصدر سبق ذكره.
ان التاريخ الذي افترضناه لهذه الخطة يستند الى ان الخطة تبدو أنها صيغت قبل مصرع الكونت برنادوت على يد إرهابيّي ليحي في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨.

(٢٦٧) المصدر نفسه، ص ٧٥ ـ ٧٦.

(٢٦٨) المصدر نفسه، ص ١١٣.

(٢٦٩) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٢٧٠) المصدر نفسه، ص ١٢٤ ـ ١٢٥، ١٦٠.

(٢٧١) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(٢٧٢) المصدر نفسه، ص ١١٣.

(٢٧٣) المصدر نفسه، ص ١٥٨.

(٢٧٤) المصدر نفسه، ص ١٦٠.

(٢٧٥) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

(٢٧٦) من جوزف ب. شختمان، نيويورك، (جامايكا)، الى عزرا دانين، وزارة الخارجية الاسرائيلية، تل ابيب، رسالة مؤرخة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، في: م. ص. م.، أ ٢٤٦/٢٩.

(٢٧٧) المصدر نفسه.

(٢٧٨) بن - غوريون، «يوميات الحرب»، مصدر سبق ذكره، المجلد ٢، ملاحظة ليوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨، ص ٦٨٣.

(٢٧٩) المصدر نفسه، المجلد ٣، ملاحظة ليوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، ص ٧٨٨.

(٢٨٠) المصدر نفسه، المجلد ٣، ملاحظة ليوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨، ص ٧٢١.

(٢٨١) أنظر: رسالة فايتس الى بن - غوريون بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٣٠ في: «أوراق فايتس»، مصدر سبق ذكره.

مَرَاجع مُختَارة

مصادر من المحفوظات

محفوظات دولة اسرائيل، القدس، وزارة الخارجية.

المحفوظات الصهيونية المركزية، القدس:

محاضر اجتماعات لجنة الأعمال الصهيونية

محاضر اجتماعات لجنة الترحيل

محاضر اجتماعات الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية

مذكرات إدوارد نورمان

مذكرات بونيه

مذكرات سوسكين

ملاحظات مخطوطة ليوميات يوسف فايتس

ملف بن - حورين

محفوظات هشومير هتسعير، غفعات حفيفا، اسرائيل:

أوراق أهارون كوهين

أوراق مابام السياسية

أوراق هكيبوتس هآرتسي

محفوظات هكيبوتس هميئوحاد، إفعال، اسرائيل

معهد أبحاث الاستيطان، رحوفوت:

أوراق يوسف فايتس

«دراسة» الترحيل لجوزف شختمان

Imperial War Museum Archives, London, papers of General Sir Gordon MacMillan.

Middle East Centre Archives, St. Antony's College, Oxford, Alan Cunningham papers.

Public Record Office, London, papers of the Colonial Office (CO), Foreign Office (FO), War Office (WO), Cabinet Office (CAB).

مصادر رئيسية

بن - غوريون، دافيد. «رسائل الى بولا والأولاد». تل ابيب، ١٩٦٨ (بالعبرية).

بن - غوريون، دافيد. «عندما قاتَلَتْ اسرائيل». تل ابيب: دار نشر ماباي، ١٩٥٢ (بالعبرية).

بن - غوريون، دافيد. «لقاءاتي مع الزعماء العرب». تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٦٧ (بالعبرية).

بن - غوريون، دافيد. «مذكرات». تل ابيب، ١٩٧١ ــ ١٩٧٢. المجلدات ١ ــ ٣ (بالعبرية).

بن - غوريون، دافيد. «يوميات الحرب ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩». تحرير غرشون ريفلين وإلحانان أُورِن. تل ابيب: مطبعة وزارة الدفاع، ١٩٨٠. ثلاثة مجلدات (بالعبرية).

«تقرير شامل بشأن مؤتمر إيحود بوعالي تسيون العالمي، ٢٩ تموز/يوليو ــ ٧ آب/أغسطس ١٩٣٧: على سبل سياستنا». تل ابيب: دار نشر إيحود بوعالي تسيون، ١٩٣٨ (بالعبرية).

شاريت (شرتوك)، موشيه. «يوميات سياسية». تل ابيب، ١٩٦٨ ــ ١٩٧٤. المجلدات ١ ــ ٥ (بالعبرية).

فايتس، يوسف. «يومياتي ورسائلي الى الأولاد». تل ابيب: مساداه، ١٩٦٥. المجلدان ٣ و ٤ (بالعبرية).

كاتسنلسن، بيرل. «كتابات». تل ابيب، ١٩٤٧ ــ ١٩٥٩. المجلدات ١ ــ ١٢ (بالعبرية).

«المحاضرات الرسمية للمؤتمرات الصهيونية ١٩ ــ ٢٢: ١٩٣٥ ــ ١٩٤٦». القدس: دار نشر المنظمة الصهيونية (بالعبرية).

نمرود، يورام. «أنماط العلاقات الاسرائيلية ــ العربية، ١٩٤٧ ــ ١٩٥٠». رسالة دكتوراه غير منشورة. القدس: الجامعة العبرية، ١٩٨٥ (بالعبرية).

«وثائق تتعلق بالسياسة الخارجية لدولة اسرائيل». محفوظات دولة اسرائيل. تحرير يهوشواع فروندليش. القدس: مطبعة حكومة اسرائيل، ١٩٨٠. المجلد ١ (بالعبرية).

«وثائق سياسية ودبلوماسية، كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ ــ أيار/مايو ١٩٤٨». محفوظات دولة اسرائيل والمحفوظات الصهيونية المركزية. تحرير غداليا يوغف. القدس: دار نشر حكومة اسرائيل، ١٩٨٠ (بالعبرية).

Weizmann, Chaim. *Letters and Papers,* Vols. 1-3. London, 1968-1972; Vols. 4-23. Jerusalem, 1973-79.

أعمال ثانوية

إشِل، تسادوك. «لواء كرملي في حرب الاستقلال». تل ابيب: جيش الدفاع الاسرائيلي، دار نشر معراخوت، ١٩٧٣ (بالعبرية).

إشِل، تسادوك. «معارك الهاغاناه في حيفا». تل ابيب: دار نشر وزارة الدفاع، ١٩٧٨ (بالعبرية).

أفيدار، يوسف. «خطة دالت» في: «سيفرا فسيفا»، العدد ٢، حزيران/يونيو ١٩٧٨ (بالعبرية).

أُورِن، إلحانان. «على طريق المدينة، عملية داني». تل ابيب: دار نشر معراخوت، ١٩٧٦ (بالعبرية).

«تاريخ الهاغاناه». تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٥٤ ــ ١٩٧٣. المجلدات ١ ــ ٣ (بالعبرية).

سيغف، توم. «١٩٤٩، الاسرائيليون الأوائل». القدس: دار نشر دومينو، ١٩٨٤ (بالعبرية).

العارف، عارف. «النكبة». بيروت / صيدا، ١٩٥٦ ــ ١٩٦٠. ستة مجلدات.

«كتاب البلماح». تل ابيب: دار نشر هكيبوتس هميئوحاد، ١٩٥٦. مجلدان (بالعبرية).

كرمل، موشيه. «معارك الشمال». تل ابيب: جيش الدفاع الاسرائيلي، دار نشر معراخوت، ١٩٤٩ (بالعبرية).

نداڤا، يوسف. «خطط تبادل السكان كتسوية لمشكلة ارض اسرائيل»، في: «غيشر»، المجلد ٢٤، العددان ١ ــ ٢، صيف ــ ربيع ١٩٧٨.

هِلر، يوسف. «الصراع من أجل الدولة: السياسة الصهيونية ١٩٣٦ – ١٩٤٨» القدس، ١٩٨٤ (بالعبرية).

يلين - مور، ناتان. «المقاتلون من أجل حرية اسرائيل». القدس، ١٩٧٤ (بالعبرية).

Abu Lughod, Ibrahim (ed.). *The Transformation of Palestine.* Evanston: Northwestern University Press, 1971.

Begin, Menachem. *The Revolt.* London: W.H. Allen, 1964.

Buseilah, Raja'i. «The Fall of Lydda 1948: Impressions and Reminiscences,» *Arab Studies Quarterly,* 3, No. 2, Spring 1981, pp. 123-151.

Cohen, Aharon. *Israel and the Arab World.* New York: Funk and Wagnalls, 1970.

Flapan, Simha. *The Birth of Israel: Myths and Realities.* London: Croom Helm, 1987.

Flapan, Simha. *Zionism and the Palestinians 1917-1947.* London: Croom Helm, 1979.

Khalidi, Walid (ed.). *From Haven to Conquest.* Beirut: Institute for Palestine Studies, 1971.

Khalidi, Walid. «The Fall of Haifa,» *Middle East Forum,* December 1959.

Khalidi, Walid. «Why Did the Palestinians Leave?,» *Middle East Forum,* July 1959.

Masalha, Nur-eldeen. «On Recent Hebrew and Israeli Sources for the Palestinian Exodus, 1948-49,» *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVIII, No. 1, Autumn 1988, pp. 121-137.

Masalha, Nur-eldeen, and F. Vivekananda. «Israeli Revisionist Historiography of the Birth of Israel and its Palestinian Exodus of 1948,» *Scandinavian Journal of Development Alternatives,* Vol. IX, No. 1, March 1990, pp. 71-79.

Morris, Benny. *The Birth of the Palestinian Refugee Problem 1947-1949,* Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

Morris, Benny. «The Causes and Character of the Arab Exodus from Palestine: The Israel Defence Forces Intelligence Branch Analysis of June 1948,» *Middle Eastern Studies,* 22, 1, January 1986, pp. 5-19.

Morris, Benny. «Operation Dani and the Palestinian Exodus from Lydda and Ramle in 1948,» *The Middle East Journal,* 40, 1, Winter 1986, pp. 82-109.

Morris, Benny. «Yosef Weitz and the Transfer Committees, 1948-49,» *Middle Eastern Studies,* 22, 4, October 1986, pp. 522-561.

Nazzal, Nafez. *The Palestinian Exodus from Galilee, 1948.* Beirut: Institute for Palestine Studies, 1978.

Palumbo, Michael. *The Palestinian Catastrophe.* London: Faber and Faber, 1987.

Sanbar, Elias. *Palestine 1948: L'expulsion.* Washington D.C. : Institut des études palestiniennes, 1984.

Sayigh, Rosemary. *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries.* London: Zed Press, 1979.

Schechtman, Joseph. *Fighter and Prophet: The Vladimir Jobotinsky Story.* New York: T. Yoseloff, 1961.

Schechtman, Joseph. *Rebel and Statesman: The Vladimir Jabotinsky Story, The Early Years.* New York: T. Yoseloff, 1956.

Shahak, Israel. «A History of the Concept of Transfer in Zionism,» *Journal of Palestine Studies.* Vol. XVII, No. 3, Spring 1989, pp. 22-37.

Shoufani, Elias. «The Fall of a Village,» *Journal of Palestine Studies,* 1, No. 4, 1972, pp. 108-121.

Simons, Chaim. *International Proposals to Transfer Arabs from Palestine 1895-1947.* New Jersey: Ktav Pubishing House, 1988.

Teveth, Shabtai. *Ben-Gurion and the Palestinian Arabs.* Oxford: Oxford University Press, 1985.

Zangwill, Israel. *Speeches, Articles and Letters.* London: The Soncino Press, 1937.

Zangwill, Israel. *The Voice of Jerusalem.* London: William Heinemann, 1920.

صحف ودوريات

«حداشوت»

«دافار»

«دافار هايوم»

«عال همشمار»

«كوتيريت راشيت»

«معاريف»

«هآرتس»

«يديعوت أحرونوت»

«الدفاع»

«فلسطين»

Jewish Chronicle (London)

The New Judea (London)

الفهرست

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

عن المؤلف

نور الدين مصالحه أكاديمي وباحث فلسطيني من الجليل، حاز على شهادتي ليسانس وماجستير من الجامعة العبرية في القدس، وعلى شهادة دكتوراه في سياسة الشرق الأوسط من كلية العلوم الشرقية والأفريقية في جامعة لندن. وقد عمل باحثا ومدرسا مساعدا في دائرة العلوم السياسية في الجامعة العبرية، ومحاضرا غير متفرغ في تاريخ الشرق الأوسط والعلوم السياسية في جامعة لندن، ومحاضرا غير متفرغ في دراسات التنمية في جامعة بريستول ـ إنكلترا. وله عدة مساهمات أكاديمية في دوريات تصدر باللغة الانكليزية.

هذا الكتاب

أُعد هذا الكتاب لوصف وتحليل ما أُطلق عليه مصطلح «الترانسفير»، او فكرة «ترحيل» العرب عن فلسطين. وهو يتعقّب ويسبر مختلف مراحل تطور هذه الفكرة عبر الأوضاع التاريخية المتبدلة، ويصف جملة خطط مفصَّلة وغير منشورة وُضعت في الثلاثينات والأربعينات، كما يصف علاقة تلك الخطط بالأحداث المحيطة بالاقتلاع والطرد الدراميين في إبان هجرة سنة ١٩٤٨. ومن ابرز هذه الخطط استعدادات قيادة اليشوف وتخطيطها لـ «الترحيل»، ومتابعتها لسياسة «ترحيل» غير معلنة بين سنتي ١٩٣٧ و ١٩٤٨، وصولا الى مرحلة إنجازها في حرب ١٩٤٨.

$ 7.00